

421

المختار الأول من كتاب الميزان للعارف
الصدر ^{عليه السلام} والقطب الرباني ^{عليه السلام} سيدي
عبد الوهاب المشعراني تقى الله
بعلومه والمسلمين آمين
مجاهد النبي الأمين
آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل الشريعة المظهرة سراجاً يتفرع منه جميع بمار العلوم النافعة والمخيمات +
 وأجرى مجرى أوله على أرض القلوب حتى روي منها قلب القاص من حيث التقليد لعلمائها والذين
 ومن على من شاء من عباده المختصين بالاشراف على يتوهم الشريعة تنظيرة وجميع أحاديثها وآثارها
 المنتشرة في البلدان + واطلعه الله من طريق نفسه على عين الشريعة الأولى التي يتفرع منها كل
 قول في سائر الأدوار والأزمان + فاقترح جميع أقوال المجتهدين ومقلديهم بحق
 حين رأى أنفصالها بين الشريعة من طريق الكشف والبيان + وشترك جميع المجتهدين في إخراجهم
 من عين الشريعة المبرها وان تقاضى عنهم في النظر وتأخر عنهم في الأزمان + فان الشريعة كالشجرة العظيمة
 المنتشرة وأقوال علمائها كالفرع والاعضاء + فلا يوجد لنا فرع من غير أصل ولا ثمرة من
 غير غصن كما لا يوجد أبنية من غير جدران + وقد أجمع أهل الكشف على أن كل
 من أخرج قولاً من أقوال علماء الشريعة عنها فأنما ذلك لقصوره عن درجة العرفان +
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آمن علماء أمته على شريعته بقوله العلماء أملاء
 لم يسل ما لم يسلوا السلطان + ومحال من المعصوم أن يثق من على شريعته خوان + واجمعوا
 أيضاً على أنه لا يسمي أحد عالماً إلا أن يثبت عن منازعة أقوال العلماء وعرف من أين أخذوها
 من الكتاب والسنة لا من ردها بطريق الجهل والعدوان + وإن كل من رد قولاً من أقوال
 علماءها وأخرجها عنها فكأنه ينادي على نفسه بالجهل ويقول ألا أشهد والاني جاهل بدليل
 هذا القول من السنة والقرآن + عسى من قبل أقوالهم ومقلديهم وأقوالهم الدليل والبرهان

من أن من هذا المذهب الثاني لا يرد قول من أقوال علماء الشريعة إلا ما خالف نصها أو جمعا أو لفظا
 لا يجد في كلام أحد منهم في سائر الأزمان وغايته أنه لم يطلع على دليل لا أنه يجد في مخالفا
 لهم السنة أو القرآن ومن نازعنا في ذلك فليأت لنا بقول من أقوالهم خارج عنها ونحن
 نرد على صاحبه كما نرد على من خالف قواعد الشريعة بأوضح دليل وبرهان ثم إن وقع ذلك ممن
 يدعى أصحاب التقليد الثلاثة فليس هو بمقلد لهم في ذلك وإنما هو مقلد لهواه والشيطان فإن
 اعتقادنا في جميع الأئمة أن أحدهم لا يقول قول الآخر نظر في الدليل والبرهان وحيث
 أطلقنا المقلد في كلامنا فأما أرادنا به من كان كلامه مندرجا تحت أصل من أصول إمامنا
 ولا يحرره أو التقليد له ذور وجهتان وما ثم قول من أقوال علماء الشريعة خارج عن قواعد الشريعة
 فيما لا يرد وأما أقوالهم كلها بين قريب وأقرب وبعيد وأبعد بالنظر بمقام كل إنسان وشعاع نور
 الشريعة بينهم كلهم وجمعهم وإن تفاوتوا بالنظر بمقام الإسلام والإيمان والأحسان وأحمد
 من كرم من عرف الشريعة المطهرة حتى شيع وروى منها الجسم والجنان وعلم أن شريعة محمد صلى
 الله عليه وسلم صالحة شرعية واسعة جامعة لمقام الإسلام والإيمان والأحسان وأنها لا حرج
 ولا ضيق فيها على أحد مسلمين ومن شرب ذلك فها فتروا تنضم وجهتان فإن الله تعالى قال
 وما جعل عيسى في الدين من حرج ومن ادعى الحرج في الدين فقد خالف صريح القرآن وأنت تترك
 شئ من علوم كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوفف عن ما حدث له من الأمر والمنى
 والترغيب والترهيب ولم يرد فيه شيئا إلا أن شهد له شعاع الدليل والبرهان فإن الشارع
 ما سكت عن أشياء إلا حجة بالأئمة ولا نبيان وأسلم إليه تسليم من رزق الله تعالى
 حسن الظن بالأئمة ومصدقهم وأقرب حججهم الدليل والبرهان أما من طريق الأسطر والاشتغال
 وأما من طريق التسليم والإيمان وأما من طريق العيان ولا بد لكل مسلم من أحد هذه
 الطرق ليطابق اعتقاده بالبيان قوله باللسان وأما من طريق العيان على هدى من ربهم في
 كل حين وأما من طريق التسليم والإيمان ولا بد لكل مسلم من أحد هذه
 الاعتقادات ذلك من طريق التسليم والإيمان ولا بد لكل مسلم من أحد هذه
 الأئمة مع اختلاف شرائعهم فذلك لا يجوز لنا الطعن فيه ستنيطه الأئمة المجتهدون
 بطريق الاجتهاد والاستحسان ويوضح ذلك أن تعلمنا أن الشريعة جاءت من حيث
 الأمر والنهي على مرتبة تخفيف وتشديد لأعلى مرتبة وأصلها كماله في المسبزان
 فإن جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين قوى وضعيف من حيث أيد به وجسمه في كل
 عصر وزمان فمن قوى منهم خطب بالنشيد والاحتفال بالعارضة وضعف منهم
 خطب بالتخفيف والاحتفال بالرخصة وبكى منهم أحيى على شريعة من ربه وتبنيات
 فلا يؤمر القوي بالتزول إلى الرخصة ولا يكلف الضعيف بالصعود للعارضة فذلك رفع
 الخلاف في جميع أدلة الشريعة وأقوال علماءها عند كل من عمل بهذه المسبزان
 وقول بعضهم أن الخلاف الحقيقي بين طائفتين مثلا لا يرتفع بالعمل المحمدي بل يعرف

قواعد هذا الكتاب لان الخلاف الذي لا يرتفع من بين أقوال أئمة الشريعة مستحسن
عند صاحب هذا الميزان فامتن يا أخي ماقلت لك في كل حديث ومقابلته وكل
ومقابلته كل وجهه الا بد أن يكون مخففا والاخر مشددا وكل منها رجال في حال
مباشرة في الأعمال ومن الحال ان لا يوجد لنا قولان معاني حكم واحد مخففا أو مشددا
وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة أقوال أو أكثر أو قول مفصل فالحاذق يورد كل قول
الى ما يناسبه ويقاربه في التخفيف والتشديد حسب الامكان + وقد قال العلامة
الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين والقولين أولى من العناء أحدها وان ذلك
من كمال مقام الايمان + وقد أمرنا الله تعالى بان نقيم الدين ولا نتفرق فيه حفظا
الاركان + فالحمد لله الذي من علينا بآياته الدين وعدم اضماع حيث ألهمنا العمل بالحق في هذه
الميزان + وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة بتوعد قائلها عرف الجنان + وأشهد ان نبيا
ومولانا محمدا عبده ورسوله الذي فضله على كافة خلقه وبعثه بالشرقية السمحاء وجعل أجمع
أمته خليفتي وجوب العمل بالسنه والقرآن + اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين
+ وعلى آلهم وأجمعين وجميع المتابعين لهم بإحسان اللهم صل على النبي وآله وسلم
+ آمين بدوام سكان النيران والجنان + آمين اللهم آمين ويعمل فهو خير من ان تقسم عالية
المقدار حاولت ميثام بنحوه يمكن الجمع بين الأدلة المتعارفة في الظاهر وبين أقوال جمهور المجتهدين
ومقدم من الاولين والاخرين الى يوم القيامة كذلك ولم أعرف أحدا سبقني الى ذلك في
سائر الأدوار + وصنفها بامارة اكابر اهل العصر من مشايخ الاسلام وأئمة العصر بعد ان
عرضتها عليهم قبل انيتا ذكرت لهم اني لا أحب ان اثبتها الا بعد ان ينظر فيها فان قبلوها
أثبتتها وان لم يرضوها فحوتها فاني بحمد الله أحب الوفاق وأكوه الخلاف لا سيما في قواعد
الدين + ومن بين الاختلاف رخصة يقوم آخرون + فحصر الله من رأى فيها خلافا واستلخصه
للمدين + وكان من اعظم البواعث لي على تأليفها للاخوان فتح باب العمل بما تضمنه قوله تعالى
شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي وحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى عيسى ان
أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه وليطيقوا في تقليد هم يلق قولهم باللسان + ان سائر أئمة المسلمين على
هدى من ربهم وبين اعتقادهم ذلك بالجنان + ليقولوا لحيث حقوق أئمتهم في الادب معهم
ويحوزوا الثواب المرتب على ذلك في الدار الآخرة ويخرج من قال ذلك عنهم بلسانه ان سائر أئمة
المسلمين على هدى من ربهم ولم يعتقد ذلك بقلبه عما هو ملتبس به من صفة لنفاق الاصغر الذي
ذم رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد ذم الله سبحانه وشأنه في الكفار يتقاسم
ريادة على حصورهم بصفة كفرهم في نحو قوله تعالى ايها الرسول لا يحركك الذين
يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم ومعلوم ان كلما عابه الله
تعالى على الكفار فالمسلمون أولى بالانزوه عنه وعما يقرب من شبه صورته ويبد المقلدين باب
اسبادة الى الانكار على من خالف قواعدهم ممن هو من اهل الاجتهاد في الشريعة فان له

على عهد من ربه وربما أظهر مستنده في مذهبه لمن تكلم عليه فاذعن له ونجل من مبادرت له
 الى الانكار عليه وهذا من جملة مقاصدي بتأليف هذا الكتاب والاعمال بالنيات وانما كل امرئ
 ما نوى فاعلموا ايها الاخوان على الوصول الى ذوق هذه الميزان واياكم والمبادرة الى انكارها قبل
 ان تطالعوا جميع هذه الفصول التي سنقدمها بين يدي الكلام عليها أي قبل كتاب الطهارة
 بل ولو أنكروها أحد لم يجد مطالعة فصولها فوما كان معدور الغر ابتها وقلة وجود ذائق
 لها من اقوالكم كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك و اردت ان تعلم ما اؤثما
 اليه من دخول جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين في شعاع نور الشريعة
 المطهرة بحيث لا ترى قولا واحدا منها خارجا عن الشريعة المطهرة فتأمل بقولنا ارشدك
 يا اخي اليه وذلك ان تعلم وتحقق يقينا جازما ان الشريعة المطهرة جاءت من حيث شهود
 الامم والحق في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين متخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة كما يظنه
 بعض المعتدلين ولذلك وقع بينهم احواف بشهود التناقض والاختلاف ولا تناقض في نفس
 الامر كما سيأتي ايضا في الفصول الالته ان شاء الله تعالى فان مجموع الشريعة برجم الامر ونحو
 كل منها ينقسم عند العلماء على مرتبتين متخفيف وتشديد واما الحكم الخامس الذي هو المباح
 فهو مستوى الطرفين وقد يبرحم بالفتنة الصالحة الى قسم المندوب وبالفتنة الفاسدة الى قسم
 المنكر وهو هذا مجموع الحكم الشريعة وايضا ذلك ان من الائمة من حمل مطلق الامر على الوجود
 الكاظم ومنهم من حمل على المذهب ومنهم من حمل مطلق الحق على التحريم ومنهم من حمل على
 الكراهة ثم ان لكل من المرتبتين رجالا في حال مباشرتهم للتكاليف فمن قوى منهم من حيث
 ايمانه وجسمه وخطيب الغزوة والتشديد الوارد في الشريعة صريحا والمستنبط منها في مذهب
 ذلك المكلف او غيره ومن ضعف منهم من حيث مرتبة ايمانه وضعف جسمه وخطيب
 بالوخضة والتخفيف الوارد كذلك في الشريعة صريحا والمستنبط منها في مذهب ذلك المكلف
 او مذهب غيره كما اشار اليه قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم اخطا باعاما وقوله صلى الله عليه
 وسلم اذ امرتكم يا مرفا توامنه ما استطعتم اي كذلك فلا يؤم والقوى المذكور بالترو الى مرتبة
 المخفضة والتخفيف وهو تقدير العمل بالغزوة والتشديد لان ذلك كاللعب بالدين كما سيأتي
 ايضا في الفصول الالته ان شاء الله تعالى وكذلك لا تكلف الضعيف المذكور بالصعود الى
 صرته الغرقة والتشديد والعمل بذلك مع عجزه عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لا يمنع
 الاوجه شرعي فالمرتبتان المذكورتان على الترتيب الوجوب لا على الخيار كما قد يتوهم بعضهم
 فاماك والغلط فليس لمن قدر على استعمال الماء حسا او شرعا ان يتيمم بالتراب وليس لمن قدر على
 القيام في الفريضة ان يصلي جالسا وليس لمن قدر على الصلاة جالسا ان يصلي على الجنب وهكذا
 في سائر الواجبات وكذلك القول في الافضل من السابق مع المفضل فليس من الادب ان يفعل
 المفضل مع قدرته على فعل الافضل فاعلم ان المسنونات ترجع الى مرتبتين كذلك وينقل من
 الافضل على المفضل ندبا مع القدرة ويقدم الاولى شرعا على خلاف الاولى وان

جاز ترك الافضل والمفضل اصله من اراد عدم اللوم فلا ينزل الى المفضل الا ان عجز عن الافضل
 فاستحسن يا اخي بهذه الميزان جميع الامور والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما اتى وتفرع على
 ذلك من جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين بتجملها كلها لا يخرج عن مبدئي
 تخفيف وتشديد ولكل منهما رجال كما سبق ومن يتحقق بما ذكرنا ذوقا وكشفًا كما ذقتاه وكشف
 لنا وجل جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم داخله في قواعد الشريعة المطهرة و
 مقبلة من شعاع نورها لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة وصحت مطابقة قوله بالاسلام
 ان سائر الائمة المسلمين على هدى من ربهم لا اعتقاده ذلك بالبحان وعلومهما وبقينا ان كل
 مجتهد مصيب رجع عن قوله المصليب واحد لا يعينه كما سياتي ايضا في الفضول ان شاء الله
 تعالى وارتفع التناقض الخلاف في الاحكام الشرعية واقوال علماءها لان كلام الله تعالى
 ورسوله صلى الله عليه وسلم يصل عن التناقض وكذلك كلام الائمة عند من عرف مقدار فهمهم طمع
 على منازع اقوالهم ومواضع استنباطاتها من حكم استنبط المجتهد الا وهو قول متفرع من الكتاب
 والسنن ومنها ما لا يقدح في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد جهل بعض المقلدين
 بمواضع استنباطاته وكل من شهد في احاديث الشريعة ~~بما لا يمكن ان يكون~~ لا يمكن رده فهو
 ضعیف النظر لو انه كان عالما بالدلة التي استند اليها المجتهد ومنازع اقواله لجل كل حديث
 او قول ومقابلة على حال من احدى مرتبتي الشريعة فان من المعلوم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يتخاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الاسلام والايان والاحسان وتامل
 يا اخي في قوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا الآية تحت علمائنا
 قلناه والافان خطابه لا كما بالانصاية من خطابه لا خلاف العرب واين مقام من بايعه
 صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكروه والمعسر والميسر من طلب ان
 يبايعه صلى الله عليه وسلم على صلاة الصبح والعصر فقط دون غيرها من الصلوات ودون الزكاة
 والحج والصيام والجهاد وغيرها وقد تبين الائمة المجتهدين ومقلديهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على ذلك فها وجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شدد دفيه عادة شللا ودافيه امر كان او نهي
 وما وجدوه خفف فيه خففوا فيه واعتدوا يا اخي على اعتقاد ما قررتة وينتلك في هذه الميزان
 ولا يضرته غرايتها فانها من علوم اهل الله تعالى وهي اقرب الى طريق الادب مع الائمة مما تعتقدك
 انت من ترجع من هب على مذهب غير طريق شرعي واين قول من يقول ان سائر الائمة المسلمين
 والائمة الاربعة الان على هدى من ربهم ظاهرا وباطنا ممن يقول ثلاثة ارباعهم واكثر على غير الحق
 في نفس الامر + وان اردت يا اخي ان تعلم نقاسة هذه الميزان وبما علم ذائقها بالشريعة من آيات
 واخبار وآثار واقوال فاجمع لك اربعة من علماء المذاهب الاربعة واقرا عليهم ادلة مذاهمهم
 واقوال علماءهم وتعاليلهم التي سطروها في كتبهم والنظر كيف يتجادلون + ويضعف بعضهم
 ادلة بعض واقوال بعض ونقلوا صوابهم على بعضهم بصلحة كان المخالف يقول كل واحد
 خريجه عن الشريعة ولا يجاد احدهم يعتقد ذلك الوقت ان سائر الائمة المسلمين على هدى من

هم أبا انجلا ف صاحب هذه الميزان فانه جالس على منصة في سرور وطباتيه كالسلطان جاكومير تليق
 ميزانه على كل قول من أقوالهم لا يري قولا واحدا من أقوالهم خارجا عن مرتبة الميزان من
 تخفيف أو تشديد بل يرى الشريعة قابلة لكل ما قالوا وسعها فاعل يا أخى بهذه الميزان وعليها
 لا خزانة من طلبة المذاهب الأربعة ليحيضوا بها علما ان لم يصلوا الى مقام ما لذون
 لها بطريق الكشف كما أشار إليه قوله تعالى فان لم يصيبها وابن فطل وليفوز وأيضا يصفه اعتقاد
 في كلامهم ومقلديهم ويطابقوا بقولهم قولهم باللسان ان سائر أئمة المسلمين على هدى من
 ربهم ان لم يكن ذلك كشفاً وبقينا فاليكن إيماناً ونسبها فعليكم أيها الإخوان بأحكام الذي يحاكمكم
 في صحة هذه الميزان قبل وقوعها وقبل ان تحضره معكم حال فراءتها على علماء المذاهب الأربعة
 فانه معذور لا يكاد يسلم لكم صحتها غير انما يوافق مذاهب الحاضرين هيبتهم ورد المذهب
 الذي لم يكن أحد من مقلديه حاضر لعدم من ينتصر لذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاة
 وجوه المخلوقين نسال الله العافية وبما قرأناه التي يا أخى انتهت الميزان الشعرانية المدخلة بحسب
 أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين وقد جيب لي أن أذكر
 التي يا أخى قاعدة هي كالمقدمة لفهم هذه الميزان بل هي من اقرب الطرق الى التسليم لها وذلك ان
 تبنى أساس نظرك أولاً على الايمان بان الله تعالى هو العالم بكل شيء والحكيم في كل شيء الا اولاً وباللهم
 هذا العالم حكيم أحواله وميز شؤنه واتقن كماله اظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف الذي
 لا يمكن حصره ولا ينضبط أمره متغائراً في الافرجه والتراكيب مختلفاً في الاحوال والاسباب
 على حكمها سبق به علم الله القديم وعلى وفق ما نفذت به ارادة العلم الحكيم فجاء على هذه
 الاوضاع والتأليف واستقر أمره على الشئ اليه غايته من الشئون والتصاريف وكان من جملة
 بديع حكمته وعظيم آلائه وعمير رحمتان قسم عباده الى قسمين شقي وسعيد واستعمل
 كلامهما فيما خلق له من متعلق الوعد والوعيد وأوجد لكل منهما في هذه الدار بحكم عدله
 وسنقه افضل ما يصلح لثبانه في حاله ومآله من محسوسات صورها ومعلوبات قدرها
 ومصنوعات أبدعها وأحكام شرعها وحدود وضعها وشئون أبدعها وفقت بذلت أمور
 المحذورات وانعقد بذلك النظام الكائنات وكل بذلت تثنى الزمان والمكان حتى قيل انه
 ليس في الامكان أبدع مما كان قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الانسان في أحسن
 تقويم على انه سبحانه وتعالى لم يجعل كل نطفة مطلقاً ولا كل ضار صار مطلقاً بل رعايته
 ما ضر هذا وضر هذا ما نفع هذا وضر هذا في وقت ما نفع في وقت آخر ونفع هذا في وقت ما ضر
 في وقت آخر كما هو مشاهد في الموجودات الحية والمركبات المعنوية لمعان جلت عن الادراك
 بالافكار واسرار خفيت الى على من اراد ان عالم الاسرار ومن هنا يتحقق ان كلامهم بالخلق لكل
 وان ذلك انما هو لتمام شئون الاولين والآخرين وان الله هو الغني عن العالمين وحيث
 تقررت التي يا أخى هذه القاعدة العظيمة علمت ان الله تعالى لم يترك سعيه من حيثما كلفه ابدان
 اختلاف أئمة هذه الأمة في مروج الدين أحمر عاقبتوا قوم رثاوان الله تعالى لم يخلقنا مثله

يتوعدنا التكليف سدى بل هو لهم أصل من المكلفين العمل بأمور الدين تعيد به على لسان
 أحسن المرسلين أو على لسان آئمة الهدى المجتهدين الأولين في العمل به على وجه في ذلك
 الوقت أو على مراتب سعادة ذلك المكلف المقسومة له حيث يشاء والآفة بحاله ولا يصرفه
 عن العمل بقول إمام من آئمة الهدى إلى العمل بقول إمام آخر منهم إلا وفيها صرفه عنه الخطأ ط
 في ذلك الوقت عن الأكمل في درجته والآفة به رحمة منه سبحانه وتعالى بأهل قبضة
 السعادة ورمائة الخطأ لا وفهم في دينهم ودينهم كما لا يظف الطيب الحبيب
 والله المثل الأعلى وهو القريب الحبيب لا سيما وهو الفاعل المختار في الآموات والأحياء
 والمدبر المريد لكل شيء من سائر الأشياء فانظروا أخي إلى حسن هذه القاطعة ووضوحها
 وكم ازالت من الشكالات معجزة واقادت من أحكام محكمة فالت أدت طرب فيها بين الأئمة
 تحققت بجهالة الاعتقاد أن سائر آئمة الأربعة ومقتلهم روى الله عنهم أجمعين على هدى من
 ربهم في ظاهرها وباطنها ولم تعترض قط على من تمسك بذهب من ذاهبهم وزاع على من انقلبت
 من ذهب منها إلى ذهب لا على من قلدهم بأمرهم في أوقات الضرر رأت الاعتقاد لا يقينا أن
 من أئمتهم كلها داخل في سبيل الشريعة المطهرة ~~التي هي الأصل في الدين~~ ~~والتي هي الأصل في الدين~~ ~~والتي هي الأصل في الدين~~ ~~والتي هي الأصل في الدين~~
 شريعة صحيحة واسعة شاملة قابلة لسائر أقوال آئمة الهدى من هذه الأمة المحمدية وإن كلامهم
 فيها هو عليه في نفسه على بصيرة من أموره وعلى صراط مستقيم وان انقلبتهم انما هو رخصة
 بالآلة نشأت عن تدبير العليم الحكيم فعلم سبحانه وتعالى أن مصلحة الدين والدين والدين
 عنده تعالاهن العبد المؤمن في كذا فاقا وجد له لطفه بعباده المؤمنين اذ هو العالم بالأمور
 قبل تكوينها فالؤمن المكامل ثو من ظاهرا وباطنا أن الله تعالى لو لم يعلم أن لا أصل عنده
 تعالى لعباده المؤمنين انفسا فهم على نحو هذه المذاهب أو وجد فعالهم وأقرهم عليها بأن يعلم
 على أمر واحد لا يجوز لهم العدول عنه إلى غيره كما حرم الاختلاف في أصل الدين بخو قوله تعالى
 شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا بالأنبياء من قبلك
 أن افهموا الدين ولا تفرقوا فيه فافهم ذلك فانه يقين أحد رآن يشبه عليك الحال فيجعل
 الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الأصول فنزلت القدام في هداية من التلغ فان التست
 التي هي قاضية عندنا على ما نفهم من الكتاب مصرح بآن اختلاف هذه الأمة رخصة يقول
 صلى الله عليه وسلم وهو يعمل خصائصه في أمته ما من معناه وجعل اختلاف أمته رخصة وكان
 يفهم قلنا عن إياهم وربما يقال إن الله تعالى لما علم أن لا أصل عنده تعالاهن العباد
 المؤمنين في أنما دينه التطهر بالماء الجاري مثلا لا استحقاق حاله التطهر بما هو أشد في إجماع
 الأعضاء لا من يقضي ذلك أو جلدنا ما ما أفهمه عنه إطلاق القول بعين صحة الطهارة بسوء
 الماء في حق كل أحد فكان انغش لهنة والهمة تقليده ليلتزم ما هو الا حوط في حق رخصة به ولما
 علم الله سبحانه وتعالى أن الاخط والأصل عنده تعالاهن أيضا لهن المؤمنين تحديد وضوئها
 كان متوضعا ومهم الغرم على فعله فيقضي به الوضوء لا تنقاص وضوئه الأول بنفس ذلك الغرم

لا مرقية في ذلك أو جليله أم هي أفهم عنه إطلاق القول بوجود ذلك في حق كل واحد
 وأهمه التقليد له يلتزم ما هو الأول في حقه ولما علم سبحانه وتعالى أن الخط والأصل عنده
 تعالى أيضا هذا العهد المؤمن التوبة المحلى عن مباشرة ما خاف من الكليته لا ولو يجرى فيه من المانع
 الشامل للعلماء القليل والناسل من ذلك سبعا هذا ما يتوابع لا مرقية في ذلك أو جليله أم هي
 هي أفهم عنه إطلاق القول بوجود ذلك في حق كل واحد وأهمه التقليد يلتزم ما هو
 الأول في حقه أيضا ولما علم سبحانه وتعالى أن الخط والأصل عنده تعالى وهذا العهد المؤمن أن
 يتقصض ويستثنى مثلا في كل ضوم لا مرقية في ذلك أو جليله أم هي أفهم عنه
 إطلاق القول بوجود ذلك في حق كل واحد وأهمه التقليد يلتزم ما هو الأول في حقه وهذا
 القول في سائر الأحكام فإما من سبيل من سبيل الهدى الأولها أهل في علمه سبحانه وتعالى أرشادهم
 إليها بطريق من طرق الإرشاد الصريحة أو الإلغائية كما أنه سبحانه وتعالى ليس ظهور هذه الميزان
 لما علم أن الخط والأصل عنده تعالى مؤلفها ومن وافقه في مقامه وأخلاق وأحواله أن
 يكشف له عن عين الشريعة الكبرى التي تفرع منها سائر مذاهب المحدثين ومولد أقوالهم
 ليروى ويطلع على جميع محال ما أخذهم طامس طريق الكتاب والسنة أطلع الله سبحانه وتعالى
 عليها لذلك يلتزم ما هو الأول في حقه من كونه يقرر سائر مذاهب الأئمة بحق وصدق وليكون
 فاعمالا لتباعد المذاهب الاعتقاد في أن سائر الأئمة المسلمين عنده من ربه كما سببا أيضا
 في حق الله وبقية والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ولا يقال لم لا سوى الحق تعالى بهم
 بقدرته ومجاهد على حاله وأما أولم لا أفهم كل مقلد عن إمامه من إطلاق ذلك الحكم
 في حق كل واحد مثلا لأن ذلك كالأعتراف على ما سبق به العلم الإلهي ثم اعلم أن اختصاص
 بكل طائفة من هذه الأئمة بحكم من أحكام الشريعة في علم الله تعالى بما يكون طريقا لترقيتهم إلى
 أعلى ما هم عليه وربما يكون حفظ المقام من النقص ويصح أن يقال إن التكليف كلها إنما
 للترقي دائما في حق من أتى بها على وجهها إذا اعتقادنا أن القامعين بما كفوا به آخذون في الترقى
 مع الانفاس لأن الله تعالى لا ينتهي مواهب أبد الأبدان ودهر الداهرين والله واسع علمه قدان
 لك يا أخى بهذه القاعدة العظيمة التي ربما يكون عليها مدار هذه الميزان الكبرى التي لا تشرح
 فترجيح مبتلها إن هذه الميزان الشعرانية مدخلة لجميع مذاهب المحدثين من أمته الموقدين
 الشريعة أنجيلية تفهم الله بها المسلمين وأعلم يا أخى أنى لما شرفت في تعليم هذه الميزان
 للأخوان لم يتعقلوها حتى جمعت لهم على قراءة تهاجئة من علماء المذاهب الأربعة فهناك اعترافوا
 بفضائلها كما اعترف به علماء المذاهب المذكورة وروى ما تروى جميع أقوال مذاهبهم وقد
 في قراءتها وتخريرها إلى باب ما يحرم من النكاح ونحوه من فضل الله إتمام قراءتها عليهم
 إلى آخر أبواب الفقه وذلك بعد أن سألوني في إيضا حها بعبارة أوسع من هذه العبارة
 المتقدمة وإيصال معرفتها إلى قلوبهم ذوقا من غير سلك في طريق الرياضة على قواعد أهل
 الطرق فكانهم جلوني بذلك جميع جبال الدنيا على ظهوري مع ضعف جسدي

فمن كماله انهم لم يجمع بين حدين او قولين في باب او في حديث او قول في باب او في حق من هم متقابل في فضل بينهم
شرا وبما هم جملة على سائر العالم الذين يقولون بقولهم في سائر الادوار من المتقدمين والمتأخرين يوم الدين والاولى جلال
قوله كلهم اجسامهم من تجميع النظم واللبنة المستعملة في اصحيتها لا تخرج منها على ما هي عليه لا تفر او تفرأ كما هي عليه من غير
المطهر وذلك من اجب ما يتجمله العارفون باسرار الاحكام الله تعالى في استخراج الله تعالى واجبتهم اسألهم
في انفسهم الميزان بهذا الوصف الذي لا اعتقاد ان اصل اسبقه اليه من ائمة الاسلام سلكت فيه غاية ما علم ليس بالحاجة
اليه من البسط والايضاح لعلها تزيلت عما اذا اشرقت اليه قبل تناقضها وما ينبغي على ذلك من جميع اقوال المجتهدين
ومقدريهم في سائر الابواب الفقه من باب الظواهر الى آخر الابواب الفقه على مقتضى الشريعة من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عملهم في
الشريعة تناقض تباينهم فانهم لم يزلوا لا يكره الانسان يرى لها ذاتها من اجل عصية وقد تمت على ذلك عدة فصول في انفسهم
هو كالمشعر لما اشكل من الغاطر عليهم وكل هذا الذي يوصله الى اصل الدار وبعضها شتم على ذكره في حقه فحسبوا تفرغوا
العقل كبقية تفريغ جميع المذاهب عن الشريعة الكبري وكيفية افعال اقوال آخر ادوار المقلدين بناو الادوارهم الذين هو اخذ
من حضرة الوحي الاطهر من عرش الى كرمي الى قوله الى المرح الى حضرة جبريل عليه السلام الى حضرة محمد صلى الله عليه وآله الى التابعين
تابعوا التابعين الى الائمة المجتهدين ومقدريهم الى يوم الدين وعلى بيان شجرة وشبكة ودائرة وبحر يعلم التاطير فانها تامل
ان جميع اقوال الائمة لا يخرج شئ منها عن الشريعة وعلى بيان ان جميع الائمة المجتهدين تشفعون في اتيانهم ويريدونهم
في جميع شرائهم في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة حتى يجاوزوا الصراط وعلى بيان ان كل من ذهب بلكه المقلد
وعمل به على وجه الاخلاص واصله الى باب الجنة وعلى بيان قرب منازل الائمة على نهار الحياة من منزل
رسول الله صلى الله عليه وسلم كما نطاه الكشف وعلى بيان ذم الراي بين تباين جميع الائمة من القول
في دين الله عز وجل لا سيما الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه ولا يظن بعضهم به فحتمت احوال الفقهاء في ائمة تفتية
مشتملة على بيان سبب مشروعية جميع التكليف وهو ان احكام الدين الخمسة نزلت من الاملاك السماوية فالأمر
بها من ميزان لا أعلم أصل اسبق الى وضع مثلها وكل من تحقق بذلك وقها دخل في نعم الايد عصار في جميع
مذاهب المجتهدين واقوال مقلديهم ويقوم في تقرير ذلك مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب والقول
العارف بدليله وموضع استنباطه وصال لا يجل شيئا من اقوال الائمة ومقدريهم الا وهو مستند الى
آية او حديث او اثر او اجلاء او قياس صحيح على اصل صحيح كحسبنا ايضاحه في الفصول الائمة ان
شاء الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم واسأل الله تعالى من فضله
ان يحوي هذا الكتاب من كل علة وحاصل يدس فيه ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشريعة لينظر التا
... ..

في

بما لا يخفى على المفسرين ودارويها في الجامع الزهر وغيره وحصل بذلك فتنه عظيمة وما خلت الفتنه حتى اقبلت
ففتنوا التي عليها خطوط العلماء ففتنوها العلماء فمجدوا فيها شيئا مما لا يخفى على المفسرين ودارويها في الجامع الزهر وغيره
ففتنوا التي عليها خطوط العلماء ففتنوها العلماء فمجدوا فيها شيئا مما لا يخفى على المفسرين ودارويها في الجامع الزهر وغيره

الحمد لله رب العالمين ولست أعرف في ذكر الفصول الموضحة لميزان فاقول بالله التوفيق

فصل

ان قال قائل ان حملك جميع اقوال الامة المجتهدين على جالين يرفع الخلاف ومعلوم ان الخلاف اذا
تحقق بين علمين مثل لا يرتفع بالحمل فالحجواب انه كذلك لكن عند كل من لم يتحقق بذلك وهذه الميزان اما تحقيقها
وحمل الحديثين او القولين على جالين فان الخلاف يرتفع عنده كما سيأتي ايضا حتى في الفصول الاربعة فاحمل يا اخي قول
عن قال ان الخلاف المحقق بين طائفتين لا يرتفع بالحمل على جالين على حال من لم يتحصل هذه الميزان واحمل قول من قال
ان الخلاف يرتفع بالحمل المذكور على من تعقلها لانه لا يرى بين اقوال اهل الله تعالى خلافا للحق ابا والحمد لله رب
العالمين

فصل

ايك يا اخي ان يتبادر اول سماعك لم يرتقي لميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير مطلقا
حتى ان المكلف يكون مخيرا بين فعل الرخصة والعيبة في أي حكم شاء فقد ذمنا لك ان المرتبتين على الترتيب الوجوه
لا على التخيير بشرط الا في أوائل الفصل السابع عند الاستثناء وانه ليس الاول بل قد فعل العريضة ان ينزل
المفعول العريضة ويجازة وقد فعل على بعض طلبة العلم وانا أقول في أدلة الداهية أقول علمائهم انهم اني اقول ذلك لطلبة
على وجه التخيير بين فعل العريضة والرخصة من حيث ان جميع الامة على هدى من ربهم فصار يحيط على يقول ان فلانا
لا يتقيد بذهب أي على طويق الذم والنقص الى لا على طريق وسع اطلاق على حلة الامة والله
تعالى يخبر له اعداءه يعلم تعقل هذه الميزان العريضة ويكون على جميع الاخوان اني ما قررت من هذا من قرا هب
الامة الا بعد اطلاعي على أدلة صاحبه لا على وجه حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعل بعضهم ومن
شك في قولي هذا فليفتقر في كتابي المسمى بالنبر المبين في بيان أدلة المجتهدين فانه يعرف صدق يقينا وانما
التف بنسبة القول الى الامة من غير اطلاعي على دليله لان احدهم قد يرجع عنه بخلاف ما اذا عرفت الاهل
في ذلك من كتاب سنة مثلا فانه لا يصح مني جرح عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك على جميع
كلام الامة الا في من باب الطهارة الى اخواب الفقه فاني رجحت هذا ميزان ما يقاس عليه جميع الاقوال المستعملة
والمندرسة وعلت ان الذين علوا بتلك الداهية وبالله بما وافقوا بها الناس الى ان ماتوا كانوا على هدى من ربهم
فيها علم من يقول انهم كانوا في ذلك على خطأ فقلت يا اخي اني لا أقول بتخيير المكلف بين العمل بالرخصة والعريضة
مع القدرة على فعل العريضة المتعينة عليه معاد الله ان أقول بذلك فانه كالنبر المبين في الميزان
انما تكون الرخصة للعاجز عن فعل العريضة المذكورة قطعا لانه حيث شئت نصير الرخصة المذكورة

في حق غويته بل أقول إن من أوجب على كل مقلد من طريق الإيضاح أن لا يعمل بخصته قال بها
 إمام مذهب إلا أن كان من أهلها وأنه يجب عليه العمل بالعرفية التي قال بها غير إمام مذهب
 حيث قدر عليها لأن الحكم راجع إلى كلام الشارع بالأصالة لا إلى كلام غيره لا سيما إن كان دليل
 الغير أقوى خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى أنه قال لي لو وجدت حديثاً في البخاري ومسلم
 لم يأت فيه إمامي لأعمل به وذلك جهل منه بالشرعية وأول من يتدبر أمره إمامه وكان من الواجب
 عليه حمل إمامه على أنه لم يظفر بذلك الحديث أو لم يصح عنده كما سيأتي إيضاحه في الفصول
 إن شاء الله تعالى إذ لم يظفر بحديث مما اتفق عليه الشيخان قال يضعفه أحد من يعتد بتضعيفه
 أبداً وفي كلام القوم لا ينبغي لأحد العمل بالقول المرجوح إلا أن كان أحوط في الدين
 من القول الأرجح كالقول بتقص الطهارة عند الشافعية بلبس الصبغة والشعر والظفر فإن هذا
 القول وإن كان عندهم ضعيفاً فمأخوذ في الدين فكان الوضوء منه أولى انتهى + وصاحب
 الذوق لهذه الميزان يرى جميع مذاهب الأئمة المجتهدين وأقوال مقلديهم كأنها شريعة واحدة
 لشخص واحد لكنها ذات هويتين كل من عمل بمقتضاها أصاب كما سيأتي إيضاحه
 في الفصول إن شاء الله تعالى وقد اطلعنا الله تعالى من طريق الإمام علي دليل لقول الإمام داود
 الطائري رضي الله عنه بتقص الطهارة بلبس الصبغة التي لا تشترى وهو أن الله تعالى أطلع
 اسم النساء على الإطلاق في قوله تعالى في قصته فرعون يذبح أبناءهم وليستحي نساءهم معلوم أن
 فرعون إنما كان يستحي لأنثى عقب ولادتها فما أطلق الحق تعالى اسم النساء على الأنثى في قصة
 الذبيح فكذلك يكون الحكم في قوله تعالى ولاستم النساء بالقياس على جنس سواء وهو استنباط
 حسن لم أجد غيري تارة يجعل على النقض الأولية من حيث هي بقطع النظر عن كونها تشترى
 أو لا تشترى ففسس عليه يا أخي كلما لم تطلع له من كلام الأئمة على دليل صريح في الكتاب والسنة
 وآياتنا أن تؤد كلام أحد من الأئمة أو تضعفه يفهمك فإن فهمك إذا قرن بفهم أحد من الأئمة
 المجتهدين كان كالحياء والله أعلم

فصل ١٠ فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالأرجح من القولين + والوجهين
 في مذهب مآدام لم يصل إلى معرقة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف + فأجواب نعم
 يجب على ذلك مادام لم يصل إلى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه على الناس في كل عصر وكل
 ما إذا وصل إلى مقام الذوق لهذه الميزان المذكوكة ورأى جميع أقوال العلماء ونجور علومهم
 تتفر من عين الشريعة الأولى فتبدي منها وتنهي إليها كما سيأتي بيانه في فصل الأمثلة المحسوسة
 لايضال أقوال العلماء كلهم يعين الشريعة الكبرى في مشهد صاحب هذا المقام فإن من اطلع على
 ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وأقوال على أنها منضلة بعين الشريعة وشارعة
 إليها كما مضى الكف بما لا صابغ والظل بالشاحص ومثل هذا لا يؤمر بالتقيد بمذهب معين
 لشبهه ذلك تساوى المذاهب في الحق من عين الشريعة وإنه ليس هذا على بالشريعة من مذهب
 لأن كل مذهب علمه متفرع من عين الشريعة كما تنقش عيون شبكة الصياد في سائر الأودية

الجهم بين قول العبد لسانه ان ساوئ أئمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقاده ذلك بقلبه فلان قد استلزم
 على طريق آخر مجتم بين القلب واللسان فكذا انما النور في هذه الميزان وتجعلها طريقة أخرى لعل الطاعن و
 هذه الميزان التي ذكرناها انما كان الحامل لعل ذلك الحسن والتصديق فانه لا يقدر ليحبل الشريعة على أكثر من مرتين
 تخيف وتشيد أبدا ومن شدة قولي هذا فليأتكم ما يرضون أنا أرحم أقرأني والله ناصح لامة ما أنا متعنت ولا
 على الخط نفسي أعلم فقطر النظر عن ارشادى للاخوان الى صحة الاعتقاد في كلام أئمتهم ولو كانت لا رشا الاخوان
 ما ذكر لا خفيت عنهم علم هذه الميزان الشرفية كما أخفيت عنهم من العلوم الدينية المأثورة بأفئادهم كما أشرفنا اليه في
 كتابنا المسع بالجواهر المصنوع والسراير فاما نتيجة الحلو من الاسرار العلوم فانتا ذكرنا فقه من علوم القرآن
 العظيم مؤثراته الآف علم لا مرقى لاحد من طلبة العلم الا ان فيما نعلم الى التعلق الى معرفة علم واحد منها فكلوا لا انما انظر
 كتب واما طريقها للكشف الصحيح فتعلم هذه العلوم على العارف حال تلاوته للقرآن لا يختلف عن النطق به حتى كان
 عين ذلك العلم عين النطق بتلك الكلمة وفي مختلف العلم عن النطق فليس من علوم أهل الله وانما هو يتوكل على علوم
 من حوله عند أهل الله لا يعتمدون عليها الا مكان لجوع أهلها عن تجلوا في علوم أهل الكشف كما علمنا ذلك
وفصل وايال ان ستم بهذه الميزان فتباد الى الانكار على صاحبها وتقول كيف يصح لقول الجهم بين جبه
 للذاهب وجعلها كانهما من أصل من غير أن تنظر فيها او تجتمع بصاحبها فان ذلك من ملة حق في الدين بل اجتمع
 بصاحبها وتناظره فان قطعنا بالحجة وجعلنا الرجوع الى قولي ولو لم يسبقه أحد الى مثله وايال ان تقول ان اضره
 الميزان جاهل بالشرعية فتقم في الكذب فانه اذا كان مثلي يسمى جاهلا لم قد ربه على توجيه أحكام حليمه أقول للذاهب
 على وجه الارض لان عالم قد قال لا محذورين بالك اذا كانت العلوم متخالفة ومتقضات لادنة فلا بد من أن
 بينوا الله تعالى بعض المتأخرين ما لم يطعم عليه أحد من المتقدمين انتهى فبالله عليك يا أخى ارجع الى الحق وطاق
 في الاصل دين اللسان والقلب لا يصد عن ذلك كون أحد من العلماء السابقين لحيدين مثل هذه الميزان
 فان جود الحق تعالى لم يزل فينا ضاع عى قلوب العلماء في كل عصر اخرج عن علومك الطبيعية لفهميه
 الى العلوم الحقيقية الكشفية ولو جري الفها طبعت فان من علامة العلوم الدينية ان عجزها العقول
 من حيث انكارها ولا تقبلها الا بالتعليم فقط الغزاية طريقها فان طريق الكشف ميانة لطريق
 الفكر وسيأتى في الفصول الالفة ان شاء الله تعالى ان من علامة علم صحة اعتقاد الطالب
 في أن ساوئ أئمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحصل له في باطنه صديق وخرج اذا قل غير ما له
 في واقعة ويقال له أين قولي ان غير ما مالت على هدى من ربه وكيف يحصل في قلبك صديق وخرج
 المستحصه جمعاه وتطف له علم صحة عقولته ان كان عاقلا والحمد لله رب العالمين

فصل اعلم يا اخي اني ما وضعت هذه الميزان من طلبنا العلم لا بحثا كرسوا لهم في ذلك
 من اركان اصول الفصول وقولهم في ايرادنا الوصول للمقام مطابقة القلب للسان في صحة اعتقاد ان سائر ائمة
 المسلمين على هذا من ربه في سائر اقوالهم قلنا ذلك اصغت النظر لهم في سائر أدلة الشريعة واقوال علمائها
 فرائها لا تخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد والتشديد لا يقيى به والتخفيف للضعفاء كما لم يكن ينبغي
 استثناء ما ورد من الاحكام بحكم التخيير فان للقوى ان ينزل الى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة
 فعل الاش ولا تكون المرتبتان المذكورتان في الميزان في غير الترتيب الوجوب في ذلك كتحير للتوضيح اذا كان
 لاسر الخفيفين نزع غسل الرجلين وبين سعة بلا نزع مع ان احلى للرتبتين افضل من الاخرى كما ان
 فان غسل الرجلين افضل لالمن نفرت نفسه من المسح مع علمه بصحة الاحاديث فيه فان المسح لا افضل
 على انه يقال ان يقول ان المرتبتين في هذا الشخص ايضا على الترتيب الوجوب مع انه لو اراد ان يعبد الله
 الله تعالى بالافضل كان الواجب عليه في الراتين بالافضل اركان العزيمة وهو
 اما الغسل بالنظر الى حال غالب الناس اما المسح بالنظر الى ذلك الفرح النادر الذي نفرت نفسه من فعل السنة
 لاسما وقلنا افضل غير هذا الوجوب كما تقول من تقصروا عليا في اني ارضى الله تعالى به اولي لك من خطه وكذلك
 ينبغي ان يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان اما اذا ثبتت عن الشارع فعل امرين متعاقبتين من غير
 تواتر فلهما التسوية جميع الرأس في وقت ومعه بعضه في وقت آخر وكه الوضوء تارة وعدم الموالاة فيه
 تارة أخرى ونحو ذلك فقل هذا لا يوجب تقديم مسحة جميع الرأس الموالاة على مسحة بعضه عدم الموالاة الا اذا اراد
 المكلف التقرب الى الله تعالى بالاولى فقط وقتن على ذلك تقاطعه واما قول سيدنا ومولانا عبد الله بن عبد
 الله صلى الله عليه وسلم ان اخواله من من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الناس المحكم فهو اكثرى لا كل اذ لو كان
 ذلك كليا لحكمنا بنسبة المتقدم من الامرين بيقين في نفس الامر من مسحة كل الرأس في بعضه مثله لا بد ان يكون
 انتهى الامر صلى الله عليه وسلم الى مسحة الكل والبعض فيكون ما قبل اخير منسوخا ولا يخفى ما في ذلك من التقدم في من
 يقول بوجوب تقسيم مسحة الرأس وعدم تجميعه كان لا ما محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذ ثبتت عن الصادق عليه السلام
 امرين في وقتين فهما على التخيير ما لم يثبت التسوية فيعمل المكلف بهذا الامر تارة ونحو الامر تارة اخرى انتهى وصلى
 قرناه من مرتبة الميزان ينبغي حمل القول على كل وجوب على من الصنف مثله ومعه على مسحة من الرأس مثله لاسما
 في حق من كان اقره او كان قريبا العهد بخلق رأسه وخاف من نزول الحوادث من اقامه ذلك في حق من كان قريبا
فصل اعلم يا اخي ان مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق الاش
 والتخفيف وليس مرادنا بالعزيمة والرخصة اللتان صرحا بالاصوليون في كتبهم فما سميتا

مرتبة التخفيف رخصته لا بالنظر لمقابلهما من التشديد أو الأفضل لا غير. إلا فالعاجز لا يكلف أن يفعل ما هو فوق طاقته شرعا وإذا لم يكلف بما فوق طاقته فما بقى إلا أن يكون فعل الرخصة في حقه واجباً كالعزيمة في حق القوي فلا يجوز للعاجز النزول عن الرخصة إلى مرتبة ترك الفعل بالكلية كما إذا قدره الماء المطلق على التراب لا يجوز له تركه التيمم وكما إذا قدر العاجز عن القيام في الركعة على الجلوس لا يجوز له الاصطجاع أو قدره على الاصطجاع على العيان أو اليسار لا يجوز له الاستلقاء أو قدره على الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء بنحو الأيمان بالعينين أو قدره على الأيمان بالعينين لا يجوز له الاكتفاء بأجزاء أفعال الصلاة على قلبه كما هو مقرر في كتب الفقه لكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر لمقابلهما كالعزيمة مع الرخصة لا يجوز له النزول إليها إلا بعد عجزه عما قبلها والله أعلم و الحمد لله رب العالمين

فصل * ثم لا يخفى عليك يا أخي أن كل من فعل الرخصة بشرطها أو الفصول بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يقل به إمامه على ما يأتي في الفصول والآية من التفصيل كما أن من فعل العزيمة ثوابه أفضل بكلفة ومشتق فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يكلف الشارع بذلك من حيث عظم المشقة فيه اللهم إلا أن يأتي عن الشارع ما يخالف ذلك فهو صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فانه الأفضل للمسافر في مثل ذلك الفطر للضرر الحاصل من طول الصوم إن من شأن الأمور التي تقترب بها إلى حضرة الله تعالى أن تكون النفس منشغلة بها عما حبه لها من كراهة وكل من يأتي بالعبادة كراهة ما أي من حيث مشتقتها فقتل خرج عن موضوع القرب الشرعية المنتقرب بها إلى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل المسألة التي نحن فيها فانه صلى الله عليه وسلم نفى البر والتقرب إلى الله تعالى بالصوم الذي يضر بالمسافر ونحن تابعون للشارع ما نحن مشرعون فلا ينبغي لأحد التقرب إلى الله تعالى إلا بما أذن له الشارع فيه والشرع تحت نقيبته من سائر المندوبات وما نرى أذن فيه فهو إلى الابتداء أقرب ما كل بدعة تشهد لها ظاهراً في كتاب والسننة حتى تقترب بها وتأمل يا أخي معنى التعارض عن الصلاة حال الغفاس تعرف ذلك لأن الغفاس إذا غلب على العبد وتكلف الصلاة صارت نفسه كالذكره عليها ولا يخفى في ذلك من نقص الثواب المرتب على حجة الطاعة فاعلم ذلك يا أخي أهل البرخص بشرطها فإن الله تعالى يجب أن لو أن رخصه كما يجلي عن أمته كما مر به الحديث الذي رواه الطبراني وعنه غيره والحمد لله رب العالمين

فصل * إن قال قائل فعلى ما قرأتم فهل لا يتم في كلام أحد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان من حمل كلام الأئمة على جالين ورواه إلى الشريعة قلنا نعم ذكر الشيخ في الدين في الفتوحات المكية وغيره من أهل الكشف أن العبد إذا سلك مقامات القوم متفتهاً بهم ذهب واحد لا يرى عليه ملايد أن يفتي بذلك المذهب إلى العيان التي أخذ إمامه منها أقواله وهناك يرى أقوال جسيم الأئمة تعترف من بحر واحد فيفتك عند اليقين بمن جزموا به ويحكم بتساوي المذاهب كلها في الصحة خلاف ما كان يعتقد قديماً قلت قلت قال الشيخ في الدين وتظريماً قلناه القول بتفضيل

الرسل بعضهم على البعض بالاجتهاد ثم اذا وصل الى شهود حضرة الوحي الحق اخذ وامنها أحكام
 شرائعهم انقلت عنه التقصيل بالاجتهاد وصار لا يفرق بين أحد من رسله الا من حيثما كشف
 الله تعالى عنه بحكم اليقين لا الظن فهدى الظن المقلد اذا اطلم على العين التي اخذ الائمة
 المجتهدون مذاهيم منها انتهى وكذلك مما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ بدر الدين الزركشي
 في آخر كتاب القواعد له في الفقه اعلم وفقت الله طاعته ان الاخذ بالرخص والفرق في
 محل كل منها مطلوب فاذا قصد المكلف بفعل الرخصة يقول فضل الله عليه كان افضل كما
 أشار اليه حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه فاذا ثبت هذا الاصل
 عندك يا أخي فاعلم أن مطلوب الشرع الوفاق ورد الخلاف اليه ما أمكن كما عليه على الائمة من
 أهل الورع والتقوى كآل محمد الجوني واضرابه فانه صنف كتابا بالمحيط ولم يترك فيه الشيء على
 مذهب معين قال ذلك في حق الورع والتقوى من باب العزائم كما ان العمل بالتحلف فيه عندهم
 من باب الرخص فاذا وقع العبد في امر ضروري وأمكنه الاخذ فيه بالرخصة فله فعله وله
 تركه وكان ذلك الفعل الشديدا عليه من باب القوة والاخذ بالعزائم ان كان راجحا وان لم يمكنه
 الاخذ فيه بالرخصة أخذ بالرخصة كما أن له الاخذ بالقول للضعيف في بعض المواضع فلا يكون
 ذلك منه من باب المخالفة المحضة قال الزركشي وبعد إذ علمت هذا تجد من تعرف ان أحدا من
 الائمة الاربعاء وغيرهم لم يقلد أحد من السلياني في القول برخصة أو عزيمة الا على حد ما ذكرناه من
 هذه القاعدة فيبغى لكل مقلد الائمة أن يعرف مقاصد هاتين كلام الزركشي رحمه الله
 في آخر قواعد وهو من أعظم شواهد صحة هذه الميزان فلم يقل لتأخذ من الائمة الاربعة
 ولا غيرهم فيما بلغنا انه كان يطرد الامر في كل عزيمة قال بها ورخصة قال بها في حق جميع
 الامة أبا واما ذلك في حق قوم دون قوم وقد بلغنا انه كان يفتي الناس بالمذاهب الاربعة
 الشيخ الامام الفقيه المحدث المفسر الاصولي الشيخ عبد العزيز الديلمي وشيخ الاسلام عز الدين
 ابن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين ابرلسي الشهير بابن الاقطر رحمه الله
 والشيخ علي البتيني الصري وكفل الشيخ الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من اصحابنا
 انهم كانوا يفتون الناس بالمذاهب الاربعة لا سيما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب ولا يعرفون
 قواعد ولا نصوصه و يقولون حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول عالم فلا بأس انتهى فان قال
 قائل كيف يصح من هؤلاء العلماء ان يفتوا الناس بكل مذهب مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن
 المقلد أن لا يخرج عن قول امامه فالجواب محتمل أن يكون أحدهم بلغ مقام الاجتهاد المطلق
 المنسوب الذي لم يخرج صاحبه عن قواعد امامه كآل يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم
 وأشباههم والمزني وابن المنذر وابن سحر هؤلاء كلهم وان افتوا الناس بما لم يصح له امامهم
 يخرجوا عن قواعدهم وقد نقل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ان الاجتهاد المطلق على قسمين
 مطلق غير منسوب كما عليه الائمة الاربعة ومطلق منسوب كما عليه آباؤنا صلواتهم الذين ذكروا
 قال ولم يدع الاجتهاد المطلق غير المنسوب لعبد الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جابر الطبري ولم

عليه ذلت انتهى ويحتمل ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتون بالناس على المذاهب الأربعة اطلعهم الله تعالى على السير
 الأولى وشهدوا اتصال جميعها وقال الأئمة المجتهدين بها وكانوا يفتون الناس بحكم مرتبتي الميزان لا بحكم العموم
 فلا يأمرون قويا بخصه ولا ضعيفا بعزته وكانهم نالوا من باب أهل المذاهب الأربعة في تقويهم وإهمهم واطلعوا
 على جميع أدلتهم وقد بلغنا حصول هذا المقام أيضا بجامعة من علماء السلف كالشيخ أبي محمد الجوي والامام ابن عبد
 البر والناكبي من الدليل على ذلك أنهما لم ينفكا كتابه المسمى بالحيط ولم يفتقد فيه مذهب كما هو من الزركشي وكذلك
 ابن عبد البر كان يقول كل مجتهد مصيب فقام أن يكونا فعلا أو قالاماد كولاطلاعهما على عيني الشريعة الكبرى
 وقهرهم أقوال جميع العلماء منها كما اطلعنا بحمد الله تعالى وأما ان يكونا قالا ذلك من حيث ان الشاوع قد حكم
 المجتهد الذي يستنبطه من كتاب الله عز وجل ومنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بلغنا عن الشيخ عز الدين
 ابن جماعة انه كان اذا أفتى عاميا يحكم على مذهبهم يأمره بفعل جميع شروط ذلك الامام الذي افتاه بقوله
 ويقول له ان تركت شرط من شروط المذهب عبادتك على مذهب لا غيره اذا العادة الملققة من عنة مذاهب لا تقم الا اذا
 جمعت شروط تلك المذاهب كلها انتهى ذلك منه احتياط الدين وخرقا ان يتسبب في نقص عبادة احد من المسلمين
 فان قلت فهل ينبغي لمن يفتي على الاربعه مذهب ان لا يفتي المقلدين الا بالاربع من حيث النقل ويقتهم بما شاء من
 الاقوال فالجواب الذي ينبغي له ان لا يفتي الناس الا بالاربع لان المتقدم ما سألنا لا يفتي بالاربع من مذاهب
 لا بما عنده هو اللهم الا ان يكون المرء حرجا أو حوطا في دين السائل فله ان يفتيه بالمرحج ولا حرجا ولما ادعى الجلال
 السيوطي رحمه الله مقلم الاختصاص المطلق المنتسب كان يفتي الناس بالاربع من مذاهب الامام الشافعي فقالوا له لم تفتيه
 بالاربع عندك فقال لم يفتي على ذلك وانما سألوني عما عليه الامام وأصحابه فيحتاج من يفتي الناس على الاربعه مذهب ان
 يعرف الراجح عند أهل كل مذهب ليعتق به المقلدين الا ان يعرف من السائل انه يفتي على مذهب ودينه وينشر حجة مذهب لا يفتيه
 ولو كان مرجحا عنده فقتل هذا يحتاج الى الاطلاع على ما هو الراجح عند أهل كل مذهب انتهى فاعلم ذلك

فصل (وما يوضحه ذلك حتى مرتبتي الميزان ان تنظر الى كل حديث ورد أو قول استنبطوا الى مقابلة فاذا نظرت
 فلا بد ان تجد أحدهما محققا والاخر مشكوكا في ذلك لا يكون ثم ان الحديث أو القول المحقق قد يكون هو الصحيح والراجح
 مذهبك وقد يكون هو الضعيف المرجح ولا يخلو حاله انما هو عند العمل به من أن تكون من أهل مرتبة من مرتبتي
 الميزان دون المرتبة الاخرى بالشروط التي تقدمت في مغل الرخصة أي التخفيف فتفتي كل احد بما يناسب حاله ولو لم
 تفعل أنت به كذلك لانه هو الذي خطبت به فاعلم ذلك واعمل عليه أفت غيرك بما هو أهله فليس لمن قدر
 على سهولة الطهارة ان يمس فيجاء اذا كان شافعيًا ويصلي بلا تحديد طهارة تكليد الابن حنيفته
 كما انه ليس له أن يصلي فرضاً ونقلًا بغير القائمة مع قدرته عليها وان يصلي بالذكري

مع قدرة على الفؤاد كما سيأتي إيضاحه في توجيه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى على ان تلك أيضا ان يصعد الى
 فعل الغريم مع المشقة ان اخبرت ذلك على وجه المجاهدة لنفسك كما ان تلك أيضا ان تنزل الى الوضعية بشرطها
 في هذه الميزان هو العجز عن عزلها حسا أو شرعا فقط وتكون على هدى من ربك في كل من المرتبتين ثم انه قد يكون
 في حكم الواحد أكثر من قولين فالعادي يرد ما قارب التشديد الى التشديد ما قارب التخفيف الى التخفيف كما نقول
 المفصل على أصل سوله كما قد مناه في خطبة الميزان وهو الحال الذي يوجد ليلان أو قولان مشددان أو معتقدان
 لا يلحق أحدهما بالآخر ولا يخل فيه فان شئت فاصح ذلك في أقوال مذهبك مع بعضها بعضها وان شئت
 فاصح ذلك في مذهبك ومقابلته من جميع المذاهب المخالفة له تخبرها لا يخرجها عن تخفيف وتشديد لكل
 منها رجال في حال مباشرة التكليف كما مر في الميزان وكذلك ما أوجبه المجهدين أو حرمه بل جتهاده فكل يرجع المرتبتين
 فان مقابل التحريم عند التحريم الشامل للزجر وقان بعضهم ما أوجبه المجهدين لا يحرمه يكون في مرتبة الاولى ومقابلته
 في مرتبة خلافاً الاولى لأنه ليس بغل الشارح ان يحرم أو يوجب شيئا انتفى الحق ان للمجهدين المطلق ان يحرم ويوجب
 والنقل لاجم العلماء على ذلك بل ولو قلنا يقول هذا البعض فهو يرجع الى المرتبتين أيضا اذ الاولى في مرتبة التشديد
 غالبا ليجوز المطلوبة في الجملة سوله كان ذلك الاولى فعلا أو تركا وخلافاً الاولى في مرتبة التخفيف غالبا فان
 قان قائل فضاين جعلتم كلام المجهدين من جملة الشريعة مع ان الشارع لم يصرح باستنباطه فالجواب انه يجب
 حملهم على انهم علموا ذلك الوجوب والتحريم من قرائن الأدلة أو علموا انه مراد الشارع من طريق كسهم لا يدل
 من أحد هذين الطريقتين وقد يجهلان عند بعض المجهدين فان قائل فضايقون فيما ورد من الإجماع
 والاقوال فالجواب مثل ذلك لا مقابل بل هو شرع محم عليه فلا يأتي فيه مرتبة الميزان ذلك الحديث الذي قسم مقابله
 أو كما نقول الذي رجم عنه المجهدين أو اجماع العلماء على خلافه فليس فيما ذكرنا اموتية واحدة يجمع المكلفين لعدم وجود
 مشقة على أصل في فعل ترجح على مشقة تركه خلافاً فيه المشقة المذكورة فانه محي في التخفيف والتشديد كالامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر مثلاً فانه ورد في كل منها التخفيف والتشديد والتشديد كونه عند بعضهم لا يسقط عن المكلف نحو
 على نفسه أو ماله التخفيف سقوط عنه بخوف المذكور عن كونه في حق الاقرباء في الدين كالعالم والصالحين
 والثاني في حق الضعفاء من العوام في الإيمان واليقين فان قائل فضايق في المرتبتين في حق من غير المنكر فتوجه
 بتقليد الله تعالى من الاولياء فيكسر بناء الحرم ويمنع الزاني من الزنا يحول له محال بنية بنية فخرج الوانبة مثلاً فالجواب نعم
 تأتي في المرتبتين فمن الاولياء من يرى وجوب التوجه الى الله تعالى في ذلك ويكون بذلك كالتعالى على ازاله المنكر
 منهم من لا يرى وجوب ذلك بل يكره الاطلاع بكشفه على المنكرات الواقعة في الوجود من غير المتعالمين بمعاييرهم وذلك
 لما فيه من الاطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القوم واست

يجب على صاحبه سؤال الله تعالى أن يحول بينه وبينه فإن قال قائل فما تقولون فيمن أحوال
يحبسه من أهل المنكر إذا أنكر عليهم وكسرناهم خرمهم هل يجب عليه تغييره باليد أو اللسان اعتماداً
على أن الله تعالى لا يخذله أو لا يحيل من حيث أن الحق تعالى لا يقيد عليه والجواب مثل هذا أن
فيه امرين فمَنْ الأولياء من أنومه بذلك إذا علم أن له حالاً يحجبهم من أن يلزمه بذلك تطو
ما قالوا فيمن قد رعى أن يصل إلى مكة في خطوة والحمد لله رب العالمين

فصل + فإن قلت فمن يقول أن القياس من جملة الأدلة الشرعية فهل تأتي فيه كذا من
الميزان فالجواب نعم تأتيان فيه فإن من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من أباحه من
غير كراهة ومنهم من منعه فانه طرد عملة وما يترك العبد بأن الشارع قد لا يكون أراد طرد تلك العلة
وأما ترك ذلك الأمر خارجاً عن ذلك الحكم توسعة على أهله وذلك كقياس الأثر على البر في
باب الرأب مع الاقتتات فإن الشارع لم يبين لنا حكم الأثر وكان الأولى بالأدب عن بعض أهل
العلم تعلقاً بقاءه على عدم دخول الرأب فيه كما أشار إليه حديث وسكت عن أشياء رحمتكم فمن
يقول بقياس الأثر على البر مشدد ومن يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان السلف أصح من
الصحة والتابعين يقدرون على القياس وكلهم تركوا ذلك إلا ما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن هنا قال سفيان الثوري من الأدب أجواء الأحاديث التي خرجت لمخرج الرجو والتفكير على
ظاهرها من غير تأويل فافها إذا أولت خرجت عن مواد الشارع كحديث من غشنا فليس منا
وحديث من نظير أو تطير له وحديث ليس منا من نظم الحنود ووشق الجيوب ودعا بدعوى
الجاهلية فإن العالم إذا أولها بأن المراد ليس منا في تلك الخصبة فقط أي عومنا في غيرها فان
الفاصل الوقوع فيها وقال مثل المخالفة في فصيلة واحدة أمر سهل فكان أدب السلف الصالح
بعدم التأويل أولى بالاتباع للشارع وإن كانت قواعد الشريعة قد تشهد أيضاً لذلك التأويل
وقد دخل بعض الصادق ومقاتل بن حبان وغيرهما على الإمام أبي حنيفة وقالوا قد بلغنا لك
تكرار من القياس في دين الله تعالى وأول من قاس إبليس فلا تقس فقال الإمام ما أقره ليس
هو قياس وإنما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس
في نفس الأمر إنما هو قياس عند من لم يعط الله تعالى الفهم في القرآن انتهى ومن هنا يعلم
أهل الكشف غير محتاجين إلى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فإن أورد عليهم شخص
نحو محرم ضرب الوالد فإنه ليس في القرآن النص به بتحريم ضربها وإنما أخذ العلماء
ذلك من قوله تعالى فلا تقتل لها ففكان انتهى عن ضربها من باب أولى فالجواب أن هذا
لا يرد على أهل الكشف لأن الله تعالى قال وبالوالدين إحساناً ومعلوم أن ضربهما ليس بإحسان
فلا حاجة إلى القياس + وسمعت سيدي عياض الخواص رحمه الله يقول يصح دخول القياس
عند من احتاج إليه وعند من لم يحتج إليه فيمضي الميزان فمن كلف الإنسان بالتحقق عن
الدلة واستخراج النظار من القرآن شد ومن لم يكلفه بذلك فقد خفف ولم يزل في التام
من يقدر على الاستنباط ومن يعجز عن ذلك في كل عصر وكان ابن خوم يقول جميع ما استنبط

المجتهدون معدود من الشريعة وإن خفي دليله على العوام ومن فكر ذلك فقل نسبي الأئمة
إلى الخطاء وانهم يشعرون ما لم يأت به الله وذلك صلال من قائله عن الطرق والحق أنه
يجب اعتقاد أنهم لو رأوا في ذلك دليلاً ما شرعوه فزعموا أن ذلك في خصية الاستنباط إلى مرتبة الشريعة
كما لقياس فمن أمر الناس باتباع كل شرع المجتهدون فقد شدد ومن لم يأمرهم إلا بما صرح به بالشرعية
أما أحمد بن عبد الله فقد خفف في الجملة لأنه من باب فمن تطوع خيراً فهو خير له والحمد لله رب
العالمين.

فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها وتور العمل بجميع الأقوال
المرجوة نقصان الثواب غالباً وسوء الأدب من جميع أصحاب تلك الأقوال والوجوه من العلماء
عكس ما يحصل لمن عمل بالميزان فإن ذلك المرجوح الذي لم يترك هذا العمل به إلا مجنوناً ما أن
يكون أعوط الدين فهذا لا ينبغي ترك العمل به وإما أن يكون غير أعوط فقل يكون رخصته والله
يحب أن تؤتى رخصته كما صرح به الحديث أي بشرطه ويكون على علم الإخوان أن كل سنة
سنة المجتهدون أو بدعة حرمها المجتهدون دونه في الجنة ودركاً في النار وإن تفاوت مقامهم ونزول
عائنه الشارع أو كرهه كما صرح به أهل الشافعية فاعلم ذلك واعمل بكل ما سنه لك المجتهدون
واترك كل ما كرهوه ولا تطالبهم بدليل في ذلك فإني فحلبوس في دائرتهم ما دمت لم تضل
إلى مقامهم لا يمكنك أن تتعداهم إلى الكتاب والسنة وتأخذ الأحكام من حيث أحق وأبدى
وسمعت سيد علياً النخاس رحمه الله تعالى يقول أعلموا بكل أقوال الأئمة التي ظاهرها المخالف
لبعضهم بعضها عن اجتماع شروط العمل بها فيكم لنحو والثواب الكامل فإني مقام من عمل بالشرعية
كلها ممن يرد غالباً ولا يعمل به إذا المذهب الواحد لا يحتوى أبداً على جميع الأدلة ولو قال صاحبه
في الجملة إذا صح الحديث فهو مذهبي بل ربما ترك اتباعه العمل بأحاديث كثيرة صحت بعد
إمامهم وذلك خلاف مراد إمامهم فافهم انتهى فإن توقف إنسان في حصول الثواب
بما سنه المجتهدون وطالبنا بالدليل على ذلك قلنا له إما أن تؤمن بأن سائر أئمة المسلمين على
هدى من ربهم فلا يسعدان كان صحيح الاعتقاد إلا أن يقول نعم فنقول له فحيثما أمنت بأنهم
على هدى من الله تعالى وإن فذهبهم صححت لزومك الإيمان بالثواب بكل من عمل بها على وجه
الخلاص وحصول المراتب لمن عمل بها في الجنة وإن تفاوتوا في المقام فإنما سنه الشارع أعلى
منه المجتهد لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سبني حسنة أقله أجراً وأجر من عمل بها إلى آخره
ما قال عليه الصلاة والسلام فافهم والله أعلم

فصل ينبغي لكل مؤمن الإقبال على العمل بكل حديث ورد وبكل قول استنبط
أي بشرطه لأنه لا يخرج عن مرتبة الميزان أبداً وسمعت سيد علياً النخاس رحمه الله تعالى
يقول كل ما تروى في كلام الشارع وكلام أحد من الأئمة فما قاله الآخر في الظاهر فهو نحو
على حالين لأن كلام الشارع يجب عن التناقض وكذلك كلام الأئمة لمن نظريه يعين العلم
والإضاف لا يعين الجهل والتعصب كما قال وتأملوا قوله صلى الله عليه وسلم لمن سأل من أحاد

الصحة كيف رأيت ربك فقال نورانياً أراه وقال الكاين بالصحة رأيت ربك ولا واحد فأتا غير الكاين وقال
 الاخوف عليهم ان يتخلوا في خبايا الحق تعالى لا يليق به ونظروا ذلك ففروا صليهم أيا بكر على وجهه عن ماله كله
 وقوله لعجب بن مالك حين أراد ان يتخلص من ماله لما تاب الله عليه مسك عليك بعض مالك فهو حيرك
 نظروا ذلك أيضاً حيث أكد بنفسك ثم بمن تقول مع مدح الله تعالى المؤمنين على أنفسهم فقوله ابدل بنفسك
 خطاب لكل عملاً بعد ثبوت الاقربون أو بالمعروف ولا أقرب اليك من نفسك وأما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم
 فهو خطاب لغير الكاين بالصحة وإنما مدحهم على ذلك ليجزوا من رطة الشجر الذي فتحوا عيونهم عليه الدنيا
 فإذا سرجوا عن ذلك أقرم بالبداءة بأنفسهم لأنها وديعة الله تعالى عندهم بخلاف غيرها ليس هو وديعة
 عندهم وإنما هو جاز لهم وسمعت سيك علياً النخاس يقول إذا ظلم الكامل ذاته بتقديم غير ما عليها
 اختاره الله بذلك فخرج عن العلم المأمور به بخلاف المريد بكانه مسامح بظلم نفسه ومضاه الله تعالى وتحميها
 فوق طاقتها من الجهاد ابل ثبات على ذلك فإذا وصل إلى نهاية السلوك البنية التي بمثابة بلوغ مقام من وصل دار الملك
 وعرفه من لم يسمع من حاشيت بالاحسان إلى نفسه لأنها كانت مطمينة في الوصول إلى حضرة ربه ما ما ورد من شدة
 صل الله عليه وسلم الحجر على بطنه من الجوع ونحوه من المجاهد فأنما ذلك تنزلاً وتشرعياً لا حداً لانه صلعم
 وقف مع مقامه الشريف الذي يعامل به ربه ولم يتنزل العشر على غالبية الصدق والاخلاص في اتباعه انتهى .

فصل ان قال قائل كيف الوصول إلى الاطلاع على عين الشريعة المطهرة التي يشهد الانسان انغراق جميع
 المجهدين في دأبهم منها ويشهد تساويها كلها في الصحة كشفاً وبقينا الايماناً وتسلماً فقط ولا طناً ومحيماً فالحجاب طريق
 الوصول إلى ذلك هو السلوك على يد شيخ عارف بميزان كل حركة وسكون يشترط أن يسلم نفسه فيصرف فيها في أموالها وعياله
 كيف شاء مع انشراح قلب المريد لذلك كل الانشراح أمام من يقول له شيخه طلق أمراك أو سقط عقل من مالك
 أو وطيقك مثلاً فيتوقف فلا يشتم من طريق الوصول إلى عين الشريعة المذكورة راحة ولو عبد الله تعالى أنفعهم
 بحسب الحاجة غالباً فان قلت فهل تشرع في حال السلوك فالحجاب نعم من الشرط ان لا يملك خطبة على حد
 في ليل أو نهار ولا يفطره سلوة الا لضرة ولا يأكل شيئاً فيه روح من أصله ولا يأكل الا عند حصوله
 الاضطرار ولا يأكل من طعام أحد لا يتورع في تلبس كمن لا يطعم الناس حل ولا حرام زهداً ولكن يبيع على من يتورع
 من الغلابين أعوان الولاية وأن لا يسلم نفسه بالفضلة عن الله خطبة بل يديم مراقبته ليلاً ونهاراً فآفة يشهد نفسه
 مقام الاحسان كما يرى ربه تارة يشهد نفسه مقام الايقان بعد الاحسان فيرى ربه ينظر اليه على الدوام إيماناً
 بذلك لا شهوداً وذلك لان هذا الكمال في مقام التنزيه لله عز وجل من شهود العيد كانه يرى ربه لانه لا يشهد
 الا ما في في محلة وتعالى الله عن كل شيء يحظر بالبال فافهم فان قال قائل فما كان كيفية سلوك صاحب

هذه الميزان فالجواب اني اخذتها اولاً عن الخضر عليه السلام علما واما انا وتسليماً ثم اني اخذت في نسول على
 يد سيد علي الخواص حتى اطلعت على عين الشريعة ودقا وكشفاً وبقينا لا أشك فيه فجاهدت في نفسي
 كذا كذا استه وجعلت اجلا في نسقف خلوتي اضعه في عنق حتى لا أضرب علي في الارض وبالفتنة
 النور حتى كنت أسف التراب اذ المرأه طاماً يلبق عقال الذي انا عليه الورع وكنت أجعل للتراب سما
 كسم اللحم او السم واللبن وسبقني الى نحو ذلك ابراهيم بن آدم رضي الله عنه فسكت عشرين يوماً
 التراب حين فقد الحلال للمشاكل لمقامه انتهى كذلك كنت لأمر في ظل عمارة أحد من الولاة ولما عمل السقا
 العوري السايح الذي بين مد رسته وقبسة التراب كنت أدخل من سوق الوراقين وأخرج من سوق
 الشرب ولا أمر تحت ظله وكذلك الحكم في جميع عمارة الظلمة والمباشرين والامراء واعوانهم وكنت لا أكل من
 الاكل تقيتني فيه غاية التفتيش لا ألتقي فيه بوجهة الشرع وانا على ذلك بمجد الله تعالى الآن ولكن مع
 اختلاف المشرك فاني كنت فيما مضى انظر الى اليد المالكه الان انظر الى لونا ورثته وطعمه
 قادر للحلال راحة طيبة والحرام راحة خبيثة وللشبهات راحة دون الحرام في الجنة فارتد ذلك
 عن هذه العلامة فاعتاني ذلك عن النظر الى صاحب اليد ولم أعول عليه فله الحمد على ذلك فلياً انتهى سري
 الى هذه الحوادث ووقفت بعين قلبي على عين الشريعة للمطهر التي يتفرع منها قول كل عالم ورأيت لكل عالم
 جرد ولا ورأيتها كلها شرعاً لمضاهة وعلقت وحققت أن كل مجتهد مصيب كشفنا لا طناً ونجسنا وان لم
 مذهبك في الشريعة من مذهب لو قام في الف مجادل مجادل في توحيد مذهب علمي بغير دليل واخبر
 لا أرجع اليه في قلبي وانا ارجع اليه ان رجعت مداراة له بحجة أقول له نعم مذهبك أرجح اعني عنده هو
 عندي انا ومن جملة ما رأيت في العاين جرد اول جميع المجتهدين الذين اندرست فداهم لكن ما يستحق
 حجارة ولم أر منها جرد ولا يجري سوى جرد اول الأئمة الاربعين فاولت ذلك بقليل فداهم الى المقدسة السقا
 ورأيت أقوال الأئمة الاربعين خارجة من داخل الجدار ولحاسيات صوت في فصل الاشد لا نقضاً من اهل العلم
 بالشريعة وايضا لها العامل بها الى باب الجنة ان شاء الله تعالى فجميع المذاهبات الآن عند مقابلة بحج الشريعة انصافاً
 الاصل بالكل والطل الشاخص رجعت عن اعتقادي الذي كنت اعتقده قبل ذلك من ترجيح مذهب علي بن ابي طالب
 من الأئمة ولعل لا بعينه سر في غاية السر فلا يحج تستسبع أربعين وتسعة سألت الله تعالى في تحكيم تراب
 الكعبة الزيادة من العلم فسمعت قائل يقول من الجوامع ما يفيض انا اعطيتك انما انا تقر بها سائر أقوال المجتهدين وابتاع
 اليوم القيامة لا ترى لها ذات فقلت بحسبي استر بذلك انتهى فان قلت فاذن مذهب بعض المتقدمين
 شهود عين الشريعة الا واما هو غلط حجة باكل الحرام والشبهات وارتكاب الخالفات الجوامع وهو كذا فان قلت

فما حكم من اكل الحلال وتوكل المعاصي وسلك بنفسه غير شيخ فقل يصل الى هذا المقام من
 الوقوف على العين الاولى بشر يقتضيه الجواب لا يصلح لصح الوصول الى المقامات العالية الا بالصل
 امراني اما بالجدب الالهي واما بالسلوك على يد الاشياخ المهادقين لما في اعمال العباد من
 العلل بل لو قدر زوال العلل من عبادته فلا يصلح الوصول الى الوقوف على عين الشريعة بحسبه
 في دأوة التقليد لامامه فلا يزال بسلكه حلياله عن شهود عين الشريعة الاولى التي يشهد بها
 امامه لا يمكن ان يتقده ويشهد بها الا بالسلوك على يد شخص آخر فوقف في المقام من اسباب اعادة
 العارفين كما هو الحال عليه ان يعتقد ان كل مجتهد مصيب الى السلوك ان ذكر حتى يساويه
 في مقام الشهود فان قلت فاذن من اشرف على عين الشريعة الاولى يشارك المجتهدين في الاعتراض
 من عين الشريعة وينفك عنه التقليد فالجواب نعم وهو كذلك فانه ما انفك احد حتى له قدم
 الولاية المحمدية الا ويصير يأخذ احكام شرعية من حيث اخذها المجتهدون وينفك عن
 التقليد بحجيم العلماء الا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان نقل عن احد من الاولياء انه كان
 شاعيا وحنفيا شرافة ذلك قبل ان يصل الى مقام الكمال : وسمعت سيدي عليا النجاشي
 رحمه الله تعالى يقول لا يبلغ الولي مقام الكمال الا ان صار يعرف جميع منازع جميع الاحاديث
 الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين اخذها الشارع من القرآن العظيم
 الله تعالى قال ما قرطاني الكتاب من شيء فحجيم ما بينة الشريعة من الاحكام هو ظاهر المأخذ
 للولي الكامل من القرآن كما كان عليه الائمة المجتهدون ولولا معرفتهم بذلك ما قدروا على
 استنباط الاحكام التي لم تصرح بها الشريعة قال في مستقبة عظيمة لكامل حيث صار يشارك
 الشارع في معرفة منازع اقواله صورة من القرآن العظيم بحكم الارث لصل الله عليه وسلم
 امتي فان قلت فهل يجب على المجتوب عن الاطلاع على العين الاولى للشريعة التقليد بذهب معين
 فالجواب نعم يجب عليه ذلك لئلا يضل في نفسه ويضل غيره فاعذر يا اخي المقلدين المجنوحين اذا
 انكشف حجابك في قولهم المصيب احد لطاماني والباقي لم يخطئ فيحتل الصواب في نفسو
 الامر في كل مسئلة فيها خلاف ونزل قول كل من قال كل مجتهد مصيب على من انتهى سيرة وخبر
 عن التقليد وشهد اعتراف العلماء كلهم علم من عين الشريعة ونزل قول كل من قال المصيب
 واحد لا يعينه والباقي لم يخطئ فيحتل الصواب على من لم ينته سيرة ولا تخرج قولها على الاخير
 واشكركم على ذلك والحمد لله رب العالمين . فعلم من جميع ما قررناه وجوب اتخاذ الشيخ
 لكل عالم طلب الوصول الى شهود عين الشريعة الكبرى ولو اجمع جميع اقاربه على علمه وعمله
 وزعمه وورعه وافتوه بالقطيعة الكبرى فان لطريق القوم شرط الا يعرفها الا المحققون منهم
 دون الداهل فيهم بالدعوى والادعاء وربما كان من لقوه بالقطيعة لا يصلح ان يكون مرسل
 للقطب بل قال بعض المحققين ان القطب لا يحيط بمقامات نفسه فضلا عن غيره وذلك لان
 صفات القطيعة في العبودية تقابل صفات الربوبية فكما لا تنحصر صفات الربوبية كذلك
 لا تنحصر صفات العبودية استي والله رب العالمين

در فضيل فان قلت فاذا انفلت قلبك لولي عن التقليد وراى المذاهب كلها متساوية في الحق لاغترافها كلها من بحر الشريعة كشفاً وبقينا فكيف يا امرئ الهى بالتزام مذهب معين لا يرى خلافاً فالجواب انما يفعل ذلك مع الطالب رغبة به وتقريباً للطريق عليه ليجمع ثمرات قلبه ويدوم عليه اليس في مذهب واحد فيحصل الى عين الشريعة التي وقف عليها امامه واخذ منها مذهب في اقرب زمان لان من شأن المجتهد ان لا يبنى قوله على قول مجتهد آخر ولو سلم له صحة مذهب حفظ القلوب اتباعه عن التشتت وقد قالوا حكم من يتقيه بمذهب عدة ثم بمذهب آخر ملة وهكذا حكم من يافر بقصد موضع معين بعيد ثم صار كل ما بلغ تلك الطريق اداة اجتهاده انه لو سلك الى مقصده من طريق كذا كان اقرب من هذا الطريق فيرجع عن سيرة ويعود قاصداً لابتداء السيرة من اول تلك الاخرى فاذا بلغ ثلثها مثلاً اداة اجتهاده الى أن سلوك غيرها أيضاً اقرب بمقصد ففعل كما تقدم له وهكذا افعل هذا رجاً في عمر كله في السيرة ولم يصل الى مقصده المعين الذي هو مثلاً عين الشريعة التي وصل اليها امامه أو غيره من أصحاب تلك المذاهب على ان انتقال الطالب من مذهب الى مذهب في قدح في حق ذلك الامام الذي انتقل عن مذهبه على تفصيل سيأتي ان شاء الله تعالى في فصل حكم المتنقل من مذهب الى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة هذا الاعتقاد في ان سائر الائمة المسلمين على هدى من ربهم لما طبل بالانتقال من مذهب الى غيره بل كان يشهد أن كل مذهب عمل به وتقيده عليه وصله الى باب الحق كما سيأتي بيانه آخر هذا الباب في فصل الامثلة المحسوسة ليلين ان شاء الله تعالى وسعت سيري على الخواص رحمه الله تعالى يقول انما امر علماء الشريعة الطالب بالتزام مذهب معين وعلماء الحقيقة المراد بالتزام شيخ واحد تقريباً للطريق فان مثال عين الشريعة او حضرة معرفة الله عز وجل مثال الكف ومثال مذاهب المجتهدين وطرق الاشياء مثال الاصابع ومثال ازمنا لا اشتغال بمذهب ما وطريق شيخ ما مثال عقد الاصابع لمن اراد الوصول الى مس الكف لكن من طريق الابتداء بحس عقده الاصابع فكل عقدة من عقده الاصابع الثلاث بمثابة وصول الطالب الى ثلث الطريق الى سلوك عين الشريعة او عين المعرفة التي شلتها بالكف فاذا كان مدة سلوك المراد او الطالب في العبادة ثلاث سنين ويصل الى عين الشريعة او حضرة المعرفة بالله تعالى فقيده بمذهب او شيخ سنة ثم ذهب لاخرونه ثم لاخرونه فقل فبوت على نفسه الوصول ولو أنه جعل الثلاث سنين على يد شيخ واحد لا وصله الى عين الشريعة او حضرة المعرفة بالله تعالى مساوي صاحب مذهبه في العلم او شيخه في المعرفة لكن فوت على نفسه بذهابه من مذهب او شيخ الى آخر لما تقدم لمراته لا يصح أن يبنى مجتهداً او شيخاً له مذهب غيره او طريق غيره فكانه مقيم ملة يسيرة الثلاث سنين في اول عقدة من عقده الاصابع القوي كناية عن ثلاث الطريق ولو أنه دام على شيخ واحد لوصل الى مقصوده ووقف على العين الكبرى للشريعة واقر سائر المذاهب المتصلة بها بحق فافهم والحمد لله رب العالمين

در فضيل فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة قائلون في أقوال

أئمة الأصول والنحو والمعاني والبيان ونحو ذلك من نواحي الشريعة هل هي كذلك على مرتقى الميزان من تخفيف
وتشديد بالأحكام الشرعية ثم لا فالجواب نعم هي كذلك لأن آلات الشريعة كلها من لغز ونحو وأصول وغير ذلك
توجه إلى تخفيف وتشديد فان من المعاني وكلام العرب هو قصير وأقصر منها ما هو ضعيف وأضعف من كلف
العوام مثل لغة الضعفاء في غير القرآن أو الحديث فقد شد عليهم من سماعهم فقد خفف وأما القرآن والحديث
فلا يجوز قراءة بالحقن إجماعاً إلا أنه لم يمكن إلا من التعليم لغير ساذك كما هو مقرر في كتب الفقه ومن أمراط
أيضاً بالبحر في نحو علم النحول فقد شد ومن ألقى منه بمعرفة الأعراب الذي يختار إليه عادة فقد خفف وقد ينقسم
تعليم هذه العلوم إلى فرض كفاية وإلى فرض عين فمثال فرض الكفاية ظاهر ومثال فرض العين في ذلك أن يخرج للشرقة مثلاً
يجادل علماءها في معاني القرآن والحديث فان تعلم هذه العلوم حينئذ يكون في حق العلماء الذين الحضر الاحتياطية لهم
في مجلس المناظرة فرض عين فان لم يخرج للشرقة مبتدئ أو خرج ولم يتعين على جماعة كان تعلم هذه العلوم في حق غير من تعين
عليهم العلماء فرض كفاية فان الشريعة كالمدرسة العظيمة وهذه العلوم كالمبني عليها التي على سورها تقوم العلم من الدين
إليها ليسد فيها فافهم فان قلت فما الحكم فها إذا وجد الطالب حجتين أو قولين أو أقوالاً لا يعرف الناس من القول
ولما المتأخر من القولين أو الأقوال فماذا يفعل فالحجواب سبيل أن يعمل بهذا الحديث أو القول تازه وبالقول الآخر
ويقدم الاوسط منها على غيره في الأمر البني بشرطه بمعنى أنه يترك العمل بغيره جملة وان كان أحدهما منسوخاً أو مخرجاً عن العمل
في نفس الأمر فذلك لا يقدح في العمل به فان قلت قد تقدم أن الولي الكامل لا يكون مقلداً وأنا يا حجة علم من العين التي أخذها
المجتهدون من أئمتهم ونرى بعض الأولياء مقلد البعض الأئمة فالحجواب قد يكون ذلك الولي لم يبلغ إلى مقام الكمال وبلغه
ولكن أظهره فيه في تلك المسئلة من ذهب بعض الأئمة أدباً مع حيث سبقه إلى القول بها وحصل الله تعالى ما يقتضي
واشتهر في الأرض حونه وقد يكون عمل ذلك الولي كما قال ذلك المجتهد لا اطلاع على دليله لا على القول ذلك المجتهد على وجه
التقليد بل هو اختصاً أدى إليه كشفه فخرج تقليد هذا الولي للشارع لا غيره وما ثم ولي يأخذ هذا الأثر الشارح ويحرم
أن يخطو خطوة في شيء لا يرى قدم نبويه أمامه فيه وقد قلت مرة لسيد علي الخواص رضي الله عنه كيف صرح تقليد سيك الشيرازي
عبد القادر الجيلاني الإمام أحمد بن حنبل وسيد محمد بن الحنفية الشاذلي الإمام أبي حنيفة مع اشتراكها بالقضية الكبرى وجهاً هذا المقام
لا يكون مقلداً إلا للشارع وحده فقال رضي الله عنه قد يكون ذلك منها قبل بلوغها إلى مقام الكمال ثم لما بلغها إليه استخبر
الناس ذلك القلب في حقاها مع خروجها عن التقليد انتهى فاعلم ذلك

فصل : فان قلت ان الأئمة المجتهدين قد كانوا من الكمل بقين لا اطلاعهم على عين الشريعة كما تقدم
فكيف كانوا يعقلون مجالس المناظرة مع بعضهم بعضاً مع أن ذلك يناقض مقامهم في عين الشريعة الأولى رأى
انصال مذهب المجتهدين كلها بعين الشريعة فالحجواب قد يكون مجلس المناظرة بين الأئمة انما وقع منهم قبل بلوغ المقام الكشفي

وإطلاعهم على اتصال جميع مذاهب المجتهدين بين الشريعة الكبرى فإن من كان المناظرة لإدخال حجة الخصم والاكتمال
 المناظرة عتبا ويحتمل أن يحل المناظرة كان بين مجتهد وغير مجتهد فطلب المجتهد المناظرة ترقية ذلك الناقص للمقام الكمال
 لإدخال حجة من كل وجه محتمل أيضا أن يكون محسنا المناظرة لما كان ليسان الأكل والافضل ليعمل أحسن ويؤيد أصحابه
 إلى العمل من حيث أنه أرق في مقام الإسلام أو الإيمان أو الإحسان أو الإيقان وبالحكمة فلا تقع المناظرة بين الحكماء
 على الحد المتبادر إلى الأذهان أبدا بل لابد لها من موجب وأقرب يكون قصدها تشييد ذهن أتباعها وإفادتهم كما كان يعلم
 يفعل بعض أشياء لبيان الجواز وإفادته نحو حديث ما الإسلام وما الإيمان وما الإحسان وأيضا من ذلك كل مجتهد
 يشهد صحة قول صاحبه لذلك قالوا المجتهد لا ينكر على مجتهد لأنه يرى قول خصمه لا يخرج عن الحد مرتبة الشريعة وإن خصمه
 على هدى من ربه في قوله ثم مقام رفيع ومقام أرفع فإن قلت فهل يصير في حق من أطلع على الشريعة المطهرة العمل
 بشي من أصول أحكام الشريعة المطهرة فالجواب أنه لا يصير في حق العمل بمنزعه قول من قال العلماء بل يصير بقور جميع هذا
 المجتهدين وأتباعهم من قبله لا يختار إلى نظر في كتابي هذا. هذا المقام يعرف كشافا وبقينا وسجرا أسناد كل قول في العلم
 إلى الشريعة ويعرف من أين أخذ صاحبه من الكتاب المستدل يعرف أسناد كل قول إلى خضرة الاسم الذي يوزن خضرة
 من سائر الأسماء الإلهية وهو مقام العلم بالله تعالى وبأحكامه على التحقيق فإن قلت فعلى قولهم من أن سائر الأئمة
 على هدى من ربهم فكل شخص يزعم أنه يعتقد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم فنحن نقول نقول العمل بقول غير إمام
 حصل له به الحرج والضيق فهو غير صادق في اعتقاده المذكور فالجواب نعم والأمر كذلك ولا يكمل اعتقاده إلا أن يشأ
 عنده العمل بقول كل مجتهد على حال سواء بشرطه السابق في الميزان فإن قلت فهل يجب على مثل هذا السلوك على قلة
 حتى يصل إلى شهود عين الشريعة الأولى في مقام الإيمان والإحسان والإيقان من حيث أن كل مقام من هذه المقامات
 عينا تخصه كما أن كل عبادة شرطا في كل مقام منها كما يعرف ذلك أهل الكشف وبه يصير أهلهم يعتقد
 أن كل مجتهد مصيب فالجواب كما تقدمت الإشارة إليه نعم يجب السلوك حتى يصل إلى ذلك لأن كل ما لم
 يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب ومعلوم أنه يجب على كل مسلم اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين
 على هدى من ربهم ولا يصح الاعتقاد إلا أن يكون جازما ولا يصح الجزم بالحق في الاعتقاد إلا بالعين التي
 يتقرب منها كل قول والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

(فصل) * فان قلت فبماذا أجيب من نازغني في صحة هذه الميزان من الجهاد ليدل وتا
 هذا أمر ما سمعنا به عن أحد من علمائنا وقد كانوا بالمحل الأسنى من العلم فيما الدليل عليها من الكتاب
 والسنن وقواعد الأئمة فالجواب من أدلة هذه الميزان طلب الشارح منا الوفاق وعدم الخلاف في قوله تعالى
 شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصى به إبراهيم وموسى وعيسى إن أفيقوا

الدين ولا تقروا فيه أي بالأراء التي لا يشهد لها فقهاء الكتاب ولا سنة وأما ما شهد له الكتاب
 والسنة فهو من جملة الدين لا من تقروا منه ومن الدليل على ذلك أيضا قوله تعالى يريد الله
 بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى فاتقوا
 الله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها وقوله تعالى إن الله بالناس
 لرؤوف رحيم وأما الأحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم
 الدين يسر ولن يشاد هذا الدين أحد إلا غلبه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لمن يابعه
 على السمع والطاعة في المنشط والمكروه فيما استطاعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
 إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم يسر أو لا تسر
 وبشروا ولا تنفروا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لا خلاف أمتي رحمة أي توسعة عليهم
 وعلى أتباعهم في وقائع الأحوال المتعلقة بفروع الشريعة وليس المراد اختلافهم في الأصول
 كالوحد وتوابعه وقال بعضهم المراد به اختلافهم في أمور معاشهم وسيأتي أن السلف كانوا
 يكرهون لفظ الاختلاف ويقولون إنما ذلك توسعة خوفا أن يفهم أحد من العوام من
 الاختلاف خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تقولوا اختلف
 العلماء في كذا أو قولوا قد وسع العلماء على الأمة بكذا ومن الدليل على صحة
 مرتبة الميراث أيضا من قول الأئمة قول أئمتنا الشافعي وغيره رضي الله عنهم
 إن أعمال الحديثين والقولين بحملها على حالين أولى من الغاء أحدهما فعمل
 أن من طعن في صحة هذه الميراث لا يخلو إما أن يطعن فيما شددت فيه أو فحقت
 فيه تكون إمامه قال بصدقه فقل له إن كلا من هذين الأمرين جاءت به الشريعة
 وإمامك لا يجهل مثل ذلك فإذا أخذ إمامك بتخفيف أو تشديد فهو مسلم لمن
 أخذ بالمرتبة الأخرى ضرورة فيجب على كل مقلد اعتقاد أن إمامه لو عرض عليه حال من عجز
 عن فعل العزيمة التي قال هو بها لاقتاه بالرخصة التي قال بها عجزه اجتهادا منه لهذا
 العجز لا تقليد لذلك الإمام الذي قال بها أو كان يقر ذلك المجتهد على الفتوى بها
 وكل من أمعن النظر في كلام الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم وجد كل مجتهد يخفف تارة
 ويشدد أخرى بحسب ما ظهر به من أدلة الشريعة فإن كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في
 استناده عنه أبدا وغاية كلام المجتهد أنه أوضح كلام الشارع للعامة ليس يفهموا لما عند من الحجاب
 الذي هو كناية هنا عن عدم التوفيق للمجتهد إليه من طرق الفهم الذي يفتقر معه إلى توفيق كلام
 من الخلق سوى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه ولو أن حجاجهم رفع لفهموا
 كلام الشارع كما فهمه المجتهدون ولم يحتاجوا إلى من يشرحه لهم وقد قلنا اتفاق أهل من
 المجتهدين لو شدد في أمر أو يخفف فيه الابتعا للشارع فإن شدد فيه شدد وما نأه
 خفف فيه تخفف فيما يوجب شعار الدين سواء أوقع التشديد في فعل الأمر أم اجتناب
 النهي وجب عليه المجتهدين على ذلك كما يعرف من سير مذاهم وإيضاح ذلك أن كلنا

رآه الأئمة يخل بشعار الدين فعلاً أو تركاً بقوة على التشديد وكلما رآه أو أن به كمال شعار الدين
 لا يعلو ولا يظهر به نقص فيه بقوة على التخفيف أذهب أمناء الشارع على شريعته من بعدة وهم الحكماء
 العلماء فافهم فإن قلت إن بعض المقلدين يزعم أن إمامه إذا قال بغيرية لا يقول بالرخصة أبداً
 وإذا قال برخصة لا يقول بنقابها من الغرعية أبداً بل كان إمامه ملازماً قولاً واحداً يطرحه في حق
 كل قوي وضعيف حتى مات وأنه لو عرض عليه حال من يخرج عن فعل الغرعية لم يفتنه بالرخصة
 أبداً فالجواب أن هذا اعتقاد فاسد في الأئمة ومن اعتقد مثل ذلك في إمامه فكأنه يشهد على
 إمامه بأنه كان مخالفاً لجميع قواعد الشريعة المطهرة من آيات وأخبار وأثار كما صرح بإياه
 أنفاً وكفى بذلك قدحاً وحرماً في إمامه لأنه قد شهد عليه بالخروج عن جميع ما انضوت عليه الشريعة
 من التخفيف والتشديد فالتحق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضي الله عنهم أنهم أئمة
 كانوا يقتنون كل أحد بما يناسب حاله من تخفيف وتشديد في سائر أبواب العبادات والمعاملات
 ومن نازعنا في ذلك من المقلدين فليأتنا بنقل صحيح السند عنهم بأنهم كانوا يجمعون في الحكم الذي
 كانوا يقتنون به الناس في حق كل قوي وضعيف ونحن نوافقهم على ذلك ولعله لا يجد في ذلك
 نقراً عنهم متصل السند منهم إليه نترفع حجة له أبداً على هذا الوجه أي بل لا بد لنا من القدرة بمشيئة
 الله تعالى القدر في فهم ذلك المقتل لعبارة ذلك الإمام رضي الله تعالى عنه فإن من المعلوم أن
 جميع أقوال المجتهدين تابعة لدلالة الشريعة من تخفيف أو تشديد كما مر آنفاً بحكم المطابقة فيما
 صرح الشريعة بحكمه لا يمكن أحداً منهم الخروج عنه أبداً وما أجملت أي ذكوة ولمرتبة مرتبة
 فإن المجتهدين يرجعون فيه إلى قسمين قسم يخفف وقسم يشدد بحسب ما يظرون لهم من المداير أو لغة
 العرب كما يعرف ذلك من سيرة أهل الأئمة وذلك نحو حديث أنما الأعمال بالنيات أو حديث لا وضوء
 لمن يذكر اسم الله عليه أو لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أو لا صلاة بحمد المصحف إلا في المسجد لمن
 من المجتهدين من قال لا صلاة أو لا وضوء لمن ذكر بغيره أصلاً ومنهم من قال لا صلاة كاملة ولا
 وضوء كامل ولفظ الأحاديث المذكورة يشهد لكل إمام لا يسيل لصلها أن يحكم قول الآخر جلة من غير
 طرق احتمال أي معنى يجازى في ذلك أبداً أو أقرب معنى في ذلك أن حكم الله تعالى
 في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية ولا يطالب بسوى ما يظهر له أبداً فإن قلت
 فاذن كان من كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي انقضت بها الفحشاءات على ما ذكر من التخفيف
 والتشديد الذي لا يثيق على الأمة كل تلك المشقة وبذلك ونحوه كان صلى الله عليه وسلم
 وسلم رحمة للعالمين في تخفيف أيامهم ودفع ما فيه مشقة عليهم فالجواب بغير وهو كذا في فراجم
 صلى الله عليه وسلم أقوياء أمته بأمرهم بالكتسابم الفضائل والرايت العلية وذلك بفعل المرائم
 التي يترقون بها في درجات الجنة ورحم الضعفاء بعدم تكليفهم ما لا يطيقونه مع توفراً جودهم كما
 ورد في حق من عرف أو سافر من أن الحق تعالى بأمر الملائكة أن يكتبوا له ما كان يعمل صحيحاً مقبلاً
 فعلم أن الشريعة لو كانت جاءت على إحدى مرتقتي الميزان فقط كان فيها جرح شديد على
 الأمة في قسم التشديد ولا يرضى للدين بشعار في قسم التخفيف كان كل من قلنا في مشقة قال

فيها بالتشديد لا يجوز له العمل بقول غيره في مضائق الاحوال والاضطرار فان كانت المشتقة تقطع على الامة بذلك فالعمل لله الذي
 جاءت شريعته بتبينا صحيحا صلى الله عليه وسلم على كل حال يحكم الاجتهاد فلا يجوز فيه ما شئ من مشتقة على شخص الا ويوصل فيها شئ آخر
 فيه التخييف على ما قيل او ثرا او قول المأثور قول في مذهب ذلك المذهب من وجوه يخفف عنه فان قلت فما الجواب ان نازعا عن احد فيما قلنا
 من المقلدين الذين يحقون ان الشريعة جاءت على مرتبة واحدة وهي ما عليه امامه فقط ويؤى غير قول امامه خطأ
 يحتمل الصواب قلنا الجواب اننا نقيم عليه الحجة من فعل نفسه ذلك اننا نراه يقلد غير امامه في بعض الوقائع فنقول لاهل
 صار مذهب امامك فاسد احوال علمك يقول غير مذهب الغرض صحيحا أم مذهبك باق على صحة حال علمك يقول غيره
 ولعل لا يعمل به جوابا سيدنا يحييت به ابد الى وجه الحق : وممعت سيدى عليا الخواص حمدا لله تعالى يقول لا يعمل
 لمؤمن العمل بالشرعية كلها وهو مقلد من هب اهل ابد او قال صاحبه اذا صح الحديث فهو من هب اهل ذلك المقلد
 الاخذ باحاديث كثيرة صحيحة عند غير امامه وهذا من ذلك المقلد عفى في البصيرة عن طريق هذه الميزان صام
 فهم كلام امامه صلى الله عليه وآله في الله تعالى انه لو كان امامه صلى الله عليه وآله تعالى يقول من نفسه الشريعة انه ادرى بشأن نفسه
 رسول الله صلى الله عليه وآله من كل احد لما كان يقول صلى الله عليه وآله عنه اذا صح الحديث أى بعدى فهو من هب : الله أعلم
 انتقوه هو كلام نفيس فان الشريعة انما تتكامل احكامها بضم جميع الاحاديث والمذاهب بعضها الى بعض حتى يقبر كمالها
 مذهب احد ذو مرتبتين وكل من اتسم نظره وتفرغ في الشريعة واطلم على اقوال علمائها في سائر الادوار وجعل الشريعة
 منسوجة من الايات والافعال والآثار رساما ولحمها منها وكل من اخرج حديثا او ثرا او قول من اقوال علمائها
 عنها فهو قاصر جاهل وتقص علمه بذلك وكان علمه كالثوب الذي نقص من قيامه او لحمه سلكا او اكثر بحسب ما
 يقتضيه الحال فالشرعية الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة باقوالها من عقل واستبصار فهم يا أئمة
 جميع احاديث الشريعة وآثارها واقوال علمائها الى بعض بعضها ويحتسب يظهر لك كمال عظمة الشريعة
 وعظمة هذه الميزان ثم انظر اليها بعد الضم فتعلمها كلها لا تخرج عن مرتبة تحقيق وتشديد ابدل وقد
 نحققنا بهذا المشهد لله الحجل من ستة ثلاث وثلاثين وتسعة فان قلت فما اضعف بالاحاديث التي
 صححت بعين موات ما لم يأخذ بها فالجواب الذي ينبغي لك انك تعلم بها فان امامك لو ظفر بها وصحت
 عنه لو ما كان امرك بها فان الامة كلهم اسرى في يد الشريعة كاسيانى بيان في فصل تدريم من الراى
 ومن فعل مثل ذلك فقد حاز الخير بكتايديه من قال لا عمل بحديث الا ان اخذ به امامه فانه خير كثير كما عليه
 كثير من المقلدين لامة المذاهب كان الاولى لهم العمل بكل حديث صحيح امامهم تقبلا الوصية لامة قلنا اعتقادنا
 فيهم انهم لو عاشوا وظفروا بتلك الاحاديث التي صححت عملهم لاخذوا بها وعلموا بها وتركوا كل قياس كانوا فاسوك
 وكل قول كانوا قالوه وقلنا بلغنا من طرق صحيحة ان الامام الشافعى ارسل يقول للامام احمد بن حنبل اذا صح عندكم

حديث فاعلموا به لتأخذه ونزل كل قول قلناه قبل ذلك أو قاله غيرنا فأنكم أحفظ للحديث ونحن أعلم به انتقوا
 فإن قلت فإذا قلتم إن جميع هذا هو المجتهدين لا يخرج شيء منها عن الشريعة فإن الخطأ الوارد في حديث إذا اجتهد
 الحاكم وأخطأه أجروا نصا فإنه أجروا من استعمل العلماء كلهم من غير اشتراط فالحجواب أن المراءى بالخطأ هنا هو
 المجتهد في عدم مصادقة الدليل في تلك المسئلة لا الخطأ الذي يخرج به عن الشريعة لأنه إذا خرج عن الشريعة
 فلا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد انتقوا قد أثبت الشارع له الأجور فابقوا لأن معنى الحديث
 أن الحاكم إذا اجتهد ومصادق الدليل الوارد في ذلك عن الشارع فله أجور التبع وأجور مصادقة الدليل
 وإن لم يصادق في عين الدليل أو مصادق حكمه فله أجور واحد وهو أجور التبع فالمراءى بالخطأ هنا الخطأ الإضافي
 لا الخطأ المطلق فافهم فإن اعتقادنا أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في جميع أقوالهم وأفعالهم الأقرب
 عين الشريعة وأقرب بعين عنها وأبعد بحسب طول السند وقصره وكما يجب علينا الإيمان بصدق جميع شرائع الأنبياء
 قبل نسخها مع اختلافها وفيها ألفه أشياء منها الظاهر شرعنا فذلك لا يجب على المقلد اعتقاد صحة قول جميع
 المجتهدين الصحيحة وإن خالف كلامهم ظاهر كلام أئمتنا فإن الإنسان كلما بعد عن شعاع نور الشريعة يخفى
 مدركه ونوره وظن غيره أن كلامه خارج عن الشريعة وليس كذلك لعل ذلك بتضعيف العلماء كلام بعضهم
 بعضا في سائر الأدوار إلى عصرنا هذا فنجد أهل كل دور يطعن في صحة قول بعض الأدوار التي مضت قبله فإين من
 يخرج بصحة هذا وإن جميع الأدوار التي مضت قبله حتى يصل إلى شهود اتصالها بعين الشريعة الأولى التي هي كلام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هو محمود عن ذلك فإن بين المقلدين الآن وبين الأول من الصحابة نحو خمسة عشر
 من العلماء فاعلم ذلك فإن قلت فهل هذه الميزان دليل في جعلها على المرتبتين من حضرة الوحي الإلهي قبل أن ينزل
 بها جبريل فالحجواب نعم أجمع أهل الكشف الصحيح على أن أحكام الدين الخمسة نزلت من أماكن مختلفة لا من مكان واحد
 يظن بعضهم فنزل الواجب الفهم الاصل والمنزوب من اللوح والحرام من العرش والمكروه من الكرسي والمباح من السجدة
 فالواجب شئ من المرتبة الشديدة للمدبر بشئ من المرتبة التحقيف وكذلك القول في الحرام والمكروه وأما المباح فلا
 يوزن في جعل الله تعالى من جملة الوحي على عبادته ليس يحول بفعاله من جملة مشقة التكليف والتجديد ولا يكونوا تحت
 أمر لا يتقيد بالتجديد أن يكون تحت التجديد على الدوام مما لا طاقة له به ولكن بعض العارفين قد قسم المباح
 أيضا إلى تخفيف وتشديد بالنظر إلى الأول والخلاف الأول فيكون ذلك عند عارفين كالعرية والخصية كما تقدم
 فإن قلت فما الحكمة في تخصيص نزل الأحكام الخمسة من هذه الأماكن المتقدمة فالحجواب الحكمة في ذلك أن كل عمل
 صاحبه بما فيه فيكون من الفهم الأعلى نظر إلى التكليف الواجبة فيمن أحصاها بحسب ما يرى فيها ويكون من
 العرش نظر إلى المحظورات فيمن أحصاها بما يراه من جهة لأن العرش مستوى الاسم الرحمن فلا ينظر إلى

أهل جفنه الا جين الحق كل احد بما يتاسبه من مسلم وغيره لاجل ايجاد و حجة امداد
 اوجها معها بالاعتقوت ويكون من الكرمي نظرا الى الاعمال والاقوال المنكروهه فيسر الى أهلها
 بالحق والتجاوز ولهذا كان يؤخر تارك المنكروه ولا يؤخر من فاعله وأما السيرة فهي المرتبة
 الخامسة وانما سميت منتهى لانها لا يجاوزها شيء من اعمال بني آدم يقتضي ان الامر والنهي
 ينزل من قلم الى لوح الى عرش الى كرمي الى سيرة ثم يتعلق بعد ذلك بمظاهر المكلفين فليس
 فلا حكم محل مجاوز السيرة للاستقرار فيها وبين مظاهر المكلفين ابدان في منتهى
 مستقرات الاحكام في العالم العلوي فليقتل وسعت سيك عيا الخواص وجه الله تعالى
 يقول المباح قسم النفس هو خاص بالسيرة والمباة تنتهي نفوس عالم السعادة والى اصولها
 وهو الرقوم تنتهي نفوس عالم الشقاء الابدى فاعلم ذلك فانه تقيس الحق لله رب العالمين
فصل فان ادعى احد من العلماء ذوق هذه المراتب والتدين بها هل يصدق أو توقف
 في تصديقه فالجواب انما سألناه عن منازعة احوال هذا العالم المستعجلة والمندرجة فان قررها
 كلها وردتها الى مرتبتين وعرف مستنداتها من الكتاب والسنن كما صاحبها صدقناه وان توقفت
 في توجيه شيء من ذلك تبين انه لا ذوق له فيها وانما هو عالم بها مسلم لا هله لا عين واعلم ان
 مرادنا بمنز كل قول منشأؤه مثال ذلك قول بعض العلماء بتجريم رؤيته وجه الامر الجليل فهذا
 القول منشأؤه الاحتياط ودليل هذا المختلط بحو قوله صلى الله عليه وسلم دعم ما يربك الى ما لا يربك
 قال بعضهم ومن تأمل بحقوقه تتجاولا تقر بوجاهة اليتيم الى الفقه الحسن وعلو ان السنن
 عن القرب بغير الوجه المطلوب انما هو تقديرها العله يؤدي اليها لاضرار باليتيم وماله لاحت
 اسرار منازعة احوال العلماء العاملين والائمة المجتهدين فليقتل والله اعلم وقد تقدم ان الله
 تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب كلها متصنة بها ورأيت هذا هب الائمة
 الاربعة تجري حيا ولها كلها ورأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استخالت حجارة ورأيت
 أطول الائمة جرد لا الامام أبي حنيفة ويليها الامام الشافعي ويليها الامام أحمد ابن حنبل وأقصر
 جرد لا مذهب الامام داود وقد انفرد في القرن الخامس فأولت ذلك بطول زمن العدل
 عذا هم وقصر فكان مذهب الامام أبي حنيفة اول المذاهب المدونة تدوينها
 فكذلك يكون آخرها اقراضا وبذلك قال أهل الكشف ثم لما نظرت الى مذاهب المجتهدين
 وما نقر عنهما في سائر الادوار الى عصرنا هذا لم أجد في خروج قول واحد من أقوالهم عن
 الشريعة لشهودي لارتباطها كلها بعين الشريعة الاولى ومن أعرب مثال لذلك شبكة صياد
 السمك في أرض مصر فان العين الاولى منها مثال عين الشريعة المطهرة فانظر الى العيون المنتشرة
 منها الى آخر الادوار التي هي مثال أقوال الائمة المجتهدين ومقلدهم الى يوم القيامة تحت علم
 بصورة ارتباط أقوالهم بعين الشريعة وتجا كل عين مرتبطة بما فوقها حتى تنتهي الى العين الاولى
 فباسماده من أطلع الله تعالى على عين الشريعة الاولى كما اطلعنا ورأى ان كل مجتهد مصيب يا فوزه

كل واحد ياد إلى الشك فيه ويراجع غيره على ذلك ويقول ما ينبغي فيه لا أنا وبالله من قصر
 في السلوك ولم يصل إلى شهود العيان الأولى من الشريعة وبالله من حال المصيب واحد الباقى
 خطي فان جميع من هؤلاء هم يعبرون في وجه الخطيئة لهم ويحجبهم بالجهل وسوء الأدب
 وفهمه السقيم واسلما إلى الاستغفال بالعلم على جهل الخلاص والورع والعمل لكل
 ما علمت حتى تطوى تلك الطرق بسرعة وتشرق على مقام المجتدين وتقف على العين الأولى التي
 اشرف عليها امامك وتشرك في الاعتراف منها فمكنت مستعجالا سلوكك مع حجابك
 عن العيان التي تستمر بها تلك تكون مستعالة في الاعتراف من العيان التي اغترف منها شأنا
 حصلت ذلك المقام فاستطاع شهود العيان الأولى وما تقرغ منها في سائر الادوار قصر قبحه جميع
 أقوال العلماء ولا ترد منها قولا واحدا اما الصيغة دليل كل احد منهم عندك من تخفيف أو تشديد
 واما الشهود لصحة استنباطها ثم وانصافها بين الشريعة وان قلت في آخر الادوار فرجع الامر
 في ذلك كله إلى ما تبقى الشريعة من تخفيف وتشديد وكل منها رجال وقد كان الامام أحمد
 يقول كثرة التقليد في البصرة كانه تحت العلماء على ان ياخذوا أحكام دينهم من عيان
 الشريعة ولا يفتنوا بالتقليد من خلف حجاب أحد من المجتدين فالجهد لله الذي جعلنا من يؤم
 كلام جميع علماء الشريعة ولا يرد على قولهم شيئا الشهود انما أقوالهم كلها يعين الشريعة
 وطريقهم في العلم بها ثم يتبعهم ثم يتبعهم ثم يتبعهم ثم يتبعهم ثم يتبعهم ثم يتبعهم
 عند المجتدين فهو عندهم عند أهل الكشف ومعلوم ان المجتدين على درجة الصعوبة سلكوا
 فلا يجتهدون الا وسلكته متقبلة بصدق قال بقوله أو بحاجة منهم فان قلت فلا شيء قدما
 العلماء كلام المجتدين من غير الصعوبة على كلام أحد الصعوبات مع ان المجتدين من فرغ
 فلكواب أقوال العلماء كلام المجتدين غير الصعوبة على كلام الصعوبات في بعض المسائل لان المجتدين
 لما خرو في الزمان احاطوا بجميع أقوال الصعوبات أو غلبهم فرجع الامر في ذلك إلى ما تبقى
 اشتران من تخفيف وتشديد لان ما علمه هؤلاء الصعوبات وبعضهم لا يخرج عن ذلك وسعت
 شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول هو ارا عين الشريعة كالبحر فسق أي الجواب بغير
 منه فهو واحد وسعته أيضا يقول يا كرم ان بتادروا إلى الآثار على قول المجتدين او تحتطت
 الاصل احاطتكم بأدلة الشريعة كلها ومعرفة جميع لغات العرب التي احتوت بعبارة الشريعة
 ومعرفة معانيها وطرفها فاذا اجمعة بها لم تتركها ولا لم تتركها واذك الامر الذي انكرتموه
 فيها فحيث كنتم لا تتركها ولا تتركها ولا تتركها ولا تتركها ولا تتركها ولا تتركها
 جاءت على ثلاثين طريقا منها الا انما انتهى وليحمد الله رب
 العالمين

فصل ان ردت إلى الأصول والخوف من التزدد وتاخير تقرير هذا المجتدين في
 ومقدم كما يشهد اصحابنا فليسلك كما طريق القوم والرياسة على يد شيخ صادق له وقا
 في الطريق ليعلم الاخلاص والصدق في العلم والعمل ويؤيد عنك جميع الوعظ بقية النفسية

التي تفرقت عن السير وانتقل منها ربه الى ان يصل الى مظهر الحال الشيق فتفسير قري الناس كلهم من اجل ان
 فتوى تفضل كانت حال فان سلك كذا فثبت ان الله تعالى لا يغير شيئا من خلقه الا بعد ان يشاء
 الاول الذي تغير منها قول كل عالم وانما سلك غير شيوخنا في علمنا ان الله تعالى لا يغير شيئا من خلقه الا بعد ان يشاء
 فلو هو ان ذلك لو شهد الحسيم اقوالك بالقبيل في جارة هذه الشهادة وقد اشد الى ذلك الشيخ محمد الدين في الباب
 الثالث والسبعين من الفتوحات فقال من سلك الطريق غير شيخنا ولا ورعنا حرم الله تعالى وصوله الى معرفة
 الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عبد الله تعالى روج عليه الصلوة والسلام ثم اذبح صل الجدل الى معرفة الله
 تعالى فليس راء الله في هذا الا في هذا الا يطعم كشافا ويقتنا على حضرات الاسماء الالهية ويروي جميع افعال
 اقوال العلماء بحضرة الاسماء وينتقم الخلاف عنه في جميع مذاهب المذاهب لئلا يشكوا في افعالهم بحضرة
 الاسماء والصفات لا يخرج عن حضرة اقوال احل من اقوالهم انتهى وهذا الظاهر ما قدناه في عين الشريعة الكبرى
 وسمعت سيد علي الخواص رحمه الله تعالى يقول لا ينبغي ان يكون في الدنيا عقلة انما هي بالعلم والفضل والهم وتعلم عرف
 معنى قوله تعالى لا فرق بين احد من رسله وعرف هذا ان كل من فضل بعقله بعض الامور على بعض من غير كشف
 صحيح فقد فرق بخلاف مفضل بالكشف فانه يشهد صحة الامر ويروي عين الجهر هي عين الفرق كما ان السالك
 من طلبة العلم يسأل تقياً او حنبلياً مثلاً فتصبر على من ذهب واحد بعينه يدين الله تعالى لا يري فما لفته فينتهي له
 هذا المشهد الى مقام يصير بتقدير نفسه في جميع المذاهب غير فرقان اي شهوده اغتراف جميع المذاهب عين واحد
 انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم للبرهان مقرر للقولان في مسئلة هل كل مجتهد مصيب ام لا فعلم ان كل من كان
 في حال السؤل فهو لم يقف على العين الاولى فلا يقدر على ان يتفقد ان كل مجتهد مصيب بخلاف من اتقى سلوكه فانه
 يشهد يقينا ان كل مجتهد مصيب وحيد بكثرة الانكار عليه من عامة المقلدين متى صرح لهم بما يعتقدون كالحجاء
 عن شهود المقام الذي وصل اليه فهم معززون من جهة غير معزوزين من جهة اخرى حيث لو ردوا صحت
 علوم ذلك الى الله تعالى فانه ما ثم نادى لي اخر يدك كلام اهل الكشف ابد لا عقلا ولا تقلا ولا مشرا ان الكشف لا يأتي
 الا مويداً بالشرعية دائماً او اخباراً بالامر على هو عليه نفسه وهذا هو عين الشريعة وسمعت سيد علي الخواص رحمه الله
 يقول العلوم الدنيوية كلها من انواع علوم الحضرة عليه السلام لا يخفى عليكم ما وقع من انكار السيد عليه الصلوة والسلام
 ولكن لما سكت موسى عن انكاره عليه السلام فلما ان موسى عليه الصلوة والسلام اطلع الله على اظم عليه الحضرة
 عليه السلام والا فها كان يسوغ له السكوت على ما يراه منكرا عنه فان خرق سقنته قوم بغيا منهم خوفاً ان يجرها
 ظاهراً او قتل مرام خوفاً ان يرهق ابوي طغياناً وكفرالاً يتجاوز مثل الشريعة انتهى وقد اشار الى نحو ذلك الشيخ
 يحيى الدين اوائل الفتوحات فقال من علامة العلوم الدنيوية ان يحتمل العقول من حيث افكارها ولا يكاد

أهل من غير أهلها أي أهلها إلا بالتسليم لأهلها من غير روق وذلك لأنها تأتي أهلها من طريق الكشف
لأنهم وما تعود العلماء أخذ العلم من طريق الحكم فإدراكهم علم من غير طريق الحكم كروء لا ذاتهم من طريق
غير لوقه عندهم انتهى من هنا تقريراً أي أن من أكرهه الميزان من المجتهدين فهو معذور ولا يخاف من العلم اللدني
التي أوتيتها المحض عليه السلام يبين فاعلم ذلك ولحمد لله رب العالمين

فصل

في بيان تقرير قول من قال أن كل مجتهد صيد أو للصيدين واحد لا يعينه وحمل كل قول على حاله بيان أي وجه هذه
البيان : أعلم أن مما يؤيد هذه الميزان ما أجمع عليه أهل الكشف وصرح به الشيخ في الدين في الكلام على كشف
من الفتوحات فقال لا ينبغي لاحفظ أن خطي مجتهد أو يطعن في كلامه لأن الشرع الذي هو حكم الله تعالى قد ورد
المجتهد فصار شرعاً لله تعالى بتقرير الله تعالى إياه قال وهذه مسألة يقع في محظورها كثير من أصحاب المذاهب لعدم
استحضارهم ما بينهما هم عليه كونهم عالمين بكل من خطأ مجتهداً يعينه فكانه خطأ الشارع فيما قرأه
انتهى في هذا الكلام ما يشعر بالحاق أقوال المجتهدين كلها بنصوص الشارع وجعل أقوال المجتهدين كأنها
نصوص للشارع في جواز العمل بها بشرطه السابق في الميزان ويؤيد ذلك أيضاً قول علماءنا واصلنا أن ربه
رثوات لأربع جهات بالاجتهاد فلا فقهنا مع ان تراث جهات منها غير القبلية يبين ولكن لما كانت كل رتبة
مستندة إلى الاجتهاد قلنا بالصححة ولما تكن جهة أولى بالقبلة من جهة وهي يؤيد ذلك أيضاً ما أجمع عليه أهل الكشف
من أن المجتهدين هم الذين ورثوا الأنبياء حقيقة في علوم الوحي كما أن النبي معصوم كذلك واردة محفوظ من الخطأ
في نفس الأمر وإن عطاء أحد من الخطأ أيضاً في فقط لعدم اطلاعه على دليل فان جميع الأنبياء والرسل في منازل
رفيعة لم يرهم فيها إلا العلماء المجتهدون فقام اجتهادهم مقام نصوص الشارع في جوب العمل به فانه صلح بأمرهم
الاجتهاد في الأحكام بتعالق قوله تعالى ووردوا إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلم الذين يستنبطونه منهم ومعلوم
أن الاستنباط من مقام المجتهدين رضي الله عنهم فهو أشبه عن أمر الشارع كما من كل مجتهد مصيب من حيث تشرع
بالاجتهاد الذي اقوه الشارع عليه كما أن كل بني معصوم انتهى وسعت بعض أهل الكشف يقولون تعبد الله تعالى
المجتهدين بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشريع ويثبت لهم فيه القدر الراشع فلا يفتقر عليهم في الأخوة سوى أنهم
محم صلعم فيحشر علماء هذه الأمة حفاظ أدلة الشريعة للطرق العارفون بما فيها في صفوف الأنبياء والرسل لا في صف
الأمم فما من بني أو رسول إلا وبجانبه عالم من علماء هذه الأمة أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر وكل عالم منهم له رتبة الاستنباط
في علوم الأحكام والأحوال المقامات والنازلات إلخ كما الدنيا بمنزلة عالم السوم ومن هنا تعلم
أن حبيبهم المجتهدين تابعون للشارع في التحفيف والتشديد فإياك لا تشدد إمام مذهبك
في أمر فأمم جميع الناس ونخفف في أمر فأمم جميع الناس فان الشريعة قد جاءت على مرتبتين لا على مرتبة

واحدة كما في الميزان و لا شك في ذلك **الحج** هو ان القول بان الله تعالى لم يكلف عباده ما يشق ابدأ
 بل دعا الله عليه وسلم على من شق على امته بقوله اللهم من ولي اموري امتي شيئا فرفق بهم فارفق
 اللهم به ومن شق على امتي فاشتق الله بهم عليه ولم يبلغنا انه صلى الله عليه وسلم دعا على من سهل
 عليهم ابدأ بل كان يقول لأصحابه اكوني تركتكم خوفاً عليهم من كثرة نزل الاحكام التي ليسوا لونها
 عنها فيخرجون تراعى فيها قاعا العالم الدائم رفع الحرج دائر مع الاصل الذي ينتهي اليه امر الناس
 في الحجة بخلاف الدائم الحرج فانه دائر مع امر عارض يزول بزوال التكليف فان قلت فاذن
 من أئرم الناس بالتقيد بذهب واحد فقد ضيق عليهم وشق عليهم فأجواب انه ليس
 في ذلك مشقة في الحقيقة لان صاحب ذلك المذهب لم يقبل بالتزام الضعيف بالخرجة
 بل جوز له الخروج من مذهبه الى الرخصة التي قال بها غيره فخرج مذهب هذا الامام
 الى مرتبة الشريعة فلا تضيق ولا مشقة على من التزم مذهبها معينا فان لم تقم الشريعة
 هكذا فما قوت ولا كان صلافة اعتقاد ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم بل كان
 يخالف قوله جانه وذلك معدود من صفات النفاق وقد تقدم اني ما وضعت هذه الميزان
 في هذه الطر من الاقتصار للمذاهب الاثني مقلد لهم خلافاً لاشاعة غنى بعض الكسلة من قولهم
 تأمل في هذه الميزان وحدها تحلر بخطية جميع المجتهدين قال لان كل مجتهد لا يقول بقول الآخر
 بل بخطئه فيلزم من ذلك تحطئة كل مجتهد في خطية الاخر انتهى كلام هذا الكاسد فأجوابه
 بجمع الناس على قولهم ان مجتهد لا ينكر على مجتهد وان كل واحد يلزم العمل بما طهر له انه الحق
 وقد رسل البيت بن سطل مني الله عنه سؤالاً الى الامام مالك يسأله عن مسألة فكتب اليه الامام
 مالك اما بعد فالت يا اخي امام هذا وحكم الله تعالى في هذه المسئلة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك
 الا لاطلاع كل مجتهد على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل مذهب ولولا اطلاعه لكان
 من الواجب عليه الكفار ويحتفل من خطئه غيره من الاثمة انما وقع ذلك منه قبل بلوغه
 مقام الكشف كما يقع فيه كثير ممن يتقل كلام الاثمة من غير ذوق فلا يفرق بين ما
 قاله العالم ايام بداءته وتوسطه ولا بين ما قاله ايام نهايته فتأمل في هذا الفصل فانه ناطق
 بعنق هذه الميزان ومن اذهب المجتهدين كلها بالتقرير الشارح حكمهم باستاده الى ان يجرد
 والشكر لله رب العالمين

فصل

لا يلزم من تقيد كامل من الاولياء والمجتهدين بالعمل بقول دون آخوان يكن يرى
 بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به فيقول انه انما اتوا به العمل به لكونه ليس من اهل سواد
 كان ذلك في العزيمه أم الرخصة فان كل كامل ومجتهد يرى استمداد سائر المذاهب عين
 الشريعة سواء المذاهب المستبعدة والمندرسية فكل قول لا يعمل به لعدم اهليته له فهي في حق
 صاحبها منسوخة وفي حق غيره كالحديث الحكم وأما غير الكامل من المجتهدين فيحكم بحكم
 من كان متقيداً بشريعة النبي صلى الله عليه وسلم بتدليل من لا يثبت بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم فانه

فان ائمة المجتهدين
 وان لم يتقدموا
 في وقت ما
 فكل ائمة المجتهدين

من الزمان ثم يظهر لهم قول آخر هو أنهم دليل على أنهم من آله ون فيتركون آله ول ويعملون
بالتأني ويصبرون آله ول عند هم كأنهم حديث منسوخ مع أن علماء هم الذين تقدموا بعد ول
بذلك القول فاعادوا انقوا بها الناس حتى ما توافوا قلت لا خذ لا أن تعبد بذلك القول القديم لا ينبغي
إلى ذلك وإيضاح ذلك أن الله تعالى إذا أراد أن يتعبد عباده بأحكام أخرى على وجه آخر من غير
غير الأحكام التي كانوا عليها أظهر لعلماءهم وجه ترجيحهم أقول غير آله قول التي كانوا يرجونها
فيأردوا إلى العمل بما ترجح عندهم وتبعوا المقلدون لهم في الترجيح على ذلك باسراع صدق
هكذا آله مر إلى انقراض المذهب ويؤيد ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنهما الله عز وجل
عز وجل يحدث للناس القضية بحيث ما تهموا وأحوالهم وتبعه على ذلك عطاء ومجاهدة الإمام
مالك فكانوا يفتنون فيما يسلون عند من الواقع آله ان وقع ويقولون فيما لم يقع اذا وقع
ذلك فعلماء ذلك الزمان يفتنونهم في الشئ وبما يكون في باطن ذلك أيضا رحمه
بآله من كان الحق تعالى رعا علم من أهل ذلك الزمان الملل من العمل بذلك الحكم فقيض لهم من
أبطاله من يكفهم آله عند من جنسهم كالقطاع الوحي رحمة من رعا بهم حيث كان يحشوا
في كل زمان من الشروع احكاما يتلقونها بالقبول وميل النفس إلى ما يجرى في العمل بها مشقة
في الحكمة وقد يقال والله تعالى أعلمون ذلك اذا كان من الله تعالى ليقع لعلماء هذه الأمة
ما وقع للأنبياء الذين هم ورثتهم من ظهورهم بشرع كالجديد كل برهة من الزمان يشبه
النسخ للشرعية من قبلهم من غير نسخ حقيقة وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى
يقول ما من قول من أقوال المذاهب المستعملة والندرة متناهية وقد كان شرع النبي تقدم فاداد الحق
تعالى بفضل له ورحمة أن يجعل لهذه الأمة نصيبا من العمل ببعض تشريع الأنبياء ليحصل لهم
بعض آله جلال الذي كان يحصل للعالمين بنحو ما علوا به من شرائع آله أنبياء خصوصية لهذه الأمة
من حيث أن شريعة نبيهم حاوية لمجموع أحكام الشريعة المتقدمة انتهى فعلم أنه لا يلزم من
ذلك الكمال العمل بقول أن يكون ذلك لكونه براء خارجا عن الشريعة لأن ذلك القول
لأنه لا يخرج عن كونه رخصة أو عن غير فوجر به من بقي التحفيف والتشديد وسمعت
سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا اعتقادنا في جميع آله كاب من العلماء أنهم ما سلموا
بعضهم بعض آله لعلمهم بصحة أقوالهم ومستنداتهم واتصالها بعين الشريعة لا سيما
الذين هم من غير طائفة على صحتها واتصالها بعين الشريعة وقد تقدم أن بعض أتباع المجتهدين يصل
إلى تصور عين الشريعة آله ولي وقال كل مجتهد مصيب كان عبد البر المالكي والشيخ أبي محمد الجويني والشيخ
بدا الغزي الدويني واضربهم دلائل أن الشيخ أباسم صنف كتابه المسمى بالحجزة الذي تقدم أنه
مبتدئ فيه مذهب كذا الشيخ عبد العزيز الديلمي صنف كتابا بالدارد بالقطعة في المسائل
لخاطب أفتى فيها على المذاهب الأربعة فلو كان طائفة على مستندات الأربعة ما كان
يسوغ له أن يفتي على مذاهم طهره وحل أمثال هؤلاء على أنهم كانوا يفتنون على المذاهب

الايمان والتسليم من غير ان يعرف احد هم مستندات صحابهاينها ودارك اقوالهم بعيدا على مقامهم وكذلك
 القول في اختيار غيره ايضا عليه ما لا يحتمل انه انما اتوا للاطلاع على افعال ذلك القول بعين الشريعة المطهرة كما اتصل بها
 قول امام علي عليه السلام في الامام ابي يوسف واشرب ابن القاسم والنوري والافقي والطحاوي وغيرهم من اتباع المجتهدين
 وحتم ان كل من فقي واختار غير قول امامه لم يطمع على ادله امامه انا افقي لا اعتقاده صحة قول ذلك الامام الا في
 نفس الامر فلم ان كل مقلدا طلع على عين الشريعة المطهرة لا يؤمر بالتقليد بل هو احد الذين يروى اتصال اقوال الائمة
 كلها صحيحة او ضعيفها بعين الشريعة الكبرى وان اظهر التقيد بمن ذهب احدنا فاذل لكونه من اهل تلك المذاهب
 التي يقتضي بها من تخفيف او تشديد في الامام المذهب المعطى في الدين مبالغة منه في طاعة الله تعالى من باب التطوع
 في قوله تعالى من تطوع خير فهو خير الى الخوما ذكرناه اشار الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله في رواية في الرأس والعين ما جاء عن اصحابه بخبرنا وما جاء عن غيرهم فهم رجال انتفى في
 اشارته الى ان المصداق يختار من المذاهب ما شاء من غير وجه ذلك عليه اذا كان من اهل ذلك المقام وكان سيرا على
 الخواص رحمه الله تعالى اذا سأل انسان عن التقيد بمن ذهب معين الان هل هو عليه السلام لا يقول له يجب عليك التقيد بمن
 مدامت لم تقبل الى شهود عين الشريعة الاولى خوفا من الوقوع في الضلال عليه السلام اليوم فان وصلت الى شهود عين الشريعة
 الاولى فهذا لا يجب عليك التقيد بمن ذهب لانك ترى اتصال جميع مذاهب المجتهدين بها وليس من ذهب الى بها من مذهب
 في جميع الامر عند التحقيق الى مرتبة التخفيف والتشديد بشرطها وكان سيرا على الخواص رحمه الله تعالى يقول ايضا ما
 قول من اقوال العلماء الا وهو مستند الى اصل من اصول الشريعة لمن شاع الا ان ذلك القول اما ان يكون راجعا الى اية
 او حديث او اثر او قياس صحيح على اصل صحيح لكن من اقوالهم ما هو مأخوذ من صريح الالبان او الاخبار او لا تارو منه
 ما هو مأخوذ من المأخوذ او من المفهوم فمن اقوالهم ما هو قريب ومنها ما هو اقرب ومنها ما هو بعيد ومنها
 ما هو أبعد وارجعها كلها الى الشريعة لا بما تقتضيه من شعاع نورها واما لنا فرع تفرع من عين
 اصل ابد الكلام بانه في الخطبة واما العالم كما بعن عين الشريعة ضعف نور اقواله بالنظر الى نور اول مقتبس من عين
 الشريعة الاولى فمن قريتها وسعت سبل عليها الخواص رحمه الله تعالى يقول ايضا كل من اتسم نظره من العلماء ورا
 عين الشريعة الاولى وما قرع منها في سائر الادوار واستصحب شهود ما قرع منها في سائر الادوار وهو نازل الى آخر
 الادوار اقرب حقيقة جميع مذاهب الائمة ومقلدين من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عصره هو استمر
 وسياق مثاله في فصل الائمة الحسن وان شاء الله تعالى من قسطنطين في الشجرة او شبكة الصيد وغير ذلك مما حمل

رب العالمين

(فصل) : واما فيما ينبغي ان يتطالب احد من طلبة العلم الان بصدق اعتقاده في ان كل مجتهد

سبب ما دام من تكليفه من كونه لا يثبت له شيئا مما لا يثبت له أن يطالبه عن ذلك ما دام في حاله
 كإمامه فله محجوب إمامه عن شئ من الدين الأول الذي أخرجه من إمامه لا يراها أي دليل من المسلم على دينه غير عارف بطريق
 القوم وبالعوائق التي تقوق الطالب عن الوصول إلى منتهى المسير فإدبالم النهاية وشهد من أهل العلماء كلها متعارفة إلى
 الدين وجدوا لها كما سيأتي بيانه في الاثنية المحسنة وهذا العيقور فإدبالم الاثنية المحسنة في هذا الفصل قد يقول
 كل محقق صيد أو قبل بلوغه إلى هذا المقام فلا يجوز أن يصغر من التيقن بمن ذهب لحد بل أنزلوه فيه عن ذلك لا يحيد
 لأن من لا زمان يقول المصيد واحد نفس الامروا له من هي ناوحدوا بالخط لا يعقل في ذلك يقول الحق
 ولعن غير متقن ويحيل الشريعة جاءت على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وإن الصحيح من الشريعة هو ما أخذ به إمامه سواء
 أكان تخفيفا أم تشديدا والحق أن الشريعة جاءت على مرتبتين قوتية صحيحة أدلة كل من المرتبتين فالباقي ما حدث
 لا يخص كما سيأتي بيانه في فصل الجهر بين الاصلين شاء الله تعالى وكثيرا ما يقول البيهقي وغيره كالحافظ الزبيدي وغيرهم
 أدلة المذهب ثمانية أشهر من جهة رجح أدلة بكثر الرواة أو صحة السند هذا الدليل أن كان صحيحا فأحد في هذا
 أصح سندا وأكثر رواة وما قال ذلك إلا عند العجز عن تضعيف دليل المخالف وإدعائه بالكلية ولو أن صاحب هذا القول
 من البيهقي أو غيره أطلع على ما أطلعنا عليه من أن الشريعة لم تطرأ جاءت على مرتبتين تخفيف وتشديد فيخرج إلى القول
 بأحد يتنازع أصح وأكثرين كان رد كل حديث أو قول خالف الآخر إلى أصل مرتبة الشريعة كذا في القول فخرج المذهبين
 مقتضى الأثر ما قالوا قلت لأصح كذا وكذا إلا عدم اطلاعهم على مرتبة الميزان ولو أنهم اطبعوا عليها ما جعلوا
 في أقوالهم أصح وصححا وأظهر وظاهرا بل كانوا يقولون بصفة الأقوال كلها ويردونها إلى مرتبة التخفيف
 التشديد أو إقامه كل سائل ما يناسب حاله من قوة أو ضعف برخصة أو غيره وكان ينبغي أحدهم على الأربعة مذاهب
 فإن قال لنا شافع فعليه الميزان فلي أن يصل إذا مست ذكرى بلا مجادل وضوء قلنا لا نعم لك ذلك لكن بشرط أن
 تكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقا وذلك كما إذا ابتلى الشخص بكثرة الوسواس في وضوء لصلاة الصبح مثلا حتى
 كاد الوقت يخرج فلما فرغ هذا من وضوء مس فرجه بغير فصل في مثل هذه الصورة بتقليد الإمام أبي حنيفة
 في الصلوة بهذه الطهارة التي تقع فيها من الفرج بشرطها تحصيل لفصل الفريضة في وقتها فإن المقاصد المذكور
 من الوسائل عند جمهور العلماء لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو إلا بضع منك ولم يثبت عند من قال بذلك
 نسخ على اصطلاحنا فخرج الأمر في هذه المسئلة إلى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد فليس لنحو من لم يثبت
 بالوسواس أن يصل إذا مس فرجه أو ليس أجنبيته مثلا لا بعد بتجديد الطهارة فإن قال لنا أحد ممن قد
 الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أن أبا من لا يقول بمطلوبية الطهارة من مس فرجه أبدا سواء كان من يصبر
 عليه بتجديد الطهارة أم لا قلنا له هات لنا عند ذلك بسند متصل منك إليه في هذه المسئلة أنه صرح بذلك

وأما لا يجد ذلك أبداً لا سيما وقد انعقد الإجماع على أن لا ولي للشخص من حاة الخوف
 من الخلف في كل عبادة أداها وهذه القامدة هي صلبنا اصطلاح صاحب هذا
 الميزان وهناك نقول لئلا نذكر ذلك شهادة منك على إمامك بالجهل بمقتضى الشريعة وصدور
 اطلاع على العين لا ولي من الشريعة كما اطلع عليها بقية المجتهدين من نقول لا أيضاً إن اعتقادك
 في ورع إمامك الذي كان يلدون مشقة واحدة مما استنبطه من الكتاب والسنة حتى ينفذ
 بها مجلساً من العلماء ويقول أتتصرون هذا إذا قالوا نعم قال لا بن يوسف ومحمد بن الحسن يكتب
 - لك وإن لم يرضوه تركه واعتقادنا في جميع الأئمة المجتهدين أنهم كانوا لا يثبتون لهم قولاً
 في الشريعة عند فقهاءهم المصنف في ذلك عن الشارع فلو أن إماماً أباح خيعة ظفر بحد بث من من
 فجب فليتوضأ قال به أيضاً وحمله على أهل الجافية من الوسواس مثلاً أو على آله كابر من العلماء
 والصلحاء ونزل الحديثين على مرتبة الميزان وقس على ذلك بأخي كل ما كان واجباً للفعل أو الترك
 من هيبك فلك فعله إن كنت من أهله ولك تركه إن عجزت عن فعله حساً وشرعاً فالعجز المحض
 معروف والعجز الشرعي هو كما إذا ثبت الماء مثلاً وحال دونه ما نهر من سبع أو ظم طريق
 مثلاً وقد تقدم ما أول الذين أن من ثبت ما على الترتيب الوجوبي لا على التحيير فايات أن تذهل
 عن ذلك وكذلك تقدم أن كل من ناذعنا من المقلدين في حمله الدليلين أو القولين على حالين
 وأدعى أن إمامه كان يطرود القول بالتشديد والتخفيف في حق كل قوى وضعيف طائفة بالبناء على نقل
 الصحيح عن إمامه أو خطأ ناه فيما ادعى وكل من نوداه تعالى فليبه وعرف مقام آية ثمة
 في الواقع وعدم القول بالرأي في دين الله تعالى شهد لهم كما هم إيمان أحداً منهم كان لا يبقى أحداً
 بخصته إلا أن ساء حاجزاً ولا بعزيمة إلا أن راء قادر وإن لم يكن صاحب لواقع حاضر عندما
 حين أفتى الناس بذلك حتى أن صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي أفتى بها إمامه لا قولاً
 والضعفاء على التفصيل وقد تحققنا بعزوة ذلك والحمد لله إذا علمت ذلك فيقال لكل مقلد
 امتنع من العمل بقول غير إمامه في مضمون إلا حال امتناعك هذا نعمت لا ورع لا نك نقول لنا
 أنت تصفد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم والكل إماماً علمه تقول له منهم فانت على
 هدى من ربك فيه وذلك لا عتواف إلا عتافاً لهم مناهبهم من غير الشريعة ثم إن جميع ما عتافاً
 منها لا يخرج عن مقتضى ليران أدراكها لا يخرج انت عن أن تكون من أهل واحدة منها فتعمل بما أنت
 أهله من خصته أو عزيمة كما سيأتي بسطه في الجمع بين أقوال أئمة المذهب إن شاء الله تعالى فإن
 قال الشافعي أيضاً فعلى ما يقررتم في هذه الميزان فإن أصلى بلك قراءة فاتحة الكتاب مع التمسك
 عليها قلنا له هي عزيمة فإن قدرت على قراءتها لم يحجزك غيرها وإن كنت عاجزاً عن قراءتها
 فأقرأ غيرها وعلى ذلك مع اصطلاح المتقدم قريباً بحل قول إمام أبي حنيفة بعد ما
 تعينها وإن عجز مقلدوه الحكم في ذلك للقادر والعاجز وأفهم والحمد لله رب العالمين
 (فصل) - وما يبدل على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعزيمة الشريعة
 كارتباط الظل بالشخص ما يعصونه والجملة في الشريعة فما فصل عالم ما اجمل في

في كلام من قبلنا من الأدوار الأولى المقصود من الشارع صلى الله عليه وسلم فامتنع ذلك
 حقيقة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو خطا بشره لأنه هو الذي أعطى العلماء تلك المادة
 التي فصلوا بها ما أجمل في كلامه كما أن المنة بعد كل دور على من تحته فلو قدر أن أهل دور
 ثلثوا من فوقهم إلى الدار الذي قبله لا تقطعت وصلتهم بالشارع ولم يمتدوا إلا بظاهر شكل
 ولا تفصيل الجمل فأهل يابن يولان رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بشر بخته ما أجمل
 في القرآن ليقى القرآن على إجماله كما أن الأمة المجتهدين لم يفصلوا ما أجمل في التثنيقيت
 الستة على إجمالها وهكذا إلى عصرنا هذا فلو أن حقيقة الأجمال سارت في العالم كله من العلماء
 ما شرفت الكتب لا ترجمت من لسان إلى لسان ولا وضع العلماء على الشروح حواشي كالشروح
 للشرح فلا قلت فما الدليل على ما قلت من وجود الأجمال في الكتاب والتفصيل له في السنة
 قلنا قوله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتبين للناس ما نزلنا عليهم فان البيان وقع بعبارة أخرى
 غير عبارة الوحي الذي نزل عليه فلأن علماء الأمة كانوا يستقلون بالبيان وتفصيل الجمل
 والتمسك بالحكم من القرآن كان الحق تعالى انتهى من رسوله صلى الله عليه وسلم بالتبليغ
 للوحي من غير أن يأمر ببيان وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول لو كان بيان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهدين لنا ما أجمل في الكتاب والسنة لما قدر أحد منا
 على ذلك كما أن الشارع لو لا بين لنا بسنة حكم الطهارة ما اهتدينا لكيفية ما من القرآن
 ولا قدرنا على استخراجها منه وكذلك القول في بيان عدد ركعات الصلوات من فرض ونفل
 وكذلك القول في أحكام الصوم والحج والزكاة وكيفية أركانها وشروطها وبيان فرضها
 من ستها وكذلك القول في مسائل الأحكام التي وردت مجملة في القرآن لولا أن التثنييت لنا
 ذلك ما عرفناه والله تعالى في ذلك حكم وأسرار يعرفها العارفون انتهى قال سيدي علي الخواص
 رحمه الله تعالى ومن هنا تعلموا ولدي أن السنة قاضية على ما تفهمه من أحكام الكتاب
 ولا عكس فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي إبان لنا أحكام الكتاب بإقلاظ بشر بخته
 وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى وفي القرآن العظيم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله
 والرسول يعني إلى الكتاب والسنة واعلموا بما وافقها من أحكامكم انتهى وسمعت
 سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى أيضا يقول لا يكمل مقام العالم عندنا في العلم حتى يودسنا
 أقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر الأدوار الأولى إلى الكتاب والسنة ولا يصير عنده جهل بمنزلة قول الله
 منها لو عرض عليه قال وهناك يخرج عن مقام العوام ويستحق التلقب بالعالم وهو أول مرتبة
 تكون للعلماء بالله تعالى ثم يترقى إلى من ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج حجب
 أحكام القرآن وآدابه من سورة الفاتحة فإذا قرأها في صلاة رجا أن يكون ثوابه كقراءة من قرأ
 القرآن كله من حيث إحاطة عيانه ثم يترقى من ذلك حتى يصير يخرج أحكام القرآن كله وأحكام
 الشريعة جميع أقوال المجتهدين ومقلديهم إلى يوم القيامة من أي خوف شاء من حروف الهيئات ثم
 يترقى إلى ما هو أبلغ من ذلك قال وهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى وسمعت به مرارا يقول

الجدل في الشريعة من بقايا اتفاق كونه وادبه اوصاف حجة الغرض من العلماء وقت قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى
 يحسبوا في ما شرعنا لهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلو الاستيعاب فتعالي الايمان عن حين العلم عليه
 بالشرعية حرجا وصيقا وقال صلى الله عليه وسلم عن النبي لا يفتي القصار ومعلوم ان نداء الانسان لعلنا شرعية وجعل الله
 طائفة حاصن حجهم التي هي الحق كالجدال مع صلى الله عليه وسلم وان تفاوتت المقام في العلم فان العلماء على حق والرسول
 دبره او كما يحسبنا الايمان والتصديق بكل ما جاء به الرسول ومن لم يفهم حكمته فكذلك يحسبنا الايمان والتصديق بحجة
 الامعة وان لم يفهم علمه حتى ياتيناهن الشارح ما يخالفه وقد تقدم نقل الاجماع على وجوب الايمان والتصديق بشرائع
 الرسل كلهم ان اختلفوا في التشريع وانما اختلفوا في ما اختلفوا فيه من اختلافنا وتبايننا وكذا القول في هذا هبة الامة المجتهدين بحسب
 بصيرتهم على سائر المقلدين الذين يشهدون بتباينها وتناقضها حتى عني الله تعالى عليهم بالاشراف على الشريعة للمطهرة
 الكبرى واتصال جميع اقوال العلماء بها فهاك تجد احلهم جميع هذا هبة المجتهدين ومقلديهم ترجع الى الشريعة المطهرة
 لا يخرج عنها من اقوالهم قول واحد لا جميعا بل جميعا الى مرتبة الشريعة المطهرة من تخفيف وتشديد هاتر عن صاحب
 المستند فخطئه لا من العلماء في قول له اصل فيها ايد او ان وقع ان احل من المقلدين خطأ احل في شيء من ذلك فليس مع
 خطئه في فضل الامر وانما خطئه عند قطع الخفاء من ذلك عليه كغيره وروينا عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يقول
 التسليم نصف الايمان قال ابو الوهم البكري بل هو الايمان كله يا ابا عبد الله فقال هو كذلك كان الامام الشافعي
 يقول من كان ايمان العبد ان لا يخفى في الاصول ولا يقول فيما لو لا كيف فقل له وما هي الاصول فقال هي الكتاب والسنة
 واجماع الامة انتهى اي تقول في كل ما جاءنا عن ربنا او نبينا امانا بذلك على علم ربنا فيه ويقامرون لك ما جاء عن علماء
 الشريعة فتقول امانا بكلام ائمتنا من غير حجت فيه ولا جدال فان قلت فقل يصح لاحد الان الوصول الى مقام احل
 من الامة المجتهدين فلك جواب نعم لان الله تعالى على كل شيء قدير وليرد لنا دليل على صحة ولا في نفس الادلة الضعيفة
 هذا ما نعتقد وندين الله تعالى وقد قال بعضهم ان الناس الآن يصلون الى ذلك من طريق الكشف فقط لا من طريق
 النظر والاستدلال فان ذلك مقام يبررهم احد بعد الامة الاربعة الامام محمد بن جابر ولم يسئلوا ذلك كما مر في جميع
 من ادعى الاجتهاد المطلق اتماما لمراد المطلق المنتسب الذي لا يخرج عن قواعد امامه كائنا القاسم واصبغ مع مالك
 وتكمل الى يوسف مع الى حنفية وكالمزني والريعي مع الشافعي اذ ليس قوة احد بعد الامة الاربعة ان يتكبر
 الاحكام ويستخرجها من الكتاب والسنة فيما تعلموا بها ومن ادعى ذلك قلنا له فاستخرج لنا شيئا لم يسنه لاحد من
 الامة استخرجناه فانه يخرج فليتامل ذلك مع ما قد مناه انما من سنة قدرة الله تعالى سيما القرآن لا ينقص
 عجائبه ولا احكامه في نفس الامر فاعلم ذلك الحمد لله رب العالمين

فصل في ما يؤيد من الميزان عدم انكار ابا العلماء في كل عصر على من اتقى الله من جهة الا من حيثها

الذي نقل اليه المذهب كما عرفت من طريق المذاهب المتباينة أو من الامتداد الحسب ان شئت الله تعالى من سلك
طريقها أو وصلت الى السعادة بختة وكان الامام ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول لم يلتزم من احد من الائمة
انه امرهم بغير ما يوجبون من مخالفة للاصول المتقوا منهم تقواهم الناس على العمل بفنوى بعضهم
بعضا لانهم كلهم على هدى من ربهم وكان يقول ايضا لم يلتزموا في حجة ولا في غير حجة لان رسول الله
عليه وسلم امرهم بالاعتقاد بالقرآن من هديين لا يورثه ومماثل الا لان كل مجتهد مصيب يستحق نقل
اقراره في الاجماع من الصحابة وصلى الله عليهم على ان من اتبعه ابا بكر وعمر عفا الله عنهما وقلها طاعة ذلك ان
يستفتح غيرهما من الصحابة ويعمل به من غير تكبير اجمع له على ان من سلم ذلك ان يقلد من شاء من العلماء يثير
حجة ومن ادعى دفع هذين الاجماعين فبطل الدليل انتهى ولاما اننا من ائمة الملكية يقول يجوز تقليد كل من
اهل المذاهب في النوازل كذلك يجوز الاستئصال من غير دليل لكن يشترط ان لا يكون ممنوعا
على وجه مخالف الاجماع كمن تزوج بغير صداق ولا واثبات هذه الصورة لم يوجبها احد من اهل العلم
في نقله الفصل بل هو اخباره في الثالث ان رده هو في علم من دينه بن تقليد في الرفضه من غير شرطها انتهى
وقال القرافي يجوز الاستئصال من جميع المذاهب اليها ايضا في ما لا يتقصر فيه حكم عالم وذلك في اربعة مواضع
ان يخالف الاجماع او الفرض والقياس المحلي او الاما لا انتهى قال شيخنا جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ومنه
انه اشقل من ذلك حيث اخبرني عن غير تكبير عليه من تلك الصورة الشيخ علي الغريزي ابن عمر الخزازي كان من اهل
الملكية فلما قلا الامام الشافعي بغداد تفرقت عليه منته ونشره عنهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم
كان على مذهب الا مالك فلما قدم الامام الشافعي الى مصر نقل الى مصر صار يبحث الناس عن اتياعه ويقولون
يا اخوان هذا ليس بمذهبنا هو شريعة كل واحد كان الامام شافعي يقول له سترجع الى مذهبك فلما مات الامام
الشافعي رحمه الله كان يظن ان الامام يتخلقه على حجة درسه بعد وفاته استخلف ابو طي
رجح ابن عبد الحكم وصحبت فواسته الشافعي رضي الله عنه ومنهم من قال لا يجوز له ان يتخذ مذهبا غير مذهب الشافعي
بغداد ترك مذهب ابيه منهم ابو ثور كان له مذهب فقل له بتم المذهب ومنهم من يجهل في نظر القوم في رأس الشافعية
بالعراق كان ولا حقيقا فلما جرد رأي يقيقوا انتقاله الى مذهب الشافعي فتفقوا على اربع وعشرون من أصحاب الشافعي
ومنهم ابو جعفر الطحاوي كان شافعيًا وتفقوا على حال المذنبين ثم تخو ضغينا بعد ذلك ومنهم الطيب
البيضاوي الحافظ كان حنبليًا ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن قاري صاحب كتاب المحلى في اللغة
كان شافعيًا ثم اتى الى مذهب مالك ومنهم البغدادى الاميرى الاصطلي المشهور كان حنبليًا ثم انتقل

والمذهب الشافعي ومنهم الشيخ محمد بن الدين بن خلف المقدسي كان حنبليا ثم تفرقه
على الشيخ موقن الدين ودرس في مدرسته أبو عمر ثم تحول شافعيًا وارتفع مقامه
ومنهم الشيخ محمد بن الدهان النحوي كان حنبليا انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنفيًا حين
طلب الخليفة نحويًا ليعلم ولده النحوي ثم انه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس النحوي
بالنظامين لما شرط صلحها ان لا ينزل فيها الا شافعي المذهب ولم يكن هناك احد يعلمه بالنقطة
والنحو ومنهم الشيخ نفي الدين بن دقيق العيد كان اولًا مالكيًا يتبع والده ثم تحول الى مذهب
الشافعي ومنهم شيخ الامام كمال الدين بن يوسف الدمشقي كان حنبليا ثم انتقل الى مذهب
الامام الشافعي ومنهم الامام أبو حيان كان اولًا على مذهب أهل الظاهر ثم عمل شافعيًا انتهى كلام
الجلال السيوطي رحمه الله تعالى وقال صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز للحنفي أن ينتقل
الى مذهب الشافعي وبالعكس يكن بالكلية أما في مسألة واحدة فلا يمكن كما لو خرج دم من بدن
حنفي وسأل فلا يجوز له أن يصلي قبل أن يغسله اقتداء بمذهب الشافعي في هذه المسألة
فان صلى بطلت صلاته وقال بعضهم ليس لعائى أن يتحول من مذهب الى مذهب حنفيًا كان
أو شافعيًا أو مثنيًا وغيره كما شيان وقال بعضهم يجوز للشافعي أن يتحول حنفيًا ولا عكس قال
السيوطي وهذه دعوى لا برهان عليها وقد ادركها علماءنا وهم لا يبالون في التكبير على من كان
مالكيًا ثم عمل حنفيًا أو شافعيًا ثم تحول بعد ذلك حنبليًا ثم رجع بعد ذلك الى مذهب مالك وأما
يظهر من التكبير على المستقل لا يحامه التراجيب وجرم الواقع يجوز ذلك وتبع النوى وعبد
الروضة اخادونت المذهب فقول الحق للقلد أن ينتقل من مذهب الى مذهب أخوان قلنا يلزمه
الاجتهاد في علمه لا علمه وغلب على ظنه ان الثاني أعلم فينبغي أن يجوز بل يجب وان خيل فله
فينبغي ان يجوز أيضا كما لو قلنا في القبلة هذا أياما وهذا أياما انتهى كلام الروضة قولنا
أن علم السلف أو أنه ليس بذلك بأس ما أقروا من انتقل من مذهب الى غيره ولو لا
علم بان الشريعة تشمل المذاهب كلها وتعمها لا كرم اعلم أشد التكبير ثم لا تخلوا أمر المستلف
من أمرين إما أن يكونوا قلة اطلعوا على عين البصر بقية ورأوا التمثيل جسيم المذاهب
بما اوستكوا على ذلك اي لا صحة كلام الأئمة وتسليما لهم وان قال احد من المالكية اليوم
بشيء ما صنع من ينتقل من مذهب الى غيره قلنا له بل بئس ما قلت انت لان امام مذهبك
جمال الدين الحافظ رحمه الله تعالى الامام القرافي رحمه الله تعالى جاز ذلك فقوله
هذا تعصب للحنن فان الأئمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب اولي بالشرعية من مذهب
مثل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى عن حنفية يقول يجوز للانسان أن يتحول حنفيًا
ولا يجوز للحنفي أن يتحول شافعيًا ومالكيًا أو حنبليًا فقال قد تقدم لنا قلنا ان هذا الحكمين
قائله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعيف ثبوت أحدهما
المذاهب على غيره على التعيين والامتناع لا بتقدم زمن الى حنفية رضى الله عنه لا
ينهاض حجة ولو صح لوجب تقليد كل حال ولم يخرج تقليد غيره البتة وهو خلاص الكلام

المذهب الشافعي ومنهم الشيخ محمد بن الدين بن خلف المقدسي كان حنبليا ثم تفرقه
على الشيخ موقن الدين ودرس في مدرسته أبو عمر ثم تحول شافعيًا وارتفع مقامه
ومنهم الشيخ محمد بن الدهان النحوي كان حنبليا انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنفيًا حين
طلب الخليفة نحويًا ليعلم ولده النحوي ثم انه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس النحوي
بالنظامين لما شرط صلحها ان لا ينزل فيها الا شافعي المذهب ولم يكن هناك احد يعلمه بالنقطة
والنحو ومنهم الشيخ نفي الدين بن دقيق العيد كان اولًا مالكيًا يتبع والده ثم تحول الى مذهب
الشافعي ومنهم شيخ الامام كمال الدين بن يوسف الدمشقي كان حنبليا ثم انتقل الى مذهب
الامام الشافعي ومنهم الامام أبو حيان كان اولًا على مذهب أهل الظاهر ثم عمل شافعيًا انتهى كلام
الجلال السيوطي رحمه الله تعالى وقال صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز للحنفي أن ينتقل
الى مذهب الشافعي وبالعكس يكن بالكلية أما في مسألة واحدة فلا يمكن كما لو خرج دم من بدن
حنفي وسأل فلا يجوز له أن يصلي قبل أن يغسله اقتداء بمذهب الشافعي في هذه المسألة
فان صلى بطلت صلاته وقال بعضهم ليس لعائى أن يتحول من مذهب الى مذهب حنفيًا كان
أو شافعيًا أو مثنيًا وغيره كما شيان وقال بعضهم يجوز للشافعي أن يتحول حنفيًا ولا عكس قال
السيوطي وهذه دعوى لا برهان عليها وقد ادركها علماءنا وهم لا يبالون في التكبير على من كان
مالكيًا ثم عمل حنفيًا أو شافعيًا ثم تحول بعد ذلك حنبليًا ثم رجع بعد ذلك الى مذهب مالك وأما
يظهر من التكبير على المستقل لا يحامه التراجيب وجرم الواقع يجوز ذلك وتبع النوى وعبد
الروضة اخادونت المذهب فقول الحق للقلد أن ينتقل من مذهب الى مذهب أخوان قلنا يلزمه
الاجتهاد في علمه لا علمه وغلب على ظنه ان الثاني أعلم فينبغي أن يجوز بل يجب وان خيل فله
فينبغي ان يجوز أيضا كما لو قلنا في القبلة هذا أياما وهذا أياما انتهى كلام الروضة قولنا
أن علم السلف أو أنه ليس بذلك بأس ما أقروا من انتقل من مذهب الى غيره ولو لا
علم بان الشريعة تشمل المذاهب كلها وتعمها لا كرم اعلم أشد التكبير ثم لا تخلوا أمر المستلف
من أمرين إما أن يكونوا قلة اطلعوا على عين البصر بقية ورأوا التمثيل جسيم المذاهب
بما اوستكوا على ذلك اي لا صحة كلام الأئمة وتسليما لهم وان قال احد من المالكية اليوم
بشيء ما صنع من ينتقل من مذهب الى غيره قلنا له بل بئس ما قلت انت لان امام مذهبك
جمال الدين الحافظ رحمه الله تعالى الامام القرافي رحمه الله تعالى جاز ذلك فقوله
هذا تعصب للحنن فان الأئمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب اولي بالشرعية من مذهب
مثل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى عن حنفية يقول يجوز للانسان أن يتحول حنفيًا
ولا يجوز للحنفي أن يتحول شافعيًا ومالكيًا أو حنبليًا فقال قد تقدم لنا قلنا ان هذا الحكمين
قائله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعيف ثبوت أحدهما
المذاهب على غيره على التعيين والامتناع لا بتقدم زمن الى حنفية رضى الله عنه لا
ينهاض حجة ولو صح لوجب تقليد كل حال ولم يخرج تقليد غيره البتة وهو خلاص الكلام

خلاف الاجماع وخلاف ما رواه البيهقي في كتاب المدخل حتى ابن عباس رضي الله عنهما
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هبوا وتيقم من كتاب الله فالعمل به واجب
 لا عذر لاحد في تركه فاي لم يكن في كتاب الله فسنه في ماضيه فان لم يكن في سنه
 في فما قال اصحابي لان اصحابي كالبحر في السماء فاما اخذت منه فقد اهدت به
 واختلاف اصحابي لكم رحمة انتهى قال الجلال السيوطي ثم انه يلزم من تخصيص
 تحريم الانتقال بمذهب الامام الى حقيقه طرذالت في بقية المذاهب فيقال يحرم
 الانتقال من مذهب المتقدم بالزمان الى مذهب المتأخر كالشافعي يتحول مالكيًا والحنيفي
 يتحول شافعيًا دون العكس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه قال صلى الله
 عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد انتهى ، وروايت فتوى اخرى له مطولة قد بحث
 فيها على اعتقاد ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم وان تقاوتوا في العلم والفصل
 ولا يجوز لاحد التفضيل الذي يؤدي الى نقص في غير امامه قياسا على ما ورد في تفضيل الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام فقد حرم العلماء التفضيل المؤدى الى نقص بني اواحققار
 لا سيما ان ادى ذلك الى خصام ووقيع في الاعراض وقد وقع الاختلاف بين الصحابة
 في الفروع وهم خير الامة وما بلغنا ان احدا منهم خاص من قال بخلاف قوله ولا
 عاداه ولا نسب الى خطأ ولا قصور نظروا في الحديث اختلاف امي رحمة وكان الاختلاف
 على من قبلنا عزابا او قال هلكا انتهى ومعنى رحمة امي توسعة على الامة ولو كان
 احد من الامة مخطئا في نفس الامر لما كان اختلافهم رحمة قال وقد استنبطت من
 حديث اصحابي كالبحر يا ربهم اقتديتم اهتديتم اتاذا اقتدينا يا ربهم كان اهتدينا
 لانه صلى الله عليه وسلم جرحنا في الرجل يقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك الا
 لكونهم كلهم على هدى من ربهم ولو كان للصدب من المجتهدين واحدا والباقي مخطئا لكانت
 الهداية لا تحصل لمن قلل الباقين وكان محمدا حرم يقول في حديث اذا اجتهد الحاكم واخطأ فله
 اجر وان اصاب فله اجر ان ان لم يلجأ بالخطأ هنا عدم مصداق الدليل بما تقدم لا الخطأ الذي
 صاحبه عن الترتيب لم يحصل له به اجر انتهى ، وقد دخل هارون الرشيد على الامام مالت
 رضي الله عنه فقال له دعني يا عبد الله افرق هذه الكتب التي الفتها وانشرها
 في بلاد الاسلام واحمل عليها الامة فقال له يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء رحمة من الله على
 هذه الامة فكل يتبع ما صرح دليله عنده وكل على هدى وكل يوبى الله وكان الامام يقول كثيرا ما تاورني
 هارون الرشيد ان يعلق كتاب الموطأ في الكتبة ويحمل الناس على فيه فقلت لا تفعل لان اصحاب
 اختلاف في الفروع وتفرقوا في البلاد وكل مصدق لنداءك الله توفيقا يا ابا عبد الله انتهى فانظر يا اخي
 ان كنت مالكيًا الى قول امامك فكل مصدق سمعت شيخنا الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول لما حج
 المنصور قال للامام مالت اني عرفت على ان امر بكيتك هذه التي وصفتها فتسخر ثم بعث بها الى
 مصر من امصار المسلمين وامرهم ان يحملوا بما فيها ولا يتعدوا الى غيره فقال الامام مالت

رحمه الله تعالى لاقتل ذلك يا أمير المؤمنين فان التام من قديسقت اليهم قايلا سمعوا أساميتشور وادويان في أهل كل
قوم عاسيق اليهم وادوا الى الله تعالى فيهم من أهل كل قبيلة لاقتلهم في كل قبيلة حتى رأيت بخط الشيخ جلال الدين السيوطي
رحمه الله تعالى ما نصه حينئذ من الانتقال من مذهب أبي الذي أقول به ان الانتقال حوالا أسما ان يكون الحامل له على الانتقال
امرا دينويا فتصقه كالحاجة الى الرفعة الدنيوية بكونه طيغنا ومرتبة اقرب من الملوك و كما ابرار الدنيا فيقول أحكمه
حلمه مهاجرا مقيس لانه لا غرض من مقاصد الثاني ان يكون الحامل له على الانتقال مادي دينويا كذلك كما على يعرف الفقه
وليس له من مذهب سوى الاسم كطالب المباشرين اركان الدولة وخدامهم وخدام المدارس في مثل هذه امور خفيف اذا انتقل عن
مذهبه الذي كان يزعم انه مقتدي به ولا يبلغ الى حد التحريم لانه لا الآن على لا مذهب له فهو ممن اسلم جديا له القن هب ياي
مذهب شاء من مذهب الاثمة الثالث ان يكون الحامل له امر دينويا لئلا ذلك ولكنه من القدر الزائد عادة على الملق بحاله وهو
فقيه في مذهب و أراد الانتقال غرض الدنيا الذي هو من شربوات نفسه المذمومة في هذا امر اشهر وما وصل الى حد التحريم
لما عبيد الاحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا مع علم باعتقاده في صاحب المذهب الاصل انه على كل حد من مذهب اذ لا اعتقاد
على كل حد من مذهب الا ان يكون انتقال الغرض ديني ولكنه كان غير باق في مذهب واما انتقال الترخيم المذهب الآخر
عنه لما رآه من ضوح ادلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال ويجوز له كما قاله انراضي وقد اقر العلماء من
الي من حيث الشافعي حين قدم مصر وكانوا خلقا كثيرا مقلدين للامام مالك الخامس ان يكون انتقال الغرض ديني ولكنه
كان عاريا من الفقه وقل استغل بمذهب فلم يحصل منه على شيء ووجد من مذهب غيره اسهل عليه بحيث يجوز مرة ادراكه
والنقطة فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعا ويحرم عليه الخلف لان ثقة مثل علي بن هبة من الائمة الاربعه خير من
الاستمرار على الجبل لا يلبس له التمسك هب سوى الاسم والرافة على الجبل نقص عظيم في المؤمن وقل ان تقوم موعودة
قال الجلال السيوطي واطن ان هذا هو السبب في قول الطحاوي حقيقا بعد ان كان شافعيانا فانه كان يقل على
خالفه الامام المزني فتعسر يوما عليه الغرم فحلف للزني ان لا يمسح عنه شيء وانتقل الى مذهب الامام أبي حنيفة ففهم الله تعالى
عليه وصنف كتابا عظيما شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول لو عاش خالي ورأاني اليوم لكفر عن علي بن ابي طالب السادس
ان يكون انتقال الغرض ديني ولا دينوي بان كان مجردا عن القصد في جميعا فهذا يجوز مثلا للعالم اما الفقيه
فيكون له اوعينه منه لانه قد حصل فقه ذلك المذهب الاول ويحتاج الى زمن آخر ليحصل فيه فقه المذهب الآخر
فيستغفر الله عن الامر الذي هو العمل بما تعلمه قبل ذلك وقد يموت قبل تحصيل مقصوده من المذهب الاخر
فأراد ان يمتثل هذا نزول ذلك انفق كلام السيوطي رحمه الله تعالى قد بان لك يا أخي من جميع ما قرناه في هذا المقام
من عدم انه رآه الاخصاص عموما من انتقال من مذهب الى آخرتهم كانوا يرون الشريعة واسعة وان جميع الائمة

هذه الامة موافق للشرقية في نفس الامور وان لم ينظر لبعض المقلدة ذلك كما ان كل قول من اقوال علماء هذه الشرقية موافق للشرقية
 بنى من تقدمه وان من عمل بما اتفق عليه العلماء كلهم فكله عمل بالغالب شرع الا نبيا وريسا كان له من الامر كل وجوب اتباع
 الانبياء كلهم اكراما لامة محمد صلى الله عليه وسلم وسمعت سيبك عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول كل من نور الله تعالى عليه
 علم ان سكوت العلماء على من انتقل من مذهب الى آخره هو لعلم بان الشرقية تقدم كلهم وتشملهم فيقول قول من حجر
 قول امامه على غيره على انه لم يبلغ الى مقام الحال حل قوله ذلك قد قد منافي ايضا للميزان وجوب اعتقاد التزم
 على كل من لم يصل الى الاشراف على العين الاولى من الشرقية وبهر حراما الحرميين وابن السمعاني والغزالي وانكيال
 الحراسي وغيرهم وقالوا التلاميذ هم يحجبونكم التقييد بمذهب ائمتكم الشافعي ولا عذر لكم عند الله تعالى في
 عنانتي ولا خصوصية للامام الشافعي في ذلك عند كل من سلم من التصيب بل كل مقلد من مقلدي الائمة يجب
 اعتقاد ذلك في امامه مادام لم يصل الى شهود عين الشرقية الاولى اما قوله صلى الله عليه وسلم الائمة من قرئت فحققت
 ان يكون مراده الخرافة ومحتمل ان يكون مراده امامة الدين واذا نظر في الاحتمال سقط الاستدلال وقد فلتش
 العلماء فوجدوا غالب الائمة المجتهدين من الموالى كالامام ابي حنيفة والامام مالك من بني اصبه والشمس من النخعي
 قوم من اليمن لا من قرين ومجمل بن الحسن والامام احمد شيبانين وهما من ربيعة لا من قرين ولا من مضر والثوري
 من بني ثور بن عمرو بن اذوكذ لا من الموالى الا وراعى من الموالى واضربهم والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان استحالة خروج شيء من قول المجتهدين عن الشرقية وذلك لانهم يتوافقوا في اذهابهم
 على الحقيقة التي هي على مرتبة الشرع كما بنوها على ظاهر الشرقية على كل سواهم كانوا عليين بالحقيقة ايضا
 خلاف ما يظنه بعض المقلدين فيهم فكيف يصح خروج شيء من اقوالهم عن الشرقية ومن تازعنا في ذلك
 فهو جاهل بقيام الامة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة والشرقية معا وان في قدرة كل واحد منهم ان ينشر
 الدلالة الشرعية على مذهب من مذهب غير مذهب في هذه الميزان فلا يحتاج احد بعد الى النظر في اقوال
 مذهب آخر كنهم وصنيعهم كانوا اهل ارض نواهل كشف فكانوا يعرفون ان الامر يستقر في علم الله تعالى على امة
 فلا هي خصوصية لا على مذهب واحد فابقي كل واحد من بعد امة مسائل عرف من طريق كشفنا انها تكون من
 جملة مذهب غيره فلو ان اخذ بها من باب الايضاح واتباع لما اطلعهم الله تعالى عليه من طريق كشفهم
 انه مراد له تعالى لا من باب الايضاح بل القرب الشرعية والرغبة عن السنة كما اطلع الاولياء على قصة الانبياء
 المحسوسة لكل انسان فانظروا يا اخي في اقوال ائمة المذاهب تجد احد منهم ان خفف في مسألة شذ
 في مسألة اخرى وبالعكس كما سيأتي بسط في توجيه اقوالهم في أبواب القفان شاء الله تعالى

مع الشريعة اعلاما لاتباعهم كما نوا على اهل البيت وكان يقول لا يخرج من قولهم قولهم قولهم
الائمة المجتدين عن قسرا لعله ابل الكشف قطنة وكيف يصح خروجهم عن الشريعة
مع اطلاعهم على وادق قواهم من الكتاب والسنة وقوال الصحابة ومع الكشفت
الصغير ومع اجتماع روح اهلهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسواهم
عن كل شيء توقوا فيه من الادلة هل هذا من قوالك يا رسول الله أم لا قطنة ومشاهاة
بالشرط المعروفة بين اهل الكشف وكذلك كانوا يسألونه صلى الله عليه وسلم عن كل شيء
من الكتاب والسنة قبل ان يد وتوه في كتبهم ويدينوا الله تعالى ويقولون يا رسول الله
قد فهمنا كذا من آية كذا وفهمنا كذا من قوالك في الحديث الغلاني كذا فهل ترضيهم أم لا
ويعلمون بمقتضى قوله اشارته ومن توقف فيما ذكرناه من كشف الائمة المجتدين ومن
اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الارواح قلنا له هذا من جملة كرامات الاولياء
بيقان وان لم تكن الائمة المجتدون اولياء فاعلى وجها الارض ولى ابداء وقد اشتهر عن كثير من
الاولياء الذين هم دون الائمة المجتدين في المقام بيقين أنهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى
عليه وسلم كثيرا ويصلونهم اهل عصرهم على ذلك كسيد الشيخ عبد الرحيم الفتاوى وسيد الشيخ
أبي مدني المغربي وسيد أبي السعود بن أبي المشايخ وسيد أبي الشيخ ابراهيم الدسوقي وسيد
الشيخ أبي الحسن الشاذلي وسيد أبي العباس المرسي وسيد أبي الشيخ ابراهيم المينوي
وسيد أبي الشيخ جلال الدين السيوطي وسيد أبي الشيخ احمد الزواوي البكري وجماعة ذكرناهم
في كتاب طبقات الاولياء ورأيت ورقت بخط الشيخ جلال الدين السيوطي عند أحد اصحابه وهو
الشيخ عبد القادر الشاذلي مراسلة لشخص سألته في سنة ١٠٠٠ عند السلطان قايتباي رحمه الله تعالى
أعلم يا أخي اني قد جمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتي هذا خمسا وسبعين مرة يقظة
ومشاهاة ولولا خوف من احتجابه صلى الله عليه وسلم على بسبب دخولي للولاية لاطعنت القلبعة
وشفعت فيك عند السلطان واني رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم واحتاج اليه
في تصحيح الاحاديث التي ضعفتها الحدوث من طريقهم ولا شك ان نفع ذلك أرجح من تفعل انت
يا أخي انتهى ويؤيد الشيخ جلال الدين في ذلك ما اشتهر عن سيد محمد بن زين المادح لرسول الله
صلى الله عليه وسلم انه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقظة ومشاهاة لما جرحه من
داخل القبر ولم ينزل هذا مقامه حتى طلب منه شخص من الخوارج ان يشفع له عند حاكم البلاد
فلما دخل عليه اجلس على بساطه فانقطعت عنه الرواية فلم يزل يطلب من رسول الله صلى الله
عليه وسلم الرواية حتى قرأ له شعرا فترأى له من بعيد فقال نظرت في حق مع جلوسك على بساط
الظلمة لا سبيل لك الى ذلك فلم يبلغنا انه رآه بعد ذلك حتى مات انتهى وقد بلغنا عن الشيخ أبي
الحسن الشاذلي وتلميذ الشيخ أبي العباس المرسي وغيرهما أنهم كانوا يقولون لو احتجت غارون
رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفه من ما اعد لنا انفسنا من حلال المسلمين فاذا كان هذا قول
احاد الاولياء فالائمة المجتدين أولى بهذا المقام وكان سيد علي الخواص رحمه الله تعالى يقول

لا ينبغي اعتقاد أن الحق في العمل يتوقف من أقوال أئمة الهدى عليهم السلام بالدلائل على ما لا بد من سوء أدب في حقهم و
كيف ينبغي الوقوف على العمل بأقواله قد بنيت على أصل صحيح الأحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشريعة
أما أن علم الكشف لخيار بالأمور على ما هو عليه في نفسها وهذا إذا حققت وحدته لا يخالف الشريعة في شيء بل هو التيقن
بعينها فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر إلا بالواقع المعصية من الباطن والظن انتهى وبما في بيان ذلك
قريباً إن شاء الله تعالى وسمعت سيدي علياً رضي الله عنه يقول مراراً كان أئمة الهدى رضي الله عنهم وآزنان
لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الأول وعلمهم الأول ما خلا من بائنه بعض المصنوعات قالوا له هذا
لم يروا من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا العلم فقال قطعوا عن أئمتهم فالجميع ما علمه المجتهدون كلهم بعلمهم من كل علم
في الطرق إذا جعلوا العمل من التحقيق في مقام ولاية بعلمهم كخبرة الأربعة قولاً تعالى هو الأول الآخر والظاهر الباطن
هو كمال المجتهدين لم يتحققوا بسوء علمهم كخبرة الظاهر فقط لا علم لهم بعلمهم كخبرة الأول لا الأول ولا علم الحقيقة انتهى قلت
وهذا كلام جهل بأحوال الأئمة الذين هم أوتاد الأرض وقواعد الدين والله أعلم وسمعت سيدي علياً رضي الله عنه أيضاً
يقول كل من نور الله تعالى قلبه وهداه لهذا المجتهدين وأتباعهم كلها اتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم من طرق
السند الظاهر بالعبثية ومن طرق أخرى من طرق أهل البيت عليه السلام فلو لم يلقوا من طرق السند الظاهر
مشكاة نور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم سمعت يقول مرة أخرى من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الأول
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يجربون ثم يخبرون الله عز وجل الذي تجل عن التكليف من طرق السند الظاهر
والسند الباطن الذي هو علم الحقيقة المؤيدة بالعصمة فمن نقل علمها على الحقيقة لم يصح خطأ في قول من أقوال أئمة
الخطأ في طرق الآخر منها فقط فكما يقال أن جميع ما رواه المحدثون بالسند الصحيح المنقول ينتهي سنة إلى خبر
الحق جل وعلا فكل ذلك يقال فيما قلنا أهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لأن جميع مصابيغ علماء الظاهر
والباطن قد اتفقت من نور الشريعة فامر قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الأول وهو مؤيد بأقوال أهل الحقيقة
لا شك عننا في ذلك انتهى وهذا سيدي علي بن أبي حمزة رضي الله عنه الشريعة بتوجيه كلامهم بكلام أهل الحقيقة في كل مسألة
من باب الظهارة إلى آخرها وبالشفقة بما يراه فيها إن شاء الله تعالى ولا أعلم أحداً سبقني إلى التمام ذلك في كتابي
ذلك تقوية لقلوب الطلبة من مقلدي المزاheb لم يعملوا بكلام أئمتهم على يقين وبيان إذا رأوا الحقيقة بوجه
الشرقية المستنبطة وعكس انتهى وسمعت أخى الشيخ أفضل الدين وقد جادله ففقه في مسألة
يقول والله ما ينبغي أحد من أئمة المزاheb من هذه الأعلى قواعد الحقيقة المؤيدة بالكشف الصحيح
ومعلوم أن الشريعة لا تخالف الحقيقة أبداً وإنما تختلف الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحاكم

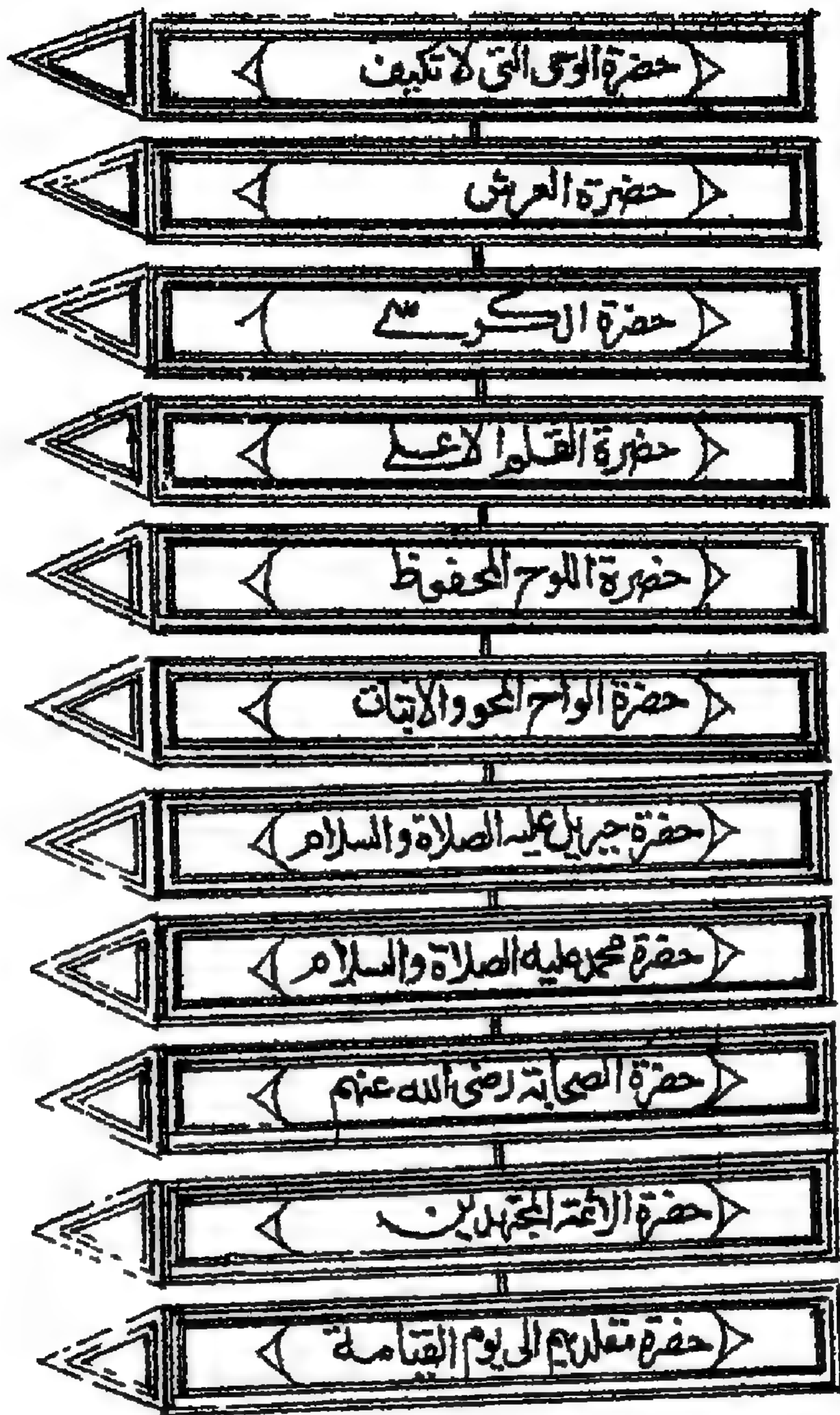
الحقيقة عن الشريعة فكل حقيقة شرعية وعلمية ايضا ذلك ان الشارع عامرنا يا جواد احوال الناس على الظاهر
 ونها ناعن ان تنقيت قضايا في قلوبهم رغبة بهذه الامور كما قال تعالى سينفون حتى يغضبوا ولا تسبق الوتر العقدة
 الاكثر وقوع الناس في المعاصر والزور وزيادة ذلك على الطاعة والصلح فافهم وعلى هذا الذي قرناه يكون
 احوال الحكماء الناس على الظاهر من الشرح المقرر بتقرير الشارع وتطير ذلك ايضا لتفاوت الناس في التكليف بفعل التكليف
 ظاهر وقد يكون في باطنه زندقا على خلاف ما ظهره لنا وان كان مراد الشارع بشرعية حقيقة انما هو واقف
 فيه الظاهر الباطن فمن شهد ذورا او صلي غير مؤمن فليس هو على شرع مطلقا في نفس الامر حتى يقابل بالحقيقة
 انما ذلك باطل من غير الدين فان فهمت يا أخي ما قررت لك انك لست بالخيرين فليقل ان الحكم الحاكم ينقل ظاهرا وباطنا
 ويقل من يقول ان ينقل ظاهرا فقط أي في الدنيا دون الآخرة وقد يقتصر الحق تعالى لمنصب الشرع فينقل حكم الحاكم
 بشهادة الزور ظاهرا وباطنا وبما قال بعض الأئمة فيسارع شهود الزور في الآخرة ويعفو عنهم ويمشي حكم الحاكم في
 مسائلهم كما يمضي شهادة العدل ويرضى الخصوم كل ذلك فضلا منه ورغبة بعبادة واسترا على فضائهم عند بعضهم بعضا
 وفي الحديث ان شخصاً مات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهدوا له كلهم فيه بالشرا لا بالخير العدل في رضى
 الله عنه فادعى الله تعالى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا في خلاف بالسوء صا دقون ولكن الله سبحانه
 اجاز شهادة أبي بكر تركة لا تنتفى ذلك المقام الصديقية يقتضي أن لا يروى صاحب من الناس الا بما سئم قياسا على
 باطنه هو فافهم وسمعت سيدنا عليا الخواص رحمه الله يقول لا يكمل ايمان العدل بان سائر أئمة المسلمين على هدى
 من ديارهم الا ان سلك طريق القوم وأما أصحاب الحجب الكثيفة من غالب المقلدين فمن لازمهم سوء الاعتقاد
 في غير امامهم أو يسلموا لوقولهم في قلبهم من خرازة فإياكم أن تكلفوا أحدا من هؤلاء المحبوبين بهذا الاعتقاد
 الشريف الا بعد السلوك وان شكلت يا أخي في قولي هذا فاعرض عليه قوال المذاهب في كل واحد عمل
 يقول غير امامك فانه لا يطعن في ذلك وكيف يطعن في ذلك وانت تريد تقدم قول من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طاهر الا بعد علي
 انشراح قلبه بل لك باطنا قال قد يلقا ان من وراء النهر جماعة من الشافعية والخليفة يفترون في نهار مضى
 ليتقوا على الجبال اذ حاض بعضهم حجة بعض انتهى وقد قرنا في فضل انتقال المقلدين من مذهب المذهب تحقيق
 المناط في ذلك اعلم يا أخي أن الأئمة المجتهدين ما سمعوا بذلك الا لبدل الحكم وسعه في استنباط الاحكام الكامنة في
 الكتاب المستفاد من الاجتهاد مشتق من الجهد المبذول في تعاريف الفروقات النظر في الأدلة فانه تعالى يخرج جميع
 عن هذه الامور خير فانهم لو استنبطوا الاقوال الاحكام من الكتاب المستفاد من غيرهم على ذلك كما قرنا
 قلت فساد دليل المجتهدين في زيادتهم الاحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب المستفاد من هلاكنا وقصورنا
 ما رخص الله في هذه الامور ولا سيما في ما رخص الله في هذه الامور ولا سيما في ما رخص الله في هذه الامور

لا ينبغي أن يكون من الله إلا وقد نفيتم عنه فالجواب دليلهم في ذلك الابتاع لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 تيسر ما أجل في القرآن مع قوله تعالى فاطمنا في الكتاب من شيء فإنه لو لا بد لنا كيفية الطهارة والصلاة والحج وغير
 ذلك ما اهتدى أحد من الأمة المعرف استخراج ذلك من القرآن ولا كنا نعرف عدد ركعات الفرائض ولا أنوافل
 ولا غير ذلك هي أسسنا في الفصل الآتي عقبه إن شاء الله تعالى إن الشارحين لنا يفتت ما أجل في القرآن فكل ذلك
 الأمة المجتهدين ينبغي أن يبينوا لنا ما أجل في أحاديث الشريعة ولو لا بيانهم لنا ذلك لبقيت الشريعة على الجاهل وأخذ الفقهاء
 في أهل كل دور بالنسبة لذلك الذي قبلهم إلى يوم القيامة فإن الاجتهاد لم يزل ساريا في كلام علماء الأمة إلى يوم القيامة
 ولو لا ذلك ما تشرحت الكتب ولا عمل على الشرح حواش كالحق فافهم فإن قلت فهل ما وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليلة الأمر من المراجعة في شأن الصلاة كان اجتهادا أم ناسا لا فالجواب كما قاله الشرح في الدين كان ذلك اجتهادا فان
 الله تعالى أمر من على أمة الخمسين صلاة نزليها إلى موسى لم يقل شيئا ولا اعترض ولا قال هذا كثير على أمي فلما قال له
 موسى إن أمتك لا تطيق ذلك أمر بها لمراجعة فبقي صلى الله عليه وسلم مخيرا من حيث وفور شفقة على أمة ولا يميل
 إلى أمر ربه فأخذ في التوجيه في أي الحالين أولى في هذا هو حقيقة الاجتهاد فلما ترجم عنه أنه يراجع ربه رجوع
 بالاجتهاد إلى ما وافق قول موسى وأمعنى ذلك في أمة بلان من ربه عز وجل فإن فهمت ما ذكرناه علمت أن في تشرية
 الله تعالى اجتهاد المجتهدين تأييدا لصلى الله عليه وسلم كي لا يستوحش فيه أيضا التامس به كما أن في اجتهاد صلى الله عليه وسلم
 أيضا تأييدا وجر القلب موسى عليه الصلاة والسلام لأنه ربما ندم إذا رجع إلى نفسه وتأمل فوجد الله أرحم بعباده منه ولو أن
 كان اتقى عليهم الخمسين صلاة كان يتوهم على فعلها فإنه تعالى لا يكلف نفسا إلا وسعها كما أن الله تعالى جرح قلب موسى
 حين استشعر الندم على قوله تعالى ما يبذل القول الذي وافهم موسى أن من اجتهاد موسى كانت في فعلها تكون القول
 كان من الحق تعالى على سبيل إرادة اظهار نعمه على موله صلى الله عليه وسلم نشر بقاله فسر بذلك وعلم أن في الخبر
 الإلهية ما يقبل التبدل والنسخ ومنه ما لا يقبل ذلك فقد بان لك يا أخي بما قرناه منشأ اجتهاد المجتهدين وهو كلام
 نقيض لذلك لا يجده في كتاب الحمد لله رب العالمين

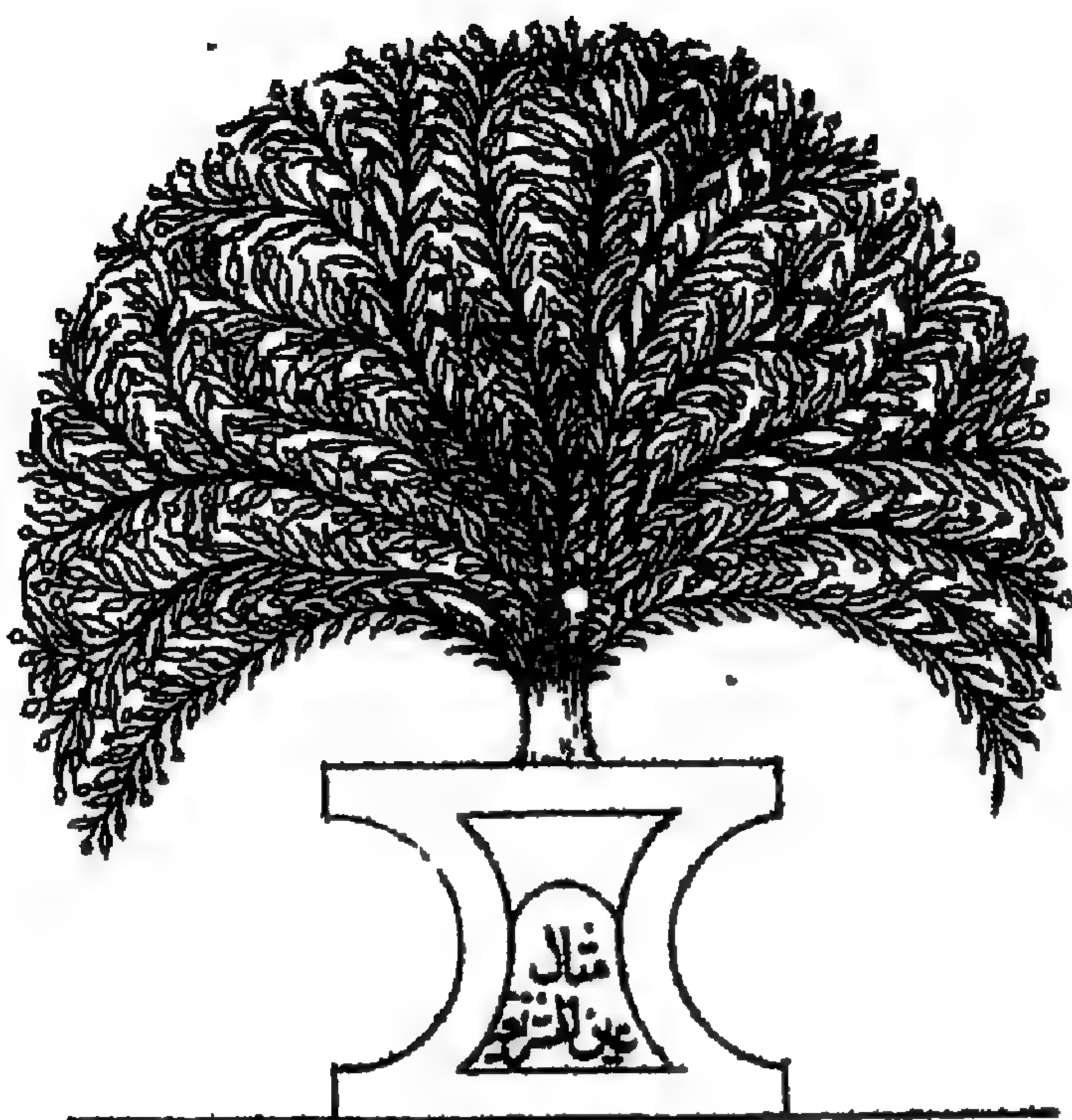
فصل + إن قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان ومن العلوم أن أهل جميع المذاهب يعلمون أن
 من عجز عن الغزمية يجوز له العمل بالرخصة فلجواب أن ما قاله هذا القائل صحيح لكن أهل المذاهب إذا عملوا بالرخصة
 بها وعندهم منها حصر وضيق في نفوسهم لعدم معرفتهم بتوجيهها وموافقها للكتاب والسنة بخلافها
 هذه الميزان فإنه يعمل بها مع الشرح القلب لمعرفة توجيهها وموافقها للكتاب والسنة وإين من هو
 يقين من صحة عبادته فمن شئت فيها فاعلم ذلك والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان جملة من الأمثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال أقوال جميع المجتهدين
ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى فتأملها لترشدان شاء الله تعالى

وهذه صورة الامثلة المحسوسة الموعودين كرها فمثال حضرة الوحي وقهره جميع الاحكام
عنها ومنها هكذا



فانظر يا أخي في هذه الحضرات واتصالها ببعضها بعضا على حضرة الوحي فانه لا يعقل كيفية انصافها
بأحد قلنا لك أفردناها ولم نجعل منها أحد ولا متصلا بما تحتها كما فعلنا في جميع الدوائر والآثار والاعمال فنجعل
للقُرْآنِ حضرة وللشريعة حضرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة إشارة إلى أننا
لا نتعقل من معاني القرآن إلا ما أجزأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرية قوله تعالى من
يطع الرسول فقد طاع الله وإن كان الحق تعالى يجعله صلى الله عليه وسلم إن يشاء من قبل
نفسه ما يشاء كما في حديث شريم بن شريك قال قال ابن عباس رضي الله عنه لما قال له يا رسول الله
إلا الأذخر فقال صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر ولو أن الله تعالى لم يجعل له أن يشرع من قبل
نفسه لم يخرج صلى الله عليه وسلم أن يستثنى شيئا مما حرمه الله تعالى فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم



فانظروا يا أختي إلى العين التي في أسفل الشجرة وإلى الفروع والأغصان التي تجدها كلها متفرعة من عين
الشرقية. فالفروع الباردة مثال أقوال أئمة المذاهب والفروع الصغار مثال أقوال كبار المقلدين والأغصان
المتفرعة من جوانب الفروع مثال أقوال طلبة هؤلاء المقلدين والنقط التي في أعالي الأغصان الصغار مثال
المسائل المستخرجة من أقوال العلماء في كل دور من أدوار الزمان إلى أن يخرج المحدث عليه السلام فيبطل في عصره
التقليد بالعمل بقول من قبله من المذاهب كما هو حال الكشاف ويأثم الحكم بشرقية محمد صلى الله عليه وسلم
بحكم المطابقة بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجودا لأقره على جميع أحكامه كما أشار إليه حديث
ذكره الله بقوله فيقولون لا ينطقون ثم إذا نزل عيسى عليه السلام انتقل الحكم إلى أمراؤه وهو أنه يوحى إلى المسبب عيسى
بشرقية محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه الصلاة والسلام فلم يخرج أحد عن حقيقة شرعية محمد صلى الله عليه وسلم
لأن الأئمة والأئمة السابقين واللاحقين فكل الأئمة والأئمة تحت أثر شرعية محمد صلى الله عليه وسلم
وسلم وعلم متفرعة من عين شرعية وشجرة علم وامن قول من أقوال أئمة شرعية إلا وهو متفرعة من هذه الشجرة
وفروعها وأغصانها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة وكل من تأمل في هذه الشجرة
وأعني النظر فيها لم يجد قولاً منها غير متصل بما قبله أبداً والله أعلم وأحمد لله وحده

السند الظاهر فتأمل

الامام ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل
انظر يا اخي احاطة البحر بآداب الائمة ابتداء وانتهاء

مثال دوزخ الائمة الاربعة وغيرهم عند الحساب والميزان واتباعهم خلفهم ليسفوا

اتباع الامام ابو حنيفة

الحنيفة

الشافعي

اتباع الامام مالك

اتباع الامام الشافعي



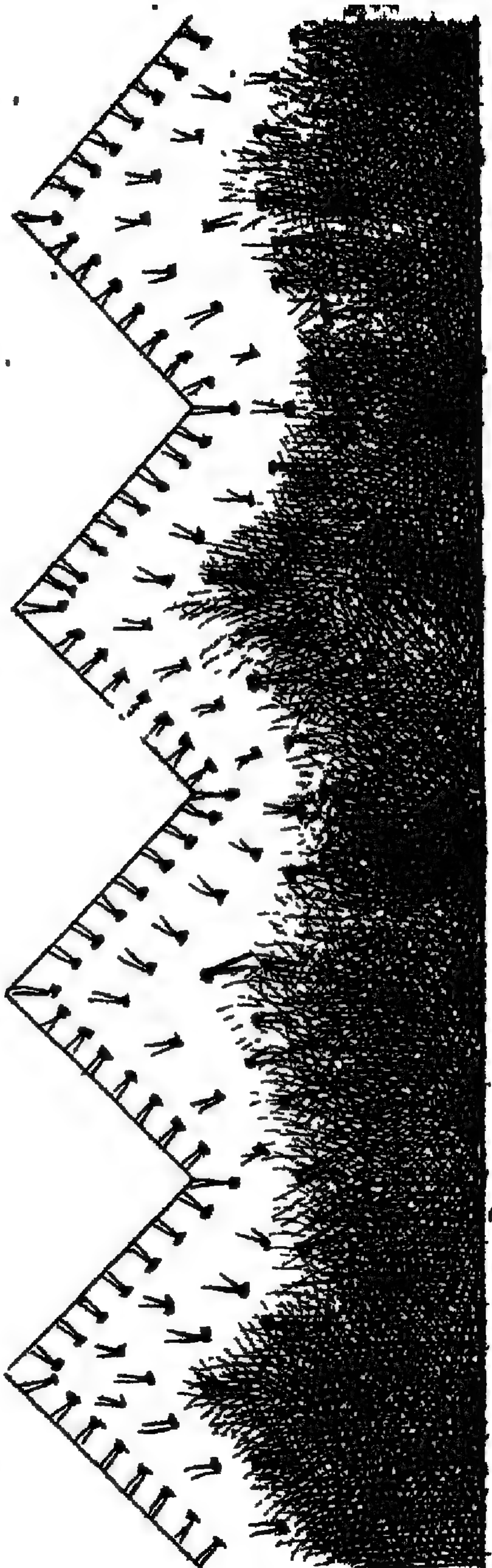
بسم الله الرحمن الرحيم

نحال صراط من استقام على الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه

وهذا مثال موقف الامم الجاهلين بالاحكام والاعتقادات على الصراط حتى يصلوا الى الجنة من غير قوع في النار



مثال صراط من اتبع حجة الله في دار الدنيا ومثال الناس فوقه ومعلوم ان الصراط في الدنيا لا يمر واحدا في نفسه لكنه يتشكل لكل من يصله فوقه بحيث لا يخطئ عمله وعمله به
ويصير هذا مثال لكل من اتبع حجة الله على الصراط حتى يصل الى الجنة من غير قوع في النار



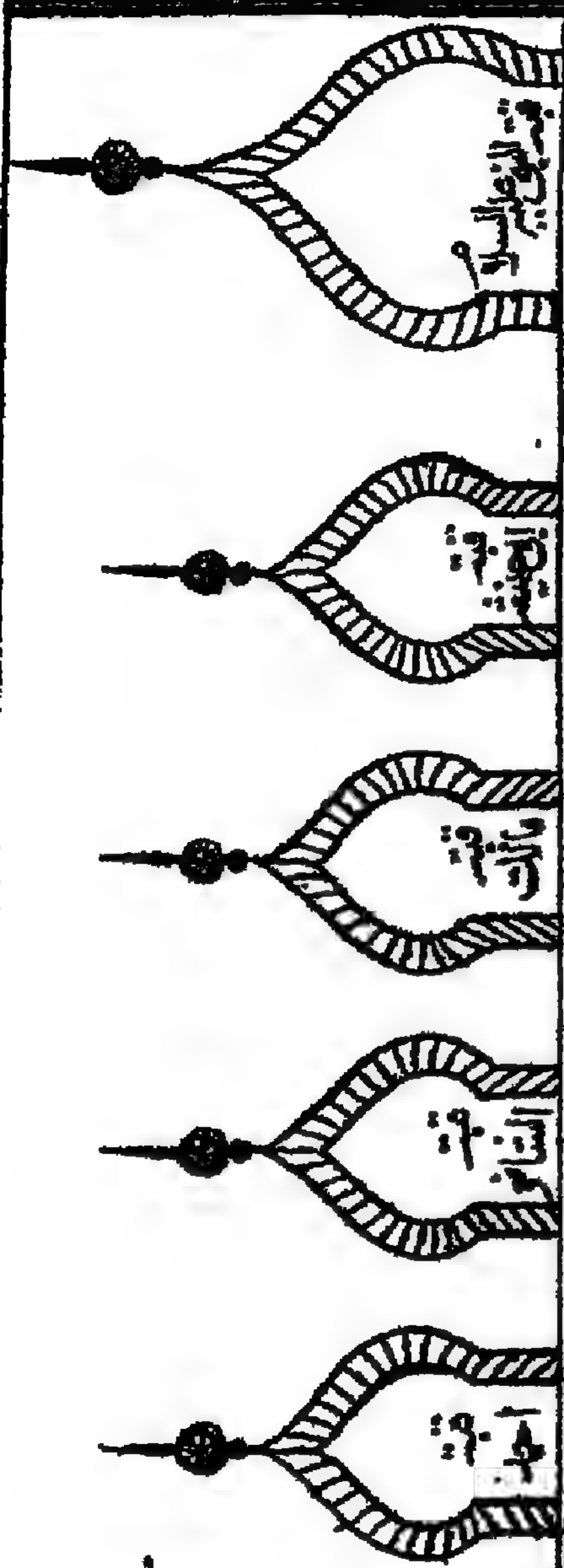
وهذا مثال طرق مذهب الائمة المجتهدين الى ابواب الجنة ومن نخل من علمهم منبتهم اخلصا او صلا الى ابواب الجنة

طريق الامام ابي حنيفة الى باب الجنة
طريق الامام مالك الى باب الجنة
طريق الامام الشافعي الى باب الجنة
طريق الامام احمد الى باب الجنة
طريق اتباع الاصحاب داود الى باب الجنة
طريق اتباع الامام الليث الى باب الجنة
طريق اتباع الامام اسحاق الى باب الجنة
طريق اتباع الامام احمد بن حنبل الى باب الجنة



وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة عن ائمة الفقهاء والصوفية ان ائمة الفقهاء والصوفية كلهم ختفوا في مقلديهم و
يريدون احدهم عند ظهور روحه وعند سوال فكر ونكيره عند النشر الحشر الحسب الميزان والصراف ولا يفلو
عنهم في موقف من الموقف ولما مات شيخنا شيخ الاسلام الشيخ تاج الدين القاني رآه بعض الصالحين في المنام فقال له
ما فعل الله بك فقال ما اجلس في مكان في القبر يسألا في اتاهم الامام ما لك فقال مثل هذا يجاب الى سوال في ايمانه
بالله ورسوله فخبر عنه فتخبروا عنه واذ كان متايها في صوفية يريدون اتباعهم ومريد ييم في جميع الاصول الشرائع
في الدنيا والاخرة فكيف يا ائمة المذاهب الذين هم اوتاد الارض وركان الدين وامناء الشارع على ائمة رضوا الله عنهم
ثم لا غافلة يا اخوتي هذا ما كان امامه من هذه الامة والله رب العالمين

وهذا مثال قباب الجنة المحترق على نور الحياة في الجنة الذي هو منظر من الشريعة المطهرة في الدنيا وإنما ذكرنا
 فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قباب الجنة لانه لا يبعد عنهم ما نالوا هذا المقام إلا بما يتبعه من شأنه فكان من حال
 بعضهم في الجنة شهود ذلك صلى الله عليه وسلم قدامه تعالى أن شاء الله تعالى



أقول إنما اقتصرنا على قباب الجنة الأربع من المحترقين لأنهم هم الذين دعاهم من عصرنا هذا وكانوا الواب
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم في هدايته أمة إلى شريعة فكانه صلى الله عليه وسلم لم يمت إلى يوم القيامة فذلك جعلنا قبابهم
 بحيث يلقون صلى الله عليه وسلم فلا يفارقونه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة وما رسمت هذه القباب ليقلوا وإنما رسمنا
 على صورة ما أراها في الجنة في بعض الأقاليم والله راسخون ولكن ذلك آخر فصل، لا مشقة

ولتشرع في ذم الواي فتقول والله التوفيق

فصل

في بيان الذم من الأئمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى الراي لا سيما
الامام أبو حنيفة أعلم النبي انما قدمت هذا الفصل على ما بعد من الحكم بين الأحاديث والآقوال
لأنه طالب العلم على شدة تباري جميع المجتهدين من القول في دين الله بالواي ليقتل على العمل
بجميع أقوال الأئمة المجتهدين بطيب نفس وانتراح صدرهم على حكم موقفي الميزان فان أقوالهم
كلها لا يخرج عن موقفي الميزان تحقير وتشليل وقد كان الأئمة المجتهدين كلهم يحثون
أصحابهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون اذ رأيتهم كلامنا يخالف ظاهر الكتاب والسنة
فاعملوا بالكتاب والسنة واضربوا بكلامنا الحائط ام وانما قالوا ذلك احتياطاً للامة وادباً مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزيد أهلهم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يردده ولم
يرضه وخوفاً ان يكتسب منهم من جملة الأئمة المضلين اذ ا زاد في الشريعة شيئاً فما ذكرنا
قلت فاصل القول الذي لا يرضاه الله ورسوله فالجواب عنه ان يخرج عن قواعد الشريعة
المتأبته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ما شذت له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد
فهو معدوم من الشريعة وان لم يصرح به الشارع وعيارة اليه في باب القضاء سنة الكبرى
اعلم ان الواي المذموم هو كل ما لا يكون منهم بأصل قال وعلى ذلك يحمل كل ما جاء في ذم
الواي ام اذا علمت ذلك فاعلم ان الشريعة منقسمة على ثلاثة اقسام الاول ما أتى به الوحي
من الأحاديث مثل حديث يحرم من الرضا عما يحرم من النسب مثل حديث لا تنكح المرأة على
عمتها وإخالتها ومثل حديث لا يحرم في الرضاعة المصنة ولا المصننان ومثل حديث الدنيا تسعة
العاقلة وما جرى مجرى ذلك من الأصول الثابتة في الشريعة فانه كالقرآن من حيث انعقاد
الاجماع على علم فخالفت القسم أثباتاً ما أباح الحق تعالى لبنيته صلى الله عليه وسلم ان يسهر
على رآيه هو على وجه الارشاد لامة كتحريم لبس الحرير على الرجال وقوله في حديث تحريم
كفة الا الاذخر حين قال له عمر العباس الا الاذخر يا رسول الله ولولا ان الله تعالى كان يحرم
جميع نبات الحرم لم يستأثر صلى الله عليه وسلم الاذخر لما سأله عمر العباس في ذلك ونحو حديث
بولان اشتق على امتي الاخرن العشاء الى ثلث الليل ونحو حديث لو قلت نعم لوجئت ولم تستطع
في جواب من قال له في فريضة الحج أكل عام يا رسول الله قال لا ولو قلت نعم لوجئت الحديث
وقد بان صلى الله عليه وسلم يخفف على امتة حسب طاقته وينهاهم عن كثرة السؤال ونقول
انكوني ما تركتكم خوفاً من كثرة تنزل الأحكام عن سؤالهم فيعجزون عن القيام بها القسم
الثالث ما جعله الشارع فضيلة لامة وتاديباً لهم فان فعلوه حازوا الفضيلة وان تركوه فلا حظ
عليهم وذلك كنهية صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام وكأموه بالمسح على الخفين بل لا عن غسل
الرجلين وكنهية النساء عن زيارة القبور وعن لبس الحرير ومعلوم ان السنة قاضية على الكتاب
ولا يفسد من حيث انها بيان لما أجل في القرآن كما ان الأئمة المجتهدين هم الذين يلبق النامائ
سنة من الرجال كما ان اتباع المجتهدين هم المبتدون لنا ما أجل في كلام المجتهدين وهكذا الى يوم

القيادة وسبب تعيينه كحيا الخواص محمد بن عبد الله تعالى يقول لولا ان الشتمينت لنا ما جعل في القرآن
ما قدرنا من العالم على استخراج المعاني والمياه والطهارة ولا عرف كون الصبر ركعتين والخطين
والحكمة المستلزمة ولا كون الغزو ثلثا لولا كان يعرف ما يقال في دعاء التوجه الافتتاح ولا عرف حقيقة التكبير
ولا كان الركوع والسجود والاعتزالين ولا ما يقال في جلوس التبريد ولا كان يعرف كيفية صلاة العيدين
والكسوفين ولا غيرها من الصلوات المجازة والاستسقاء ولا كان يعرف كيفية الزكاة ولا كان الصيام
والحج والبيعة النكاح والحجر والاعتصم وما ثواب الفقه وقد قال رجل من بني حنبل لا تتحدث معنا الا
بالقرآن فقال له عمران انك لا حق هل في القرآن بيان عدد ركعات الفرائض واجهر في كذا وتنا فقال الرجل
لا فاجبه عمران ام وروى البيهقي ايضا في باب صلاة المسافر من سنة عن عروة بن عبد الله عن عائشة عن قيس
الصلاة في السفر وقيل له انا التجرد في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا نجد صلاة السفر فقال للشيخ ابن ابي ابي الله
ارسل اليها نحن صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا مما نقص ما راينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل قصر الصلاة في السفر
سنة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ما ذكره ذلك فانه نفيس

فصول في بيان ما ورد في ذم الراي عن الشارح وعن صحابة التابعين وتاثير التابعين لهم بحسن
اليوم الدين في رويناه في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بمتقى وشدة الخلقاء من بعدكم
لعلها يا ايها الواحد والحمد لله في كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكان صلى الله عليه وسلم
يقول كن على ليس عليه امرنا فهو رد وروى البخاري عن ابن مسعود واول كتاب الفرائض من صحيحه انه قال اقلوا
العلم قبل الظانين اي للذين — تحكي في دين الله يا نضر الوائى فانظر كيف في عبد الله بن مسعود العلم
عن المتكلمين في دين الله بالواي روى الترمذي بالسنن حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهتدي به الا ناس
ان لا توقف على الصراط فربما عين ولا تحدث في دين الله شيئا براكام وكان عبد الله بن عباس ولما هدد
وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الواي في اقوالهم مثل النور حتى ان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين
لما نارا اذا وقع احد في عرضها او سألها ان يحالها قال له ان الله تعالى قد حرم اعراض المؤمنين فلا تدخلها
ولكن غفر الله ذلك يا اخي قال بعض العارفين وهو من فتيق الورع ذو عجب في التصرف ايضا ذلك ان الغيبة
وكل ذنب يقع فيه العبد وجهان وجه يتعلق بالله تعالى من حيث تعلق حرة ولا يدخل العبد فيه وجه يتعلق بالعبد
يوافق الله تعالى بالحكم اذا وقعت المشاحة في الغرة من العباد وروى البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه
كان يقول لا يقلدن رجلا رجلا في دينه فان آمن آمن وان كفر كفر حتى في نفس الامر وانظر في ذلك وكان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا رضى الناس يقول هذا راى عمر فان كان صوابا فمن الله ان كان خطأ فمن عمر وروى
عن عطاء وعطاء انهما كانا يقولان من اجلنا لا وما نأخذ من كلمة مردود علينا لا رسول الله صلى الله عليه وسلم

قلت وكذلك كان مالك بن انس رحمه الله تعالى يقول كاسيكا في الفصل الذي بعده ان شاء الله تعالى وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول يتبع قوم يجادونكم بشهادات القرآن فخذوهم بالسنة فان اصاب السنة تعلم بكتاب الله عز وجل قال الخطاب اي اصحاب السنة هم حفاظ الحديث والمطلعون على الائمة المجتهدين وكمل اتباعهم فانهم هم الذين يفهمون ما تنقضي السنن من الاحكام سمع الامام احمد بن الحساق السبيعي قال لا يقول المؤمن حديثا شذوا به العلم فقال له الامام احمد ان كان لا تدخل علينا انت يا ابو ثورانة المقتل في اصحابنا واولادنا اريد الاصل اناس لا يدخلون هذا القاسق فانظر يا اخي كيف وقع من اهل هذا الوجه العظيم قال الى متى تشدوا بالعلم وكانوا سخر منكم اهلهم ان يخرج من قيد شرب بلغة ان يغيبوا عن قلوبهم ما كان في تلك بناس يقولون يتحرىم القتل فقال المنفي وهل لما لك امثاله ان يحرم في دين ابن عبد المطلب والله يا امير المؤمنين ما كان التحريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا بوحى من ربه عز وجل قد قال تعالى التحكيم بين الناس يا ارا الله لم يقل بما رايت يا محمد فلو كان الدين بالرأى لكان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحى وكان الحق تعالى امر ان يعمل به غايته الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قضاياه وقا يا ايها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية امر فاذا كان هذا كلام المنفي في ذلك الزمان في الامام مالك فكيف كان غيره من العلماء العاملين في ذلك الزمان وتقييدهم بالكتاب والسنة وما ذكرت الا يا اخي هذه الحكاية عن المنفي الا لا بد لك ان تتحرى احد من السلف على الكلام في دين الله بالرأى لتأخذ كلام المجتهدين بالرأى والصدق ولولم تعرف من اين اخذوه واستنبطوه من الكتاب والسنة ونفقوا ان الامام مالك لولا رأى في السنة ما يشهد التحريم القتل وسباعه ما فتى به وكان الامام حمدان بن سهل رضي الله عنه يقول لو كنت قاضيا لحبست كل من هذين الرجلين من يطلب الحديث ولا يطلب الفقه او يطلب الفقه ولا يطلب الحديث ويقول انظر الى الائمة المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع الفقه ولم يكتفوا باحدهما وكان الامام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من اعظم فتنة تكون على الامة قوم يقيسون في الامور برأيهم فيحرمون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله امر وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الذي نفس عمر بيده ما قبض الله تعالى روح نبينا صلى الله عليه وسلم ولا رخص الوحي عنه حتى أغنى عنه كلهم عن الراى وكان الشعبي يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول فيمنهم من الاسلام بذلك وينظم وكان كبير رحمه الله تعالى يقول عليكم باتباع الائمة المجتهدين والمحدثين فانهم يكتبون ما لهم ما عليهم من الخلاف اهل الاهواء والراى فانهم لا يكتبون قط ما عليهم وكان الشعبي وعبد الرحمن بن هدي يزوران كل من راياه يتدبرين بالرأى وينثران

دين النبي محمد مختار + نغم المطيعة للفقهي الآثار +

لا تغابن عن الحديث واهله + فالواى ليل والحديث نهار +

وكان احمد بن سريج يقول اهل الحديث اعظم درجة من الفقهاء لا عتناء بهم بضبط الاصول +

وكان عامر بن قيس يقول لا تذهب الدنيا حتى يصير العطر حراما والحرير حراما وكان عبد الله بن مسعود يقول من شئ عن
علم لا يعمل فليقل الله علمه فان الله تعالى قال محمد صلى الله عليه وسلم قل يا أيها الذين آمنوا جرو ما أنتم المتكلفين
يعني في الجواب عما سألتكم في عنه وكان يقول من أتى الناس في كل ما سألوه فيه فهو مجنون وكان مسروق إذا سئل
عن مسألة يقول السائل هل وقعت فان قال لا قال أعفى منها حتى تكون وكان مجاهد يقول لأصحابه لا تكتبوا عني كل
ما قيت به أو أكتب الحديث ولعل كل شيء أفيتكم به اليوم أرجو عنه عزرا وكان الأشعث رضي الله عنه يقول عليكم
بلازمة السنة وعلوها للأطفال فانهم يحفظون على الناس فيهم إذا جاء وقتهم وكان أبوهم رحمه الله تعالى يقول
إذا أقيم الرجل في الحديث كان الناس عنه كالبرق كان أبو بكر بن عياش يقول أهل الحديث كل من كان كاهل الإسلام مع أهل
الاديان والمراد بأهل الحديث في كلامه ما يشمل أهل السنة من الفقهاء وإن لم يكونوا حفاظا وكان أبو سليمان
الخطابي يقول عليكم بتدبر الجبال في الحديث وأقوال الأئمة فان الله تعالى يقول ما يجادل في آيات الله إلا الذين
كفروا وما كانت قط زينة أو بعة أو كفر أو جراحة على الله تعالى إلا من قبل الجبال وعلى الكلام وكان عمر بن عبد
العزيز يقول إذا رأيتم جماعة يتناجون سرا فيما بينهم بأمور دينهم فاستهزئوا ان ذلك ضلال وبعده وكان يقول كابر الناس
هم أهل السنة وأصغرهم هم أهل البدعة وكان سفيان الثوري يقول المراد بالسواد الأعظم هم من كان
أهل السنة والجماعة ولو لم يكن فاصلا ذلك وأما ما نقل عن الأئمة الأربعة رضي الله عنهم أجمعين في دم الرأي
فأولهم تديرا من كل شيء فالظاهر الشريعة الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه خلاف
ما يضيف إليه بعض المتعصبين ويأفضيه يوم البقاء من الإمام إذا وقع الوجه الوجه فلن يكون في قلبه ولا يتغير
إن يذكر أحد من الأئمة يسوءه وإن المقام من المقام إذا الأئمة كالنجوم في السماء وغيرهم كاهل الأرض الذين
لا يعرفون من النجوم إلا خيالها على وجه الماء وقد روى الشيخ عجي الدين في الفتوحات المكية بسند إلى الإمام أبي
حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول أياكم والقول في ديني الله تعالى بأمرى عليكم بالرأي وعليكم باتباع السنة فمن
عناضل فان قيل إن المجتهدين قد صرحوا بأحكام في أشياء لم تخرج الشريعة بتجربها ولا يوجبونها لهم وأما وجه
فالجواب أنهم لو لا علموا من قرائن الأدلة تجزئها أو وجوبها ما قالوا به القرائن أصدق الأدلة وقد علموا ذلك
بالكشف أيضا فثبت أيدي القرائن أم وكان الإمام أبو حنيفة يقول القلدية مجوس هذه الأمة وشيخنا الإمام
وكان يقول حرام على من لم يعرف دليل أن يفتي بكلامي وكان إذا أفتى يقول هذا رأيي إلى حنيفة وهو
ما قل رنا عليه فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب وكان يقول أياكم وأرأى الرجال دخل عليهم مرة وذكر
أهل الكوفة والحديث يقرأ عنده فقال الرجل دعونا من هذه الأحاديث فخرجه الإمام أشعث الخو وقال له لو لا السنة
أحدنا القرآن ثم قال الرجل ما تقول في لحم الفم وأين دليل من القرآن فالجواب الرجل فقال لا إمام فما تقول

هذا هو الذي ينبغي ان يتبين له في كتابه

اعتني به فقال ليس هو من جهة الامانة فالتزم بالاعتناء عن المنة وزوجه من عروضة بل هو المظن في
احاديثه فكيف ينبغي لاحد ان ينسب اليه الامانة الى القول في دين الله بالوحي الذي لا يشهد له شاهد ولا يشهد له
عنه يقول عليكم يا اباكم وراي الرجال ان زعموه بالقول فان الامانة من حيث هي اتم على امرها مستقيمة
وكان يقول يا اباكم البدر واليتيم واليتيم واليتيم عليكم بالامانة والعتيق وخل شخص الكوفة بكتابنا في كاد
ابو حنيفة ان يقبله وقاله الكتاب غير القرآن في الحديث وقيل مرة ما تقول فيما احث الناس الكلام العرن
والبحر والجسم فقال في مقالات الفلاسفة فعليكم بالامانة وطريقه السلف ويا اباكم وكل محدث فانه ينسب وقيل مرة
قل ترك الناس العمل بالحديث واقبلوا على مائة فقال رضي الله عنه نفقوا عنهم الحديث عمل به وكان يقول لم تزل
الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فاذا طلبوا العلم بلا حديث فسر او كان رضي الله عنه يقول قاتل
الله عمرو بن عبيد فانه قتل للناس في النجس في الكلام فقال لا يعينهم وكان يقول لا ينبغي لاحد ان يقول قولاً حجة
يعلم ان شريعته رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله وكان يحجم العلماء في كل مسألة لم يجدوا نصاً في الكتاب والسنة
ويعمل بما يتفقون عليه فيها وكذلك كان يفعل اذا استبطح حكم فلا يكتب حتى يحجم عليه علماء عصره فان رضى
قال لا لي يوسف اكتبه رضي الله عنه فمن كان على هذا القوم من اتياء السنة كيف يجوز نسبته الى الراجح مما
الله ان يقع في مثل ذلك عاقل كاستبسط في الاجوبة عن ان شاء الله تعالى وقال صاحب الفتاوى والسرية
اتفق لا لي حنيفة من الاصلين المتيقن لغيره وقد وضعه من هبة شوري ولم يستند بوضع المسائل وانما كان
يلقبها على اصحابه مسألة مشقة غير صحيحة اثبت الاصول كلها وقد ادرك هذه ما عجزت عنه اصحاب القوائم لم
يشتر كما لا ديني بن الحارث عن اصحاب ابي حنيفة كالي يوسف وعجزت عن الحسن انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة
ولا الا وهو ان يتنازع في حنيفة واقسموا على ذلك ايماناً مغلظة فلم يتحقق اذن في الفقه بحمد الله تعالى
لهذه الامة رضي الله عنه كيفما كان ما نسب اليه غيره فهو من هبة ابي حنيفة وان نسب اليه غيره فهو بطريق
الحجاز للموافقة فهو كقول القائل قولي كقوله ومن هبة كمن هبة فعلم ان من اخذ بقول احد من اصحاب ابي حنيفة
فهو اخذ بقول ابي حنيفة رضي الله عنه والحمد لله رب العالمين

فصل

فيما نقل عن الامام مالك من ذم الراي وما جاء عنه في الوقوف على ما حدثه
الشرقية المطهرة قال رضي الله عنه يقول يا اباكم وراي الرجال الا ان اجتمعوا عليه وابتغوا
ما ائزل اليكم من ربكم وما جاء عن نبيكم وان لم تفهموا المعنى فسلموا لعلمائكم
ولا تجادلوه فان الجدل في الدين من يقايا التفاق قال ابن القاسم بل هو التفاق
كله لان الجدل بالباطل في الحق مع العلماء كالجدال مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم من حيث ان الحق من عند الله صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام الجادل في الدين اهو وكان
يقول سلوا الائمة ولا تتجادلوا بهم فلو كنا كلنا جاءنا رجل احد من رجال بيتنا لمخفنا ان نقيم
في داره ما جلد به جبريل عليه السلام وكان رضى الله اذا استنبط حكم يقول لأصحابه انظروا
فيه فانه دين وما من أحد الا وما أخذ من كلامه ومرح ودعاه الا صاحب هذه الروضة يعني به رسول
الله صلى الله عليه وسلم وتقول ابن خرم عنه انه لما حضرته الوفاة قال لقد وددت الآن اني اضرب على
كل مسألة قلتم يا ربى سوطا ولا ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ زدته في شريعتي أو خالفت
فيه ظاهرها قال من هنا من رضى الله عنه رواية الحديث بالمعنى للعارف خوفاً ان يزيد الراوى
في الحديث أو يقيص أم قلت وقد رايت ألقى صلى الله عليه وسلم مرة في جملة مشرق في
وقال لي عليك بالاطلاع على أقوال امام دار هجرتي والوقوف عند ما فانه شهد آثارى لم فاعطيت
أمره صلى الله عليه وسلم وطالعت الموطأ والمدون والكبرى ثم اختصرتها فيها المسائل
التي غيز بها عن بقية الائمة عملاً بما شارته صلى الله عليه وسلم ورأيت رضى الله عنه
يقف عند الشريعة لا يكاد يتغلاها وعلمت بذلك أن الوقوف على حد ما ورد في من
الابتداء ولو استحسن فان الشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في التحريم أو في الوجود
والحمد لله رب العالمين

فصل في نقل عن الامام الشافعي رضى الله عنه عن ذم الراى البترى منه روى الهروى
بسند الى الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغنى بنفسه اذا
يحدث عنه انه لا يجازى الى قول يعقوب بن ابراهيم انه لا يحد في السنة قاضية على القرآن والعكس هي بيته
لما جعل منه وسئل الشافعي مرة عن محرم قتل زينو را فقال وما بالكم ان رسول فخذوه وما
نما لكم عنه فانهوا وقال الامام محمد الكوفي رضى الله عنه رايت الامام الشافعي عمدة وفرة
التاس رايت الامام احمد واسحاق بن راهويه حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال اسحق روينا عن الحسن والبرهم
انما لم يكونا يرياناه وكذا لك عطاء ومجاهد فقال الشافعي لا اسحاق لو كان غير
موضعت لفركت اذنه أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكون قال عطاء ومجاهد الحسن
وهل لاحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة باني هو واهى وكان الامام احمد يقول سألت
الامام الشافعي عن القياس فقال عند الضرر رات وكان الشافعي رضى الله عنه يقول لولا أهل
المحال لم خطبت الزنادقة على المنابر وكان رضى الله عنه يقول الاخذ بالاصول من أفعال ذوي
العقول ولا ينبغي أن يقال في شئ من الاصول لم ولا كيف فيقتل مرة وما الاصول فقال الكنت
والسنة والقياس عليها وكان يقول لدا قبل بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم
فهو السنة ولكن الرجل أكبر منه الا ان تواتر عن الحديث وكان يقول الحديث على ظاهره
لكن اذا احتل على معان فاولاها ما وافق الظاهر وكان يقول أهل الحديث في كل زمان كالسنة
في زمانهم وكان يقول اذا رايت صاحب حديث فكأنى رايت أحد من أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول يا أيها الناس لا تأخذوا بالحديث الذي أتاكم من بلاد أهل الرأي إلا بعد أن تفتش فيه
وكان رضي الله عنه يقول من غلب في علم الكلام فكانه دخل البحر في صلبه فإنه قتل البياض بأبي عبد الله أنه في علم التوحيد
فقال قد سألت مالكاً عن التوحيد فقال هو داخل الرجل الإسلام وعصره وماله هو قول الرجل أشهد أن لا
إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول إذا رأيت الرجل يقول الاسم غير المسمى أو عينه فاشهد له عليه
بالزندقة وروى الحاكم والبيهقي عن الإمام الشافعي أنه كان يقول إذا صرح الحديث فهو من جهة قال ابن خزم أي صرح عنده
أو من غير من الأئمة وفي رواية أخرى إذا رأيت كلاً في مخالفة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بكلام رسول الله
الله عليه وسلم وأمره بكلامه الحائط وقلمه للبيوع يا أيها السامع لا تفك في كلام أقوالنا فطر في ذلك لنفسك فإنه دين
وكان رضي الله عنه إذا توقف في حديث يقول لو صح ذلك لقنانيه وروى البيهقي عنه ذلك في حديث الاستحاضة
تغسل عنها أثوابك وتصل ثم تتوضأ لكل صلاة وقال لصحبه هذا الحديث لقنانيه كان عمر النعمان القياسي
سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء فما خرج من قبل أو دبره وكان يقول إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو
وأبي ثوبان لم يزلنا نذكره وقال في باب سهم البراديين لو كنا ثبتت مثل هذا الحديث لمخالفنا وفي رواية أخرى لو كنا
ثبتت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لأخذنا به فإنه أولى الأمور بنا ولا حجة في قول أحد من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وإن كنا في قياس لا شيء إلا طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم لذكره البيهقي في سنة في باب
الرحميين موت ولم يفر من صدق أو روعه أيضاً في باب السيرة أنه كان يقول إن كان هذا الحديث ثبت فلا حجة لأحد
وكان رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أجمل في أعتاب من كن غيباً ما قصي به وقال الشافعي في باب الصيا
من الأم كل شيء خالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم مع رأي ولا قياس قال الله تعالى قل من كان معكم
صلى الله عليه وسلم فليس له منكم شيء غير ما أمر به وبه وقال في باب المعلم يأكل من الصيد إذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أجل قوله لا شيء أبداً وقال في باب العتق من الأم وليس قول أحد أن كانوا عدا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا ما طلعت
عليه من الواضع التي نقلت عن الإمام الشافعي في تذييله من الرأي وأدبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بن ويناظره كما
يتأدب مع أئمة قوال الصحابة والتابعين فضلاً عن كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم قتل
ابن الصداق في علوم الحديث أن الشافعي قال في رسالته القديمة بعد أن أثنى على الصحابة بما هم أهلها والصحابة
رضي الله عنهم فوعدنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وفي كل أمر استدرك به علم وأراؤهم لنا أحد وأولى
من رأينا عندنا لا نقسناهم وروى البيهقي أن الشافعي استفتى فيمن نذر ليعثن في الكعبة وحنث فأعفى
أخافه من فكان السائل يوقف في ذلك فقال الشافعي قد قال بهذا القول من هو خير من عطله بن

تلك القنوت لما ذكره وأدركته صلاة الصبح عنه وقال ثقف أقدمت بحضرة الإمام وهو لا يقول له وإن الإمام الشافعي
 إنما فعل ذلك فحق الباب الأدب مع الأئمة المجتهدين وجميع أقوالهم على المحامل الحسنة وعلى أنهم ما قالوا قولاً
 إلا يكون لهم اطلاع على دليل من كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الشافعي فيما تقدم عن أنه لا يخفى
 لقول أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم على أن بعضهم قال إن الشافعي فعل ذلك إلا بما جاهد منه
 فإدى إجهاده إلى أن الأدب مع الأئمة المجتهدين واجب فقد جعل بعض السنن لما يثبت عليه من نعم القدر فيه والذين
 يقولون إن الإمام الشافعي رضي الله عنه يترشح القنوت لمحض الأدب مع الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه قول الإمام الشافعي
 بسنية حينئذ لما فيه من أسلة الأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يترشح شيء قال به شيء قال به غيره وحاشا
 الإمام الشافعي رضي الله عنه من ذلك أما نقول إن تروا الإمام الشافعي رضي الله عنه القنوت عند زيارة قبور الإمام
 أبي حنيفة رضي الله عنه إنما كان موافقة في إجهادهما حصلت ذلك الوقت ويكون ذلك من أحد الكرامات
 البعيدة المعنى وكذا الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يفد ذلك مقام الإمام الشافعي رضي الله عنه مع الإمام أبي حنيفة
 رضي الله عنه وإنما ذلك في رعاية تكامل المقامين على أنه قد قلنا عن الإمام الشافعي رضي الله عنه في تعظيم الإمام أبي حنيفة
 والأدب معهما في مقصده وكفالية كل ذي لب كما ستري بعضهم أن شاء الله تعالى في هذا الكتاب ما رواه بعضهم لا بد من
 حملنا تروا القنوت في الأدب لمحض لأن الأدب مع ما أثر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن للتأديب مع أخيه إنما هو
 تأديب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تأديباً بغيره فليتنامل شيئاً في فصل الأجوبة عن الإمام أبي حنيفة قول الإمام
 مالك لما سئل عن الإمام أبي حنيفة ما تقولون في رجل لو ناطق أن نصف هذه الأسطوانة حجر ونصفها فضة لقال
 بحجة وكذلك قول الإمام الشافعي الناس كلهم في الفقه عيال على الإمام أبي حنيفة فتأمل يا أخي أدب الأئمة مع بعضهم
 بعضاً واقترابهم في ذلك وأياك والتعصب لأحد جهة جاهلية من غير دليل فخطي طريق الصور وأول من يتأمله
 أممكم يوم القيامة وتقدم قول الإمام الليث لا إمامة مثله أرسلها من مصر ما حكم الله تعالى هذه المسئلة عندكم
 إلا للعلماء مالك الليث بعد الحمد لله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يجوز فالتأييد ما أهل وحكم الله تعالى
 في هذه المسئلة فلو لم عندكم فاعلموا ذلك والحمد لله رب العالمين

فصل في نقل عن الإمام أحمد من ذمه الرأي وتيقنه بالكتاب الشريفي الذي بقي عنه أنه كان إذا
 سئل عن مسألة يقول أولاً كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا أنه لم يردون له كلاماً
 كبقية المجتهدين خوفاً أن يقع في رأي يخالف الشريعة وأن جميع مذهبه ما هو مطلق من صدور
 الرجال وبلغنا أنه وضع في الصلاة ثمانين مسألة هكذا أخبرني به شيخ الإسلام شيخنا الذي

ذلك يقول لم يبلغني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله وكان الت يلقنا عنه انما خفي
 أيام الختة في مسألة خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث فقيل له انهم الآن في طلبك فقال
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمت في الخارجين اختفى من الكفار أكثر من ثلاثة أيام
 وحاله في العمل بالسنن مشهور وكان يتلو كثيرا من رأى الرجال ويقول لا نرى أحدا ينظر في
 كتب الرواى غالبا الا في قلبه دخل وكان ولده عبد الله يقول سألت الامام احمد عن الرجل يكون
 في بلد لا يجد فيها الا صاحبا جليلا يعرف صحيحته من سقيم وصاحب أي فن يسأل منها
 عن دينه فقال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرواى وكان كثيرا ما يقول ضعفت
 الحديث أئينا من رأى الرجال وكذلك نقل عن الامام داود وكان رضى الله عنه يقول انظر
 في أمر تكلم فان التقليد غير المعصوم ومن موم وفيه عي لم يصبره وكان يقول قيم على من أعطى شقة
 يستضي بها ان يصرفها وعيشي معتم على غيره مع قدرته على النظر في الأدلة واستغنى بذلك الحكم منها والاد
 علم وبلغنا أن شخصا استشاره في تقليد أحد من علماء عصره فقال لا تقلدني ولا تقلد ما لكما ولا
 الاوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذ الاحكام من حيث أخذوا ام قلت وهو محمول على من له قلب
 على استنباط الاحكام من الكتاب السنة والا فقد صرح العلماء بان التقليد واجب على
 العاى فلا يضل في دينه والله اعلم فقد بينك أباي في مناقبنا عن الامتثال رغبة وعيهم
 ان جميع الامم المجتهدين دائرون مع أدلة الشريعة حيث دارت وانهم كلهم منزهون عن القول
 بالرواى في دين الله وان فلا همم كلها محرمة على الكتاب والسنة كتحريم الذهب والجوهر وان
 أقوالهم كلها ومذاهمم كالثوب المسجوع من الكتاب السنة سدا ولحمة منها وما بقى لك هذا
 في التقليد لاى مذهب سكت من مذاهمم فانها كلها طوق الى الجنة كما سبق بيانه او احوالهم
 قبله وانهم كلهم على هدى من ربهم وانه ما طعن أحد في قول من أقوالهم ان يجهله امام من جهة
 دليله امام من حيث دقة مداركه عليه لاسيما الامام الاعظم ابو سنيقة النخعي بن ثابت رضى
 الله عنه الذي اجمع السلف والخلف على كثرة علمه وورعه وعبادته ودقته مداركه واستنباطاته
 كما سيأتى بسطه في هذه الفصول ان شاء الله تعالى وحاشاه رضى الله عنه من القول في دين الله
 بالرواى الذي لا يشهد له ظاهر كتاب السنة ومن نسبته الى خالت بينة وبيته الموقف الذي
 يشيب فيه الملوود وسعت سيد عيا الخواص رضى الله عنه مرة يقول يجب على كل مقلد الادب
 مع أئمة المذاهب كلهم وسمع مرة بعض الشافعية يقول في هذا الحديث رد على أبي حنيفة فقال
 قطع الله لسانك مثلث يقول هذا اللفظ اما الادب ان تقول لم يطلع الامام على هذا الحديث
 وسمعت مرة اخرى يقول مدارك الامام أبي حنيفة دقيقة لا يكاد يطلع عليها الا أهل
 الكشف من احب ابوالاولياء قال وكان الامام ابو حنيفة ذا رأى ماء الميضاة يعرف
 سائر الذنوب التي خوت فيه من كباب وصفاث ومكروهات فلهذا جعل ماء الطهارة
 اذا نظهر به المكلف له ثلاثة احوال أحدها انه كالنجاسة المفلظة احتياطا لاحتمال
 ان يكون للمكلف ارتكب كبيرة الشك انه كالنجاسة المتوسطة لاحتمال ان

يكون المكلف ان يكتب بغيره الثالث انه ظاهر في نفسه غير مظهر بحسب ما لا بد
ان يكون المكلف ان يكتب مكرها او خلاف الاولى فان ذلك ليس ذنباً حقيقة لحوال
لرعايته في الجسالة وفهم جماعة من مقلديه ان هذه الثلاثة اقوال في حال واحد والحال
انها في احوال كما ذكرنا بحسب حصر ان نوب الشريعة في ثلاثة اقسام كما ذكرنا ولا يخفى غالب
المكلفين ان يكتب احدها الا نادرا انتهى ويشاق بسط في الجمع بين اقوال العلماء
في باب الطهارة ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

در فضول في بعض الاجوبة عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه

والفصل الاول في شهادة الأئمة لم يغارة العلم وبيان ان جميع اقواله وافعاله عقايد مثبته بالكتاب
والسنة اعلم يا اخي اني لم أجعل الامام في هذه الفصول بالعدل واحسان الظن فقط
كما يفعل بعضهم وانما اجبت عنه بعد التتبع والفحص في كتب الأدلة كما اوضحت ذلك في مخطوتي
كتاب المنهج المبين في بيان ادلة مذاهب المجتهدين ومذهبنا اول المذاهب ويناو أخوها آخر
كما قاله بعض أهل الكشف قد اختاره الله تعالى اماما لدينه وعباده ولم يزل يتابعه في زيادة
في كل عصر الى يوم القيامة لو جلس احدهم وشرع ان يخرج عن طريقه ما اجاب فرضى الله عنه
وعن اتباعه وعن كل من ازم الادب معه سائر الأئمة وكان سيدي على الخواص رحمه الله
تعالى يقول لو انصرف المقلدون للامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهما لضعف احد
منهم قولا من اقوال الامام أبي حنيفة رضي الله عنه بعد ان معوامهم اقمتم لهم او بلغهم ذلك
فقد علم عن الامام مالك انه كان يقول لو ناظرني أبو حنيفة في أن نصف هذه الاسطوانات ذهب
او فضة تقم بحجتها وكما قال وتقدم عن الامام الشافعي انه كان يقول الناصر كلهم في الفقه عيال
على أبي حنيفة رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن من الثنوية رفعة مقامه الاكون الامام الشافعي
توكت الفتوت في الصبر لما صلى عند قبره مع ان الامام الشافعي قائل باستحبابه كان فيه
كفاية في لزوم ادب مقلديه معه كما مر انتهى واما ما قاله الوليد بن مسلم من قوله قال لعلي
ابن ابي اسن رحمه الله تعالى ايل كرا أبو حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال ما ينبغي لبلادكم ان تشكروا
فقال المواقظ المرفوعة لرحمة الله تعالى ان الوليد هذا ضعيف انتهى قلت ويتقيد بثبوت ذلك
عن الامام مالك فهو مؤول أي ان كان الامام أبو حنيفة في بلادكم يكرأى على وجه الاتقياد
والا يتابع له فلا ينبغي لعالم ان يسكنها لا تشكروا بلادكم علم أبي حنيفة واستغناء الناس عن سؤاله
في جميع أمور دينهم عن سؤال غيره فاذا سكن احد من العلماء في بلاد صار علمه معطلا عن التعليم
فينبغي له الخروج الى بلاد أخرى يحتاج اليه لبيت علمه في أهلها هذا هو اللائق بفهم كلام
الامام مالك رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه البراءة الأئمة عن الشناعات والعضاء لبعضهم
ومن جملة على ظاهرة فعلية الخروج من ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الامام
مالك لا يقع في تنقيص امام من الأئمة بقرينة ما تقدم عنه من شهادته له بقوة المناطوة وقوة
الحجة والله اعلم واما ما نقله ابو بكر الاجري عن بعضهم انه سئل عن مذهب الامام أبي حنيفة

رضى الله عنه فقال رأى وحدث وشاع عن الامام مالك فقال بنى ضعيف وحدث صحيح وشاع عن اسحق
 بن راهويه قال حديث ضعيف ورأى ضعيف وشاع عن الامام الشافعي فقال رأى صحيح وحدث صحيح انتهى كلامه
 ظاهره التقصير على الامة باجماع كل منصف انهم انقلبت عن فان الحسن لا يصدق هذا القائل فيما قاله في حق الامام
 الى حيفه وقد ثبت بحمد الله أقواله أقوال صحابة الف كتاب أدلة المذاهب لمحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد
 أقوال الأئمة الا وهو مستند الى آية أو حديث أو أثر أو الى مفهوم ذلك أو حديث ضعيف كثر طرقه أو الى
 قياس صحيح على اصل صحيح فمن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتابي المذكور وبالحجة قد ثبت تعظيم الائمة
 المجتهدين لم تقدم عن الامام مالك الامام الشافعي فلا التقاتل قول غيرهم فحق الحق اتباعه وسعيك
 عليا الخواص حمد الله تعالى يقول مرارا يتعين على اتباع الائمة أن يعطوا كل من حاداهم لان امام المذهب اذا
 مدح علما وجب على جميع اتباعه ان يمدحوه تقليدا لامامهم وان يذموه عن القول في دين الله بالرائى وأن
 يبالغوا في تعظيمه وتبجيله لان كل مقلد أو حبيب لنفسه أن يقلد مائة في كل ما قاله سواء أفهم دليلهم
 يفهمه من غير ان يطالبه بل ليس هذا من جملة ذلك وقد تقدم في فضل الانتقال من مذهب الى مذهب انه يحرم
 على المقلد أن يفاضل بين الائمة تفضيلا يؤدى الى التفتير لا حتم منهم ان جميع المعترضين على البعض
 أقوال الامام رضى الله عنه دونه في العلم بيقين ولا ينبغي لمن هو مقلد الامام ان يجرح عن على امام آخر ان كل
 واحد تابع اسلوبا ان يصل ذلك المعين الشرعية المظهرة التي تفرع عنها قول كل عالم كما في الضلع وكل من
 نزل التصديق ونظر في أقوال المجتهدين وجدها كالنجوم في السماء ووجد المعترض عليهم كالذى ينظر في
 تلك النجوم على وجه الملو فلا يعرف حقيقة اولاد زكيا فالله تعالى رزق جميع اخواتنا من المقلدين للامام
 الادب مع جميع ائمة المذاهب وما وقع لي ان شخصا دخل على من ينسب الى العلم انا اكتب مناقب الامام
 الى حيفه رضى الله عنه فظفروا واخرى الى من كبر راسه قالوا انظر في هذه فظفرت فيها رأيت فيها الورد
 على الامام الى حيفه رضى الله عنه فقلت له مثلكم كلام اذما خفى يرد عليه فقال فما اخذت ذلك من
 الفخر الرازى فقلت له ان الفخر الرازى بالنسبة الى الامام الى حيفه كطالب العلم او كاحاد الوحيه مع السلطان
 الاعظم او كاحاد النجوم مع الشمس وكاحاد العلماء على الرعية الطعن على امامهم الاعظم الا بدليل واضح
 كالشمس فكذلك التمسح على المقلدين لا غراض الطعن على ائمتهم في الدين الا بوضوح اصح لا محتمل
 التاويل ثم يقول وجود قول من أقوال الامام الى حيفه لم يعرف لمعرف من دليله فذلك القول من الاجتهاد
 يقين فيجب العمل به على مقلد حتى يظهر خلافه وكان بعض العلماء من مثاليه لجامع الازهر فيكره على ابن
 زيد البقر الى فقال يوما ان بعض الاطفال قد ركب على تأليف مثل مسالة فخرج من الجامع الازهر فليته جندي

اختلفوا فيه وخيلته أليس فقاموا كلهم وقيلوا يدركونكته وقالوا له انت سيد العلماء
 فاعف عنا فيما مضى فامسحوا من وقتنا فيك بغير علم فقال عذرا لله لنا ولكم اجمعين قال ابو طيم
 وما وقع فيه سيفان انه قال قل حل ابو حنيفة عري الاسلام عروة عروة فاياك يا أخي ان تخذل
 الكلام على ظاهره ان تنقل مثل ذلك عن سيفان بعد ان سمعت رجوعه عن ذلك واعترافة
 بان الامام ابو حنيفة سيل العلماء وطلب العفو عنه وان اولت هذا الكلام فلا يحتاج الامر الى رجوع
 ويكول المراد ثابته حل عري الاسلام اى مشكله مشكله بعد مشكله لا يبق في الاسلام
 شيئا مشكلا لغزارة فهمه وعلمه ومما كان كتبه الخليفة ابو جعفر المنصور الى الامام ابي
 حنيفة بلغني انك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الامر كما بلغت يا امير المؤمنين انما
 عمل اوليكتار الله ثم ربيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ربيت ابي بكر وعمر وعثمان على
 رضى الله عنهم ثم ربيت بقره الصحنه ثم اقبس بعد ذلك اذا اختلفوا وليس بنى الله بنى
 خلقه قرابة استقى ولعل مراد الامام بهذه القول انه لا مراعاة لاحد في دين الله عز وجل دون احد
 بل الحق واجب فعلة على جميع الخلق والله اعلم بمراده وقد اطلال الامام ابو جعفر الشيرازى
 الكلام في تدبر الامام ابي حنيفة من القياس بغير ضرورة ورد على نسب الامام الى تقديم القياس
 على المضى قال اما الرواية الصحيحة عن الامام تقديم الحديث ثم الاتار ثم القيس بعد ذلك
 فلا يفتس الا بعد ان لم يجد ذلك الحكم في الكتاب والسنة واقضية الصحابة فهذا هو
 النقل الصحيح عن الامام فاعلمه واجم سمعت وبهرت قال لا خصوصية للامام ابي حنيفة
 في القياس من غير طه المذكور بل جميع العلماء يقيسون في مضائق الاحوال اذا لم يجدوا في الشريعة
 من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قضت الصحابة وكذلك لم ينزل مقلدوهم يقيسون الى وقتنا
 في كل مسألة لا يجدون فيها مضام غير نكح فيما بينهم بل جعلوا القياس أحد الأدلة الاربعه
 فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامام الشافعى رضى الله عنه يقول اذا لم
 يجد في المسئلة دليلا قسناها على غيرها استقى من اعترض على الامام ابي حنيفة في عمله بالقياس
 لزما لا يعارض على الائمة كلهم لانهم يشاركونه في العمل بالقياس عند فقد هم النص
 والاجماع فاعلم من جميع ما قرنا به ان الامام لا يقتضى بداهة وجود المضى كما يزعم بعض
 المتعصبين عليه وانما يقيس عند فقد المضى وان وقع تناوحد المسئلة التى قاص فيها مضام
 كتار أو سنة فلا يقدر ذلك فيه لعدم استحضاره ذلك حال القياس ولو انه استخضر لما احتاج
 الى قياس ثم يتقيد وقوعه رضى الله عنه في القياس مع وجود حديث فدر لا يقدر ذلك فيه
 ايضا فقد قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الاصول الصحيحة قوى من خبر
 الاحاد الصحيح فكيف نجبر الاحاد الضعيف وقد كان الامام ابو حنيفة يشترط في الحديث
 المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به ان يرويه عن ذلك الصحابي جميع اتقائه
 عن مثلهم وهكذا به واعتقادنا واعتقاد كل منصف في الامام ابي حنيفة رضى الله عنه بقرينة
 ما رويناها انتفاعه من ذم الراى التبري منه ومن تقلد يمه النص على القياس انه لو عاش

حتى دونت احاديث الشريعة وبعد حيل الحفظ في جمعها من الميلاد والتعود وظفر بها الاخذ بها
 وترك كل قياس كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهب غيره بالنسبة
 اليه لكن لما كانت ادلة الشريعة مفرقة في عصرهم من التابعين وتابع التابعين في الدلائل
 والقوى والتعود كثر القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الائمة ضرورة لعدم
 وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الائمة فان الحفظ كان واقعاً ولوا
 في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من الدلائل والقوى ودونوها فجاءت احاديث الشريعة
 بعضها بعضها فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبهم وقلته في مذاهب غيره ويحتمل ان كان
 اصناف الائمة الى حنفية اتفقوا القياس على النص ظفر بذلك في كلام مقلديه الذين
 يلزمون العمل بما وجدوا عن امامهم من القياس يتوكون الحديث الذي صح بعد موت الامام
 فالامام معد ورواياته غير معدورين وقولهم ان امامنا لم يلق بهذا الحديث لا ينافي حجة
 الاحتمال انه لم يظفر به او ظفر به لكن لم يصح عنده وقد تقدم قول الائمة كلهم اذا صح الحديث
 فهو من مذهبنا وليس له حجة قياس ولا حجة الاطاعة الله ورسوله بالتسليم له انتهى وهذا
 الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن اصحاب امام مسئلة جعلوها من مذهبها
 لذلك الامام وهو هو فان مذهب الامام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات الامام
 اصحابه من كلامه فقد لا يرضى الامام ذلك الامر الذي فهموه من كلامه ولا يقول به ولو عرفت
 عليه فاعلم ان من عزى الى الامام كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب على ان علم
 ائمة الامام الى حقيقة رضوا الله عنه من القياس الحلي الذي يعرف به موافقة الفرع لذلك
 بحيث يتفق اقراهما او تنقضه كقياس غير الفارة من الميمنة اذا وقعت في التمكن
 على الفارة في غير السمن من سائر المائعات والجمادات عليه وقياس المغاظة على البول في الماء
 الرائد ونحو ذلك فاعلم ما قرناه ان كل من اعترض عن شيء من اقوال الامام الى حنفية
 رضي الله عنه كالقمر الرازي فانهما هو كقضاء دار الامام عليه قد تتبععت انا لجد الله تعالى
 المسائل التي قدم فيها اصحابه القياس على النص فوجدتها قليلة جداً وبقية المذهب كله فيه تقديم
 النص على القياس ونقل الشيخ محي الدين عن بعض المالكية ان كان يقول القياس عند مقدم
 على خبر الاحاد لا تأما اخذنا بذلك الحديث الا بحسن الظن به وانما قد امرنا الشارع بضبط
 جوارحنا وان لا نتركي على الله احداً وان وقع تنازعنا احداً فلا نقطع بتزكيتنا وانما نقول فطنة
 كذا او نجيب كذا بخلاف القياس على الاطوال الصحيحة انتهى قال الامام ابو جعفر الشيرازي
 رحمه الله تعالى وقد تتبععت المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامام الى حنفية والامة بالكلية
 رضي الله عنها فوجدتها يسير جداً نحو عشرين مسئلة انتهى ولعل ذلك بحسب اصول المسائل
 التي مضى عليها الامامان وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضاً في
 الاقيقة هي يسير جداً والباقي كله مستند الى الكتاب والسنة او الآثار الصحيحة فقد اخذوا
 الائمة كلهم وما انفردوا عنهم عن صاحب الائمة بعض احاديث فكلهم في تلك الشريعة ليس بمحدث

كما هي بيانه في الفصول فالعاقل من أقبل على العمل بأقوال جميع الأئمة بانشراس صدر لا هنا
 كلها لا يخرج عن مقتضى الميزان الحقيقية وتشد يد اللوم إلى البراءة اليك من كل من اعترض على
 أقوال الأئمة وأمر عليهم في الدنيا والآخرة والحمل لله وبالعالمين
 من فصل ٤ في تضعيف قول من قال إن أدلتهم هذه هي الإمام إلى حنفية ضعيفة فالأصل علمي يا أخي
 اني طالعت مجمل الله تعالى أدلة المذاهب الأربعة وغيرها لا سيما أدلة مذهب الإمام إلى حنفية
 رضي الله عنه فاني خصصته بمن يدا عتله وطالعت عليه كتاب يخرج أحاديث كتاب الهداية
 للمحافظ الزيلعي وغيره من كتب الشرح فرائت أدلتهم رضي الله عنه وأدلتهم ما بين حنيفة
 أو حسن ضعيف كثر طرق حتى لحق بالحسن أو الصحيح في صحة الاحتجاج به من ثلاثة طرق
 وأكثر إلى عشرة وقد اجتمع حمول المحدثين بالحديث الضعيف إذا كثر طرقه والحقوة بالصحيح
 بارة وبالحسن أخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيرا في كتاب المسان الكبرى للمصنف في
 ألفها تقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال اصحابهم فإنه إذا لم يجد أحد شاصحيا أو
 حسنا يستدل به يقول ذلك الإمام أو قول أحد من مقلديه يصير لروى الكل بتضعيف
 من كذا كذا طريقا ويكتفي بذلك ويقول وهذه الطرق يقوى بعضها بعضا فيقتل وجود ضعف
 في بعض أدلة أقوال الإمام إلى حنفية وأقوال اصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الأئمة
 يشاركون في ذلك ولا لوم الأعلى من يستدل بحديث واه مما جاء من طريق واحدة وهذا
 لا يكاد أحد يجده في أدلة أحد من المجتهدين فيما منهم أحد استدل بضعيف إلا بشرط هين
 طرق وقد قد منا أني لم أجعنا الإمام إلى حنفية وغيره بالصدر وحسن الظن كما يفعل ذلك
 غيري وإنما اجتمع عنه بعد التمسع والفحص عن أدلتهم أقواله وأقوال اصحابه وكتاني المسعى بالمسعى
 المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين كآقل بذلك فاني جمعت فيه أدلة جميع المذاهب المستعمل
 والمتدرسة قبل دخولي بحجة طرق القوم ووقوفي على عين الشريعة التي يتفق عن منها أقوال جميع
 المجتهدين ومقلديهم وقد من الله تعالى على عطايته مسانيد الإمام إلى حنفية الثلاثة من نسخة
 ضيقة عليها خطوط الحفاظ آخرهم الحافظ الديلماني فوائده لا يروى حديثا إلا عن
 كبار التابعين العدول الثقات الذين هم من خير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كالأسود وعطية وعطاء وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري وأضرابهم رضي الله عنهم
 جميعا في كل الرواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات اعلام أقطار
 ليس فيهم كذاب ولا متهم بالكذب وناهيك يا أخي بعائلة من ارتقا لهم الإمام أبو حنيفة رضي الله
 عنه لأن ياحزن عنهم أحكام دينه معرشة تورعه وتحززه وشققة على الأمة المحمديّة وقيل
 أنه مثل يومئذ الأسود وعطاء وعطية إمام افضل فقال الله ما نحن بأهل أن ذكرهم فكيف
 نقاضل بينهم على أنه ما من رواة للمحدثين والمجتهدين كلهم إلا وهو يقبل الجرح كما يقبل
 التعديل لو اضيف إليه ما عدا الصحابة وكذا التابعون عند بعضهم لعدم العصمة والحفظ
 بعضهم ولكن لما كان العلماء رضي الله عنهم آساء على الشريعة وقد مولا الجرح أو التعديل على

مع قول كل الرواة لما وصف به الاختلال وانما قدم محمد بنهم التقدير على الجرح وقالوا
الأصل العدل والبر طار في ثلاث بذهب غالب أحاديث الشر يقتضيها قالوا أيضا ان احسن
الظن بجميع الرواة المستورين ادلى وما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يستقطر منه فلا بد
من التخصيص من حاله وقد خرج الشيخان لخلق كثير من تكلم الناس فيهم اثارا لا تثنى الادلة
الشرعية على انها يوجب الناس فضل العمل بها فكان في ذلك فضل كثير الامة افضل من
مجرد محرم كان في تصحيحهم الاحاديث ايضا رجة للامة بتخفيف الامر بالعمل بها وان لم يقصده
الحفاظ ذلك فانهم لو لم يصحوا شيئا من الاحاديث وصحها كلها لكان العمل بها واجبا وكثر
عن ذلك غالب الناس فاعلم ذلك قال الحافظ المزي في الحافظ الترمذي رحمه الله تعالى وعن
خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الصنيع والحارث بن عبيد الله بن
تأويل العيشي وخالد بن محمد القسوي الطيفي وسويد بن سعيد الحدادقي ويونس بن أبي اسحق
السبيعي وأبي اويس ابن الشيخان شروط في الرواية عن تكلم الناس فيهم لا يروون
عن الاما توبع عليه وظهرت شواهد وعلموا ان له أصلا فلا يروون عنه ما انفرد به او خالفه فيه
التفات وذلك كحديث أبي اويس الذي رواه مسلم في صحيحه فروا يقول الله عز وجل فثبت
الصلاة بلي وبني عبد بن صفوان الحديث مع انه لم ينفرد به بل رواه غيره من التفات كذلك
الامام مالك وشعبة وابن عيينة رضي الله عنهم وصار حديثه متابعا قال الحافظ الترمذي و
الديلمياطي وهذه الالة قد راجت على كثير من الحفاظ لاسيما من استدركت على الصحيحين كابي
عبد الله الكوفي فكثر ما يقول وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين او أحدهما مع ان فيه
هذه العلة اذ ليس كل حديث صحيح رواه في الصحيحين يكون صحيحا اذ لا يلزم من كونه رواه
صحيحا به في الصحيحين ان يكون كل حديث وحده له يكون صحيحا على شرط صاحب ذلك الصحيح لا محالة
فقد شرط من شرط ذلك الحافظ كما قد مضاه فان احدا غير اصحاب ذلك الصحيح لم يلتزم هذه
الشروط في الصحيحين عنده انتهى فقد بان لك انه ليس لنا ترك حديث كل من تكلم الناس فيه
بجرح الكلام فربما يكون قد توبع عليه وظهرت شواهد وكان له اصل وانما التارك ما انفرد به
وخالف فيه التفات ولم يظهر له شواهد ولواتا فتحت باب التواتر لحديث كل راو تكلم بعض الناس
فيه مجرد الكلام لذهب معظم احكام الشريعة كما هو اذا أدى الامر الى مثل ذلك فالواجب على
جميع اتباع المجتهدين احسان الظن برواية جميع ادلت المذاهب المتخالفة لمذاهبهم فان جميع ما روي
لم يخرج عن مرتبة الشريعة الملتزمين بها التحقيف والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي
في الطبقات الكبرى ما مضى ينبغي لك ايها المسترشد ان تسلك سبيل الادب مع جميع الامة
الماضيين وان لا تنظر الى كلام بعض الناس فيهم الا بدهان واضح ثم ان قدرت على التأويل
وتحسين الظن بحديثك فافعل وانما ضرب صفحا عما ترى بينهم فانك يا اخي لم تخلق
لمثل هذا وانما خلقت للاشتغال بما يعينك من امر دينك قال لا يزال الطالب عندي يسألني عن
فيما جوي بين الامة فلتحفظه اصابة وظلمة الوجه فاياك ثراياك ان تصنع لما وقع بين الامة حيفة

وسنان الثوري وابن مالك وابن أبي ذيث اويان احمد بن صلح والشعبي اودين احمد بن جعفر
والخارث الحارثي وهلم جلال زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن الصلو
فانك ان فعلت ذلك خفت عليك الهلاك فان القوم ائمة اعلام ولا قولهم محامل رجالهم فيها
غيرهم فليس لنا الا التوقي عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما نسكت عما جرى بين الصحابة رضي الله
عنهم اجمعين قال وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول اذ بلغت ان احمد من الاثمة مثل د
النكير على احد من اقرانه فانما ذلك خوفا على احد ان يفهم من كلامه خلاف مراده لا سيما
علم العقائد فان الكلام في ذلك اشد وقد اشتهى احمد بن حنبل في دار اسماعيل بن اسحاق
السراج وكان الخارث الحارثي يات من عنده هو واصحابه فلياصلوا العشائر ذكره في الطريق
وبكوا فبلى احمد منهم فلما اصبحت قال انايت مثل هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم الحقائق شيئا يشبه
كلام هذا الرجل من هذا فلا اري لك يا اسمعيل صحة ما خوفي عليك ان تفهم عنهم غير ما هم
انتهى كلام ابن الشيخ فعلم ان كل دليل ورد منا قضا الدليل آخر فليس هو بمنافض حقيقة
وانما هو محمول على جالين من وجوب نذب او تحريم وكراهة او اهل الحديث من منسوخ كلام
من ذلك اذ التناقض في كلام الشارع ممنوع كما مر من قال ان حديث من منسوخ فليقتض
يناقض حديث هل هو الا بضعة منك فما حقق النظر ان حديث النقص بمس الفرج خاص
بالا المؤمنين وحديث هل هو الا بضعة منك خاص بالعوام كما سيأتي بسط في توجيه كلام
الائمة ان شاء الله تعالى فان قيل اذ قلتم بان ادة مذهب الامام الى حقيقة رضي الله عنه ليس
فيها شيء ضعيف لسلامة الرواية بين وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين
من الجرح فجابوا بكم عن قول بعض الحفاظ عن شيء من ادة الامام الى حقيقة بانه ضعيف
فالجواب يجب علينا حمل ذلك جوما على الرواية النازلة عن الامام في السند اجمعه رضي الله عنه
اذا رواه ذلك الحديث من طريق غير طريق الامام اذ كل حديث وجدناه في مسانيد الامام القليلة
فهو صحيح لانه لو لا حم عنه ما استدل به ولا يقدح فيه وجود كذاب او متهم بكذب مثله في سننه
النازل عن الامام وكفانا صحة الحديث استدلال بحديثه ثم يجب علينا العمل به ولو لم يرو
غيره فقامل هذه الدقيقة التي نبهتكم عليها فانما لك لا يمتد لها في كلام احد من الحديثين واما ان
ان تنادى الى تضعيف شيء من ادة مذهب الامام الى حقيقة الا بعد ان تطالع مسانيد الثلاثة و
تجد ذلك الحديث فيها ويحتمل ان يكون مراد القائل في شيء من ادة مذهب الامام انه ضعيف ادة
مذهب اصحابه الذي له بعده وفوضوه من كلامه لجهل هذا بحقيقة المذهب اذ مذهب الامام
حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات كما فهم من كلامه كما مر واثل الفصل وهذا الجمل
فيه كثير من طلبة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب اصحاب الامام انه مذهب له مع
ان ذلك الامام ليس لي في تلك المسئلة كلام وقد جاء مثل ذلك من قلنا الورع في المنطق وسوء
النصيف وقالوا من بركة العلم وقوة العروة به عسر وكفى قول الى فانك على التبيين لينظر العلماء
فيه ويكونوا على نقى عروة اليه بخلاف من يقولونهم قال بعض العلماء كذا فانه عز وناقض ثم من

العلماء من جعل الله تعالى على كلامه القبول ومنهم من لم يجعل عليه قولا فيقطع فيه الناس وها أنا
 قد أدلتك عن صحة أدلة مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله تعالى عن جميع ما استدلل
 به على مذهبنا من حيا لا تابعين والله لا يتصور في سنده شخص منهم من يمكن أن يكون أبدا
 وإن قيل بضعف شيء من أدلته من مذهب ذلك الضعيف إنما هو بالنظر في الرواة الناقلين عن سنده
 بعينه وقد لا يقدر فيما أخذ به الإمام عند كل من استصحب النظر في الرواة وهو صاعد إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك تقول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بحديث
 ضعيف فخرج لم يأت إلا من طريق واحدة أبدا كما يتبعنا ذلك إنما يستدل أحد هو حديث
 صحيح أو حسن أو ضعيف قد كثرت طرق حتى ارتفع لدرجته الحسن وذلك أمر لا يخص بأحد من
 الإمام أبي حنيفة بل يشار إليه فيه جميع المذاهب كلها كما مر في ضاحه فانزل يا أبا حنيفة
 على الإمام أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين وإياك وتقليدك كما حلين بأحوال وما
 كان عليه من الورع والزهو والاحتياط في الدين فتقول إن أدلتك بضعفنا بالتقليد فتعسر مع
 الناسين وتبين أدلته كما يتبعنا ما عرف أن مذهبه رضي الله عنه من أصحاب المذاهب كبقية
 من أصحاب المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين وإن شئت أن يظهر لك صحة مذهبك كالتصريح في الظهور
 ليس دونها سحاب فاسأل طريق أهل الله تعالى على الإخلاص في العلم والعمل حتى تقف على عين
 الشريعة التي قد مرنا ذكرها في أوائل الكتاب فهناك ترى جميع مذاهب العلماء وأتباعهم
 تقرع منها وليس مذهبك ولي بها من مذهب لا ترى من أقوال المذاهب قولا واحدا خارجا
 عن الشريعة فرحم الله تعالى من لزما الأدب من لا يمتكلمهم وأتباعهم فإن الله تعالى جعلهم
 قدوة للعباد في سائر أقطار الأرض فانها كلها هدى من الله تعالى ونور وطريق إلى خلو الخلق
 وعن قريب يقدم عليهم في الآخرة من لزما الأدب معهم وينظر ما يحصل لهم من الفرح والسرور
 حين يأخذون بيده وليشفعوا فيهم ما يحصل لهم من أساءتهم الأدب والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان ضعف قول من قال إن مذهب الإمام أبي حنيفة أقل المذاهب احتياطاً في
 الدين أعلم يا أخي إن هذا قول متعصب على الإمام رضي الله عنه وليس عند صاحبه ذوق في العلم
 فإني بحمد الله تبعت مذهب فوجدته في غاية الاحتياط والورع لأن الكلام صفة المتكلم وقد
 أحرم السلف والخلف على كثرة ورع الإمام وكثرة احتياطاته في الدين وخوفه من الله تعالى فلا
 ينشأ عنه من الأقوال إلا ما كان على شاكلته حاله على أنه ما من إمام إلا وقد شذ في شيء وترك
 التشديد في شيء آخر توسعة للأمة كما يعرف ذلك من سير مذهبهم كلها مثل ما سبناها فبقدر
 وجود قلة الاحتياط في شيء من مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فلا خصوصيته في ذلك
 فأمعن يا أخي ما قلته لك في جميع أبواب الفقه من باب الطهارة إلى آخر الأبواب تعرف صلتهم
 قولي لا سيما في الأموال والأبضاع فإنه إن احتاط إمام المشتري قل احتياطه المباح وان احتاط
 إمام لوقوع الطلاق من الزنا جرح قل احتياطه لمن يتزوجها بعده وبالعكس فقد لا يكون

هذا المعنى من قلة احتياط من الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس هو بقلة احتياط وإنما هو تيسير
 وتسهيل على المتبعين لما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فإنه كان يقول يسروا ولا تعسروا
 يعني في كل شيء لم يصرح به شريحي والأفكل شيء صرح به الشريحي ليس فيه تضييق ولا مشقة
 على أحد أبدا فصرح الأمر في مثل ذلك الأمر بقى الميزان التحفيف وتشديد يتعلما ورد عن
 الشارع سواء وقد كان طاعة بن مضرنا والدع وسيفان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ الافتلا
 بين العلماء ويقولون لا نقولوا اختلاف العلماء وتولوا توسعة العلماء وقد قال تعالى إن أقبول
 الدين ولا تنقض قوا فيه انتهى فوجب على كل مقلد أن لا يضرب على قول المجتهد خفف أو شدد فإنه
 ما خرج عن قواعد الدين ولا عن مقتضى الميزان السابقة الجامعة بجميع أقوال المجتهدين
 وأتباعهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد الجازم بأن ذلك الإمام الذي خفف أو شدد على هدى
 من ربه في ذلك حتى يمين الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع عنها كل قول
 من أقوال علماء الشريعة وقد أجمع أهل الكشف على أن الدلائل مرفوعة الحرج عن الأمة الأولى
 من الدلائل مرفوعة عليهم لأن رفع الحرج هو الحال الذي ينتهي أمر الخلايق إليه في الحجة
 فيقتضى ومن هنا حيث شاء والامتحان في هذا على أحد كسألك حال في الدنيا والآخرة
 رب العالمين

رب العالمين

فصل

في بيان ذكر بعض من اطلب في الثناء على الإمام أبي حنيفة من بين الأئمة على
 الخصوص وبيان تيسيره على الأمة وسقته علم وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك من صفات الإمام
 أبو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي أنه كان يقول كان الإمام أبو حنيفة من أروع الناس
 وأعلم الناس أعبد الناس أكرم الناس وأكثرهم احتياطا في الدين وأعدلهم عن القول بالرافي
 في دين الله عز وجل وكان لا يضع مسألة في العلم حتى يجهر أصحابه عليها أو يقدر عليها فبكتسا
 فإذا تلقوا أصحابهم على موافقتها للشريعة قال لا يوسعها أو غيره ضعتها في الباب الفلاني
 انتهى وقد مر في الفصول السابقة فانظروا في شدة ورعه هذا الإمام وخوفه من الله أن يزيد
 في شرعه ما لم يقبله شراعية عليه صلى الله عليه وسلم وروى أيضا بسنده إلى إبراهيم بن عكرمة
 المحمدي رحمه الله تعالى أنه كان يقول ما رأيت في عصرى كله عالما أروع ولا أزهو ولا أعبد ولا أعلم
 من الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وروى الشيرازي أيضا عن عبد الله بن المبارك قال
 دخلت الكوفة فسألت علماؤها وقلت من أعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الإمام
 أبو حنيفة فقلت لهم من أروع الناس فقالوا كلهم الإمام أبو حنيفة فقلت لهم من أزهو الناس فقالوا
 كلهم الإمام أبو حنيفة فقلت لهم من أعبد الناس وأكثرهم اشتغالا للعلم فقالوا كلهم الإمام
 أبو حنيفة فبأسألتهم عن خلق من الإخلاق الحسنة إلا وقالوا كلهم لا أعلم أحد يتخلق بذلك عدا
 الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق البلخي يمدح أبا حنيفة بلخي عليه كثيرا ويقول على
 رؤس الأئمة في الملأ العظيم من مثل الإمام أبي حنيفة في الورع كان إذا اشتد أحدهم ثوبا
 ومخلط غسسه على الغاية فمريده لا يعطى صاحب الثوب جميع الغلة التي غلته ويقول قد اختلطت

حرامك يا اخي فخذها كلها وسالحتك يا اخي دينيا واعزى وهذا اورد لم يبلغنا وقوعه
 من غيره رضي الله عنه وروى ابو جعفر الشين ما رى ايضا ان الامام ابا حنيفة وكل وكيل لا شيء
 ثياب من خروكان منها ثوب مغيب فقال للوكيل لا تتبع هذا الثوب حتى تبين عيبه فباعه وبنى
 ان يبلى عيبه وغلط عنه على عن ثنية الثياب فلما اخبره الوكيل بذلك تصدق بغير الثياب
 كلها على الفقراء والمساكين وهما خرج اهل الذمة قال ورويت عن شقيق البلخي ان الامام ابا
 حنيفة رضي الله عنه كان يجلس في ظل جدار عريه ويقول ان لي عندك ترضا وكل قرص
 جرت فافه وريا وجلسي في ظل جداره انتقام لي ظل جداره ومن دقيق ورعد رضي الله عنه
 ان ابا جعفر المنصور الخليفة لما سمع الامام ان يفتي سألته انتبه في الليل عن الدم الخارج من
 الفم ولم اكن ممن يخون امامه بالغيب البقي فانظر يا اخي الى شدة مراقبته لله عز وجل وكان
 هذا المنة للامام رضي الله عنه قبل اجتماعه به ومعرفة عظم الامام في العلم وروى ابو نعم وغيره
 عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه صلى الصبح بوضوء العشاء الكثر من خمسين سنة ولم يكن
 يضع يديه الى الارض في الليل ابدا وانما كان ينام لحظته بعد صلاة الظهر هو جالس ويقول
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينوا على قيام الليل بالقبولة يعني النور بعد الظهر
 وروى الثقات عنه انه لما مات القاضي الذي كان في عصره ففقد الخليفة في بلاده عن اهل
 يكون مكان القاضي الذي مات فلم يجدوا احد يصلي لذلك غير الامام لكثرة علمه وورعه وعفته
 وخوفه من الله تعالى وقيل انه مات في السجن وبلغ الامام ابا حنيفة انهم قالوا للخليفة قد فتننا
 العلماء فباوحدنا احد افقا ولا ورم من الامام ابي حنيفة ويلي سفيان الثوري وصلة بن ابيهم
 وشريك فقال الامام ابو حنيفة انا اخن بكم تحيينا اما انا فاصرب واحبس ولا الى وامام سفيان
 فيهرب اما صلة بن ابيهم فتيقن وبتخلص واما شريك فبقع فكان الامر كما قال الامام فان
 سفيان لبس ثياب الفتيان واتخذ مائة هجرا وخرج الى بلاد اليمن فلم يعرف احد حين خرج واما
 شريك فتولى واما صلة فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الخير والبراديين وايش طبخت
 اليوم فقال الخليفة اخرجوه عنى هذا مجنون قال الشين ما رى وبلغنا عن الامام ابي حنيفة وسفيان
 وصلة انهم خرجوا اشرى لحنه ما تواروا قالوا كان يمكنه عمل الحيلة وتخلص من هذه الورطة فلم يفعل
 رضي الله عنهم اجمعين واما توسعة الامام رضي الله عنه على الامة فكثيرا من تلبس
 اقواله وسياتى غالبها في توحه اقوال الائمة ان شاء الله تعالى فان ذلك قوله رضي الله عنه
 بصلته بطهارة من ماء الحمامات المسخنة بالسرحين ومطامير الميتة فان
 في غايته التوسعة على الامة عكس من قال بجمع الطهارة من ذلك
 الماء ومنه اكل الخبز المحبوز بالنجاسة وان كان كل من المذهيبيين يرجع
 الى مرتقى الميزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك قوله رضي الله عنه بطهارة القمار الذي
 خلط بالنجاسة وقوله ان النار تطهر من ذلك فان ذلك في غاية التوسعة على الامة فاولا هذا القول

م رضي الله عنه عن غيره من غير ابي حنيفة
 م رضي الله عنه عن غيره من غير ابي حنيفة
 م رضي الله عنه عن غيره من غير ابي حنيفة

مكان يجوز لنا استعمال شئ من الاذيال والبارق والشقف والزيادة والقلل والكبر والظواهر
 والحوالي ورواد النجاسة الذي ينبغي به وقد بلغنا ان جميع ما ذكرنا من خلطه بالسرحيين ليس
 مما سكب بل لا ينادى لك وشاهدنا من صانع الفخار والشقف ولو لا تقليل الناس للامام أبي حنيفة
 رضي الله عنه في قوله يحل استعمال الفخار لكانوا لتكدر عيش الناس وضاعت مصالحهم وقوله
 استنبطت لقول رضي الله عنه في ذلك دليلا وهو ما ورد من تظاهر عصاة المسلمين بالنار الخوا
 ذلك يدخلون الجنة لان من شأن الجنة ان لا يدخلها الا المطهرون من الدنس الظاهر والباطن
 فكما كانت النار مطهرة من الذنوب والمعنوية فكذلك تكون مطهرة من الامور المحسوسة كالسرحيين
 الذي يحسن به الفخار فان قلت فما تقول فيها كان نجسا من اصل خلقه كعظام الخنازير
 وبقية افرائكه اذا احرق عظم من يقول ينجسه من اصل خلقه ذاته صفة فاجواب مثل
 ذلك لا ينبغي اضافته الى الامام أبي حنيفة لانه نظير اجسام الكفار فلا يظهر احراقه بالنار
 كما سبقت بسط في توجيه اقوال العلماء ان شاء الله تعالى فعلم انه يجب على كل مكلف ان
 يشكر الله تعالى على عياده مثل الامام أبي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا ليوسع على الناس بقا
 لتيسر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سبقت الشرح عنه ولم يتعرض فيه
 لامر ولا منى فهو عاقبة وتوسعة على الامة فليس لاحد ان يحرج عليهم ثم ان وقع من عالم تجرد
 في مثل ذلك كان على سبيل الاستنزه والقور كما منى النبي صلى الله عليه وسلم اهل بيته عن
 الحرج مع قوله صلى الله عليه وسلم عليه للاناث دون الرجال والعلماء امناء الشارع على خريعت
 من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينوه للخلق واستنبط من الشريعة لاسيما الامام أبو حنيفة
 رضي الله عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض عليه لكونه من اجل الائمة واما قد علم تدويننا للمذهب
 واقرهم سندا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهد الفعل اكابر التابعين من الائمة
 رضي الله عنهم اجمعين وكيف يلحق بامثالنا الاعتراض على امام عظيم اجهم الناس على جلالة
 وعلمه وورعه وهداه وعفته وحيادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه منه طول عمره
 ما هذا والله الاعلى في البصيرة لان جميع ما وسع به علينا بما هو من توسعة الشارع بتقديروا عدم
 نضر في الشريعة بذلك ففوق من باب اجتهاده ونور قلبه ما عظيم يوسع علينا بجهته ادة مع شدة
 ورعه واحتياطة في دينه وشدة احتياجه الى ما وسع به علينا كيف يسوغ لمسلم عاقل ان يعترض
 عليه مع شدة احتياجه هو الى ما وسع به الامام عليه ليلا ونهارا فاعلم ذلك وتأمله فانه تقبس
 واياتك ان تخوض مع الخائفين في اعراض الائمة بغير علم فتخسر في الدنيا والآخرة فان الامام
 رضي الله عنه كان مقتدا بالكتاب والسنة متبوعا من الراي كما قلناه لك في عدة مواضع من
 الكتاب فمن فلتش مذهبه رضي الله عنه ووجه من اكثر المذاهب احتياطا في الدين ومن قال
 غير ذلك فهو من جملة الجاهلين المتعصبين المنكرين على ائمة الهدى بفهم السقيم وحاشي ذلك
 الامام الاعظم من مثل ذلك حاشاه بل هو امام عظيم متبع الى انقراض المذاهب كلها كما اجزى في
 به بعض اهل الكشف الصحيح واتباعه لن يزالوا في ازدياد كما تقارب الزمان وفي مزيد

اعتقاد في أقواله وأقوال أتباعه وقد قلنا قول ما لنا الشافعي رضي الله عنه الناس كلهم عيال
في الفقه على الحقينة رضي الله عنه وقد ضرب بعض أتباعه وحسين ليقول غيره من الأئمة فلم
يفعل وما ذلك والله سدى ولا علة بكلام بعض المتعصبين في حق الإمام ولا يقولهم الله من
جلته أهل الرأي بكلام من يطعن في هذا الإمام عند المحققين يشبهه الطحايات ولولاه هذا الأمر
طعن في الإمام كان له قلام في معرفتنا زعم المجتهدين ودقة استنباطاتهم لقدم الإمام آتيا
في ذلك على غالب المجتهدين لثقل مدرسته رضي الله عنه وأعلم يا أخى اتقى ما طبقت لك
الكلام على مناقب الإمام الحقينة أكثر من غيره الأوجه بالمتورين في دينهم من بعض طلبة المذاهب
المخالفة له فانهم ربما وقعوا في تضعيف شيء من أقوال الصنفاء مدرسته عليهم بخلاف غيره من
الأئمة فان وجه استنباطاتهم من الكتاب والسنة ظاهرة لغالب طلبة العلم الذين لهم قلام
في الفهم ومعرفته لمدارك واذبان المتنرى الأئمة كلهم من الرأي فاعمل بكل ما تحبده من كلام
الأئمة باسراع صدر ولو لم تعرف مدرسته فانه لا يخرج عن إحدى مرتبتي الميزان ولا يخرجوا
تكون أنت من أهل مرتبته منها وإياك والتوقف عن العمل بكلام أحد من الأئمة المجتهدين
رضي الله عنهم فانهم ما وضعوا قولا من أقوالهم إلا بعد المبالغة في الاحتياط لا تقسم ولا لا
ولا تفرق بين أئمة المذاهب بالجهل والتعصب فان من فرق بين الأئمة فكانه فرق بين
رسل كما صرح بيانه في الفصول قبله وان تفاوت المقام فان العلماء ورثة الرسل وعلى من حرم
سلكوا في من اهملهم وكل من استمع نظره وأشرف على عين الشريعة الأولى وعرف ضارعه أقوال الأئمة
ورأهم كلهم يغترون أقوالهم من عين الشريعة لم ينق عند توقف في العمل بقول إمام منهم
من كان بشرطه السابق في الميزان وقد تحققنا بذلك والله أعلم فليس عندى توقف في العمل
بخصته قال بها إمام إذا حصل شرطها أبدا ومن لم يصل إلى هذا المقام من طريق الكشف
وجب عليه اعتقاد ذلك في الأئمة من طريق الأيمان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا
البيان العظيم يتقوله من في الخلف عن اعتقاده ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه
أبدا ويقال لكل من توقف عن ذلك الاعتقاد ان هؤلاء الأئمة الذين توقف عن العمل بكلامهم
كانوا أعلم منك وأورع بيقين في جميع ما دونوه في كتبهم لا يتابعوه وإذا دعيت أنك أعلمهم
نسبت الناس إلى الجنون أو الكذب حجاز وعنادا وقد اتقى علماء سلفك تلك الأقوال التي تراها
أنت ضعيفة ودانوا الله تعالى بها حتى ما تواقلا يقدح في علمهم وورعهم حول تلك غيابة خفا
مداركهم ومعلوم بل مشاهد أن كل عالم لا يضع في مؤلفه عادة إلا ما تعبت في تحريه ووزنه غير أن
الأدلة وقواعد الشريعة وحرره تحري الداهية الجوهريا لا أن تقتبس نفسك من العمل بقول
من أقوالهم إذا لم تعرف منزعه فانك عاى بالنسبة إليهم وانعاهى ليس من موثقة الأخبار على
العلماء لانه جاهل بل عمل يا أخى بجميع أقوال العلماء ولو مروجته أو رخصته بشرطها المعروف
بين العلماء وشاكل بعضك بعضها وفتش نفسك فرعاب آية تانقم في الكيا من غل وحسن
ومكر واستزاع باناس وعينة فيهم وكل حرام فضلا عن الشبهات وغير ذلك من الكيا

عن الصغار والمكرهات ومن يقع في مثل ذلك فإن دعواه الورد وصدقه فيه حتى يتولد عن
العمل بقول مجتهد لا يعرف دليله مثل هذا والله الاحقرل وحمية جاهلية كيف يقع فيما عرف
دليل تحريمه من الكتاب والسنة واجماع الامة وتورع عما رواه من كلام ائمة الهدى فليتنا يا اسخ
زال تنكدر من وتوعلت في هذه الكبار كما نزال تنكدر من تقليد غير ابا مكر او ممن امرت
بالا فقال من من صبك الى غيره وباليه ذنوبك كلها مثل ذنوب انتقالك من مذهب الى مذهب
او مثل عملك بقول امام لم تعرف دليله او عمل بقول ضعيف فاعتقادات يا اخي الصحة في كلام ائمة
الهدى واجب عليك ما دمت لم تكتشف لك الحجاب ولم ترق على عين الشريعة الاولى التي تفرغ
منها قول كل عالم كما تقدم بيانه في فصل الامثلة المحسوسة وكل من نظريتين الاضاف وصحة
الا اعتقاد وجه جميع مذهب الائمة كانها شجرت من الكتاب والسنة سناها وجمعها كمنسجما
والحمد لله رب العالمين

فصل

قال المحققون ان العلماء موضع الاحكام حيث شئوا بالاجتهاد يحكم الارض لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فاما ان للشارع صلى الله عليه وسلم ان يجر ما شاء لقوم ويحره على قوم فكل ذلك
للعلماء ان يفعلوا مثل ذلك فيمنعوا صحة الصلوة او البيعة او غيرها في باب ويصح ذلك في باب آخر مع
اتحاد التعديل في البابين نظائر ذلك قولهم بوجوب الغسل على النفساء لكون الولد منيا منعقد وعدم قولهم
بوجوبه اذا لقت المرأة يدا او جوارحه فقط مع ان اليد او الرجل مني منعقد لا شك فمن اعترض
عليهم في ذلك قلنا ان العلماء تابعون للشارع في ذلك بدليل ما نقله الينا في الخصائص
النبوية من انه صلى الله عليه وسلم اوجب على نفسه ما باعه لأمته وحرم عليهم ما
باعه لنفسه باذن من ربه عز وجل اذا العلماء آمنوا به صلى الله عليه وسلم على شريعته من
فلا ينبغي لاحد ان يخترع عليهم اذا تناقض كلامهم في ابواب الفقه مع اتحاد العلل والحمل
رب العالمين

فصل

في بيان بعض ما اطلعت عليه من كتب الشريعة قبل وضعي هذه الميزان الشريفة
تقتدى لي يا اخي في ذلك ان طلبت الاطالة بها ذوقا اذا العلم قد يختلف عن صاحبه ويحب عن
بجلاف الذوق ولعل قلنا يقول من أين اطلع على هذه الميزان على جميع ما دونه المحدثون
من الاحاديث والفقهاء من المذاهب في سائر اقطار الارض حتى قدرا ان يودها كلها الى ترو
تحقيق وتشديد فاذا اطلع على الكتب التي طالعها وحفظها وشرحها على مشايخ الاسلام من
الشرعية فربما سلم لي واقتدى لي في مطالعة هذه الكتب التي اذكرها ان شاء الله تعالى وكلها ارجع
الى ثلاثة اهتمام حفظ متون وشرحها ومطالعة لنفسهم وواحدة العلماء في المذاهب كالات منها
القسم الاول في ذكر الكتب التي حفظتها عن ظهر قلب وعرضتها على العلماء فمن ذلك
كتاب المنهاج للكنوز وكتاب الروض لابن المقرئ ومختصر الروضة للباب القضاء على الغائب
وكتابهم الجوامع في اصول الفقه والدين وكتاب الفقيه ابن مالك في النحو وكتاب تلخيص المفتاح
في المعاني والبيان وكتاب الفقيه العراقي في علم الحديث وكتاب التوضيح في النحو لابن هشام وكتاب

هذا الكتاب من كتب الشريعة
والعلماء تابعون للشارع
في ذلك بدليل ما نقله الينا
في الخصائص النبوية من انه
صلى الله عليه وسلم اوجب على
نفسه ما باعه لأمته وحرم
عليهم ما باعه لنفسه باذن من
ربه عز وجل اذا العلماء آمنوا
به صلى الله عليه وسلم على
شريعته من فلاح ينبغي
لاحد ان يخترع عليهم اذا
تناقض كلامهم في ابواب
الفقه مع اتحاد العلل والحمل
رب العالمين

الاشطية

الشاطبية في علم القراءات وغير ذلك من المصنفات **في القسم الثاني** ما شجرة على العلماء
 فقرأت بحمد الله شرح جميع هذه الكتب على العلماء رضي الله عنهم مرارا قراءات بحث وفحوت
 حسب طاقتي ومما بقي فقرأت شرح المنهاج للشيخ جلال الدين الحلي على الاشياخ مع تجميع ابن قاضي عجلون
 مع مطالعة شرحه الموجودة في مصر عشرات وقرأت شرح الروض على مؤلفه سيدنا ومولانا
 شيخ الاسلام زكريا كاملا وقرأت عليه شرح المنهاج أيضا وشرح البهجة الكبير وشرح التحرير و
 شرح التيقين وشرح رسالة القشيري وشرح آداب البحث واداب القضاء وشرح البخاري
 للمؤلف وشرحه للشيخ شمس الدين الجوزي وكتاب القوة للاذري والقطعة والتكملة
 للزركشي وقطعة السبكي عن المنهاج وكتاب التوضيح لولد وشرح ابن الملقن على المنهاج والتبني
 وشرح ابن قاضي شهبة الكبير والتبني وقرأت شرح الروض على الشيخ شهاب الدين الزملي فكتبت
 الكتب على كل درس منها زوايد شرح **القسم الثالث** روض وزوايد الخادم وزوايد للمهازي و
 شرح المهذب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتعجب من سرعة مطالعته لهذه الكتب يقول لي ولا كتاب لك
 زوايد هذه الكتب لما كنت أظن انك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب لما قرأت شرح الروض
 على مؤلفه شيخ الاسلام زكريا كنت أظالم عليه جميع المواد التي تيسرت لي من القراءة وتحرير
 جميع عباراته من أصولها كلها حتى احطت علما بأصول الكتاب التي استعملتها في التشرح
 كالمهازي والخادم وشرح المهذب والقطعة والتكملة وشرح ابن القاضي شهبة والرافع
 الكبير البسيط والوسيط والوجيز وفتاوى القفال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى ابن
 الصلاح وفتاوى العراقي وغير ذلك وكنت أئنه الشيخ على كل عبارة قلها مع استقلال شيء منها وطلعت
 على اثني عشرة مسألة ذكرانها من زيادة الروض على الروضة والحال انها مذكورة في الروضة
 في غير ابوابها وكفها الشيخ بشرح واطلعت على مواضع كثيرة ذكرتها من ابحاث الزركشي و
 غيره في الخادم والحال انها من اقوال الاصحاب فأصلحها في التشرح وقرأت شرح الفيلة
 ابن مالت كابن المصنف الذهبي والبصير ابن أمراقسم والمكودي وابن عقيل والاشمولي
 مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسائي وغيره وقرأت عليه شرح التوضيح للشيخ خالد وكتاب
 المعنى وحواشيه وغير ذلك وقرأت شرح الفية العراقي مرارا فقرأت شرحها للمؤلف على الشيخ
 شهاب الدين الرضوي شرحها للسخاوي على الشيخ أمين الدين الامام بجامعة العنبري ثم اخصرت
 وقرأت شرح الجلال السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وكذلك علوم الحديث
 لابن الصلاح ومختصر النووي وقرأت شرح جميع النجوام للشيخ جلال الدين الحلي وحاشيته
 لابن أبي شريف على الشيخ نور الدين المحلي وكنت أقرأ الحاشية والشرح عليه
 ظهر قبلي اذا سميت انكراس في البيت والشيخ نور الدين ماسك الحاشية وكان يتعجب من عت
 حفظي لذلك وحسن مطالعته وقرأت العنبري وحواشيه على الشيخ عبد الحق السيناطي
 وقرأت المنطون ومختصره على الشيخ العلامة ملا علي العجسي بباب القرلة وحواشيه وقرأت شرح
 الشاطبية للسخاوي ولابن القاص وغيرهما على الشيخ نور الدين الجارحي وغيره وقرأت من

كتب التفسير مولدها تفسير الامام الهادي على شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين الشيباني
 الجليلي وقرأت الكشاف وحواشيه وتفسير الميضاوي وحاشيته للشيخ جلال الدين السيوطي
 على شيخ الاسلام زكريا مرة واحدة وكنت اطالع على ذلك تفسير ابن زهرة وتفسير ابن عادل
 وتفسير الكواشي وتفسير الواحدي الثلاثة وتفسير الشيخ عبد العزيز الديري الثلاثة وتفسير
 الثعلبي وتفسير جلال السيوطي المسمى بالدر المنتور وغير ذلك ونشأت من قراءتي الحاشية
 التي وضعها شيخ الاسلام المذكور على تفسير الميضاوي وقرأت شرح البخاري للشيخ شهاب الدين
 القسطلاني على مؤلفه المذكور وكنت اطالع عليه تفسير القرآن العظيم لأجل ما في
 البخاري من الايات لأعرف مقالات المفسرين فيها واطالع عليه أيضا شرح البخاري
 للمحقق ابن حجر وشرحه للكرمانى وشرحه للعيني وشرحه للبرماوي وغير ذلك وقرأت عليه
 شرح مسلم للإمام النووي وشرحه للقاضي عياض والقطعة التي شرحها الشيخ شهاب الدين
 المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاحوذى على شرح التوقدي لأبي بكر بن العربي المالكي
 وكذلك قرأت عليه كتاب الشفا للقاضي عياض وكتاب المواهب اللدنية في المنهج المحلّي وغير ذلك
القسم الثالث وفيما طالعته لتقتني وكنت أراجع الاشياخ في مشكلاته نظر قراءتي
 على الاشياخ جميع الكتب المتقدمة كلها طالعته شرح الروض من نحو خمس عشرة مرة وطالعته
 كتاب الامام الشافعي رضي الله عنه ثلاث مرات وكنت اطالع عليه استدراكات الاصول
 وتفسيرهم عليه في شرحهم وتعاليمهم وطالعته مختصر المزني وشرحه الذي وضعه عليه شيخ
 الاسلام زكريا كذلك اذ مرة وطالعته مسند الامام الشافعي رضي الله عنه مرات والحاموي مرة
 واحدة وطالعته كتاب المجلي لابن خزم في الخلاف العالي وهو ثلاثون مجلدا وكتاب الملل والمجلى
 له وكتاب الحلي مختصر المجلي للشيخ محي الدين بن العربي وطالعته الحاموي لما وردى وهو عشر مجلدات
 وكذلك الاحكام السلطانية له مرة واحدة وطالعته فروغ ابن الحداد وكتاب الشامل لابن
 الصباغ وكتاب العدة لأبي محمد الجويني وكتاب المحيط والفروق له مرة واحدة وطالعته
 الراعي الليدري الصغرى مرة واحدة وطالعته شرح المهذب للنووي والقطعة للسبكي عليه
 نحو خمسين مرة وطالعته شرح مسلم للنووي خمس مرات وطالعته المصنفات والتعقيبات
 عليها مرتين وطالعته التلخيص مرتين ونصف وطالعته القوت للإدعي والتوسط والفتح له مرة
 واحدة وطالعته كتاب العدة لابن الملقن والعمالة وشرح التبيين له مرة واحدة وطالعته تفسير
 الجلالين نحو ثلاثين مرة وشرح المنهاج للجلال الحلي نحو عشر مرات وطالعته فتح الباري على البخاري
 مرة وشرح العيني مرة وشرح الكرماني ثلاث مرات وشرح البرماوي مرتين والتقييم للنزركشي
 اثني عشر مرة وطالعته شرح القسطلاني ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضي عياض مرة ولفارسي
 مرة وطالعته تفسير الهروي ثلاث مرات والحاذا خمس مرات وابن عادل مرة والكواشي ثلاث
 مرات وتفسير ابن زهرة ومكي مرة واحدة وتفسير جلال السيوطي المأثور نحو ثلاث مرات
 طالعته الكشاف بحواشيه نحو حاشية الطيبي وحاشية التفتازاني

وحاشية ابن الميولي عليه ثلاث مرات وعرفت جميع المواضع التي وافق عليها أهل الاعتزال ٦
وجمعها في جزء وطالعت على الكشاف أيضا البحر إلى حيان وأغواب السمين وأغراب
السفاهة وطالعت تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مرات وطالعت
ابن النقيب المقلبي وهو مادة فجلد وطالعت تفاسير الواحدي الثلاثة وتفسير عبد العزيز البزاز
الثلاثة كلامها مرات وطالعت من كتب الحديث ما لا أحصى له عددا في هذا الوقت من المسانيد
والأجزاء كموطأ الإمام مالك ومسند الإمام أحمد ومسانيد الإمام أبي حنيفة الثلاثة وكتاب
البخاري وكتاب مسلم وكتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب السنن وصحاح ابن خزيمة
وصحاح ابن حبان ومسند الإمام سعيد بن عبد الله الأزدي ومسند عبد الله بن حميد
والغيلانيات ومسند الفرموس الكبير وطالعت معاجم الطبراني الثلاثة وطالعت من
الكوامع للأصول كتاب ابن الأثير وخواص الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة وكتاب السني الكبير
للميني في تراجمها وقد قال ابن الصلاح ما ذكره كتب في السنة أجمع للأدلة من كتاب السنن الكبير
للميني وجماله لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثا إلا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو من أعظم
أصول التي استمدت منها في الجمع بين الأحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفصول وطالعت
من كتب اللغة معاجم الجوهري وكتاب النهاية لابن الأثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب
الاسماء واللغات للنووي ثلاث مرات وطالعت من كتب أصول الفقه الذين نحو سبعين
مؤلفا واحطت علما بما عليه أهل السنة والجماعة وما عليه المعتزلة والقدارية وأهل الشطرنج من
غلوات المنصوفة المتفعلين في الطريق وطالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين ما لا يحصى
له عدد أكثر من ألفا وفتاوى القاضي حسين وفتاوى الداودي وفتاوى الغزالي وفتاوى
ابن الجواد وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السبكي وفتاوى
البليغيني وكل من هاتين الأجزاء فجلدات وطالعت فتاوى شيخنا الشيخ زكريا وشيخنا
الشيخ شهاب الدين وغير ذلك كفتاوى النووي والكبرى والصغرى وفتاوى ابن
الفرج كاح وفتاوى ابن أبي شريف وغير ذلك ثم جمعتها كلها في مجلد باستقاط المحتل لخل منها
وطالعت من كتب القواعد قواعد ابن عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد العلائي وقواعد
ابن السبكي وقواعد الزركشي ثم اختصرتها أعني الأخيرة وطالعت من كتب السير كثيرا
كسيرة ابن هشام وسيرة الكلاعي وسيرة ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الشافعي وهي جميع
كتاب في السير وطالعت كتاب المعجزات والمخاضات لجلال السيوطي ثم اختصرته وطالعت
من كتب التصوف ما لا أحصى له عددا الآن كالقوت لأبي طالب المكي والوفاة للحارثي نحاسي
ورسالة القشيري والأجزاء للعزالي وعوارف المعارف للسهروردي ورسالة النور لسبكي أحمد
الزاهد وهي مجلدان وكتاب منحة ثمة لسيدى محمد الغمري وهو ست مجلدات وكتاب الفتوحات
الملكية وهي عشر مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب الملل والنحل لابن خوم كذا كذا مرة
وعرفت جميع العقائد الصحيحة والفاسدة ثم رقت الهمة إلى مطالعة نفية كتب الملل والنحل

طالعت من كتب المالكية التي فيها العمل بما يجب من دينهم من كتب
الاصحفي وكتاب ابن عرفة وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني والشيخ جلال الدين
ابن قاسم وطالعت شرح المختصر لميرام وقلت في غيره وابن أبي حبيب وكنت اراجع في مشكلاته
ابن قاسم والشيخ شمس الدين اللقاني وفتاواه الشيخ ناصر الدين واحطت طائفة علماء الفتوى في
من هبهم وما انفرجه الامام مالك عن بقية الائمة من مسایل الاستنباط وطالعت من كتب
الحنفية شرح القدوري وشرح مجمل البحرين وشرح الكشي وفتاوى قاضي خان ومنظومة
الشيخ وشرح الهداية وشرح أحاديثها للمحافظ الزيلعي وكنت اراجع في مشكلاتها
الشيخ نور الدين الطرابلسي والشيخ شهاب الدين بن التلي والشيخ شمس الدين الغزي و
غيرهم وطالعت من كتب الحنابلة شرح الخرق وابن بطة وغيرهما من الكتب وكنت اراجع
مشكلاتها شيخ الاسلام الشيشيني الحنبلي وشيخ الاسلام شهاب الدين الخنوصي وغيرهم كل هذه
المطالعة كانت بيني وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في فوقي ففهم اما استقصاؤه في هذا الوقت
من الكتب التي طالعها ومن شئت في مطالعتها من الاقران فليأتني باني كتاب شاء من هذه الكتب
ويقرؤها على انا اتم له ليغفر طالعها فان الله تعالى على كل شيء قدير وقد اجرتني سيدي على
المصطفى رحمه الله تعالى انه قرأ في يوم وليدت ثمانية الف وخمسة وعشرين ألف خلق هذا اليوم لي
رضي الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ان علي بن جبر الطبري جاسبه
ابكار قبل موته على ألف رجل جبراً وثمانية ابطال انتق وقد كنت اطالع الجزء الكامل من شرح المذهب
أولها مائة وكتب زوايده على درسي في الروضة في ليلة واحدة وكان غالب أقراني يظن
انني تولت الاشتغال بالعلم لكوني كنت لأحضر روساً وأشياخهم ويقولون لو ان فلان دام
على الاشتغال بالعلم كان من أعظم المفتين في مصر الآن وكنت أحضر دروسهم في بعض الاوقات
فلما بحث ولا أكلم ولا استشكل مسألة من المسائل لكوني أعرف المنقول فيها فطالعها يا أخي
مثل ما طالعت من هذه الكتب ان اردت الاطاعة بأقوال العلماء كلها واحمل لله
رب العالمين ولتشرع في الجمع بين الاحاديث الشريفة وتنزيلها على مرتبتي الشريفة للطرق
من تخفيف تشديد عملاً بقول الامام الشافعي وغيره ان اعمال الكثرين بخلافها على حالين
أولى من العلو أحدهما أقول وبالله التوفيق من الاحاديث التي اخلف العلماء رضي الله عنهم
في معناها حديث اليماني مرفوعاً خلق الله تعالى الماء طهوراً لا ينجس شيء ويشد اليها في ايضاً
عن ابن مسعود رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في البين مرة طيب
وماء طهور ثم توضأ صلى الله عليه وسلم وصلى مع حديث ابن جابر وغيره الماء طهور لا ينجس
الا ما غلب على طعمه ولونه وريحه ومحدث اليماني مرفوعاً الصبيح الطيب وضوء المسلم ولو لي
عشر سنين حتى يحل الماء فاذا وجد فيلجسه حبة فانه خير فلعنتمك الاول المحققان والحديثان
الاخران مشددان فجمع الامر الى مرتبتي الميزان فليس من قدر على الماء الخالص والمتغير
يسير ولو بطرح ثم اوزيب فيلجس بالتراب فانما دالين الذي قال الامام ابو حنيفة يعني

الاول به في الشارح ما لم يخرج الى حد الفقهاء كما ان المراد بسم الله ليس بواجب لقوله في حديث
عبد الله بن مسعود عن ابي طهوان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حديث مسلم وغيره في النشاة الميتة هل اخذتموها من الجاهل بغيره وانما بقوله صلى الله
عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم انه قال كتبت اليك يا رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبل موته بشهر وبأربعين يوما لا تنفقوا من الميتة باهل بيته ولا بعصره في الحديث الاول
فيه التحفيف على من احتاج الى مثل ذلك الجدل يقتضي ان النشاة كانت يلمونة وهي من الفقراء
كما في بعض طرق الحديث وكانوا يقصدون اهلها والحديث الثاني معمول على من احتاج الى مثل
ذلك من الاغنياء واصحاب الرفاهية فخرج الحديثان الى مرتبتي الميزان من تحفيف وتشديد
ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذ فتوا الاطفاق والدم والشعر انه ميتة مع
حديث البيهقي ايضا من قوله لا بأس بمسك الميتة اذا دبره ولا بأس بشعرها وهو فهاو قمه فهاذا
غسل بالماء ففي الحديث الاول نجاسته الشعر الذي على الجسد الملبوس وفي الحديث الثاني انه
متنجس بغير غسل بالماء ويقال الحسن واجتهد لم يجد في حديث مسلم في ذيل الملبوس والجوس من قوله
صلى الله عليه وسلم في جلد ذبائحهم دبا غطوها فمثل الشعر الذي على الجسد فيحصل الحديث
الاول على اهل الرفاهية الذين لا يحتاجون الى مثل ذلك ويحل الثاني على المحتاجين الى مثله
من ذوى الحاجة نظرا لما تقدم في ما بالميتة فخرج الحديثان في شعر الميتة الى مرتبتي
الميزان في التحفيف والتشديد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في منعه الاكل بما في عظم
العاج كما رواه مسلم وغيره عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل ذنبا
من السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى
لقطة قلادة من عصب وسوارين من عاج ومع حديث البيهقي ايضا عن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم غشيط بالعاج ففي الحديث الاول من استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني
وما عدا جواز استعماله فيحل الاول على الذين يجدون غيره او على استعماله فيما فيه رطوبة ويحتمل
الثاني على اهل الحاجة اليه واستعماله في الشئ الحياتي فخرج الامر الى مرتبتي الميزان من تحفيف
وتشديد ومن ذلك حديث المسور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في زيادة من
زيادة المشركين فاسقوا بها وحديث البيهقي عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فتصيب من كل امة المشركين واسقيتهم ونهتكم بها فلا يبار عليكم حديث
البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفق على الشرب من
او الى المضاري وفي رواية للشيخين ان ابا ثعلبة قال يا رسول الله ان بالارض اهل كتاب افاكل
في ايتهم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير ايتهم فلا تأكلوا منها وان لم تجدوا غيرها
فاغسلوها واكلوها ففي الشق الاول التحفيف وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي حديث ابي
ثعلبة التشديد من وجه التحفيف من وجه التشديد في حق من وجد غير ايتهم والتحفيف في
حق من لم يجد غيرها كما ترى فخرج الامر الى مرتبتي الميزان لكن في حديث ابي اودايد ان علي

قطالعت من كتب المالكية التي عليها العمل كتاب المدونة الكبرى ثم انظر رتبها فطالعت
 الصغرى وكتاب ابن عرفة وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن أبي زيد القيماقي والشيخ جلال الدين
 ابن قاسم وطالعت شرح المختصر لميرام والفتاوى وغيره وابن الحاجب وكنت اراجع في مشكلاتها
 ابن قاسم والشيخ شمس الدين اللقاني وفتاواه الشيخ ناصر الدين واحطت طائفة عليها الفتوى في
 مذهبي وما اقر به الامام مالك عن بقية الائمة من مساييل الاستنباط وطالعت من كتب
 الحقيقة شرح القدوري وشرح مجمل البحر بن وشرح الكنى وقاوى قاضي خان ومنظومة
 الشنف وشرح الهداية وتخرىج احاديثها الحافظ الزيلعي وكنت اراجع في مشكلاتها
 الشيخ نور الدين الطرابلسي والشيخ شهاب الدين بن السبلي والشيخ شمس الدين الغزي و
 غيرهم وطالعت من كتب الحنابلة شرح الخرقى وابن بطة وغيرهما من الكتب وكنت اراجع
 مشكلاتها شيخ الاسلام الشيباني الحنبلي وشيخ الاسلام شهاب الدين الفوتحي وغيرهم كل هذه
 المطالعة كانت بيني وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في وقفي فهدى امارا مستفوتة في هذا الوقت
 من الكتب التي طالعتها ومن تلك في مطالعتي لها من الاقران قليلا في كتابي كتابي من هذه الكتب
 ويقرؤك على انما عمله لي غير مطالعة فان الله تعالى على كل شيء قدير وقد ابرقني سيدي على
 المصطفى رحمه الله تعالى انه قرأ في يوم وليلة ثلثمائة الف ختم وثمانين الف خلق هذا اليوم لي
 رضى الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ان محمد بن حور الطبري جاسسه
 ليما رقبل موته على الف رطل جبراً وثمانية ابطال انتهى وقد كنت اطالع الكتب الكاملة من شرح المذهب
 اولهومات واكتب زويده على درسي في اروضته في ليلة واحدة وكان غالباً اقراني بظن
 اني تولت الاشتغال بالعلم لكوني كنت لا احضر روساً شيأخهم ويقولون لو ان فلانا دام
 على الاشتغال بالعلم كان من اعظم المنفذين في مصر الآن وكنت احضر دروسهم في بعض الاوقات
 فزاد بحث ولا أكلم ولا استشكل مشقة من المسائل لكوني اعرف المنقول فيها فطالعها يا اخي
 مثل ما طالعت من هذه الكتب ان اردت الاطاعة باقوال العلماء كلها واحكم لله
 رب العالمين ولنتشرع في الجمع بين الاحاديث الشريفة وتنزيلها على مرتبة الشريعة للطرق
 من تحفيظ وتشديد عملاً بقول الامام الشافعي وغيره ان اعمال الكثرين تجملها على حالين
 اولى من العلو اهلها فاقول وبالله التوفيق من الاحاديث التي انقلت العلماء رضى الله عنهم
 في معناها حديث البيهقي مرفوعاً خلق الله تعالى الماء طهوراً لا ينجس شيئاً ويشد اليه ايضاً
 عن ابن مسعود رضى الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في البين قمره طيب
 وماء طهور ثم توضأ صلى الله عليه وسلم وصلى مع حديث ابن حبان وغيره الماء طهور لا ينجس
 الا ما غلب على طعمه ولونه وريحه ومحدث البيهقي مرفوعاً الصبيح الطيب وضوء المسلم ولو لي
 عشر سنين حتى يحل الماء فاذا وجد فيلجسه حلة فانه خير فله ريثان الاول محققان والحديثان
 الآخران مشددان فرجع الامر الى مرتبة الميزان فبسر من قدر على الماء الخالص والمتغير
 يسير ولو بطرح قمر وزبيب فيلجس به بالتراب فانما راد بالبين الذي قال الامام ابو حنيفة يعني

ان الامر وقع حيث علم بنجاسته انتم فليتامل * ومن ذلك حديث البيهقي عن فوعا لا وضوء
 لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه من حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لا تتم
 صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما امر الله تعالى استقى والمراد بقوله كما امر الله تعالى يعني في القرآن
 وليس فيما امر الله تعالى التسمية على الوضوء فالحديث الاول للتشديد بنحو الصحة والكمال
 وفي الثاني التخفيف فوجه الحديثان الى مرتبتي الميزان كما سيأتي بسطه في الجهم بين
 اقوال المجتهدين * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من توضأ
 فليتمضمض وليستغشق من حديث مسلم عن فوعا عشر من الفطرة وهذا من المصنعة و
 الاستتاق فالحديث الاول مشدد لما فيه من صيغة الامر والحديث الثاني مخفف فوجه
 الامور الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي ان ابن عباس
 كان اذا توضأ قبض قبضة من ماء ثم تقض يده فمسح بها رأسه واذنيه ثم يقول هكذا كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه أيضا باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذته لرأسه وكان ابن عمر اذا
 توضأ يعيد أصبعيه في الماء ليسح بهما أذنيه فالحديث الاول فيه تخفيف والحديث الثاني و
 نقل ابن عمر فيها تشديد فوجه الامور الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن المتذلل انه سئل
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه وهو يتوضأ فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم السلام
 فأخذ ما قرب ما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال انه لم يمنعني ان ارد عليك
 الا اني كرهت ان اذكر اسم الله تعالى الا على الطهارة مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يذكر اسم الله تعالى على كل حيازة فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف
 فيعمل الاول على اهل الكمال في الادب والثاني على من دونهم فوجه الامر فيها الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاما مع
 حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبول وهو جالس قال عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه لا تبلى قاما فابال عمر قائما يعني ما من فالاول فيه تخفيف فعلى صلى الله عليه وسلم لبيان
 الجواز والحديثان الاخران فيها تشديد بالنظر لاهل حال الادب والجماعة وحال غيرهم
 فوجه الامور الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين عن فوعا من استسج قلوبا وحديث
 البيهقي اذا استسج فاحل كما فليستسج ثلاثا مع حديثه أيضا من استسج قلوبا من فعل فقد أحسن
 ومن لا فلا حرج فالحديثان الاولان فيها تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف فوجه
 الاحاديث الى مرتبتي الميزان * ومن حمل الوترية في الحديث الثالث على ما يكون من الوترية الثلاث
 فهو راجع الى مرتبة التشديد وكذلك رواية انه صلى الله عليه وسلم رد الروية وقال النبي محمدا
 تشديد بالنسبة لمثبت هذه الزيادة ومن ذلك الاستسجاء بالتراب لمثبت فيه شيء عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم واتما جاء عن الصحابة والتابعين فبعضهم منه فشد وبعضهم جوز مخفف
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره عن فوعا العيتان وكما عالسف فمن نام فليتوضأ مع حديث البيهقي عن

حديثه بن اليان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتضنه من خلفه وهو جالس فيفقد رأسه
 فقال يا رسول الله وجب علي وضوء قال لا حتى تضع حنيت فالاول عام في تقص وضوء النائم
 وهو جالس متمكنا والثاني فيه علم تقص وضوء من نام جالسا وعليه فيجل الاول على حال
 الا كما يؤمن أهل الدين والورع ويحل الشك على حال غيرهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان تخفيف
 وتشديد + ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ولاستم النساء بغير الجاء
 بقوله لما عز لعلك قلت أو لمست مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يقبل بعض نساء ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث الاول يشترى تقص وضوء باليمن الثقيل
 والثاني صريح في عدم التقص فيجل التقص على حال من لا يملك اربه وعدم التقص على من ملك اربه
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان على قياس ما قاله العلماء في تطاير من قبله الصائم وكذلك
 الحكم في الملبوس + ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مرفوعا
 اذا مسك احدكم ذكره فليتوضأ وفي رواية فلا يصليان حتى يتوضأ وفي رواية لمن مس فرج
 فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية البيهقي ايما امرأة مس فرجها فليتوضأ مع حيا طلق بن عدي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأل عن من ذكره هل هو الا يضغضغ فالحديث
 الاول بطرق مشددة محمول على حال الا كما برؤ حديث طلق مخفف محمول على حال غيرهم بدليل
 كون طلق كان راجعا لابل قوم وقد كان على بن ابي طالب رضي الله عنه يقول لا بالي مست
 ذكرى أما في فرجهم الا الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم احتجم فضلى ولم يتوضأ مع حديث البيهقي مرفوعا اذا قلأ أحدكم في صلاته
 أو قلس أو رعب فليتوضأ ثلثين على معنى من صلاته ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني
 مشدد وكذلك القول في حديث القهقري في الصلاة الذي رواه البيهقي من أن أعى وقمر في حفرة
 والبيهقي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فضحك طوائف من الصحابة فامر النبي صلى الله عليه وسلم من
 ضحك ان يصلي الوضوء والصلاة مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصحابة انه يصلي الصلاة
 دون الوضوء هو راجع الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فخر مكة بوضوء واحد في رواية البيهقي انه صلى خمس
 صلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى
 كان يتوضأ عند كل صلاة وكان أحدنا يكتفيه الوضوء ما لم يجد ثوبا فالحديثان الاولان
 فيما التخفيف والحديث الثالث فيما التشديد بن تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما من ترك للضمضة والانشاق
 في غسل الجنابة أعاد الصلاة مع قول الحسن لا يعيد فالاول مشدد والثاني مخفف + ومن
 ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من ماء واحد
 من الجنابة قالت فكان يبدأ قبل في رواية تختلف أيدينا فيه مع حديث البيهقي وقال رجا له
 ثبات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن يغتسل المرأة بفضل ظهور الرجل أو يغتسل الرجل

بفضل ظهور المرأة فالحديث الأول يحل التحفيف والحديث الثاني يعطى التشديد فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان وكذلك قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه توضأ المرأة ونقش من
 فضل غسل الرجل وظهوره ولا عأس فهو يرجع إلى التشديد والتحفيف + ومن ذلك
 حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل الجنابة قبل أن ينام وتارة يتوضأ ثم
 ينام مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب
 ولا عيس ماء فيحتمل أنه لا عيس ماء أصلاً ويحتمل أنه لا عيس ماء للغسل فالحديث الأول مشدد
 والثاني مخفف + ومن ذلك حديث البيهقي عن عمار بن ياسر قال أمرني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في التيمم بحسب الوجه والكفين وفي رواية أخرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمار
 حين سأله عن التيمم بعد أن كان تمك في التراب انما كان يلقبك هكذا ثم ضرب
 بيده الأرض ثم نفخ فيها ثم مسح وجهه وكفيه ثم لم يجاوز الكوع مع حديث البيهقي أيضاً أنه
 مسح يديه إلى المرفقين فالحديث الأول مخفف والثاني مشدد وهو أولى إذا القياس أن يكون
 البذل من الشيء على صورته فرجع الأمر إلى التشديد والتحفيف + ومن ذلك حديث الشيخان
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل جماعة من الصحابة في طلب قلادة لعائشة كانت
 فقدتها فادركتهم الصلوة فصلوا بغير وضوء فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم وشكوا ذلك
 إليه لم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث البيهقي وغيره لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهور
 فكما أنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم حين صلوا الحرمه الوقت فكذا لا ينكرهم إذا علم الماء
 والتراب فالحديث الأول مخفف في أمر الطهارة مشدد في أمر الصلاة والحديث الثاني مشدد
 في أمر الطهارة وكل منهما وجه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمر المتيمم المتوضئين وكراه ذلك علي وابن عمر رضاهما
 صلاة ابن عباس جماعة من الصحابة وهو متيمم وبه قال سعيد بن جبير والحسن وعطاء والزهرى
 فالأول وما معه فيه تشديد والآخر بغيره فيها التحفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن
 ذلك حديث أبي داود في المراسيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل فرأى لمعة على منكبيه
 لم يصبها الماء فأخذ خصله من شعر رأسه فغصرها على منكبيه ثم مسح بيده على ذلك المكان وحمل
 البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بفضل ماء كان في يده مع حديث عطاء عن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لكل عضو ماء حديداً
 فالأول فيه تحفيف والثاني فيه تشديد ويحتمل أن الماء الذي عصره صلى الله عليه وسلم من شعره
 كان من ماء الغسل الثانية أو الثالثة فرجعت المرتبتان بهذا الاحتمال إلى واحدة + ومن
 ذلك حديث مسلم مرفوعاً إذا ولغ الكلب أناء أحلكم فلا فقه لم يغسل سبع مرات أحداً من
 التراب به كانت عائشة وابن عباس وأبو هريرة يفتون الناس مع حديث البيهقي فأصلوكة ثلاثاً
 أو خمساً أو سبعاً فالأول مشدد والثاني مخفف فيحمل الأول على القادر على السبع ويحمل
 الثاني على الخائف من الماء وغلبه في حال الحاجة إلى الماء فيحتمل أن يكون

عائشة رضي الله عنها رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلهما مع قول أبي هريرة رضي الله
عنه يغسل الأتاء من المهر كما يغسل من الكلب في رواية عنه إذا ولع المهر في الأتاء غسل مرة
أو مرتين بعد أن يهرق ذلك الحديث الأول فيه التحقيف ومقابلته من قول أبي هريرة رضي الله عنه
فيه التشديد إن كان أبو هريرة رأى في ذلك شيئاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فرجع الأمر إلى المرتبة
الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً ما أكل لحم فلا بأس بسوره وفي رواية له أيضاً
لأبأس ببول ما أكل لحم مع الأحاديث التي تعطي النجاسة في سائر أحوال الحيوانات فالأول
محقق والأحاديث مقابلته مشددة فرجع الأمر في ذلك إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث
الماء طهور لا ينجسه شيء وفي رواية للماء طهور كله لا ينجسه شيء رواه البيهقي وغيره ثم قال وهو
مخصوص بالإجماع إن ما تغير بالنجاسة فهو نجس قليلاً كان أو كثيراً فرجع الحديث قبل الإجماع
والإجماع إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
جعل الماء كالحف ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم الحديث بجميع طرقه مع حديث
البيهقي رضي الله عنه عن خزيمة قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثروثاً ولو استزدت
لؤادني يعني المسح على الخفين وفي رواية له وإيم الله لو مضى السائل في مسئلة لجعلها خمسين
وفي رواية للبيهقي عن أبي عمار رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أمسح على الخفين قال نعم
فقلت يوماً قال ويومين فقلت ويومين قال ثلاثة فقلت يا رسول الله وثلاثة قال نعم وما بالك
وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم حتى عد سبعا ثم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بدا لك
فحديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيستحقق ويصح حل الأول على
حال الأكابر والثاني على حال غيرهم وبالعس من حيث قوة حياة الأبدان وضعفها بفعل
الطاعات والمعاصي فرجع الأمر إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن معمر رضي الله
عنه إذا تمزق الحف ونزع منه الماء من مواضعه الوضوء فلا تمسح عليه مع قول الثوري أمسح على الحف
ما تعلقا بالقدم وإن تمزقاً وقال كذلك كانت خفاف المهاجرين والأنصار فخرقة مشقة فقط
معمر فيه تشديد وقول الثوري فيه تحقيف ولم أجعل في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلا ما ورد في خبر الحرم الذي لم يجد العلياني ووجد الخفين من أمر صلى الله عليه وسلم المحمد
أنه يقطع أسفل من الكعبين فإن في ذلك دلالة على أن الحف إذا لم يغط جميع القدم فليس
هو نجس يجوز المسح عليه فرجع الأمر في ذلك إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخ
غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحديث البخاري إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل مع حديث
البيهقي مرفوعاً من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت وتجرى عن الفريضة ومن اغتسل بالغسل
أفضل فالأول فيه التشديد والثاني فيه التحقيف وحمل بعضهم الأول على من كانت راحته تؤذ
الناس الثاني على من ليس له راحة كريحة فرجع الأمر إلى المرتبة الميزان قال بعضهم وأما خصوص
الله عليه وسلم وجوب الغسل بالمحتلم لأنه هو الذي يظهر من الصناعات الذي يؤذي الناس
بضعف جسده بارتكاب المعاصي ومن شأن الغسل أن يزيل القدر وينعش البدن فلذلك

المحتلم ومن ذلك البيهقي وغيره في الحائض أصنعوا كل شيء إلا الجماع مع حديث عائشة
أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر الحائض إلا من وراء الثوب أو الأزارير رواه البيهقي فالأول
فيه التحفيف والثاني فيه التشديد وحمل بعض العلماء الأول على من عملت المغرب والثاني على من لم
عملت أربع فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك قول ابن عمر غزوة في المستحاضة ١٠ لها
تغتسل من الظهر إلى الظهر وفي رواية عن ما يشترضي الله عنها تغتسل عن كل يوم صلاة
واحد مع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما تتوضأ المستحاضة عند كل صلاة وكانت
أمرجيلة بنت جحش تغتسل عند كل صلاة من قبل هنتها لا يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
فهم بن مخنف ومثله في جمع الأمر إلى مرتبتي الميزان

وفصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الخيار والآثار من كتاب الصلاة

فمن ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في إمامته جبريل بالبي صلى الله عليه وسلم
أن جبريل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المرة
الثانية حين مضى ثلث الليل الأول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق إلى ثلث
الليل الأول مع حديث ابن عباس أيضا وقت العشاء إلى الفجر والحديث الأول فيه التشديد
لإمامته فخرج الوقت بمضي الثلث الأول من الليل وفي الثاني التحفيف لما سؤره إلى طلوع الفجر
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك القول في إمامته جبريل بالبي صلى الله عليه وسلم
في صلاة العصر والصبح وقوله فيها الوقت ما بين هذين مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر
مالم تغرب الشمس مع قوله في الصبح مالم تظلم الشمس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك
قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن إلا متوضئ وقيل أنه من قول أبي هريرة مع حديث عائشة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيائه ومع قول إبراهيم النخعي كانوا لا يؤذن
إلا ما أن يؤذن الرجل على غير طهر وفي رواية موضوع للحديث الأول مشدد والثاني وما معه
فخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من أذن فهو يقيم وفي رواية أنما يقيم من أذن مع حديث أيضا في قصة سلب
مشروع عترة الأذان أن عبد الله بن زيد قال يا رسول الله أرى الرثول يلعب في كيفية الأذان ويؤذن
بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل أنت فالحديث الأول تشديد في الثاني
تحفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم جمع بين الأذان والإقامة لكل صلاة ليلة المزدلفة مع حديث مسلم أيضا
أنه صلاهما بأذان واحد وإقامتين ومع حديث إلى داود أنه صلى الله عليه وسلم
صلى المغرب والعشاء بإقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الأولى وفي رواية
ولم يناد في واحدة منهما قال البيهقي وهي أصح الروايات عن ابن عمر فالحديث
الأول وما وافقه فيه التشديد ومقابله فيه التحفيف فرجع الأمر في ذلك
إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها

انها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع رواية انها كانت تضي على غيرها قامة قالوا اية الاولى مشقة
 والاخرى مخففة فخرج الامر الى مرتضى الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقيل انه
 من قول ابن عمر انه يؤذن للصبح في السفر دون غيرها من الصلوات فانه يقيم لها فقط مع ما صح
 من الاحاديث في الاذان في السفر للجماعة والمقر بالحديث الاول + والاثر مخفف والثاني
 مشدود فخرج الامر فيه الى مرتضى الميزان + ومن ذلك حديث الشيخان امر بلال ان يشفع اذا
 يؤتوا الاقامة مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحدو رة حتى علمه
 الاذان والاقامة الاذان والاقامة مثني مثني وبعضهم حمل قوله مثني على قوله قد قامت الصلاة
 فقط فالاول فيه تخفيف في صفة الاقامة والثاني فيه تشديد واما قول البعض المذكور فيه
 تشديد في لفظ قد قامت الصلاة فقط فخرج الامر فيه ايضا الى مرتضى الميزان + ومن ذلك
 البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رفع يديه بالكبير ثم
 وضع يده اليمنى على يساره على صدره مع قول على رضى الله عنه ان الستة وضع الكف على الكف
 تحت السرة فالاول مشدود من حيث كون مراعاتهما وهما تحت الصدر اشق من مراعاتهما
 تحت السرة بل ان اليد تنقل وتنزل ويحتمل ان يكون على رضى الله عنه رأى ايدى
 الصحابة تحت السرة حين ثقلت قطن انهم وضعوها تحت السرة ابتداء والحال انهم وضعوها
 تحت الصدر اول + ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين لمشي صلاة وهو
 حلا دين رافع الزرقي اذا فقت الى الصلاة فليوترتم اقرا بما تيسر من القرآن مع عبد الله بن
 وعنه عن ابي هروبة قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انادى لا صلاة الا بالجماعة الكتاب
 فما زاد فالاول مخفف والثاني مشدود وما تروى متفق عليه لاصل الحديثين فخرج الامر الى مرتضى
 الميزان + ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا لا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن فصاعدا مع
 رواية اقرا بآم القرآن اى فقط فالاول مشدود والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتضى الميزان
 + ومن ذلك حديث الشيخين عن انس رضى الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
 وابي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فكانوا يستفتحون الحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم
 الله الرحمن الرحيم لاني اول قراءة ولا في اخوها وفي رواية للشيخين عن انس ايضا فليسمع
 احد منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن حبان والنساء ي قلتم اسمع احد منهم يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الاحاديث مع حديث البخاري وغيره عن انس انه
 قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وبما
 بالرحمن ويحمد بالرحيم وبه قال ابن عباس وابو هروبة وعبد الله بن عمر روى ذلك ايضا عن
 وعن علي وابن الزبير رضى الله عنهم قال حديث الاول بجميع طرق - مخفف والحديث الثاني
 بجميع طرق - مشدود فخرج الامر الى مرتضى الميزان + ومن ذلك حديث مسلم والبيهقي ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في الصلاة رفع يده حتى يكونا حذو منكبيه ثم يركب وكان يفعل
 ذلك حين يركب الركوع وفي رواية للبخاري كان يرفع يده عند الركوع وعند الرفع من الركوع

وفي رواية لمالك واذا اكبر للركوع مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة يرفعه يديه ثم لا يعود ومع قول ابن مسعود لما صلى بالناس
لا يصلين بركم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرقة واحدة ومعلوم ان ذلك في حكم
المرفوع فالحديث الاول مشدّد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ، ومن ذلك
حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا
لك الحمد وقوله كان عبارة عن دوام ذلك وبه قال علي وابن سيرين وعطاء واليوردية مع
حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا
ولك الحمد وفي رواية البيهقي اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فليقل من خلفه ربنا لك الحمد مع ما اخذ
الشافعية حيث استحبوا قولهم بين الجمع بين الذين قالوا مشدّد والثاني مخفف بالنظر لمشاهد المصلين
فمن رأى الامام واسطة بينه وبين الله تعالى في الاجازة عن كونه تعالى قبل حمد المأمومين قال ربنا
ولك الحمد على ذلك ومن حجب عن هذا المشهد قال سمع الله لمن حمده فتأذلا بقبول حمدك
فوجه الامر الى مرتبقي الميزان ، ومن ذلك حديث البيهقي وغيره كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا سجد تقم ركبته قبل يديه واذا رفع رفع يديه قبل ركبته وفي رواية
لابي داود فاذا نهض نهض على ركبته واعتمد على فخذه مع حديث ابي داود والبيهقي ان رسول
صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد أحدكم فلا يترك كفا يديه البعير وليضع يديه ثم ركبته فالحديث
الاول مشدّد والثاني مخفف باقتضاه على يديه اذا قام من السجود فرجع الحد يثان الى مرتبقي
الميزان ، ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع الكفين
في السجود يعني مكشوفتين وحديثه أيضا شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حوالهم في جباهنا وكفنا فلم يشكنا مع حديث البيهقي عن بعض الصحابة انه كان يسجد على الف
والطويل الكمين للمشقة في اواخر يديه وكان الشيخ يقول كان الصحابة يصلون في بشاتتهم وبرائهم
وطيالهم ما يخرجون أيديهم وروى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كساء ملتف به
يصنع يديه عليه يقيه برد الحصيلاء وفي رواية لم يبق بالكساء برد الأرض بيده ورجله فالحديث
الاولان مشدّدان ومقابلهما مخفف فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ، ومن ذلك حديث البخاري
وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن الجالس عن مالك بن الحويرث انه كان يصل
لناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس
ثم اعتمد على الأرض مع حديث البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان اذا رفع رأسه يجمع
من سجدين من الصلاة على صدره وقدميه ويقول انما كان صلى الله عليه وسلم يقو بمعتمدا
على يديه من أجل ضعف كان به فالحديث الاول مخفف والثاني مشدّد فوجه الحديثان الى
مرتبقي الميزان ، ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في الصلاة
وصعد ذراعه اليمنى على ركبته ورفع أصبع السبابة فحاشا شيئا وعوين عولايي كها مع حديثه
ابن عمر بن الخطاب انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه عن ثهايد غوبها ومع

حديث أيضا مرفوعا عن علي بن أبي طالب عليه السلام في الصلاة من عزه للشيطان فالاول مخفف والثاني
 مشدد وسياتي توجيها في البحرين أقوال الأئمة في جبر الأمر إلى مرتبقي الميزان + ومن ذلك
 حديث الشيخان عن عبد الله بن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بين
 أظفله كما علمني السورة من القرآن الفاتحة لله إلى آخره مع حديث عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب
 الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قعد الإمام آخر ركعة من صلاة ثم أحدث قبل أن يتشهد فقل عمت
 صلاة وفي رواية فأحدث قبل أن يسلم فقل جازت صلاة فالاول مشدد والثاني مخفف
 فيجعل الثاني على حال أصحاب النضر رات والاول على غيرهم كما هو الغالب على الناس فرجع الأمر
 إلى المرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم عن أبي موسى الأشعري قال كان أول ما يكلم به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس للتشهد الفاتحة لله إلى آخره مع حديث البيهقي عن
 جابر عن عمر في إحدى الروايتين عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد
 باسم الله وبالله الفاتحة لله إلى آخره فالاول مخفف بذكر التسمية والثاني مشدد
 بذكر ما فرجهم الأمر إلى المرتبقي الميزان وقال البخاري حديث جابر خطبنا ذلك يرجع الأمر إلى
 مرتبة واحدة كالحديث الذي ورد في + ومن ذلك حديث البيهقي وغيره السابق
 مرفوعا لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب مع حديث الأمام أبي حنيفة رضي الله عنه والبيهقي مرفوعا
 من صلى خلفهم فان قرأه الإمام لم يقرأه قلت وهذا محمول على حال الأكابر الذين يجتمعون
 يقولون على حضرة الله تعالى إذا سمعوا قراءة الإمام كان من يقول القرآن بعد قراءة إمامه كما يقال
 فيقول على حال من لم يجتمع بقلبه على حضرة ربه بقراءة إمامه وبالأول قال ابن عباس وابن مسعود
 وابن عمر جماعة من الصحابة والتابعين وفي حديث البيهقي مرفوعا إلى أن أراكم تقرؤون
 وراء إمامكم قالوا أجل يا رسول الله قال لا تفعلوا إلا بما قرأ القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأها
 وفي رواية لا تقرؤا شيئا إذا جهرت إلا بما قرأ القرآن انتهى وقال عطاء بن رباح أن علي بن أبي طالب
 القراءة فيما ليس فيه الإمام دون ما يجهر فيه فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان + وسياتي في توجيه
 الأقوال أن إباحة قراءة الله تعالى كان يكتفي عن القراءة بذكر اسم الله تعالى في الصلوة ويقرأ
 قوله تعالى وهذكو أسوره فصلح إذ ذلك محمول على من يحصل له جميع القلب إذ ذكر اسم ربّه +
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرًا يدعوه
 فوتر ثم تركه إلا في الصبح فلم يزل يفتن فيه حتى فارق الدنيا وفي رواية للبخاري أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قنت في الولعة الأخيرة من الصبح بعد ما قال سمع الله لمن حمده مع حديث البيهقي
 عن عبد الله بن مسعود أنه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلواته
 وعن أبي محمد قال صليت خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح فلم يفتن فقلت لا أراكم قنت
 ما أحفظ عن أحد من أصحابنا فالاول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالشيء فرجع الأمر
 إلى المرتبقي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا الفتح عورة مع حديث الشيخان أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حصر الأزارع عن فخذ فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح أن يكون

الاول تشريعا لاهل المروءات والثاني لاحاد امته فرجع الامر الى المرتبة الميزان + ومن
 ذلك حديث الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في الثوب الواحد فقال
 او كلهم ثوبان مع حديث مسلم مرفوعا لا يصليان احداكم في الثوب الواحد فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى المرتبة الميزان + ومن ذلك حديث الشيخان ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سئل عن الرجل يجلي في الصلاة شيئا فقال لا يمصرف حتى يسمع صوتا أو يجلي رجا
 مع حديث البيهقي مرفوعا اذا جاء احدكم في صلاته وقلس فليمصرف فليتوضأ ثم يركع على
 ما مضى ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى المرتبة الميزان والقلس
 هو غلبة القى فمقتضى الحديث اذا استقاء احدكم أو غلبته فهو نظير حديث من ذرعه القى فلا بأس
 وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة + ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان جابرا أدرك رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فصل عليه فأشار صلى الله عليه وسلم بيده الى الارض يرد عليه
 مع حديث البيهقي وغيره ان المصلي يرد بعد السلام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى المرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اكل والدنيا من الملوكة والامراء والثاني على غيرهم
 من الاساقفة لا يتأتون بعد رد السلام عليه + ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا يقطع
 صلاة الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل المرأة والحمار والكلب الاسود مع
 حديث مسلم وغيره أيضا عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة من
 الليل أو نامة فنهت بينه وبين القبلة كاعتراض الجحازة ومع حديث البخاري ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي والحجارة ترعى بين يديه والكلب يمر بين يديه لم يؤخره ومع قول
 عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يقطع صلاة المسلم شيئا فالاول مشدد والثاني مخفف عند
 من لا يقول بالنسبة فرجع الامر الى المرتبة الميزان + ومن ذلك حديث الامام الشافعي رحمه الله
 تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو جل صلى في بيته ثم جاء الى المسجد اذ اجبت فصل مع
 الناس وان كنت قد صليت في بيتك ونظائره من الاحاديث الآخرة باعادة الصلاة في جماعة
 مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم مرتين وفي
 رواية لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين حتى كان ابن عمر اذا جاء والناس في صلاة مكتوبة لم يجلسوا
 يصلي معهم ويحتمل ان يكون المراد لا تصلوا صلاة مكتوبة فرادى مرتين أو لا تصلوها مرتين خوفا
 ان ياتي من اجلكم فيعتقد انها فرض عليكم أو لا تصلوها مرتين على اعتقاد انها فرض عليكم ثانيا
 فالحديث الذي يأم بالاعادة في الجماعة مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى المرتبة الميزان + ومن
 ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من سئ القنوت في الصبح او في الوتر يجلس للسهر
 قياسا على من قام من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى
 الصبح بالناس فلم تقبعت قال البيهقي ولم ينقل عن احد من الصحابة انه تولى القنوت فجلس للسهر
 لاجل ابداء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى المرتبة الميزان + ومن ذلك حديث
 البيهقي عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد بعد سجدة في الصبح ثم سلم مع حديث

اليه في ايضا صلى الله عليه وسلم ولم يشهد مع رواية ايضا انه صلى الله عليه وسلم تشهد قبل
 السجدة ثلثين مالا اول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى موتى الميزان وشيأتى توجيه القولين
 في الجمع بين اقول الائمة ان بناء الله تعالى ومن ذلك حديث اليه في مرفوعا لا صلاة
 لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة لمن لم يصل على نبي الله صلى
 الله عليه وسلم وقول الشعبي من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد لم يصح صلاته
 او قال لا يجزى به صلاة مع قوله اني مسعود البدرى لو صليت صلاة لا أصلي فيها على محمد وآل
 محمد لم ايت ان صلاتي لا تفرق من الحديث الاول وما معه يشير الى الوجوه الشرطية وقول اني
 مسعود يشير الى الصحة مع النقص مالا اول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى موتى الميزان
 ومن ذلك حديث اليه في مرفوعا مفتحة الصلاة الطهور واجزاها التكبير واجزاها التسليم أي
 قول المصلي السلام عليكم مع قول الامام أبي حنيفة رضي الله عنه المريد بالتسليم التشهد لقوله
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حتى انزلوا حديث قبل التسليم صحة صلاة فالحديث الاول
 على التقسيم الاول مشد والاثران بعد مخففان فرجع الامر الى موتى الميزان ومن ذلك
 حديث الامام مالك والشافعي رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى بالناس
 صلاة المغرب فلا يقرأ شيئا حتى يسلم منها فلما سلم قيل له انك لا تقرأ شيئا فقال اني كنت
 اجزا بلا الى التمام فجعلت انزلها منقطة حتى قريت التمام فبعثها واقربها واجزاها واجزاها
 قال الخفي فاعاد عمر واعادوا مع رواية اليه في عن عمر رضي الله عنه انه قال حين اعلموه
 بانه لم يقرأ في المغرب شيئا فكيف كان الركوع والسجود قالوا احسبنا قال فلا بأس اذا
 ومع رواية اليه في عن علي رضي الله عنه ان رجلا قال له اني صليت فلم اقرأ قال اعلمت الركوع
 والسجود قال نعم قال عت صلاتك فالاول مشد والاثران مخففان فرجع الامر
 الى موتى الميزان وشيأتى توجيه ذلك في ذلك الجمع بين اقول الائمة ان شاء الله تعالى وانما يمكن ان
 يكون المراد بالقراءة قراءة السورة بعد الفاتحة جميعا بين الايات والاعادة كانت يا جمعا ومنه
 ومن ذلك حديث الشيخين في باب مائة الحبيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بالقرآن
 ثم ذكر انه جنب فانصرف فظهر ثم جاءه وواسه فقطر ماء فمضى به ثم اوى ولم يأمهم بالاعادة
 للاحرار مع رواية اليه في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو جنب فاعادوا
 وبه قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه وروى اليه في ان عمر رضي الله عنه صلى بالقوم الصبي وهو
 جنب فاعادوا ولم يأمهم بالاعادة وذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن في
 الحديث الاصح فالحديث الاول مخفف ان صح انهم كانوا دخلوا في الاحرام والثاني مشد مع
 اثر على مع اعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن القوم فرجع الامر الى موتى الميزان
 ومن ذلك قول المسور بن مخرمة كما رواه اليه في ان من وجد في ثوبه أو نعله خبثا وهو
 في الصلاة القاءه واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه انه يلجئ
 على ما مضى مالا اول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى موتى الميسر بن ابي

ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه فلينظر فيه فليخش فان
 وجد فيها حبة فليسمها بالامرئ ثم ليصل فيها وحديث البيهقي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها
 مثلت عن المرأة تطيل دليها وتعش في المكان القذر فقالت أم سلمة رضي الله عنها قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يطهر ما بعده وفي رواية له عن أبي هريرة رضي الله عنه قلنا يا رسول الله
 أتأبى المسجد فقلنا لا بل يطهر ما بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطريق يطهر بعضها بعضاً وفي
 حديث البيهقي مرفوعاً إذا وطئ أحدكم بطنه في الأذى قال التراب له طهوه انتهى مع ما أخذ
 به الإمام الشافعي وغيره من السلف وجوب غسل الثوب والغسل إذا اجتنب من القذر في الأرض
 فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن
 عائشة رضي الله عنها قالت لعل رأيتني أفركتني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فوكتني في رجليه
 وفي رواية أخرى للبيهقي لعل رأيتني وأنا أصبغ يدي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وإذا جفحتته مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان إذا أصاب ثوبه المني غسل ما أصاب منه ثوبه ثم خرج إلى الصلاة وأنا
 انظر إلى أثر المني في ثوبه ذلك في موضع الفصل فالأول مخفف والثاني مشدد سواء كان الفصل
 لباساً للمني أو للثوب فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وفيه أن
 أنس بن مالك في المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يصيب عليه ثوب من ملأه مع قول أبي قلابة
 من كبار التابعين ومع قول الإمام أبي حنيفة زكاة الأرض يلبسها فالحديث الأول مشدد والثاني
 مخفف ولولا أن أبا حنيفة وأبا قلابة رأيا في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما قالاه وصرح بعضهم برفع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الحاكم وقال
 أنه على شرط الشيخين مرفوعاً من سمع النداء من المسجد وهو يحكم من غير أن يقرأ فليجيب
 فلا صلاة له وكان على رضي الله عنه يقول لأصلاة لجان المسجد إلا في المسجد فليل له من جاز
 المسجد فقال من أسمع المنادي قال البيهقي وقد روي ذلك مرفوعاً مع ما ورد من تقرير صلى الله
 عليه وسلم بعض الصحابة على صلاة وحده في بيته ولم يأمر بالعادة فالأول مشدد والثاني
 مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك أثر عمر بن عبد العزيز في حقه من لا يعرف البوكة
 أن يؤمر بالناس مع قول الشعبي والنخعي والزهري أنه يؤمر فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابن عباس فيما رواه البيهقي لا يؤمر الغلام حتى يتعلم
 مع حديثه عن عمرو بن سلمة أنه كان يؤمر قوماً في الفرائض والنجاسة في المساجد وكان ابن
 أوس ستينين فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
 البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصنف وحده فأمره أن يعيد
 الصلاة مع حديث البخاري أن أبا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم رآه فركع دون
 الصنف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زدك الله حرصاً ولا تقل فالأول مشدد والثاني مخفف
 فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث حذيفة بن أسيد رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم

ان يقوم الامام فوق ويقيم الناس خلفه وفي رواية لم يرفو ولا يصلي الامام على شيء اعلى مما عليه صحابه
 ثم رواه البيهقي عن صالح بن مولى التومة قال كنت اصلي انا وابو هريرة قوتي ظهر المسجد يصلي بعبادة
 الامام وتلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح حمل الاول على من فعل ذلك
 تكبر والثاني على غير ذلك فارجع الامر الى مرتبتي الميزان : ومن ذلك حديث
 البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع باربعين
 رجلا وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا ليس على ما دون
 الخمسين جمع مع حديث البيهقي عن ام عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجمعة واجبة على كل قوتي وان لم يكن فيها الا ربع وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه لا جمعة
 ولا تشريق الا في مصر جامع ونحو ذلك من الآثار فالاول ومأمعه مخفف من حيث عدم الوجوب في
 الثاني ومأمعه مشدد من حيث الوجوب فارجع الامر الى مرتبتي الميزان : ومن ذلك حديث الترمذي
 والبيهقي وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلوة في عيد الفطر والاشح
 سبعا في الاولى وخمسا في الثانية سوى تكبيرة الصلوة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاشح والفطر اربعاً تكبيراً على الجنازة وكان عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه يقول التكبير في العيدين خمس في الاولى واربع في الثانية فالحديث
 الاول مشدد والثاني مخفف في العدد فارجع الامر الى مرتبتي الميزان : ومن ذلك حديث
 مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة اربع ركوعات
 وفي رواية خمس ركوعات وفي رواية ثلاث ركوعات مع حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم
 صلى لكسوف الشمس يوم مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن
 عباس رضي الله عنهما المراد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى لكسوف ركعتين في كل
 ركعة ركوعان فالاول بجميع طرق مشدد والثاني مخفف فارجع الامر الى مرتبتي الميزان : ومن
 ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان لا يصلي للزلازل اذا وقعت ولا
 غيرها من الايات كالظلمة او موت احد مع ما رواه الامام الشافعي وغيره ان علياً رضي الله عنه
 صلى للزلزلة ست ركعات في اربع سجرات وخمس ركعات وسجدتين في ركعة وركعة وسجدتين
 في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه أيضاً كما ثبت عنه انه خسا بعد الما بلغه
 ان امرأة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ماتت فقيل له في ذلك فقال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا رأتهم آية فاسجدوا واقرأ آية أعظم من ذهاب ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وكان
 ذلك قبل طلوع الشمس فافهم رضي الله عنه مخفف وارتفع ومأمعه مشدد ويصح حمل المشكك
 على من تؤثرفيه الايات ويحظر صلاة الخوف من الله فيكون السجود كالماء الذي يصب على النار
 يخفف حرها والا على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف فارجع الامر الى مرتبتي الميزان : ومن
 ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعاً بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة زاد في
 رواية البيهقي فمن تركها فقد كفر مع ما ورد في الاحاديث بعد كفر الكفر الذي يخرج به

عن الاسلام قال اول مشدد والثاني مخفف فخرج الامور الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
حديث البخاري وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع شهاده احد بهائم ولم يصب منهم
ولم يغسلوا مع حديث البيهقي وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهيد آخر فان
كان الحديث الاول ثابت كان مخففا وان كان الحديث الثاني هو الثابت كان مشددا وان
كان الحديثان ثابتين حملت الصلاة على انها على جماعة ما تواجد القصد للحرب وعلى البراءة فقط
ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا ان ايم الجحارة فقوموا حتى تتخلفكم او توضع زدي رواية
البيهقي وان لم يكن احداكم ماشيا معها وروى الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منعه
جنازة فقام لها فقتلها جنازة يهودي فقال لا يست تقسا وفي رواية البيهقي انما قتلت الملك فقتل
ذلك من الاحاديث الآخرة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يقوم للجحارة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها اذا رآها فان لم يثبت ان هذا من
الاول فهو مخفف والاو مشدد فخرج الامور الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر اربعين رجا وروى البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى على قبر فكبّر اربعين رجا وعنه ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وخياره ان النبي صلى الله عليه
وسلم كبر خمسين صلاة على بعض اصحابه وصلى على رضى الله عنه على سهل بن حنيف وكبر
عليه ستا ثم التفت الى الناس وقال انه من اهل بدر وفي رواية البيهقي ان عليا صلى الله عليه وسلم
فكبر عليه سبعا وكان يدها قال العلماء واكثر الصحابة على ان التكبير اربع فان لم يثبت تسعها
نرا على الاربع فالاول مخفف والباقي مشدد فخرج الامور الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث
مسلم وعنه عن عتبة بن عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيتها
ان يصلي فنهين او تقبر فنهين موتا فاذا كرمها وحلن تصيبق الشق للمرحوم حتى تعرب مع حديث
مسلم وعنه ايضا من دفعه صلى الله عليه وسلم كبر من اصحابه ليلا وتقريه لهم على ذلك وحر
ما نقل عن عتبة انه قبل له ان يدفن بالليل فقال قد دفن ابو بكر بالليل فالاول مخفف والثاني
مشدد لمن يخشى المشقة في الليل فخرج الامور الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم تسليمه واحلة مع حديثه ايضا عن عبد الله
بن ابي اوفى انه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم عن بعينه وبساره كالصلاة ذات الركون
وسجود فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن ابي امامة
بن سهل انه كان اذا صلى على جنازة سلم تسليمه خفيفا مع حديثه ايضا ان ابن عمر كان
اذا صلى على جنازة ليسمع من يلبيه فخرج الامور الى تخفيف وتشديد كما في
الميزان ويصير حمل الحجر على الاقرباء من الناس وعدم الحجر على من اش
فيه تخزن على ذلك الميت وعسمة الخشية والخوف فلم
يستطع الجهور كمالا كان عليه السلف الساكن حتى ربما كان
احدهم اذا صلى على جنازة لا يقدر على المشي فليجعون به في النفس ومن ذلك حديث

فخرج الامور الى مرتبتي الميزان فالثاني هو مشدد والاول هو مخفف

الحب والشاة من الغنم والبعر من الابل والبقرة من البقر مع حديث البيهقي عن طاووس قال قال
 معاذ بن جبل اثنوني بمخلص ولا يمشي اخذه منكم مكان الصدقة وفي رواية مكان الجزية فاسته
 اهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة قال اول مشد لتضييعه على اخذ الواجب من عين كل جنس
 ونقله في بعض الاحاديث الى بدل معين في الحيوانات والثاني فتقف لاخذ من عين الجنس
 غير الجنس من المتقومات فرجع الامر الى المرتبة الميزان ان لم يثبت نسخ لاحدى الروايتين
 ثم وتصحح لرواية الجزية مكان الصدقة وروى البيهقي ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امر على ناقة مسنة في ابل الصدقة فغضب وقال قاتل الله صاحب هذه الناقة فقال يا رسول
 الله اني ارجعها بيعا بين من حواشي الصدقة فقال نعم اذا وفي رواية انه رأى في ابل الصدقة
 ناقة كومة فقال عنها فقال المصدق اني اخذتها بابل فسكت فقيه جواز اخذ القيمة في
 الزوات ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
 المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي رواية للبيهقي وغيره من فروع ليس في الخيل والرقى زكاة
 الا زكاة القطر في الرقيق مع حديث مسلم وغيره من فروع ما من صائم ذهب ولا فضة لا يؤدى منها
 حقها الى ان قيل يا رسول الله فالخيل قال الخيل ثلاثة هي لرجل ورجل لرجل ورجل لرجل ستر
 قاما الذي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينسحق الله في ظهورها ولا رقابها وفي رواية
 لا ينسحق الله في ظهورها وبطونها في عرسها وبسرهما ومع حديث البيهقي من فروع في الخيل
 السائمة في كل فرس دينار ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب انه ضرب على كل فرس دينار
 دينار فالاول مائة فتقف بالعضو عنها والثاني مائة فتقف بالعضو عنها والثالث مائة فتقف بالعضو عنها
 ومن ذلك حديث البيهقي عن ابي موسى ومعاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما لما اجتمعا
 الى اليمن لا تأخذا في الصدقة الا من هذه الاصناف الاربع الشيعر والحطة والزبيب والتمر
 مع حديث الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزيتون العشر يؤخذ من عصر زيتونه يوم
 يعصره فيما سقت السماء والانهاء وكان بعلا العشر فيما سقى برشاء الناضر نصف العشر
 وبه قال عمر بن الخطاب ابلغ حبه خمسة اوسق فيعصر يؤخذ عشر زينة فالاول فتقف الشاة
 مشد فرجع الامر الى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال العسل في كل عشرة اراق زرق وفي رواية له ان رجلا قال يا رسول الله ان
 نحلا قال ادا العشر قال يا رسول الله احمر حمله فجاء له مع ما رواه الشافعي ومالك ان رجلا جاء
 الى عمر بن عبد العزيز فقال هل علي في العسل صدقة قال ليس في الخيل ولا في العسل صدقة
 وبه قال علي ومعاذ والحسن فالاول مشد والثاني مائة فتقف ان لم يثبت نسخ ومن ذلك
 رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله عنه ليس في الخضر وات صدقة ورواية عن علي بن ابي طالب في الخضر
 البقول صدقة وبه قال عطاء وقال ليس في فروع من الخضر وات صدقة والفواكه كلها صدقة
 اي فيها صدقة مع حديث مسلم وغيره فيما سقت السماء والعيون او كان عتريا اي يسقى من السحاب

ومن ذلك رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب ليس في الحلي زكاة مع رواية البيهقي
عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن من من قبلك من ساء المسلمين أن
يصدقن جليل بن قال عبد الله بن مسعود إذا بلغ ذلك مائة درهم فالأول مخفف والثاني مشد
فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان + ويعبر على الأول على حلي المرأة الفقيرة عرفاً والثاني على أهل
الثروة والغنى + ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عمر وغيره أنهم كانوا يقولون من أسلف
مالاً فعليه زكاته في كل عام إذا كان في يد ثقة وفي رواية عن ابن عمر وعثمان ما كان من دين
في يد ثقة فهو بمنزلة ما في أيديكم وما كان من دين مظنون فلا زكاة فيه حتى يقضيه
مع قول عطاء وغيره ليس عليك في دينك زكاة وإن كان في يد يدي وبه قال عمر وعائشة ونكوة
قال أول مشد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري و
غيره عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان صاعاً من تمر
أو صاعاً من شعير وفي رواية صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً
من أقطأ أو صاعاً من زبيب مع حديث البيهقي وأبي داود أن صحاباً من دقيق فالأول
مشد ومن حيث تعيين الخراج الحب والثاني مخفف كما تولى فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان +
ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أطعمت المرأة
من بيت زوجها مفسدة فلها أبوها وله مثله وفي رواية وللغازن مثل ذلك بما اكتسب لها
عما انفقت لا يقص بعضهم أبو بعض شيئاً مع رواية البيهقي عن أبي هريرة أنه سئل عن المرأة تصدق
من بيت زوجها قال لا إلا من قوتها وأجر بينهما ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بأذن
وغير ذلك من الأثلة فالأول مخفف على المرأة والثاني مشد فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان
+ ويعبر على الأول على زوجة الرجل الكريم الراسخ بذلك وعلى الثاني على زوجة
الضعيف + ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا تتسألوا الناس شيئاً فمن سأل الناس أموالهم
تكرها فإمّا يثمل جبراً فليستقل منه أو ليكره مع حديث البيهقي وغيره عن العباس رضي
الله عنه أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم أسأل يا رسول الله قال لا ولكن كنت
سائلاً ولا بد فاسأل الصالحين وفي رواية المسائل كدوس وفي رواية خوش وفي
صالحها يوم القيامة فمن شاء بقي على وجهه ومن شاء تركه إلا أن يسأل الرجل في أمر
لا يحسنه بداً أو ذا سلطان ومع حديث البيهقي أيضاً ما للبطي بالفضل من الأخن إذا كان
محتاجاً فالأول فيه تشديد ومقابلته فيه تخفيف كما تولى فخرج الأمر إلى مرتبتي

الميزان +

وفصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام إلى الحج + ومن ذلك ما روى مسلم عن عائشة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتينا فيقول هل عندكم من هذا قالوا لا فيقول إني سألت
وفي رواية فيقول إذا أصوم معرواية الشافعي والبيهقي عن حنيفة رضي الله عنه أنه كان إذا
بدأ الصوم بعد ما زالت الشمس صام ومع قول ابن مسعود وأحمد بن حنبل بالخيار ما لم يأكل أو يشرب

قالوا مشى يا خذوا اليتيم قبل الزوال والثاني تخفف بحمل اليتيم قبل الزوال بعد الزوال
 الغروب دليل من أوجب تثبت اليتيم في صوم القبل قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت
 الصيام قبل الفجر فلا صيام له فوجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ١ ومن ذلك حديث البيهقي
 عن عائشة أنها سألت عن صوم اليوم الذي يبتك فيه فقالت لأن أصوم يوماً من شعبان أحب
 إلى من أن أفطر يوماً من رمضان مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً إذا مضى النصف من
 شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية إذا انتصف شعبان فلا تصوموا
 وفي رواية البيهقي عن أبي هريرة قال قال رسول الله أن يجعل شهر رمضان بصوم يوم أو يومين
 إلا أن كان يصوم صياماً فليأتني على صيامه مع قوله أبي هريرة من صام يوماً الذي يشك فيه
 فقد عصى يا القاسم صلى الله عليه وسلم قالوا ولتخفف في الصيام من شعبان والثاني مشى في
 منع صيامه ويشأتني توجيه هذا الحديث إلى اليمين في الجمع بين قولهم فوجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبر جنباً
 في رمضان من جماع غير احتلام فيذكرها الفجر فيغتسل ويصوم مع قوله أبي هريرة رضي الله عنه
 في رواية البيهقي من صام جنباً فطر ذلك اليوم قال لو شئت لسنخ قوله أبي هريرة وجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ١ ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي مرفوعاً من ذرعه القوم وهو يوم قليس
 عليه قضاء وإن استغفاه فليقض مع رواية البيهقي عن أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم قاء فافطروا مع رواية أيضاً مرفوعاً لا يفطر من قاء ولا من لحلم قالوا ما بين تخفف
 ومشى دو ومفصل فوجع الأمر إلى مرتبتي الميزان كما ترى ١ ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً
 ليس من البر الصيام في السفر مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام
 في السفر إلى التشديد ومع رواية مسلم عن أبي سعيد الخدري قال كنا نقرأ مع رسول الله
 في رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر فلا يحل الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون أن
 من وجد قوة وصام فإن له حسن ويرون أن من وجد ضعفه فافطرق أن ذلك حسن كان
 ابن ابن مالك يقول المسائل أن أفطرت فخطئة الله وإن صمت فمؤثر فضل قالوا ولتخفف والثاني
 مشى دو وفي أحد شقي حديث التفصيل فوجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ١ ومن ذلك حديث البيهقي
 عن حسين بن الحارث الكندي قال سمعت خطيب مكة يقول عهد اليتيم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم أن تشك الرواية فإن لورثه وشهد شاهد عدل لشكنا بشهادته قالوا إنكم
 من هو أعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا الأمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يبذل إلى
 رجل قال البيهقي هو ابن عمر مع حديث البيهقي أن عمر بن الخطاب البراءة ابن عازب قلا
 شهادة رجل واحد في هلال رمضان وممن أناس يصيام قالوا ومشى من حيث اشتراط العمل
 في الشهود تخفف من حيث الصوم واشتبا بالعكس فوجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ١ ومن ذلك
 حديث الشيخين عن عائشة مرفوعاً من مات وعليه صيام صام عنه وليه مع رواية البيهقي
 عن عائشة وابن عباس لا يصوم أحد عن أحد وفي رواية عن عائشة لا تصوموا عن موتاكم

واطعموا عنهم فالاول يخفف بالصوم والثاني مثله الاطعام ويصح ان يكون الامر بالعكس في حق
 أهل الرقابة والغنى فان الاطعام عندهم أهون من الصوم فرجع الامر الى موثق الميزان ومن
 ذلك رواية البيهقي عن عائشة وأبي عبيدة بن الجراح انها كانتا يقولان من كان عليه قضاء وقضا
 فان شاء قضاؤه مفردا وان شاء متتابعاً مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً من كان
 عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يفطروني ذلك قال علي وابن عمر فالاول يخفف والثاني مثله
 فرجع الامر الى موثق الميزان + ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله بن أبي رافع ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالاشم وهو صائم وكان يقول عليكم بالاشم فانه يحلوا
 البصر ينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي النعمان الانصاري قال حدثني
 ابي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكتحل بالنهار وأنت صائم كتحل ليلاً
 الا تذيبوا البصر ينبت الشعر فالاول يخفف من حيث الاحتمال في الصوم والثاني مشدد
 فرجع الامر الى موثق الميزان + ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احتجم وهو صائم مع حديثه ايضا مرفوعاً فطر الحاجم والمحجوم فالاول يخفف والثاني مشدد
 ان لم يثبت من حديثي توجيه ذلك في الجمع بين اقوال ائمة المذاهب فرجع الامر الى موثق
 الميزان + ومن ذلك حديث مسلم عليه عن عائشة انها قرئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جليسا فاكل منه وقال قد كنت أصبحت صائماً ثم عأشيت انها قالت احدى البيت ليس وقد
 أصبحت صائماً فقال صلى الله عليه وسلم قربه واقض يوماً مكانه فان ثبت أمره لها بالقضاء
 الاول فحققوا والثاني مشدد فيحتمل التدبیر لا الوجوب وعكسه وعليه فرجع الامر الى موثق الميزان
 ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف الا بصوم مع حديث
 البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه فالاول مشدد
 والثاني يخفف فرجع الامر الى موثق الميزان

ر فضل في أمته مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب الميعاد فمن ذلك حديث مسلم وغيره في
 حديث الاسلام ان جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد أن لا اله الا الله
 وان محمد رسول الله وان تعتمر الصلاة وتؤدي الزكاة وتحج البيت وتعتمر وتقتل من الكتابية
 وتلت الوضوء وتصوم رمضان لكذلك حديث صحيح في عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله
 الى شيخ كس لا يستطيع الحج والعمره ولا الطعن قال الحج عن ابيك واعتمر وكان عبد الله بن
 عون يقرأ أوامرا الحج والعمره فحي واجتسما الحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعا الحج جهاد
 والعمره تطوع وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمرة واجبة ونقضها كفر بنقض الحج
 قال لا وان تعمر خيرا لم تكن وكان الشعبي يقرأ أوامرا الحج والعمره لله أي برفع العمرة ويقول هو تطوع
 قال ولم يشد في العمرة والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ٤ ومن ذلك حديث مسلم
 عن اسماء بنت أبي بكر انها كانت تلبس بالعصفرات المشبهات وهي محقة ليس منها زعفران
 ١٠١٠ اذ عانت كانت تلبس الثياب الموردة بالعصفر الخفيف وهي محقة مع رؤيتها

داود وغيره أن امرأة جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوب مصبوع بعصفى فقالت يا رسول الله انى اريد الخ فاسم في هذا فقال لك غيره قالت لا قال فاسمى فيه فالاول محقق والثاني مشدود فيهما شئى التفصيل فرجع الامر الى مرتبى الميزان + ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا عما يصحح جم فقد قضت عنه حجة ما دام صغيرا فاذا بلغ فعليه حجة اخرى مع قول بعض الصحابة ان كان قاله عن توقيف انه لا يلزمه حجة اخرى بعد البلوغ فالاول مشدود والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبى الميزان

فصل في أمثلة مرتبى الميزان من كتاب البيع الى الجراح + فمن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى بين الغرماء وعن بيع الحصاد مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا آه أن شاء أخذه وان شاء تركه وكان ابن سيرين يقول ان كان على وصفه لم يرد له فقد لزمه فالاول مشدود من حيث شموله لما لم يره والثاني ان صح الحديث فيه محقق فرجع الامر الى مرتبى الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفق الا بيع الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يتفق قاء ويكون بيعا على خيار مع قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه البيع صفقة أو خيار فالاول محقق لان فيه التخيير بعد العقد وقبل التفرق واثر عمر رضي الله عنه مشدود ان صح لانه لو يجعل لهما بعد الصفقة خيارا فرجع الامر الى مرتبى الميزان + ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى بين الغرماء مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع القمح في سبيله اذا ابيض فالاول مشدود في عدم صحة كل ما يفترق والثاني محقق ان صح ويكون خاصا استخراج من عام فرجع الامر الى مرتبى الميزان + ومن ذلك رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد بن أبي وقاص انه باع حائطا له قاصا بت مشريه جلعة فدخل الثمن منه مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ارايت اذا منع الله الثمرة فيم يأخذ أحدكم مال أخيه ومع حديث البيهقي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بعثت من أخيك تمرا قاصا بتة جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ ما ل أخيك يغير حق ومع حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجولم فالاول مشدود ان كان سعد بلغه فيه شئ عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبى الميزان + ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى بين الغرماء مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع حملا فاستثنى عليه صاحب حملاه الى أهله فلما قدم الرجل الى أهله اتى النبي صلى الله عليه وسلم فنقل عنه ثم انظر من بعض طرق حديث البخاري يدل على ان ذلك كان شرطا في البيع وبعضها يدل على ان ذلك كان تفضلا وكروما ومعروفا بعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان حملنا الحديث الاول على ان الشرط كان في صلب العقد كان محققا والا فهو مشدود فرجع الامر الى مرتبى الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

بنى عن ثنى الكلبي ومير البقي وحلوان الكاهن مع حديث البيرتقي منى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم عن ثنى الكلبي لا كلب صيد وفي رواية الاكلبي اضاريا فالاول مشدد والثاني
 مخفف فخرج الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم بنى عن ثنى السنور وفي رواية عن ثنى الحر مع قول عطاء ان كان بلغني في ذلك شيء عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بثنى السنور فالاول مشدد والثاني مخفف سواء حملنا الاول
 على التحريم او كراهة التزويج فخرج الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك رواية البيرتقي عن نوح بن
 وغيره انه كره بيع المصحف وان يجعل للتجارة مع رواية عن الحسن والشعبة انها كانت
 لا يريان بذلك يا سا فالاول مشدد نقيض الكلام الله تعالى والثاني مخفف طلبا للوصول الى
 الانتفاع به بتلاوة او غيرها من الغرائب فخرج الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك حديث
 أبي داود والبيهقي ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سئلنا فقال
 ان الله تعالى يخفف ويؤمر والى لا يؤمر والى الله تعالى وليس لاحد عندي مظنة وفي رواية
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى هو المسعر نقابض الباسط الازرق مع رواية مالك
 والشافعي عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى مشدد ان لم يكن عمر مغل ذلك
 من قبل نفسه فقد جاء من طريق انه رجع عن التسعير قال اما قصديت بذلك انجز للمسلمين
 فخرج الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك حديث البيرتقي من فوعا لا يغلق الرهن بالواهن من
 صاحب الذي رهنه غنمه وعليه غرمه ومغنى لا يغلق أى لا يمنع صاحب الرهن من مبيعته المراتب
 الى امر او فاك الى كذا او كذا فقولك والمراد بغيره زيادته وبغيره ماله حلاكه او نقصه مع حديث
 ايضا من فوعا الرهن بما فيه أى فاذا رهن شخص فترسا مشددا فتفق في يده ذهب حق المرتب
 فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف لعدم الضمان فخرج الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك
 حديث البيرتقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغه حوا فليس في دين كان عليه مع حديث مسلم
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل اصاب في ثمار انتاعها فكثر دينه فصدقوا عليه
 فصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وقلة دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتموه وليس
 لكم الا ذلك فالاول مشدد لولا معارضة الاجمور والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبقي الميزان
 ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في القتال وانا
 ابن اربع عشرة سنة فلم يخرجني فلما كان يوم الحندق وانا ابن خمس عشرة سنة اجازني مع حكت
 رواه محمد بن القاسم من فوعا رضى القلم عن ثلاث عن السلام حتى يجتم فان لم يجتم فحكت
 يكون ابن ثمان عشرة سنة فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الحديث فقد قيل انه موهو
 فخرج الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك حديث البيرتقي من فوعا لا يجوز للمرأة عطية في مالها
 اذا مال زوجها اعطتها وفي رواية اذا مال الرجل المرأة لم يجز عطيتها الا باذنه وفي رواية لا في
 والحالم من فوعا لا يجوز للمرأة عطية الا باذن زوجها مع الاجماع على جواز تصرف المرأة في مالها
 غير اذن زوجها فالاول مشدد ان صح والاجماع مخفف فخرج الامر بتقدير صحته الحديث الاول

مرتبة التشديد والاجماع الى مرتبة التخفيف + ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا مطلق العنى
 ظلموا اذا اتبع احدكم على ما فليتبع معه رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال
 امرئ مسلم تولد يعنى حوالة يتقذر بوجه ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد اجتمع لحد بن
 الحسن بن عثمان قال في الحوالة او الكفالة يرجع صاحبها الا تولد على مال امرئ مسلم فتقذر
 بتول هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا يدرى اقال ذلك في الحوالة او الكفالة فان صح ما ذكر
 يرجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد فحديث الشيخين لا يروى الوجوع على الحمل ومقابلته
 يروى الوجوع على الحمل + ومن ذلك حديث الحكم والبيهقي مرفوعا على اليد ما اخذت حتى
 تؤذيه وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استغار من صفوان بن أمية اذ رافقا
 اعضبا يلحق فقال لا بل عارية مضمونة حتى تؤذيها اليك فلما اراد ردها اليه فخذ منها درع فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفوان ان شئت غرمتها لك فقال يا رسول الله ان في قلبي اليوم
 من الايمان ما لم يكن يوم اعزتك انتى + وكان ابن عباس يضمن العارية وكذلك ابو هريرة كان
 يقرض من استغار بغير خطبة عنه وغير ذلك من الآثار مع ان البيهقي عن شرح القاضي انه
 كان يقول ليس على المستغار غير المغل ضمان فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف فيه فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالشفقة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفقة لاحد مع جسد
 البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار الحق يسبقه قال الاصمعي والشفقة
 اللزق ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جار الدار الحق بالدار من
 غيره فالاول مشدد والثاني مخفف بحمل الشفقة للمجاورين في توجيهه في الجمع بين قول العلماء
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفقة ليهودى
 ولا نصراني مع ما رواه البيهقي عن اياس بن معاوية انه قضى بالشفقة لذي فالاول مشدد ان
 الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابلته مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك
 حديث البيهقي مرفوعا قال انه منكر لا شفقة لغائب ولا صغير ولا شريك على شريك اذا
 سبقه بالشراء مع روايته ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر الصبي على شفقة حتى يدرى ان
 ادرك فان شاء اخذ وان شاء ترك فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان صح
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا
 الشفقة كل شريك اربغاء وحائط لا يصلح ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو باع حتى يبيع
 حتى يؤذن مع ما رواه البيهقي موصولا الشريك شقيق والشفقة في كل شئ ومع رواية البيهقي مرفوعا
 ايضا بالشفقة في العبد وفي كل شئ فالاول مشدد في انه لا شفقة في الحيوان والثاني مخفف
 ان صح الخبر بان الشفقة في الحيوان وفي كل شئ فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك
 ما رواه البيهقي عن شرح انه قال الشفقة على قدر الانصاف مع ما رواه عن الفقهاء الذين يثبتون
 الشفقة

واحد أراد أن يباخذ بقل وجف من الشفقة فقالوا ليس بذلك ما أن يباخذها جميعاً وأما أن
 يتولها جميعاً قالوا ولتحقق والثاني مشدداً الزامه أن يباخذ الكل أو يترك الكل فوجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله عن شريح القاضي أنه كان
 يضمن الأموال وصفق حضاراً اخترق بيته فقال تضمنني وقد اخترق بيتي فقال شريح أرأيت
 لو اخترق بيتي هل كنت فتوت له أبول شيء المال الذي عليه لك من جهة معاملته أو غيرها
 وما رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه أنه كان يضمن القصار والصباغ ويقول لا يصلح للناس
 إلا ذلك مع رواية البيهقي عن علي من وجه آخر وعن عطاء الله ما كانا لا يضمنان صابغاً ولا صبغاً
 قالوا ولشداد والثاني لتحقق فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه بعث إلى امرأة من اليمن في تحية يدها إلى محل فقهرت
 فألفت ما في بطنها فأفقت بعض الصبيان أنه لا ضمان على عمر فقالوا له إنما أنت مؤدب ثم افتأه
 به علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الضمان قالوا ولتحقق والثاني مشدداً يتضمن
 الإمام في الحدود والمعلم في التأديب فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وفضل بعضهم في ذلك بأن
 أن يكون التأديب بقدر ما احتل له الشر يقدوم مع زيادة على ذلك فغلب في الرأي الضمان ذو
 الأصل لأن ذلك ثابت في الشر يقدوم فيضمان فيه ومن ذلك حديث البخاري مرفوعاً عن
 ما أخذتم عليه أحراركم الله تعالى مع حديث البيهقي عن عباد بن الصامت علمت رجلاً من القرآن
 فاهدي إلى قوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن كنت تحب أن تطوق
 بطوق من نار فأقبلهما وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم قال الحجرة تقلدتها بدين كنفيلك وقال
 تعلقتا قالوا ولتحقق والثاني مشدداً ويصح حمل الأول على من به حضاضته والثاني على أصح باب
 الثروة وعدم الحاجة إلى مثل ذلك تقليباً للعبادة على الأجر الديني ولها فيه من حزم
 المروءة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم من عن كسب الحرام والقصاص الصائم معرواية أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احتجم وأعطى الحج أجرة ولو علم خبيثاً لم يعطها قالوا ولشداد والثاني لتحقق يحمل المرفوع للتزويد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن قطع السدر وقال من قطع سدره صدق الله رأسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة
 وغيرهم أنهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع ذلك
 البيهقي وخبره في الميت غسلوه بماء وسدر لو كان قطع السدر من باباً عنه لذاته لو بائناً صلى الله
 وسلم يغسل الميت به قالوا ولشداد انصروا والثاني لتحقق فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك حديث البيهقي مرفوعاً عن الأضرار والأضرار مع حديث البيهقي أيضاً من سأل جاره أن يغرس
 خشية في جداره فلا يمنع قالوا ولتحقق والثاني مشدداً يدل على إيجاب الجار على تملكين جاره
 من وضع خشية في جداره مع أنه مشترك في الدلالة على أن قواعد الشريعة تشهد بأن كل مسلم الحق
 بآله فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان قال الإمام الشافعي وأحسب أن قضائه علم رضي الله عنه

في امرأة المفقود ومن بعض هذه الوجوه التي عيّن فيها الغرض بالمسألة إذا كان الغرض عليها أيّين من
 صبرها إلى بيان موته كما عني به الإمام علي بن أبي طالب وقال فيها امرأة ابتليت فلتقبر لا تنكح
 حتى يأتها يقين موته زوجها فرجع الأمر في هذه المسألة كذلك إلى تخفيف بالتزويج ونسبها
 بالبصر إلى تبين موته كما في مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث اللقطة الذي رواه البيهقي من أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قضى بأنها تعرف شتم حديثه أيضا أنها تعرف وقتا واحدا ثم يأكلها أو يقيم
 بها فالأول مشدّد والثاني مخفف إن لم يصح وجود الأصل نظرًا للواحد واستدلوا بالثاني بأن
 عليا رضي الله عنه وجد يثارا ثاني به فاطمة فعرضت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال هو رزق ساقه الله اليكم فاشترى به عليا ودقيقا وطبخا وأطوفان هذا يدل على أن
 عليا نفق الديتار قبل التعريف في الوقت أو أنه عرفه في ذلك الوقت فقط وأما في ذلك كما في
 في التعريف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي من فروع من توريث ذوي
 الأرحام مع حديثه كالحاكم من عدم توريثهم فالأول مخفف على ذوي الأرحام مشدّد على بقية
 الورثة والثاني عكسه وكل من الحديثين قصته طويلة تركنا ذكرها اختصارا فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا بد أن
 أحب لك ما أحب لنفسى لا تبين مال يقيم مع حديثه كالبخاري أن أبا بكر كافل اليتيم في الجنة كما تبين
 وأشار بالسبابة والتي تليها فالأول مشدّد يشير إلى أن الأولى بالضعيف تركت الولاية على
 مال اليتيم والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك ما رواه البيهقي عن
 الإمام أبي بكر رضي الله عنه من أنه لا ضمان على وديع مع ما رواه عن عمر رضي الله عنه أنه
 ضمن الوديع فالأول مخفف والثاني مشدّد أن ثبت أنه ضمنه من غير تقريظ فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين من فروع صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على
 فقراهم حديث البيهقي من فروع أن صمرفة تعقد قوا على أهل الأديان فالأول مشدّد يصرها
 إلى المسلمين فقط والثاني مخفف إن لم يحل على صدقة التطوع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 + ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره من فروع وموقوفا لا يفسد إلا بولي مع ما رواه البيهقي أيضا
 موقوفا وموقوفا لا يفسد إلا بوليها واليكركتتاذن في نفسها الحديث وفي رواية
 التي ببلد الأيم فالأول مشدّد والثاني مخفف لأنه صلى الله عليه وسلم شارك بين الإيم والتولي
 ثم قد مرها بقوله الحق وقد صم العقد منه فوجب أن يصح منها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان +
 ومن ذلك حديث البيهقي من فروع لعن الله المحلل والمحلل له وسئل ابن عمر عن تحليل المرأة
 لزوجها فقال ذلك السقاس مع ما عليه الجمهور من الصحة إذا لم بشرط ذلك في صلب العقد
 فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ساء محلا دل على صحة النكاح لأن المحلل هو المثلث
 المحلل فلو كانت فاسدا لما ساء محلا فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد ويصح حمل
 الأول على ذوي المروعة من العلماء والأكابر والثاني على غيرهم كأحد العوام + ومن ذلك
 حديث مسلم وغيره لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صغرم حديث البيهقي وفرض من المحدثين فزارك

من الأسد فالأول مشدد والثاني مخفف يصح حمل الثاني على ضعف الحال في الإيمان واليتقين والاول
على من كان كاملا في ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين عن جابر قال
كما نغزل والقرآن ينزل زاد البيهقي فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينتهتا عنه مع
ما رواه البيهقي عن عمر بن علي وعنه ما من النبي عنه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان تخفيف
وتشديد وكذلك القول في رواية البيهقي المفصلة بين الحرة والامة وهو انه صلى الله عليه
وسلم نهي عن الغزل عن الحرمة الابادتها بخلاف الامة وهو يرجع الى تخفيف وتشديد + ومن ذلك
حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة فمات ولم يخل
بها ولم يفر من لها بان لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث مع حديثه ايضا عن ابن عمر
انه قضى ان لا صداق لها فالاول مشدد يجعل الصداق على الزوج والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عليا ان يدخل
على خاتمة حين تزوجها الا بعد ان يعطيها شيئا اي من صل افها وانه اعطاها درع الخطيب
قبل دخوله بها وكان ابن عباس يقول اذ انكح الرجل امرأة فمعه لها صداق افا اراد ان يدخل
عليها فليلق اليها ردا عرا وخاتما ان كان معه مع حديث البيهقي ان رجلا تزوج امرأة على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فمهر من صلى الله عليه وسلم انه من قبل ان ينقلها شيئا وفي رواية
انه كان معسرا فلما اكسرها شيئا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
+ ومن ذلك ما رواه الامام مالك والامام الشافعي ان الامام عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها
الرجل انه اذا خيت السنور قتل وجب الصداق مع قول ابن عباس ان عليه نصف الصداق
وليس لها اكثر من ذلك أي لانه لم يثبت انه مسرا وقضى بذلك شريح لكنه حلف
الزوج بالله انه لم يقربها وقال له لك نصف الصداق فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهي عن النبي وفي رواية البيهقي نهي عن نهي الغلام مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه
وسلم تزوج بعض نسائه فتزوجها المهر ثم قال بخفض صوت من شاء فلينتهب فالاول مشدد
والثاني مخفف ان صح الخبر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك ما رواه البيهقي عن علي
كل الطلاق جائز الاطلاق المصنوع وكان سعيد بن المسيب وسيدان بن يسار يقولان اذا
طلق السكران جاز طلاقه وان قتل مسلما قتل به مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال
ليس للجنون ولا للسكران طلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك ما رواه البخاري وغيره ان عثمان بن عفان رضي الله عنه ورث من طلق في مرض الموت
طلاقا ميتا مع ما رواه البيهقي عن ابن الزبير انه اُفتي بعد ملامتها فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن علي رضي الله عنه انه
قال امرأة المغفود لا تزوج فاذا قدم وقد تزوجت فهي بمرأة ان شاء طلق وان شاء
امسحتم ما رواه مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب انه قال ايما امرأة

فمن زوجها لم تدر أين يموت فانها انتظرت أربع مائة سنة وعشرين شهرا ثم تحل وبه
 قضى عثمان بن عفان بعد عمره قالوا ولما كان الثاني فحقت فرجع الامر الى المرتضى الميزان ومن
 ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيما أنزل من القرآن عشر آيات متفرقات
 يحرم من ثم نسخت بجمع مطلقا يحرم مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود
 وابن عمر أنهم كانوا يقولون يحرم من الرضاع قليله وكثيره قالوا ولما حقت الثاني مشد فرجع
 الامر الى المرتضى الميزان

١٠ فصل في بيان أمثلة مرتضى الميزان من كتاب الجراح الى أبواب الفقه + فمن ذلك حديث
 البيهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكاف وفي رواية بعثت مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قتل مسلما معاهدا وقال أنا الكرم من وفي بين متان صح الحديث والآثار على الصحة
 في ذلك قالوا ولما حقت الثاني مشد فرجع الامر الى المرتضى الميزان + ومن ذلك حديث
 البيهقي مرفوعا من قتل عبد قتلناه ومن جلد عبد جلدناه ومن خصا مخصيناه مع حديثه
 أيضا مرفوعا لا يقاد محلول من ملكه ولا ولد من والده وكان أبو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم
 بعينه ولكن يضرب يطال طلبة يحرم + ان صح الحديث والآثار قالوا مشد والثاني
 فحقت فرجع الامر الى المرتضى الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فطرحت جيلتها بغرة عبد أو أمة مع حديث البيهقي وغيره
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجني بغرة عبد أو أمة أو فري أو بغل ومع حديثه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جين المرأة بما تشاء وفي رواية ثمانية وعشرين شاة
 قالوا والثالث بر وايتيه مشد دان من حيث الحصر قد تكون الشيا على قيمته من العمل أو الله
 والثاني ان صح فحقت من حيث التجيز فرجع الامر الى المرتضى الميزان + ومن ذلك ما رواه الشافعي
 والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اقلوا كل ساحر وساحرة مع ما نقله ابن عمر
 عن عثمان رضي الله عنه انه عاب على من قتل الساحر قالوا ومشد والثاني فحقت وتوحيده
 قوله صلى الله عليه وسلم أموت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصرو
 مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى المرتضى الميزان
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدل دينه فاقتلوه يعني في الحال مع حديثه
 عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يبت قتل ومع حديث مالك والشافعي
 والبيهقي عن عمر انه قال يحبس ثلاثة ايام ثم يستتاب قالوا مشد والثاني فحقت
 فرجع الامر الى المرتضى الميزان + ومن ذلك حديث البخاري والبيهقي في حديث طويل
 يؤخذ منه انه لا حد الا في قذف صريح بين مع ما رواه البيهقي وغيره عن عمر انه كان
 يضرب الكل في التعريض قالوا ولما حقت الثاني مشد فرجع الامر الى المرتضى
 الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي أن رجلا قال يا رسول الله ما ترى في عييت الخيل
 قال هي مثلها والشك قال يا رسول الله فكيف ترى في النمل اشلق قال هو ومثله مع

والنكاح مع الحديث انشأني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة البراء بن عازب
 ان على اهل الاموال حفظها بالنهار وما افسدت الموثق بالليل فهو ضامن على اهلها قالوا
 وانما يصنون ذلك بالقيمة لا بقيتين ولا يقبل قول المدعي في مقدار القيمة لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه فالاول يقتضي تضعيف الغرامة والتمسك
 يقتضي عدم تضعيفها وان عقوبة السارق انما هي في الابدان لا في اموال فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المختلس لا على
 المتلب ولا على الخائن قطم مع رواية ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ظلم المحتر ومبة التي كانت تستعار
 المحتر والمساء على آتية الناس ثم تجد فالاول مخفف والثاني مشدد ان قلت ان المحتر ومبة قطعت
 بسبب الخيانة اذ قد يكون انما قطعت بسبب السرقة في وقت اخر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا انها كبر عن قليل ما اسكر كثيرة وفي رواية ما اسكر
 كثيرة فقليله حرام مع حديث البيهقي مرفوعا اشربوا ولا تسكروا فالاول مشدد والثاني مخفف
 ان صح لان علة المحتر غير عدل من قال بذلك انما هي الاسكار فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك ما رواه البيهقي عن ابي بكر الصديق لما ارسل يزيد بن ابي سفيان أميرا على الغزاة انه
 قال له استخذل قواما زعموا انهم حبسوا نفوسهم في الصوامع لله تعالى فذرهم وما زعموا هم حبسوا
 نفوسهم له وفي رواية فتركهم وما حبسوا له انفسهم مع رواه البيهقي ايضا عنه ان الصحابة
 قتلوا شيئا فزطعن في السن لا يستطيع قتالا ثم اخبروا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم ينكره فالاول مخفف على الرهبات والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول أيام التضحية يوم العيد يوهن
 بعرة مع ما قاله ابن عباس التضحية ثلاثة أيام بعد يوم العيد مع ما رواه البيهقي مرفوعا انضوا يا اهل
 اخر الشهر لمن ارد ان ياتي ذلك فالاول مشدد ومقابلته مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك حديث البيهقي مرفوعا يذبح عن العلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة لا يضر ذكر
 ان كان ام اتاها مع حديث ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عوق عن الحسن كبت وعن الحسين
 كبتا فالاول مشدد في عقيقة العلام والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 ما رواه البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الاربع مع جبة يهريق
 انه صلى الله عليه وسلم قال في الاربع لا اكلها ولا امرها فالاول مخفف والثاني فيه نوع تشديد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * وكذلك الحكم فيما ورد في الضبغ والتعذب والتفنفذ
 والتخيل والسجلات كل يرجع الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان
 الضبغ اكل على ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليهم
 ياكلون مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم نهي عن اكل الضبغ فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخان ايضا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهي عن سبب الجحام وفي رواية نهي عن ثمن الدم مع حديث الشيخان ايضا ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم أحسن وأمر لنبي أصحابه من طعام فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال إن كان في شيء من أدويةكم خيل في شربة الحجام وشربته يصل ولن عتبار توافق الداء وما
 أصاب أن تكوني مع حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى أسد بن زرارة من
 الشوكة وأكوى ابن عمر من اللوق وكوى ابنه فالأول كالشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عز
 قارة وفعت في سمن فقال ألقوها واملأوها وكلوا بإيها فقتل يا رسول الله أفرأيت إن كان السمن
 ما تكاف قال انفعوا به ولا تأكلوه مع حديث البخاري والحاكم عن فروة أن الله ورسوله حرم بهم الخمر
 والبيته والخمر فقتل يا رسول الله أفرأيت شحوم البيته فانه يطلى بها السمن ويله من بها الجلود
 ويستصم بها الناس فقال لا هو حرام فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الأول على أهل
 الخصاصة والثاني على أهل الرفاهية والثروة فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث
 الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الحلف بغير الله وقال لا تحلفوا بآياتكم
 مع حديث الحاكم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل يابعد عن الصلاة وغيره
 أفلم وأبيه أن صدق فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه كان يقبل شهادة القاذف إذا تاب مع
 ما رواه أيضا عن القاصي شريح وبنو كاهنم كانوا يقولون لا تجوز شهادة القاذف أبدا و
 توبته فيما بينهم وبين ربه فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن
 ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد أنه لا تجوز شهادة العبد لقوله تعالى واستشهدوا شهودا من
 رجالكم مع رواة عن أنس وابن سيرين وشريح وغيرهم أن شهادة العبد جائزة وقالوا كلهم
 عبيد وأما فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان + وكذلك الحكم
 في شهادة الصبيان فقد صغها ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح ومن ذلك
 حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يحلف مع البيته ويقول للحكم شاهد
 أو عينة مع ما رواه الشافعي والبيهقي أن عليا رضي الله تعالى عنه كان يبرئ الحلف مع البيته وبه
 قال شريح وغيره فالأول مخفف والثاني مشدد لا سيما إن قامت البيته على ميت أو غائب أو طفل
 أو مجنون فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما من فروعها الأولى
 من اعتق قال الحسن فمن وجد لقطا ميتا فالتقطه لم يثبت له عليه ولا ميراثه للمسلمين وعليهم
 جريته وليس للملتقط شيء إلا لأجمع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه قضى لسعيد بن
 المسيب التقاط ميتا فإنه حر وسعيد ولاؤه وعلى عمر رضاه فالأول مشدد والثاني مخفف
 إن صح فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين أن رجلا من الأضرار اعتق
 مملوكا عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه كان محتاجا مع
 ما رواه الحاكم من فروعها المدبر لا يباع ولا يوهب فالأول مخفف بأن مالكه يبيعه متى شاء والثاني

مثل ذلك ان صرحه فانه لا يباع ولا يوهب فصرح الامر للمرتبى الميزان : ومن ذلك حديث
 الشريف عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال بعنا اسمها الاولاد في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وابي بكر فلما كان زمن عمر بن الخطاب عن ذلك فانه يبيننا فالاول محقق والثاني مشدود وواقعة
 على ذلك جمهور الصحابة فكان كالاجماع منهم على تحريم بيع اسمها الاولاد وقالوا ان يعقبن
 بموت السيد والله تعالى اعلم وليكن ذلك انما اراده الله تعالى من الجبرين الاحاديث التي ظاهرها
 التناقض عن بعض العلماء ما يشهد لم يبق الميزان من التخصيف والتشديد وبقيت الاحاديث مجمعة
 على الاخذ بها بين الائمة فليس فيها الامرتية واحدة لعدم حصول مشقة فيها على احد من المكلفين
 فافهم والحمد لله رب العالمين واعلم يا اخي انني ما تركت الجمع بين آيات القرآن التي اخذ بها الائمة
 واختلفوا في معانيها لجهلها بما واثقها ذلك لضعف مدارك المجتهدين بها بخلاف احاديث الشريعة
 فانها جاءت بيينة لما اجعل في القرآن وايضا فان قسم التشديد في القرآن الذي يؤاخذ
 به العارفون نفوسهم لا يكاد يعرف احد من علماء الزمان فضلا عن غيرهم وقد وضعت في ذلك
 كتابا سميت به بالجواهر المصونة في علوم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلاثمائة آية علم وكنت
 عليه مشيخة الاسلام على وجه الايمان والتسليم لاهل الله عز وجل ومن جملة من كتب عليه الشيخ
 تاج الدين القلاعي المائلي وبعد فقد اطلعت على هذا الكتاب العزيز المتال الغريب المثال ثم انيته
 مشحونا بالجواهر المهارت الروائية وعلمت انه مختصر لا يبادي بيقين نطاق النطق عن وصفه
 ويكل الفكر عن ذواته وكشفه شتى وانقيت في طيه مواضع استنباطه من الايات
 غير على علوم اهل الله تعالى ان تذايع بين المحجوبين وقد اخذه الشيخ شهاب الدين بن التميمي
 عبد الحق عالم العصر فمكت عنه شرا وهو ينظر في علومه فخرج عن مخوفة موضع استخراج
 علم واحد منها فقال في وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لاي شيء قللت وضعت بضرة اهل الله
 عز وجل لكون غالب الناس يلبسهم الى الجرح بالكتاب وانته فقال لي انا قول في نفسي اني علم
 مصر والشام والجزائر والروم والعجم قد عجزت عن معرفة استخراج تطوير علم واحد منه من القرآن
 ولا فهمت مما فيه شيئا ومع قلت فلا قدر على ربح من كل وجه لان صولة الكلام الذي فيه
 ليست بصولة مبطل ولا على انتهى قل استخراج احي افضل الدين من سورة الفاتحة ما في آلف
 علم وسبعة واربعين الف علم وتسعة وستين علما وقال هذه علوم اسمها علوم
 القرآن العظيم ثم ردها كلها الى البسملة ثم الى الباء ثم الى النقط التي تحت الباء وكان في قوله
 عنه يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام المعرفة بالقرآن حتى يصير استخراج جميع احكامه وجميع مذهب
 المجتهدين فيها من اى حرف شاء من حروف الهجاء انتهى ويؤيده في ذلك قول الامام علي
 رضي الله عنه بوشئت لاؤقرت لكم ثمانين بعيرا من علو النقط التي تحت الباء فهذا
 كان سبب عدم جمعي بين آيات القرآن التي اختلف المجتهدون في معانيها بين محقق ومشدود
 فحققت من ذكر موتيتا التشديد التي في القرآن فتحرياب الانكار على العلماء بالله تعالى وباحكامه
 وانا ما وضعت هذه الميزان ان يجد الله تعالى الاسد الباب الانكار على الائمة فاعلم ذلك واما ذكرت

لاحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين احتياطاً لهم ليعملوا بها فقد تكون صحيحة في نفس
الامر فاقابل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي اخذ به المجتهد آخر كل ذلك
أدباً مع أئمة المذاهب رضي الله عنهم على أن من تطريعين الايضاف علم بالقرائن ان ذلك الحديث
الضعيف الذي اخذ به المجتهد لو لا صح عنده ما استدله وكفانا صحة الحديث استدلال المجتهد به
لما ذهب ومن أمعن النظر في هذه الميزان لم يجد دليلاً ولا قولاً من أدلة المجتهدين وأقوالهم
عن إحدى مرتبتي الشريعة أبداً ولكن من المرتبتين رجال في حال مباشرتهم الأعمال فمن قوى
منهم طوبى بالعمل بالتشديد ومن ضعف منهم خوطب بالعمل بالرخصة لا غلوك كما مر ايضاً حكاية
في الفصول الأولى والحمد لله رب العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث + واشترع في الجمع بين أقوال
الأئمة المجتهدين وبيان كيفية ردها إلى مرتبتي الميزان أن من تخفيف وتشديد مصدرين عكس
الاجماع والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة إلى آخر أبواب الفقه وبيان تأيد الشريعة
بتوجيه أهل الحقيقة وعكسه غالباً وبيان ان الأئمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة كما علموا
بالشريعة فانهم كلهم ما يتوافقوا عند مذاهم الأعلى الحقيقة والشريعة معاً بل اجترأ بعض أهل
الكشف انهم أئمة للجن أيضاً وأن كل مذهب طلبة من الجن يتقيدون به لا يدرون عن
كالاسي ثم اعلم ان هذا الامر الذي التزمته في هذا الكتاب أعلم أحد محمد الله سبحانه
القرآن من أول أبواب الفقه إلى آخرها أي كما مر بيان آخر الفصول السابقة وتقدم هناك
أن الحقيقة لا تخالف الشريعة أبداً عند أهل الكشف لان الشريعة الحقيقة هي الحكم بالامور
على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تخالف شريعة حقيقة ولا عكس وانما
هنا مثل زمان كملازمة الظل للشخص حال وجود نور الشمس وانما يظهر تخالفها فيما اذا
حكم الحاكم ببيتة زور في نفس الامر وظن الحاكم صدق البيتة لا غير فلو أن البيتة كانت
في باطن الامر كظاهره لنفذ الحكم باطناً وظاهراً أي في الدنيا والآخرة فعلم ان قول الامام
أي حيفته ان حكم الحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً محمول عند المحققين على ما اذا حكم ببيتة عادلة
اذ ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل وانه قد يتصرف له نواب شرعية الشرف يوم القيمة
فيعفوا عن شهودان زور وعن الحاكم بذلك وعيشى حكمه في الآخرة كما مشاه في الدنيا اذ يدل
في النظر في البيتة وأما قول بعضهم ان حكم الحاكم ينفذ في الدنيا والآخرة ولو علم ان البيتة زور
فقد تأباه قواعد الشريعة وان كان الله تعافوا لا يابى اذ اعلمت ذلك فأقول وبالله التوفيق
(كتاب الطهارة) +

أجمع الأئمة الأربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعمالها حساً وشرعاً
كما أجمعوا على وجوب الياسم عند حصول فقد ذلك وعلى ان ماء الورد والخلاف لا يطهر عن
الحدث وعلى ان المتغير بطول المكث طهور وعلى ان السواك مأثور به هذه مسائل الاجماع في
هذا الباب + وأما ما اختلفت الأئمة الاربعة وغيرهم فيه فكثير ومن ذلك قول فقهاء الامصار كلهم
ان ماء البحار كلها عذبة واجلها بمنزلة واحدة في الطهارة والتطهير مع ما حكى ان قوماً صبغوا

الموضوع بماء البحر قوماً واجازوه فلم يردوا قوماً اجازوا والتمص مع وجوده فالاول تخفف وما بعده
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق الماء في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي
 ومعلوم ان الطهارة ما شرعت بالاصالة الا لانعاش بدن العبد من الضعف الحاصل بالمعاصي
 او اكل الشروات والوقوع في الغفلات فيقوم العبد بعد الطهارة الى الحاجة ربي يدن حتى ينال حبه
 بيدنه كذا ويفعل ما شرط الشارع له الطهارة ووجه الثاني ان صاحبه لم يبلغ حد يثبث هو الطهارة
 ماؤه المحل ميتة مع كون ماء البحر المالح عقيماً لا ينبت شيئاً من الزرع ما لا ينبت الزرع لا روحاً فيه
 فيه ظاهرة حتى ينعش البدن ومع حديث تحت البحر نار والتار مظهر غضبي فلا ينبغي للعبد
 ان يتقحم بما قارب محل الغضب ثم يقوم نياحاً ربه وهو قريب في المعنى من مياه قوم لوط التي تروى
 الشارع عن الموضوع منها ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كما يروى في التراب من الروحانية
 اذ هو عكارة الماء كسياناً بسيطة في باب التيمم ان شاء الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على
 انه لا تصح الطهارة الا بالماء مع قول ابن ابي ليلى والاصم يجوز الطهارة بسائر انواع المياه خمر
 المغنطرة من الاشجار ونحوها فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول انصراف الذهن الى ان المراد بالماء في نحو قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم
 به هو الماء المطلق ووجه الثاني كون تلك المياه اصلها من الماء سواء في ذلك ماء الارض
 والبقول والازهار فان اصله من الماء الذي تشتبه العروق من الارض لكنه ضعيف الروحانية
 حد فلا يكاد ينعش الاعطاء ولا يحبسها بخلاف الماء المطلق ولذلك منع جمهور العلماء من
 التطهير به ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا تزال النجاسة الا بالماء مع قول الامام أبي حنيفة
 النجاسة تزال بكل ما لم يغير الادهان فالاول مشدود والثاني مخفف ووجه الاول ان الطهارة انما شرعت
 لاجلاء البدن والتوب فالبدن اصل والتوب بحكم التبيحة ومعلوم ان المائع ضعيف الروحانية
 لا يكاد يحيى البدن ولا يركب التوب فان القوة التي كانت فيه قد تشبهت بالعروق ونحوها بها
 الاعضاء والاوراق والازهار والثمار ووجه الثاني كون المائع المغنطر من الاشجار مثلاً
 روحانية ما على كل حال أيضاً فان حكم النجاسة أخف من الحدث بدليل ما ورد عن عائشة
 رضي الله عنها انها كانت اذا اصاب ثوبها دم جفص بصقت عليه ثم تركته يعرج حتى تزال عليه
 وبدليل صحة صلاة المستحجم بالحجر ولو بقي هناك انما النجاسة بخلاف الطهارة عن الحدث ولو بقي
 على البدن انما كالدرة لم يصيبها الماء لم يصح طهارته الا بغسلها فانهم ومن ذلك قول الامام
 الثلاثة بعدم كراهية استعمال الماء المستسحق الطهارة مع الاصح من هذه الشافعي من كراهية استعمال
 فالاول مخفف والثاني مشدود فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم صحة دليل فيه فلو
 انه كان يضر الامم بيقطعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث واحد الاثر في ذلك عن
 عمر رضي الله عنه ضعيف جداً فيبقى الامر فيه على الاخذ ووجه الثاني ان الضبط بالاحوط في الجملة
 ومن ذلك الماء المستحق بالتار هو غير مكروه بالاتفاق مع قول المجاهد بكراهية ومع قوله احمد بكراهية
 المستحق بالنجاسة فالاول مخفف والثاني مشدود والثالث مقصود فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

ووجه الاول عدم وجود نص من البخاري فيه وجهاً لثاني ان النار مظنة غضبي لا يعذب الله بها
 الا العصاة فلا ينبغي لعدنان تفرغهم ناس بها الايمان يحسن بالنجاسة قاصم ومن ذلك الماء المستعمل
 في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر على المشهور من هذا الامام أبي حنيفة وعلى الاصح من ذهب
 الامام الشافعي وأحمد بشرط وفي الرواية الاخرى عن أبي حنيفة انه نجس وهو قول أبي يوسف
 مع قول الامام مالك هو مطهر فالاول مشدد وقول مالك مخفف فزجر الامام الى مرتبة
 المين ان وجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطأ يا خوت
 فيه كما ورد في الصحيح فهو مستقذر شرعاً عند كل من كل مقام ايمانه أو كان صاحب كشف فلا يتأثر
 كل من كل في مقام الايمان ان يتطهر به كما لا يناسب أحد أن يلقم بالبصاق أو اللعاب أو الصنارة
 ويقوم يناجي ربه والعفو تابع للمشقة فمالا مشقة فيه لا ينبغي العفو عنه كما قالوا في دم البراعين اذا
 عمر الثوب كله أو عم البدن عبار السرجين أو دخان النجاسة وكثر انه لا يعفى عنه ووجه من قال
 هم الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون القدر الذي حصل في الماء من خور الخطايا
 أمراً غير محسوب غالب الناس ولا يطالب كل عبد الا بما شهد فمن منع الطهارة به للمؤمن فهو تشديد
 ومن جوزها به له فهو تخفيف فالاول خاص بأهل الكشف من العلماء والصالحين والثاني خاص
 بعامة المسلمين ووجه من قال ان المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة مغلظة أو مخففة
 الاخذ بالاحتياط المتوضي به مثلاً فإنه لو كشف له لو أي ماء الميضة التي تكرر الطهارة منها للعلم
 كالماء الذي الفى فيه ميتة كلاب أو غيرها من الحيوانات حتى صارت رائحة منتنة فرضى الله عن
 الامام أبي حنيفة ورحم أصحابه حيث قسموا النجاسة الى مغلظة ومخففة لان المعاصي لا تخرج
 عن كونها كبائر أو صغائر فتشال عنسالة الكبائر مثل ميتة الكلاب أو بولها ومثال عنسالة الصغار
 مثال ميتة غير الكلاب من سائر الحيوانات المأثولة أو غير المأثولة فوجه كون العنسالة المذكورة
 بالنجاسة المغلظة الاخذ بالاحتياط الكامل المتوضي به مثلاً لاحتمال أن يكون ذلك عنسالة كبيرة
 من الكبائر ووجه كون العنسالة المذكورة بالنجاسة المتوسطة احسان الظن به بعض الاحسان
 وانه لم يرتكب كبيرة وانما ارتكب صغيرة ووجه من قال انه يجوز الطهارة به مع الكراهة احسان الظن
 بذلك المتوضي أن من ذلك الاحسان وانه لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة وانما وقع في مكروه
 خلاف الاولى فتشال الاول ميتة البعوض ومثال خلاف الاولى ميتة البراعين والصبيان
 ومثال ذلك لا يؤثر في الماء تغير يظهر لنا في العادة وسمعت سيدي علياً الخواص رحمة
 الله تعالى يقولوا علمياً أحمي ان الطهارة ما شرعت بالاصالة الا لترديد أعضاء العبد نظافة
 وحسن وتقديراً لظاهره وباطنه والماء الذي خزن فيه الخطايا ليلها وكشفها أو تقديراً وإيماناً
 لترديد الأعضاء لا تقديراً وتجنباً لتعاليم تلك الخطايا التي خزن في الماء فلو كشف للعبد
 لو أي الماء الذي يتطهر منه الناس في المظاهر في غاية القذارة والنتن فكانت نفسه لا تطيب
 باستعماله كما لا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب أو هرة أو قارعة أو نحو ذلك كالبعض
 والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خزن من كبائر وصغائر ومكروهات

وخلاف الأولى فقلت له فاذن كان الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف من أهل الكشف حيث قالوا
 بجائزته الماء المستعمل فقال نعم كان أبو حنيفة وصاحبه من أعظم أهل الكشف فكان إذا رأى
 الماء الذي يتوضأ منه الناس عرف أحيان تلك الخطايا التي خوت في الماء وعين غسلت الكبار
 عن الصغائر والصغار عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الأولى كالأمر بالمعصية حساً
 على من ساء قال وقد بلغنا أنه دخل مطهر جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فتطير في الماء المتطهر
 منه فقال يا ولدي تب عن عقوق الوالدين فقال تبث إلى الله عن ذلك ورأى غسالة
 شخص آخر فقال لي يا أخي تب من الزنا فقال تبث من ذلك ورأى غسالة شخص آخر فقال لي يا أخي
 تب من شرب الخمر وساء آلات اللهو فقال تبث منها فكانت هذه الأمور كالمحسوسات عنده
 على من ساء من حيث العلم بها ثم بلغنا أنه سأل الله تعالى أن يحجب عن هذا الكشف لما فيه
 من الإطلاع على سوات الناس فأجاب الله إلى ذلك فعلم أن الإمام حال كشفه كان قوله في الماء
 المستعمل تابعاً لما يراه قد ختم من الخطايا من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف الأولى لأنه كان
 يعبر بالقول بالنجاسة كل ماء خرج من المتطهرين من ساء كما قد يتوهم بعض مقلديه قائلين غسالة
 الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالدين وأكل الرشا والديانة والسعاية ومخوذ ذلك
 من غسالة النظر إلى الأجنبية والقبلة لها أو مواعيدتها على الفاحشة أو الوقوع في الغيبة أو
 غسالة هذه المنكرات الأخيرة من غسالة استعمال المكروه كالاستنجاء باليمين من غير غسل
 وتقلير غسل اليد اليسرى على اليمنى مثلاً وكذلك الحكم في غسالة خلاف الأولى كتوسيع الأكمام
 بغير حاجة وتكبير العمامة والتبسط بالمأكول والمشرب وبناء الدور ومخوذ ذلك كحصول الغفلة
 في حين من الأحيان عن شيء من أمور الآخرة انتهى فقلت له هذا حكم أهل الكشف وهو
 الإيمان الكامل فباحكم الضعفاء في ذلك فقال هو مع ما يقوم عندهم من شرود تلك
 الذنوب التي خوت في الماء ولا أرى الاحتياط إلا أولى نجه فيجتنب أصحاب الغسالة تلك الأغصان
 كما بها غسالة ثبائر وأصغائر من غير ساءة طعن من هي غسالة وذات بان يجعل ذلك الماء معاملة
 ماء من أتى الكبار والصغار من غير أن يفتقد وقوعه في ذلك وسمعت مرة أخرى يقول الأئمة
 لكل مقلد أن يجتنب غسالة الماء المستعمل كأنه نجاسة مغلظة آخذ بالاحتياط وإن نزل عرشه
 الوتة جعلها نجاسة المتوسطة كبول إليها لا احتمال ارتكاب صحتها شيئاً من الصغائر كما هو
 الغالب وإن نزل عن هذا المقام جعلها نجاسة المخففة حسلاً عن ذلك المتطهرات
 ارتكب مكروهاً من المكروهات دون الكبائر والصغائر وإن نزل عن ذلك اجتنبه في الاستعمال
 كما يجتنب استعمال ماء البطين وماء البقل ونحوها مما هو طاهر في نفسه غير مظهر لغيره لاحتمال أن يكون
 المتطهر ارتكب خلاف الأولى فقط ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة المخففة فضلاً عما فوقها انتهى
 وسمعت مرة أخرى يقول كان الإمام أبو حنيفة من أهل الكشف فكان تارة يرى غسالة الكبار
 في الماء فيحكم باختراده أو كشفه بأنها نجاسة المغلظة وتارة يرى غسالة الصغيرة
 في الماء فيقول إنها نجاسة المتوسطة لأن الصغائر متوسطة بين الكبائر والمكروهات فهي

مرتين بين النجاسة المخلطة والمخففة بتعالها فليست ثم قواله الثلاثة ان صحته عنه في غسالة
 واحدة كما توهم بعض مقلديه وانما ذلك في غسالات مشددة انتهى فعلم ان الائمة الاربعة
 ما يلقن مخفف ومشددة في الماء المستعمل احتياطا وتورعا وما يلقن متوسطا وما يلقن مخفف كذلك
 ويؤيد ما ذكرناه من التقسيم حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حسبك من
 صفته هكذا تغمض فقلت يا عائشة لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر من جنه وكما قال صلى
 عليه وسلم اي لو قدرت حسب ما وطرح في البحر المحيط لغيرت طعمه ولو نرا وريجه او كليهما او اثنتي
 فاذا كان مثل هذه الكلمة يغير البحر المحيط كل هذا التغير العظيم فكيف بالذنوب العظام اذا خرت
 من جميع المتوضئين في مطهرة المسبح مثلا فوجم الله تعالى مقلدي الامام ابو حنيفة رضي الله
 عنه حيث منعوا الطهارة من ماء المطاهر التي لم تستلج من البحر منها من خطايا المتوضئين وامروا
 ابتاعهم بالوضوء من الانهار والابار والبرك الكبيرة او من الحيض المغطاة التي لا يعود فيها
 ماء المتوضئين فان هذا الماء انشأ لصلوات الطهارة لتطافته وكثرة حياته لا سيما اعضا أمثالنا
 التي كادت ان تموت من كثرة الخالقات فيها ان ينشأ بالماء الذي لم يستعمل فضلا عن المستعمل
 ولو كثيرا عرفنا نعم الله ما فعل اصحاب هذا الامام رضي الله عنه وعنهم فانه اولى بكل حال لانه
 ان كان هناك ضعف للجسد او فتور حي وقوي انشأ وان لم يكن هناك ضعف اذ لا الجسد
 حسنا ورضاعة + وكان سيدا على الخواص رحم الله تعالى مع كونه كان شافعا لا يتوضأ من مطاهر
 المساجد في كثرة اوقاته ويقول ان ماء هذه المطاهر لا ينشأ جسدا مثالا لتقديرها بالخطايا
 التي خوت فيها وتارة كان يتوضأ منها ويقول الذي أعطاه لكشف ان هؤلاء المتوضئين
 لم يقعوا في ذنب فتدرك بان ماء طهارتهم كما كان السحابة يفعلون مع بعضهم بعضا في المطاهر
 بذلك قال مالك وتارة كان يكتشف له عما خفي ذلك الماء من الذنوب فيجئ به على علم ويان وكان يمين
 يلقن غسالات الذنوب يعرف غسالة الحرام من المكروه من خلاف الاولى ودخلت معه مرة مبيضة
 المدهسة الازهرية فاراد ان يستنجي من العطس فتطوفه ورجع فقلت له لم لا تطهر فقال
 رايت فيه غسالة ذنب كبير غيرة في هذا الوقت وكنت انا قد رايت الشخص الذي دخل قبل
 الشيخ وخرج فتبعته واخبرته اخبر فقال صدق الشيخ قد وقعت في زنا ثم جاء الى الشيخ وقال هذا
 امر شاهدة من الشيخ فان قيل هذا حكم من تطهر من اهل الذنوب فما حكم من لم تقع منه ذنب
 قيل ذلك الوضوء فالحجاب الاول ان ينزل مثل هذا منزلة ما هو ظاهر في نفسه عن مطهر لغيبه
 لضعف روحانيته بازالة النجاسة الذي كان يمنع من الصلاة مثلا وكما قالوا في
 ماء طهارة الصبي فان قتل فلاي شيء شد الامام ابو حنيفة في ماء الطهارة
 من المحدث وخفف في ماء ازالة النجاسة وقال انها تنال لكل مائع مزيل بالحجاب
 ان ياب المحدث أصنىق وياب النجاسة أو سيع بدليل ما ورد في البغل الذي
 يصيبه نجاسة من انه يطهره السحابة والتراب اذا حله فيه أو مشى به عليه
 وفي رواية يطهره ما يعلو بعينه من الارض اذا زالت العين بذلك فان قلت فما وجهه قال

ان النار تظلم الظلمة اذا احرقت بها فالجواب في قياسه القياس على تطهير العصابة من الوحدين
 بالانوار فربما يكون الحق بعد ذلك فكما انها تطهر العصابة من النور المحسوسية كذلك تطهر
 النجاسة المحسوسة فافهم وسمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول من شئت في ان
 كل هذا الكلام الى حنفية من الله عنه اولى بالاتباع من مذهب غيره في الاقتران من التطهير من
 مياضة المساجد فليتوضأ من ماء الكبار والانهار والمياه التي لم تستعمل في تناولها من اعضاء
 فانه يجد ما قد انتعشت به لك اكثر من الماء الذي يختلف فيه ايدى الناس من هنا يتقدم لك
 يا اخي سر الامور بالطهارة بالماء ثمر القربى عند فقده والعجز عن استعماله ذلك انه انما شرع
 لنا الطهارة به لا حياة اعضاءه التي ماتت من المعاصي او الغفلات كما قال تعالى وبعدنا من الماء
 كل شيء حي افلا يؤمنون ولم يطعم بعضهم على هذه العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في
 الطهارة تعبدى لا يعقل معناه ام والحق ان علة معقولة مشروطة وهي انما هو البعد والاعضا
 واصباؤها من فطورها وموتها فافهم فان قلت فهل الخلاف الذي في الماء المستعمل يجرى في
 التراب المستعمل وهل يخرج خطايا الميتيم بالتراب في التراب كما ورد في الماء فاجواب لم يثبت
 نعمت عليه في ذلك لعله لضعف روحانية التراب من وجد في كلامهم انهم اخرجوا ذلك في التراب
 المستعمل فليحفظ بهذا الموضوع من كتابي هذا فلو كان افترق منازع المجتهدين والحق لله رب العالمين
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة استناء الطهارة بالماء المتغير كثيرا بظاهره كنعن ان ونحوه
 مع قول الامام الى حنفية واصحابه بخوار الطهارة به ان لم يطهر او يغلب على اجزائه فالاول
 مستند في شان الماء والتالى مخفف فزعم الاموالى مرفق الميزان ووجه الاول ضعف روحانية
 الماء المذكور عن احياء الاعضاء او انفا شهاض تطهيره مكانه لم يتطهر ووجه الثاني انظر
 الى قوة روحانية الماء من حيث هو الا ان يخرج عن طبع الماء بطبيعته شيء من الطهارة فيه او كثرة
 التغير حال بحيث يغلب على اجزائه ويؤيد الاول حلايت الماء ظهور لا يتغير شيء الا ما غلب على
 طهره ولونه او ريحه وقد اخبر اهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حل المطلق على المعين
 لان الماء في ذاته لا يغير شيء غيره فاذا صيب على الماء غيره فبقيت ما برز من مائه من دخول اضرها في الاخر
 ولولا ذلك لما كانا شيئين ولكن لما كان يلزم من افتراق الماء الطاهر ان يغيره شيء من ذلك المخلوط
 استغنا من استعماله فطلقنا عليه اسم النجس مثلا بشرط توسعنا ان اهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر
 كذلك توسعنا في الحقيقة لا اختلاف بين اهل الكشف وغيرهم الا من حيث العلة فاهل الكشف يقولون علة استعمال
 اغترافا ذلك النجس مع لا يتنجس ذاته وغير اهل الكشف يقول العلة في ذلك تنجس قافهم ومن ذلك انقل
 الائمة على ان يغير الماء بطوره انك لا يغير في الطهارة مع قول محمد بن سيرين بغير الطهارة به فالاول مخفف
 والثاني مثبث فافهم الامر الى مرفق الميزان ووجه الاول ان كل شيء في الماء يحال عليه الضعف روحانية
 ووجه الثاني وجود التغير من حيث هو الطاهر المتغير بطوره انك لا يغيره شيء من ذلك المخلوط

لا ينبغي أكل الطعام المذنب وكل شيء لا يجتبه أهل الطباع السليمة فافهمه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أن الشمس والنار لا يؤثرون في نجاسة تطهيرهما مع قول الإمام أبي حنيفة أن النار والشمس يطهران بعض
 أشياء في بعض الأحوال فإذا جف جلد الميتة عنده طهر بلاد نجر و إذا تنجست الأرض فنجفت
 في الشمس طهر موضعها وجازت الصلاة عليها إلا التي يحرقونها إذا يلزم من كون الشيء طاهراً
 في نفسه أن يكون مطهر الغيرة فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أن الأصل في الطهارة أن تكون بالماء في الحدث والنجس ووجه الثاني أن المراد
 من ذلك النقل في رأي العين فلا فرق عنده بين إزالة الماء وبين إزالة بقول الزمان وغير ذلك
 وبإيمان قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل الثوب الطويل للمرأة إذا أصابته نجاسة يطهره ما بعده
 يعني بالتراب الذي يمايه ويمسح فافهم ومن ذلك نجاسة الماء القليل أي دون القلتين
 إذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الإمام أبي حنيفة والشافعية وأحمد في إحدى روايتهم
 قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه ظاهر ما لم يتغير فإن تغير فنجس وإن بلغ قلتين فالأول
 مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك الخلاف في الجارية فإنه كالرأى عند
 الإمام أبي حنيفة وأحمد وهو الجدين من مذهب الشافعية وقال مالك لا ينحس الجارية إلا بالتغير
 قليل وكان أكثر واختاره جماعة من أصحاب الشافعية كالبعثي وإمام الحرمين والغزالي فالأول
 مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه المشدد في هذه المسئلة والتقي قبلها
 وجود نجاسة في الجملة تقتلها عنها ولو لم تطهر لنا أدباً مع الله تعالى أن نقوم بين يديه متطهرين
 دنس إذا الباطن عندنا ظاهر عندنا فمن شدد رأي ما عنده تعالى ومن خفف رأي ما عنده
 العباد فافهمه ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن استعمال والى الذهب والفضة حتى في غير
 الأكل والشرب حرام على الرجال النساء إلا في قول الشافعية مع قول داود أنها يحرم الأكل
 والشرب خاصة فالأول مشدد والثاني مخفف واقف على أصل ما ورد فراجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول حال الشفقة على دين الامة وإراحتها بالاحتياط فيه إذا كثر في الوضوء
 منها مثلاً كالخيدوع في الأكل والشرب ولا ينبغي لمن يتطهر أن يكون متكبراً معجباً بنفسه
 إذا طهر ومفتاح الصلاة التي هي حضوره الله عز وجل الخاصة وقد جمع أهل الكشف على أنه
 لا يصح دخول حضوره الله من كان فيه شيء من الكبر بل يطرد من القرب منها كما طرد إبليس
 فافهم واما استعمالها في غير الوضوء في الأولى لأنه إذا ترك استعمالها في مواطن الطاعات
 من الاحتياط ففي غيرها من باب أولى فافهم ومن ذلك المصيب بالفضة ضئيلة كبيرة
 حرام عند الأئمة الثلاثة بتفصيل عند الشافعية مع قول أبي حنيفة لا يحرم المصيب بالفضة مطلقاً
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول حال الشفقة على دين الامة كما مر وذلك أن من
 استعمل إلا ناء المصيب بالفضة أو الناء هب يصدق عليه أنه استعمل أثناء كان بعض أجزاءه
 من الفضة والورع ابتاعه عن الأناعة مصيب كالتناعد عن الأناعة الكامل من الفضة ووجه
 الثاني أنه إذا كان ذلك من ذلك السهولة قد اتفق الأئمة الثلاثة على استخار

وقال اودهو واجب وزاد الحق بن راهويه ان من تولاه عامدا بطلت صلاته لاسيما ان تاذى
 بتولاه المجلس فالاول مخفف والثاني مشدّد ويدل لهما معا قوله صلى الله عليه وسلم
 لو لا ان اُشيق على امتي لامرهم بالسواك أى امر الحجاب فان فيه راحة كون الامر للوجوب ولكن
 تولاه ذلك رحمة بالامة فكانه صلى الله عليه وسلم اشار بقوله لو لا ان اُشيق الى انه واجب على
 من لا مشقة عليه فيه وعلى ذلك فمن لم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة لا يجب
 عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني مراعاة كمال التقدير والادب في مناجاة
 الله عز وجل وهو خاص بالاجاب من العلماء والصلحين الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب
 ما يشهدون من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام منتهى رجا شق عليهم تولاه ووجها
 الاول مراعاة حال مقام المحبوبين عن مثلك المشهد من العوام الجاهلين بما يستحقه مقام
 من رتبه تعالى ومناجاته فان اجاب السواك عليه رجا شق عليهم لجهلهم المذكور فان رجا شقهم
 لا يكاد يتجلى لقلبه تلك العظمة التي تجلى للعلماء والصلحين وهذا من باب قوله صلى الله عليه وسلم
 سيئات المقرين فانهم ومن ذلك عدم كراهة السواك للصلوات بعد الزوال عند الجنبته ومالك
 واحمد في احدي روايتيه لا يكره وقال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى يكره فالاول مخفف
 والثاني مشدّد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجها الاول مع مراعاة ما تقدم مراعاة المسلم
 الضعيف عن جليسة حتى لا يتاذى احد برأيه فيه ومعلوم ان كل ما يؤذى المجلس ينفعه تقدير
 اذ استعمل على حصول الفضائل وايضا فان الصائم بعد الزوال ينبغي له التماس للقاء ربه الى
 ما ينجليس للكل على ما ذكرته مشاهد وهذا هو اللقاء الصريح باستضافة وحسن التوجه كما
 ورد في حديث للصائم فرحان وان كان يخشى لا يوصف بالتأذى بذلك حقيقة اذ هو الخائف
 لذلك ولكن قد يتبع الشرع العرف في كثير من المسائل وقد ورد في عدة احاديث اشارة الى التوجه
 في اطلاق صفة التأذى عليه سبحانه وتعالى كما اشار اليه حديث البخاري لا احدا صبر على تأذى من الله
 وتحولت من تأذى الى وليا فقد اذنى واعتقدنا اذنا من نسته نحو هذه الصفات الى
 الله سبحانه وتعالى انما هو غاياتها كما هو مقرر في محال من ابواب الفقه فافهم ووجه
 الثاني الترخيب في الصوم وكون مثل تلك الرخصة محمودة الاثر في طريق العبادة كما كان صلى الله
 عليه وسلم يتزك الصلوة على بعض الشهداء ترغيبا للحيات في الجهاد فيقولون اذا كانت انشودة
 توصل صاحبها الى مقام لا يحتاج الى احد يدعوله بمغفرة والرحمة فلا ينبغي لتولاه فتحرلت داعيته
 للجهاد ويزول عنه الجبن فاعلم ذلك والله تعالى اعلم

(باب النجاسة)

احمداً الله على نجاسة الخمر لانها عن ادائه قال بطوارقها مع تحريمها وتذات اتفقوا
 على ان الخمر اذا تحللت بنفسها طهرت واجمعوا على ان ميتة الجراح وانسك طاهرة وعلى
 ان الخمر اذا اشترى والمشرط اذا غمس يده في ماء قليل فالماز باق على طهارته واتفقوا على

ان الرطوبة التي تخرج من المعدة تحتها كما حكي عن أبي حنيفة هذا ما تذكره من مسائل
 الجماعة والاتفاق. واما ما اختلفوا فيه فقد ذكروا قول الائمة الاربعة ان الكلب نجس مع قول
 داود بطهارتها مع شربها كما مر فالاول مشدد وأبلم في الزجر والثاني مخفف من جهة
 عدم وجوب التطهر منها لانها لا يلزم من تحريمها نجاستها كما لميلس والاضراب والازلام
 واقامى نجسته من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى انما المشركون نجس فراجع الامر الى
 مرتبة الميزان وان كان الثاني ضيعفا جافا فافهم. ومن ذلك قول الامام المتوفى
 واحمد والى حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الامام مالك بطهارته فالاول مشدد في نجاسته
 وفي الطهارة من ولو غرس سبعا لنجاسته الاصل في حنيفة فانه يقول العسل مرة ان زالت
 العلل بها والا فلا بد من غسل حتى يغلب على الظن ازالها ولو بشر بن مرة واكثر كسبا بشر
 النجاسات الاسبعا وقال مالك هو طاهر ويضل من ولو غرس سبعا لنجاسته بل ذلك قصدي في بعض
 وكذا القول فيما اذا دخل الكلب عضو من اغصانه في الاناء فانه كالولو غرسه خلا فاما مالك
 فانه خص العسل سبعا بالولوغ فقط فزعم الامر الى المرتبة الميزان ووجه من قال بنجاسته عليه
 وصفته مع اعلام صحته ان تلك الصفة عن الذات ووجه من قال بطهارته فانه ان الاصل في الاشياء
 الطهارة وانما النجاسة عارضة فانها صادرة عن تكوين الله تعالى القدوس الطاهر ومن الادب
 قولنا بطهارة عينها ثمر رأينا آثارها ايضا استعمالها في بدن أو دين اجتنابها وقل أجمع أهل
 الكوفة على ان الاكل والشرب من سبور الكلب يورث البقاوة في القلب حتى لا يصير العسل
 ينجس الى موعظة ولا فعل شيء من الخيرات وقد جوب ذلك شخص من أصحابنا المالكية فشرع من
 ابن شرب منه كلب فمكث يستغشا شربه وهو مقبوض القلب عن كل خير حتى كاد ان يهلك والمشي
 الذي يحصل منه ما ذكره يجب اجتنابه ويحوز لطلاق النجاسة عليه سواء أوردنا الذات مع الصفة
 أو الصفة فقط كما اطلق الله تعالى اسم الرحمن على المشركين من حيث صفتهم التي هي الكفر فاذا
 اسلموا آمنهم طهروا فكانت النجاسة عليه كما ان لا يطهر بالاسلام وسمعت سيدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب كما ينبغي عن الشارع من بيعه أو اكل
 ثمنه واما من جهة صفة فهو نجس من حيث ان ثوره عيت القلب فيجب اجتنابه كما يجنب سم
 الاماني من حيث ضررها في البدن مع القول بطهارة ذاتها بن هوأولى بالاجتناب لا شرب في
 الدين فلا والله في تسمية الكلب نجسا حيث ائره وطهر من حيث عينه كما سمي الله تعالى المشرك نجسا لغير الانصاب
 والازلام وجسامهم اجمع العلماء الا بقاء على طهارة جسمه الشراء وكذلك المتاعف والاضراب والازلام فالاولى كان سورا
 يورث القلب الذي عليه مدار الجسد أو ضعفا ينع من قول الواضع اني قد دخلت الجنة بالعمارة اصابم في العسل مرة
 سبعا احملها بقراب فذا ذلك الاثر الكلية وانما ينجس الملو التراب الذي اذا ابتعدنا انبت الزرع فاعلم ان الزرع
 بالعسل من الزرع ولو غرس سبعا لا ينجس في القول بطهارة جسمه كالتسمية به كما في قوله تعالى لا نجاسة في الامم بالصاغة سعاد

في الشفقة على ديننا والرحمة بنا والالتفات إلى أحوالنا في القول بنجاسة صفة القول بطهارة نجاسة
 لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات التي فكما اطلاق الامام الشافعي ومن وقف في
 نجاسة الكلب ذاتا وصفة توسعا كذلك التمسك من واقفة اطلاق الطهارة على الكلب ذاتا
 وصفا توسعا وتقليبا لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر وكان ينبغي اخفضل الذي
 رحمه الله يقول التحقيق ان الكلب طاهر العين نجس الصفة وسمعت سيدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى ايضا يقول لا اعتراض على من قال ان وجوب الغسل من الكلب واستحبابه
 علته لا تغفل لحفاؤها على غالب الناس لانه ما اطلع عليها فيما علمنا الا بعض اهل الكشف
 فقط وقد ألزم بعضهم من قال ان الغسل من الكلب يغيب لا يعقل بان ذلك يؤدي الى ان
 الشارع خاطب الاغلبية لا يفهمون له معنى وذلك يكاد ان يقرب من صفة العيب الذي ينزه
 عنه مصيب الشارع وقد مر الله ان يبين للناس ما تروا من الله اي امرهم ايهما ان يبلغوا اليهم وذلك
 لا يكون الا بان يبلغ اليهم اللفظ والمعنى تبليغا شافيا بحيث يتجلى لهم امره فلا يلتبس عليهم شيء
 وقال الله فان لم تفعل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا فقلت وقد ورد
 الاوامر بان مثل ذلك قد يكون جلاء امتحانا لايمان بعض الناس بالمعنى المتصو في التفاسير هل
 يبادرون الى امتثال الامر بفعل ذلك الشئ ولو لم يتفعلوا علته أم يتخلفون عن المبادأة حتى يعلموا
 حكمته ذلك وقد قال اهل الكشف ان العمل بالخبر على شيء كان أقوى في مقام الايمان واعظم
 اجرامه اذا علل لانه ربما يكون معظم الباعث للمكلف حقيق على العمل بحكمة تلك العلة من
 ثواب عتوه لا محض امتثال امر الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام الكمال والله اعلم
 وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يفدر القائل بطهارة الكلب على رد النص
 الوارد في الغسل من ولو غلب بل يرى العمل به واما وقع الاختلاف بين العلماء فاغاد للحاقلة
 في العلة او في التسبيح وهدم مقام الاختلاف في العلة والعدد فذلك لا يفدر في الدين فان
 القائل بطهارة الكلب فائل بالغسل منه كما ورد واما التسبيح فمخجل ولو جعلنا الامر فيه للاستحباب
 قلنا يرض به الاجتهاد الى الوجوه كلها عليه القائلون بنجاسة فاعلم ذلك فانه تقبيح و قد
 اتفنا في ذلك مؤلفا وذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف الاسئلة والجواب عنها وحاصل ذلك ان
 اهل الكشف متفقون مع اهل النقل على الحكم بنجاسة الكلب والغسل منه واما ما اختلفوا في
 العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة لا يفدر في الاصطلاح فغلبت الاصلية عند اهل الكشف
 بنجاسة صفة من حيث انها عتبت القبح والخير والميسر والضارب للازلام ويضد عن ذلك الله
 وعن الصلاة وعلمه عند غير اهل الكشف اما بنجاسة عينه وصفة معا وعلمته لا تغفل عن من
 قال بطهارة معا والغسل منه يغيب ولا ينبغي ما في هذا اذا الامر بالغسل منه سبعا يقتضي
 نجاسة ولا بد والاك ان كلام الشارع كالعبث فلا يدل من القول بنجاسته اما ذاتا وصفة انما
 ومن ذلك قول الامام الشافعي في حنية بنجاسته الخنزير وان يغسل منه سبعا عند الشافعي
 ومرة عند الامام أبي حنيفة نذبه ما تقدم ذكره بحجب مع قول الامام مالك رحمه الله تعالى

بطهارتها قالوا اول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان وقد اختار الامام
 النووي طهارته من حيث الدليل فقال في شرح المهذب الرابع من حيث الدليل انه يكفي في
 بول الخنزير غسلة واحدة بلا تراب وبهذا قال اكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم
 وجوب الغسل منه كالكلب حتى يرد في الشرع الحاقه بالكلب انتهى ووجه من التحفة بالكلب
 في وجوب منه كونه اخيت مجسما وكما من الكلب فقياسه على الكلب واضح ووجه من قال
 بطهارته عدم ورود نص في الغسل منه سبع مرات كالكلب واما ما ذكره يمين محمد فلا
 يلحقه بالكلب في الجناس فقد حرم الله الميتة والخنزير ولم يأمرنا الشارح بالغسل منها سبعا
 احدهن بتراب فافهم + ومن ذلك عدم وجوب العدة في غسل ساثر الجناسات عند أبي حنيفة
 ومالك والشافعية واحمل في احادي روایتهم مع الرواية الاخرى عنه انه يجمل العدة في سائر
 الجناسات غير الارض وفي رواية عنه انه يجب غسل الاربعة سبع مرات وفي رواية اخرى ثلاثا
 وفي رواية اخرى اسقاط العدة فيما عدا الكلب والخنزير فالاول مخفف ومقابلته مشدد
 فخرج الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بعوام الناس الذين لا يراعون الورع والاحكام
 والثاني خاص بالعلماء والصالحين نظير ما ورد في النقص عن الفرج وعدم
 النقص به كما سيأتي بسطه في بابيه ان شاء الله تعالى + ومن ذلك قول الامام الشافعية
 ان يخلو دكلها تطهر بالديار الا جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما او من احدهما
 وهو اصل الروايتين عن احمد واظهر الروايتين عن مالك مع قول الامام ابي حنيفة
 ان يخلو دكلها تطهر بالديار الا جلد الخنزير ومع قول الزهري انه يتنقم بجلود الميتة كلها من
 غير ديار فالاول مشدد من حيث اشتراط الديار وكثرة المستثنيات والثاني فيه تخفيف فخرج
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول زيادة التنزه عن استعمال ما سماه الشرع نجسا اذ يامر الله
 تعالى ان يجاسه العبد وهو ملاصق بشيء نجس شرعا ووجه الثاني ان جلد الخنزير لا يطهر
 بالديار لما اخبر في التنزه عنه وكونه يستحب قتله مطلقا بخلاف الكلب فان فيه تقصيرا فكان
 استيفاء من الخنزير من هذا الوجه ووجه الثالث ان القائل يجوز الانتفاع بجلود الميتة من غنيره
 ديار حمل حديث الديلم على الاستحباب دون الوجوب فالاول خاص بالعلماء من العلماء
 والثاني خاص بمن هو دونهم في التنزه والثالث خاص باهل الضرورات كما يدل بعض الآثار
 فافهم + ومن ذلك قول الشافعية واحمل ان ذكاة لا تخل شيئا فيها لا يؤكل مع قول أبي حنيفة
 ومالك انها تخل الا في الخنزير واذا ذكى عندها سبع او كلب طهر جلده وحكمه لكن اكله حرام
 عند أبي حنيفة ومكروه عند مالك فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول ان ما لا يؤكل نجس فلا تؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طبيا بل حكم ذبحه حكم
 موته حنفيا انفق قال تعالى في مدح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبحم عليهم الجنائث ووجه
 الثاني انه لا يلزم من طهارته حله فقد حرم الشيء الطاهر لضرورة في بدن أو عقل وحكمه لا يؤكل
 وان قيل بطهارته يضر في البدن كما جرب من شئت فليجرب لولم يكن الا انه يورث اكله

البلاهة حتى لا يكاد يفهم ظواهر الامور فضلا عن بواطنها ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة بالحسن
 عن مقدار الدم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الحديد انه لا يفسد عنه ومع
 قوله في القديم انه يعني عاديون الكلف فالاول والثالث مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول الامام الشافعي بنجاسة شعر الميتة غير
 الادنى وصوفها ووبرها مع قول أبي حنيفة واحمد بطهارة الشعر والصوف والوبر زاد
 أبو حنيفة فقال بطهارة القرن والسق والعظم والريش اذ لا روح فيه مع قول مالك بطهارة
 الشعر والصوف والوبر مطلقا سواء كان يؤكل لحمه كالغنم ولا يؤكل كالكلب والحمار ومع قول الاول
 ان الشعر ونحوه نجس يطهر بالغسل فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني
 ان سياق الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الاكل من وجوه الاستعمال هذه الاشياء لا تؤكل
 عادة فستعمل في غير الاكل كاللبس الاقتراش ولولا غسل عند غير الاوزاعي على ان
 التحقيق في الشعر والريش نحوها ان لها في حال حياة الحيوان وجه الى الحياة من حيث انها
 تنمو ووجهها الى الموت من حيث ان الانسان وغيرها لا يتأثر اذا قطعت فافهم + ومن ذلك
 قول الامام أبي حنيفة ومالك يحوز لحزب شعر الخنزير مع قول الشافعي من ذلك وقول احمد براهته
 ومع قول الخرافي بالليف حبس فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث والرابع فهما
 راحة تشديد ان لم يرد احمد بالكرهية فيؤخذ به الا كابره من اهل الورع ويسلم به الا باغ
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول البناء على ان قول بطهارة ووجه الثاني البناء على
 القول بنجاسة ووجه الثالث والرابع الاحتياط فراجع الامر الى مرتبة الميزان +
 ومن ذلك قول الامام مالك واحمد والشافعي في ارجح قويد بطهارة الادنى اذا مات مع قول
 الامام أبي حنيفة والمرجوح من قول الشافعي انه ينجس كنه يطهر بالغسل فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شرف ذات الادنى روحا وجسمًا
 ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا خرجت من الجسد نجس لانه ما كان طاهرا الا سر يات
 الروح فيه لكونه مركبا لها وهي من امر الله وامر الله طاهر مقدس بالاجماع فكذا ما جاء ورعا
 فافهم واكثر من ذلك لا يقال فان قال قائل كيف قال الامام أبو حنيفة رضي الله عنه بنجاسة
 الادنى مع حديث ان المؤمن لا ينجس حيا وراميتا فاجاب بحتم ان هذا الحديث لم يبلغ
 أو بلغ ولم يصح عنده + ومن ذلك قول الائمة الاربعة بطهارة سور البغل والحمار وانه مطهر
 عن توقفه في حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري والاوزاعي ان ما لا يؤكل لحمه سورة
 نجس فالاول مخفف ومقابل مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون عذبة مسحة
 الطهارة لسور البغل والحمار لا يطلع عليها الا كبار العلماء بالله فمخفف الامر فيه على العوام بخلاف
 الاكابرة وبذلك حصل توجيه انتاني فافهم + ومن ذلك قول الشافعي بنجاسة البول والروث
 مطلقا مع قول الامام مالك واحمد بطايرتهما من مأكول اللحم ومع قول الخنفي جسيمه والبال

الحيوانات الطاهرة طاهرو مع قول الامام الى حنفية يرقى الطير لما كمل اللحم والعظام
 طاهرو ما عداه نجس فالاول مشدد ومقابل لمخفف ولو بالنظر لمحل شق التفصيل فراجع الامر
 الى موثقي الميزان ووجه الاول كون البهائم من شاتها ان تاكل مع الغنلة عن الله تعالى
 فلا تكاد تدكور بها وما لم يدكر اسم الله عليه فهي قد شرعاً كما هو مقرر في الشريعة وهو خاص
 بالكار والعلاء والصالحين الذين يتدلسون في الطلقة الغافلين عن الله ما لهم عليه من شق الطهارة
 والتفليس بخلاف الاصاغر الذين تقلب عليهم الغفلة فانهم لا يتأثرون بفصلات اهل الغفلة
 لعدم تفليس ذواتهم وبذلك حصل توجيه الثاني وقد جاءت الشريعة على مرتبة الخواص
 ومرتبة العوام والعلماء تتبع لها اي للشرعية ومن ذلك قول الامام الى حنفية ومالك بنجاسة
 المتى من الاكل مع قول الشافعي واحمد انه طاهر زاد الشافعي وكذا المتى كل حيوان طاهرو اما
 حكم التلذذ منه في غسله عند مالك وطيار ويايسا وعند ابي حنيفة يغسل رطباً ويفرك
 باليسا كما ورد فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامور الى موثقي الميزان ووجه الاول
 كونه يخرج مع الغفلة عن الله تعالى غالباً فلا يملك الشخص يد كونه بين يدي الله ابد ابل
 نعم حصل هذه الغفلة بتعاليم اللذة ومعلوم ان اللذة النفسانية تمتثل كل عمل من عليه من هنا
 امرنا الشافعي بالغسل من فروع المتى لكل البدن انما شاليدان الذي الذي قدروا ضعف من شدة
 الحجاب عن الله تعالى كما سيأتي بسطه في باب الغسل ان شاء الله تعالى وكل ما حجب الله تعالى فهو
 نجس هذا لا كما يبالغ في الاصاغر فكل كلام الى حنفية ومالك خاص بالاكار ومن العلماء
 والصالحين وكلام الامام الشافعي واحمد خاص بعوام المسلمين فلذلك غسله النبي صلى الله عليه
 وسلم تارة وتلك اخرى تشريفاً للاكار والاصاغر فاقم ومن ذلك قول الامام الى حنفية
 في البكر التي يتوضأ منها اذا خرجت منها قارة ميتة انها ان كانت متنفخة اعاد صلاة ثلاث ايام
 وان لم تكن متنفخة اعاد صلاة يوم وليلة مع قول الشافعي واحمد انه ان كان الملو يسير اعاد من الصلاة
 ما يغلب على ظنه انه توضع فيه بعد موته وان كان كثيراً ولم يتغير لم يعد شيئاً وان تغير عاد من وقت
 التغير وقال مالك ان كان ميتاً ولم يتغير لم يعد شيئاً ولا اعادته وان كان غير ميت فنية لو اتى
 فالاول ان التشديد خاص بالاكار والتخفيف خاص بالاكار بالنظر لمقامهما في الطهارة
 والتفليس ومن ذلك قول الامام الشافعي اذا شئت طاهرو نجس اجتهد وتطهر بما طهر
 طهارة من الاواني مع قول الامام الى حنفية انه لا يجوز الاجتهاد الا اذا كان عند انتابط
 اكثر ومع قول احمد انه لا يجزى بل يوقى الجميع او يخلطها ويقيم فالاول مخفف والثاني
 وما بعد مشدد فراجع الامور الى موثقي الميزان وهو محمول على جالين فالاول خاص بالعوام
 والثاني وما بعده خاص بالاكار لشدة تورعهم واعفائهم فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب اسباب المحرث)

اجمعوا على تقص الوضوء بالخارج المعتاد من السيليين وهو البول والغائط والتفريق على ان

من منكره أو دبره يعضون من اعتقاد غير يديه لا ينقض والتقوى على أن نوما المستطعم والمتك
 بشرط ينقض الوضوء وعلى أن القهقهة في الصلاة تطلها دون الوضوء خلافاً لما في حنفية كما
 سيأتي وعلى أن أكل الطعام انطوخ بالنار واكل الخبز لا ينقض الوضوء وعلى أن من يتقن
 الطهارة وشك في الحدث فهو باق على طهارته إلا ما حكي عن بعض أصحاب مالك وكذلك اتفقوا
 على أنه لا يجوز للمحدث مسح المصحف ولا حمله إلا ما حكي عن داود وغيره من الجواز هنا وما وجدته
 من مسائل الإجماع والاتفاق وأماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا ينقض
 الخارج النادر كاللورد والكعبة والريح من القبل مع قول أبي حنيفة ينقض الريح الخارج من القبل
 وهو الأرجح من مذهب الإمام الشافعي فإنه قال باليقض بالثلاثة فالأول الخفيف والثاني فيه
 تشديد فرجع الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول أن الدخول حلة الحياة والحياة من الأكل
 ليست من الطبيعة المتولدة من الطعام وإنما هي حقيقة إنما هو ما نشأ من الطعام ومن يقض
 بالحياة فإنما هو من حيث ما كان عليها من الطبيعة كما هو الغالب لأن اتفاقاً كما سيأتي بسطه
 في أوائل خاتمة الكتاب أن شاء الله تعالى وجه من قال يقض الريح الخارج من القبل ندرته
 حتى أنه ربما لا ينعقد في عمر مرة واحدة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المني
 ناقض للطهارة مع الأصح من مذهب الإمام الشافعي أنه لا ينقض الطهارة وإن أوجب الغسل
 فالأول مشدّد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول أن الدخول خروج المني
 شديده لا تعادها الدخول نفسانية ومن لازم ذلك شدة العقلة والعقبة عن الله تعالى فهو أولى بالنقض
 من خروج البول والقاط من حيث الدخول لأن حيث عينه ووجه الثاني كون ذلك خاصاً
 بالأكابر والأولياء الذين يعدون انعقلة عن الله تعالى أحد تأخذه التوبة وانطهارة فالأول
 بالأكابر والثاني خاص بالعوام فأعلم ذلك فاعلم فيه تعرف أنه لا فائدة في القول بعدم نقض
 الطهارة بالمني إلا كونه منشأً لا دعي لا يعرفان من خرج من المني ممنوع من الصلاة ومخوها
 أشد من من المحدث المحدث لا يعرفون ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لا ينقض الوضوء
 من الفرج مطلقاً على وجه كان مع قول الشافعي والنقول الأرجح من مذهب أحمد بالاشتقاق
 الوضوء ببطن الكف وزاد أحمد نقض الطهارة بلمس الذكر بظهر الكف أيضاً ومع قول مالك
 أن مسه بشهوة انتقض والأفلا فالأول مخفف والثاني مشدّد والثالث فيه تشديد فرجع
 الأمر إلى موثقي الميزان فالأول خاص بعوام الناس ومقابلته خاص بالأكابر وذلك لأن الناقص
 حقيقة هو كل ما تولد من الأكل وأما النقض بالفرج فإنما هو لمجاورة الفرج الخارج بل رد أنه
 صلى الله عليه وسلم كان ينظر إلى ولده لمجاورة الفرج مباحة في التزويج وليقتدى به
 خواص أمته دول عوامهم كما أشار إليه حديث هل هو إلا بضعه منك وقال الأكابر من مس
 فرجه فليتوضأ كما أوضحنا ذلك في كتاب أسرار الترتيب وفي خاتمة هذا الكتاب فراجعوا
 وسمعت سيدي علياً النخوصي رحمه الله تعالى يقول إنما قال صلى الله عليه وسلم لطلق ابن عدي
 حين سأله عن مس الفرج هل هو إلا بضعه منك ينيبه على ما أجتمع عليه أهل

الكشف من ان الناقض حقيقة انما هو متولد من الطعام والشراب وخرج من الفرج ليس
ذات الفرج وكان طلق بن عدي هذا راى بل القوم خفت الشكوك عليه حتى يذهب خلاف الكبار
من العلماء والصالحين يؤمنونهم بالوضوء من مس الذكر مشاكلة لمقامهم في التورع والتأني
عن مس الخمار والخارج بخلاف الفلاحين والقراسين ونحوهم فان مقامهم لا يقتضي هذا التأني
الظاهر في الامر في ذلك الى مرتبة الميزان فان قال الشافعي ان حديث هل هو لا يضر بعد
ملك منسوخ قلنا السادة الحقيقة لا يقولون بل ينسخه بل هو ~~مكسر~~ عندهم فلا بد له
من وجه يحمل عليه وقد صرح حمله على اتحاد العوام دون العلماء والصالحين فيلزم لكل متدين
من الحقيقة ان يتوضأ من مس الفرج خروجاً من خلاف الأئمة ولا يلزم له ان يمس فرجه
ويصلي بلا تجد يد طهارة فان قال قائل انكم قلتم ان علة التقص بمس الفرج انما هو لكونه
مجاوراً للخارج لا لذاته فلم توجبوا الوضوء بمس نفس الخارج فاجاب انما يلزمنا الشارح
بالوضوء من مس الخارج لانه لا لذة في مسه بخلاف فرجه فان العين يجرد لذة وراحة بخروج
اتحاد العين فلذلك كان فيه الوضوء كاملاً بخلاف مس الخارج الملوث فافهم واما وجه
لنقض الطهارة بلبس الذكر يظهر الكف أو باليد الى المرفق فهو الاحتياط لكون اليد تطلق على
ذلك كما في حديث اذا قطع أحدكم بيده الى فرجه وليس بينهما ستور ولا حجاب فليتوضأ وسمعت
مرة أخرى يقول ليس لنا ناقض للطهارة الا وهو متولد من الاكل حتى القهقهة عند من يقول
بانها تنقض الطهارة اذا ودحت في الصلاة لان لولا شيع ما قهقه فان الجحيم لا يكاد يتسم فخلا
عن القهقهة انتهى اما من جهة الدبر فقال أبو حنيفة ومالك لا ينقض الوضوء قال الشافعي
في أرجح قوليه واحمد ينقض اخذ برواية من مس فرجه فشم القبل والدبر فرج الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد ينقض طهارة من مس فرجه غيره صغيرا كان المحسوس
أكبراً جيا كان أو ميتاً مع قول مالك انه لا ينقض مس فرجه الصغير ومع قول أبي حنيفة
انه لا ينقض مطلقاً فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق نقض الطهارة بمس
الإنسان فرجه نفسه فليس عليه مس فرجه غيره بجسمه علة القبح في ذلك فبانقض طهارة العبد
من نفسه كذلك ينقضها من غيره اخذ بالاحتياط ويؤخذ من ذلك توجيه قول الامام أبي
حنيفة والشافعي واحمد بعدم نقض طهارة المحسوس مع قول مالك ينقضها فان الاول مخفف والثاني
مشدد وان الاول خاص بالاصابع والثاني خاص بالاكابر من المتورعين وقد اجمع اهل الكشف
على انه ليس لنا ناقض الا وضوءاً بآداب أو فيه راحة من سوء الادب مع الله تعالى ومن هنا ورد
الاستغفار عند الخروج من الخلاء ولا يقع العبد في ناقض الا وهو غائب عن مشاهدة ربه عز وجل
ولا يكاد يحضر مع الله عز وجل في حال خروج الحدث أو وقوعه ابداً وذلك اي عدم الخضوع
لحدث عند الاكابر يتضررون منه احياء كبديهم الذي مات بآدابهم عن شهود كونه في حضرة
ربه فافهم وهذا من باب قولهم حدثت الاوارس بينات المقربين ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة بعدم نقض الطهارة بلبس لاهر النجس مع قول الامام مالك بايجاب الوضوء بلبس

وصلى فقلت أيضا عن الامام الحسن وفيه قال الاول لمخفف والثاني مشدد ووجه الاول عدم
ورود شيء من الشارح في ذلك فلو كان ذلك لاقضوا الورود لنا حكم ولو في حديث واحد في الثاني
كون الاجحام دائمة مع العلل فالباقي كانت العلة في النقض ليس المرأة الشهوة للامس
او اللوس ولهما عادة انحط الامام مالك للاسوة فان نقض الامر الذي يشترى تعقيل مثلا لا بد
رضي الله عنه فمن امنهم الشارح على شريقتين من بعده فكل امر حدث بعد موت الشارح من
مستحسن او مستقيم فافق المصنف بان يلحق بما يشاكله في الشريعة فالتقص بالامر خاص
بالاذل الناس وعدم النقض خاص بالشراف الناس الذين لا يشتهون الاما يلهه الله تعالى
لهم فان تذرة الاكابر عن مس الامر فهو كمال في التزوي وقد يقال ان عدم النقض على امر
خاص بوعلم الناس والقول بالنقض خاص بالاكابر والعلماء والصالحين مشاكلة لمقامهم في التمام
عن كل ما لم يأت به الله تعالى ومن ذلك قول الامام الشافعي ان ليس بالامر المرأة من غير
حائل يتقص بكل حال الا ان كانت المرأة محرما للامس مع قول مالك واحمد انه ان كان ذلك
بشهوة نقص والا فلا ومع قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان ذلك يتقص بشرط انتشار الذن
بذلك فينتقص بالامر لا انتشارا ومع قول محمد بن الحسن انه لا يتقص وان انتشر ذكوره ومع
قول عطاء ان ليس اجبية لا لملكه انتقص وان ليس زوجة وامته لم يتقص فالاول مشدد
ومقابل له مخفف على التفصيل المذكور فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + فالاول مخفف خاص
بالاكابر الذين يقصون فعل الشهوة اذا فقدت مقام وجودها ومقابل له مشدد وجود الشهوة
بشرطها المذكور فمن العلمك المشدد والمتوسط والمخفف واما اللوس فهذا هو مالك والاشعري
من قول الشافعي واحدي الروايتين عن احمد انه كاللامس في النقض فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
في هذه المسئلة والتي قبلها ووجه من قال بالنقض ليس الاجبية النظر بالنقض بالاثبوت من حيث
هي كما انها حدثت ووجه من قال انها لا تنقض الاخذ بقول عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم الى الصلاة ولا يحدث وضوءا وهذا خاص
بمن ملك اربه وكان الشيخ محمد بن الدين بن العربي رضي الله عنه يقول ووجه من نقض ليس
المرأة بالنظر الى كمالها من حيث المنة القاهر بها المشار اليه بقوله تعالى وان تظاهرا عليه فان
الله هو مولاه وجبريل وصلى المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهيرا وهو سر لا يطلع عليه
الا من اطاع الله تعالى على كل صدور العالم وعرف تلك القوة التي في حفصة وعائشة حجة
جعل الله تعالى نفسه واولي الغرم من الملائكة والبشر في مقابلتها وهو سر لا يجوز كشفه
للمحيين + وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول نقص الطهارة بلبس
النساء خاص باحد الناس من لم يطلع الله تعالى على جمال النساء من حيث انهن محل انتاج
العالم والانتاج بيت الكمال نظيره قوله لهم ان الخير المتقدي افضل من القاصروا ما عدم
النقص ليس من فخاص بالكمال الذين يعرفون مراتب الوجود وكشفا وبقينا لا الذين
يشهدون النقض في النساء ويرون الذكورة اكمل من الاثوثة انتهى + وسمعت ايضا يقول

ولم يكن من كمال المرأة وقوتها الا كونها تستدعي بالحال اكابر مولد بنا الى صورة السجود
 عليها حالة الوقوع كان في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى وسميته ايضا يقول الاولى القول
 تنقض الحجايز والمخامر والصغيرة لان العلة في النقض بها قد لا تكون هي الشهوة وانما ذلك
 بخصوص وصف في الاتقي فوقف المتورع على القول بان تنقض حتى ياتي له نص يخرج عن
 عن النقض وقد أطلق الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله تعالى يا فرعون اننا نريد ان نبي
 نساءهم على الاطفال فانه كان لا يذبح الاتقي القريبة العهد بالولادة فكان أطلق الله اسم النساء
 على المرأة الكبيرة في قوله تعالى اولاستم النساء من غير تقييد بالبالغة فذلك انما طلقت على البنت
 ساعة ولادتها على كل حال وهو قد هبت او درج الله فمن الائمة من دار مع حصول الشهوة
 ومنهم من راعى محل الشهوة وان لم تحصل شهوة واما وجه من قال المراد ليس النساء في الزاوية
 هو انهم لا يمس باليد فهو يكون اللبس ثم اخفيا لا يغيب الانسان بلذته عن ربه تعالى بخلاف
 الجماعة فان صاحبها لا يكاد يحضر قلبه مع ربه بل يغيب عن مواقفه وشهواته بالكلية وذلك
 حدث عند الاكابر من الاولياء باتفاق ولما كانت اللذة لتسرى في بدن الجماعة ككل لا تتخلز
 محل دون آخر امر المكلف بتجميع البدن في الغسل فيعش بالملك مقاما من بدنه لبيان تلك
 اللذة فيه فانها عمت جسده كله اذ لم يمس وان كان فرما من الدم فهو فرع اقوى من اصله وان
 البول والعائط والدم اقل منه في ظاهر الامر اذ العلة فيه بيان شهوة المغيبة نه عن شهوة الحاضرة
 لا قذارة اللون والرائحة مثلا وما يؤيد من قال ان المراد باللبس آية اولاستم النساء الجماعة
 قوله تعالى وان طلقتوهن من قبل ان تحسوهن فان المراد بانفس هنا الجماعة وقد يكون من قال
 بذلك انما قال به كونه نظر في لغة العرب فواي ان اللبس واللبس واحد لكن ذلك ينبغي ان
 يكون خاصا برعاء الناس خلاف الاكابر فان مقامهم ان يتنزهوا عن لبس النساء ولو بلا
 شهوة حتى عن لبس الشعر والظفر السن كما يتنزهون عن الصلوة اذا اكلوا اللحم الخبز والابجد
 طهارة تباعد عنها لكونها محلا لركوب الشياطين على ظهورها كما ورد لا تكونها لحما اذ اللحم
 كله من سائر الحيوان في ذلك واحد فافهم ذلك فانه قيس ومن ذلك قول الامام ابي
 حنيفة رضي الله عنه ان من نام في صلاة على حالة من احوال المصلين لا يتنقض وضوءه وان
 طال نومه وانه ان وقع انتقض مع قول مالك يتنقض في حال الركوع والسجود وان طال
 دون القيام والقعود ومع قول الشافعي انه ان نام فمكنا مقعدة لم يتنقض ولو طال النوم
 والا انتقض مع قول احمد في أصح الروايات انه ان طال نوم القائم والقاعد والراعي
 والساجد فجلبه الوضوء والا فلا فالاول تخفف ومقابله مفصل فزج الامر الى مرتبة الميزان
 ورحم الاول ان التام في الصلاة قريب من المستيقظ لتعلق قلبه بحضرة الله تعالى
 وقلة استغراق قلبه في امور الدنيا وكذلك القول في نوم المكلن مقعدة لعدم استغراق
 قلبه في النوم بخلاف نوم غير المكلن مقعدة من الارض ولذلك قال اشياخ الطرقات
 من أراد خفة نومه فليضم تحت رأسه فخذ كعالية وينم على شقة الايمن فان نومه يكون

خفيفا جدا وأما وجه من قال من العلماء ان النوم ينقض الوضوء فمن مقلد ان صح عنه ذلك ولو
 فكونه أي النوم أمرا يبرزه وجهه الى اليقظة ووجهه الى الموت بدليل ما ورد في الحديث النوم
 أو الموت فكان القول ينقض الطهارة به من الأخذ بالاحتياط ، وسمعت سيدي عليا
 الخواص رحمه الله يقول وجه من نقض الطهارة بخروج الدم الجان وبالفقهية أو بنوم المكنز
 مقول أو عيس الأبط الذي فيه صنان أو عيس الأبرص أو الأجناس أو الكافر أو الضئيل أو غير
 ذلك مما وردت فيه الأعيان والآثار وتولد من الأكل والشرب الأخذ بالاحتياط ولا يخالفه
 إلا والقلب غافل عن مراقبته الله عز وجل فلو صحت مراقبته العبد لرب له نوره نفسه عن كل
 قد حصى أو معنوى تعظما حضرة ربه فلما كانت هذه الأمور من لازم صلاحها الغفل عن الله تعالى
 نقض بعض العلماء الطهارة بها قال جميع النواقض متولدة من الأكل وليس لنا نقض من غير
 الأكل أبدا فان من لا يأكل لا ينأ ولا يجري الدم ولا ينحط في الصلاة ولا يتقيا حتى لا فيه
 ولا يخرج من أبطه صنان ولا يحصل له بول ولا حزام ولا يصحى ربه بعصيتهما فضلا عن
 والشرك بل هو كما ملكته وأما من قال ينقض من الكافر فلا بد له من السخط الله تعالى فاحتمل
 المؤمن لنفسه بالتطهر من مس فرار من موضع السخط والغضب فهو قاطع ما تقدم من الوضوء
 من أكل لحم الخنزير ما ورد أن ظهورها ماوى الشياطين لا من حيث ذوات اللحم وما ورد
 عن الوضوء من المياه المغضوب عليها كياه قوم لوط وما ورد من أنه من الخيلوس على جلود النمار
 والسباع من حيث أنها تورث الفتاوة في القلب كما سيأتي بيانه في باب اللباس كذلك لو
 الأكل والشرب ما اشتبهنا المس النساء ولا جاعلين ولا خرج منامى ولا جن أصلا ولا أحمى عليه
 نكلنا بغيبته ولا غيبته ولا اتخذ أهل من الكفار صليبا عبدة فان هذه الأمور لا تقم العمل المجتهد
 بالأكل وأصل ذلك أكلنا لبيد آدم من الشجرة فانها لما كانت بيانا بصورة ما يقع فيه بنوه من
 بعده من حجاجهم بالأكل عن الله تعالى أمرنا بالتزكيا بغسل الوضوء من كل ما تولد من الأكل
 لملازمة الحجاب والغفلت به عن الله عز وجل ولذلك أبطل العلماء الصلاة بالأكل بها على
 لا متناهم صحة حال مناجاة العبد لربه في صلواته حال الأكل فمتنع لذة الأكل عن شهودكم الأكل
 مناجاة ربه لا متناهم اجتماع لذين معاني ان وأحد ومراعاة الأدب معه كما سياتى بسط ذلك في
 الخاتمة ان شاء الله تعالى ومن ذلك الوضوء مما مست النار كالطبخ والتبخير فاتفق الأربعة على
 النقض به وقال ابن عمر أبو هريرة وزيد بن ثابت يجب الوضوء من أكله فالأول محقق والثاني
 مشدد ووجه الثاني ان النار مظهر غضبي يعذب الله تعالى بها من شاء من العصاة فلا يناسب
 أكل مما مسته أن يقف بين يدي الله تعالى إلا بعد التطهر من طهارة كاملة ووجلا ولا يخفى هذا
 الوجه على غالب الناس فلذلك كان الوضوء من خاصا بالاكابر الذين يعرفون وجه ذلك كالحل
 الأصا عز فلا يؤمنون بالوضوء منه وكان ذلك آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 توسعة على الأمة فراجع الأموالي موثق ليس ان قافهم ، ومن ذلك قول الأئمة الاربعين من
 الطهارة وشك في الحديث انه يعمل باليقين الا ان ظاهره من العلم بالملك يلبس على الحديث

وموضوعا وقال الحسن ان كان شك في الحدث حال الصلاة بني على يقينه في صلاة وان كان خارج
 الصلاة أدخل بيقينه الشك وهو الحدث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 فالأول بالاكابروالاخذ باليقين دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى ذم الذين
 يتبعون الظن الا ان عجزوا عن اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك + ومن ذلك قول الأئمة
 الأربعة بتحريم المصحف على الحدث مع قول داود وغيره بالجواز وكذلك قول الأئمة الأربعة
 يجوز للحدث حمل خلاف أو علاقة الا عند الشافعي كما يجوز عند حمله في أمثله وتفسيره وذات
 قلب ورقه يعود فالاول مشدد وقول داود وغيره مخفف والاول في مسألة الحمل بخلافه
 مخفف ومقابلته مشدد فرجع الامر في المشكلتين الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في من المبالغة
 في التعظيم وعلا بظلم قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون والوجه الثاني فيه أن كلام الله تعالى ليس هو
 حالا في الكتابة التي في الورق وانما هو محلي لها كخيال النجوم على وجه الماء وكصورة الواح
 المرشمة في المرأة فلا هو عين الراي ولا هي غيره وهنا أسرار لا تحملها العبارة ووجه الاول في حمل
 المصحف بعلاقة عدم من المصحف لانه انما من العلاقة فهو صورة مصورة من قلب ورق المصحف
 يعود لان صورته صورة المعظم على كل حال ووجه الثاني المبالغة في التعظيم ولانه نفس حامل المصحف
 بالعلاقة فلكل من المزايا وجه ولا يخفى أن الورع يتنوع بتنوع المقامات في الاكابروالاخذ
 فاعلم ذلك + ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا في أشهر الروايات هذه بتحريم استقبالة
 القبلة واستدبارها في الصلوة وقول أبي حنيفة يحرم الاستقبال والاستدبار في الصلوة وفي البيان
 مع قول داود يجوز الاستقبال والاستدبار فيهما جميعا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان + وجه الاول أن من جعل جهة وقوفه بين يدي الله تعالى في صلاة هي جهة
 بوله وغائط فقل ساء الادب قل ذلك فأتوا الشارعين بجهتين بقوله شرقوا وغربوا وذلك خاص
 بالاكابروالذين بالغوا في تعظيم جاب الله عز وجل ووجه الثاني خفاء مثل ذلك على غالب الناس
 فهو خاص بالاخصاء فلا يكاد أحد منهم يلحظ ما لحظه الاكابر من التعظيم فلكل مقام رجال
 فاعلم ذلك + ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا ان الاستنجاء واجب لكن عند مالك
 وأبي حنيفة انه ان صلى من غير استنجاء صحته صلاة وقال أبي حنيفة هو سنة وهي رواية
 عن مالك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المبالغة
 في وجوب التنزه وهو خاص بالاكابرووجه الثاني كثرة تكرار خروج النجاسة من هذين المحلين
 مخفف فيها بالاستنجاء من هنا قال أبو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء
 اذا كانت مقدار الدرهم البعيل لان ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء عادة +
 ومن ذلك قول الشافعي واحدا بوجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار وان حصل الانقاء يد ونها مع قول
 مالك وأبي حنيفة بجواز الحجر الواحد اذا حصل به الانقاء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بأمر الشارع مع زيادة التنزه ووجه الثاني حمل الثلاثة في
 العلل على الغالب الا اذا حصل الانقاء بمسحة واحدة فلا معنى للثانية والثالثة لعدم شئ يسير

هناك مع ما في ذلك من راحة التعظيم للوثة الشرعية واجبة الله تعالى لها كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر ولكن لما كان دون الثلاثة أشجار لا يكفي في العادة قدم الشارح ٦
اللام الفجاسة على ما عايناهم وأدب في العرض مع ان المقام الوترية لا يكاد يخطر على قلب المستبحر لظلمة
العقلة على الصبر حال الاستيلاء فافهمه ومن ذلك قول الشافعي وأحمد لا يخرج عن الاستيلاء
بطول ولا روث مع قول أبي حنيفة وما لك انه يخرج بينهما لكن مع الكراهة بهما فالاول مشدد
والثاني مخفف ووجه الاول مني الشارح عن الاستيلاء بهما والهي يقتضي الفساد
ووجه الثاني ان الهني عن الاستيلاء بهما مني تنزيه فالاول خاص بالاكابر والثاني
خاص بالأصاغر لأن عادة كون العظم طعاما لخوانسار الجحش يخفى على كثير من الناس وبما علة
الروث فلان المراد بالحج التحقير والله اعلم

(آیاب الموضوع)

اتفق الأئمة على انه لو نوى قلبه من غير لفظ أجزاء الوضوء بخلاف غسله وعلى ان غسل الكفين قبل الطهارة مستحب
غير واجب كما حكي عن احمد وعلى ان تغيب اليخنة الكثرة في الوضوء سنة وعلى ان للمفقيين بدخلان في اليد
في الوضوء خلاف الزفوا اجمعوا على انه لا يجوز مسح الاذنين عوضا عن مسح الرأس وعلى ان نوضوء فله ان
يصلى بوضوءه ما شاء ما لم ينقص خلافا للمحكي في قوله لا يصح بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات وطلعت عيسى بن
عمر لا يصح بوضوء واحد غير بيضة واحدة وتنقل ما شاء واجتبه بالآية يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا الالية عند ما وجدتم من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول كافة العلماء
انه لا تقم طهارة الالية فوجب النية في الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر مع قول الامام أبي حنيفة
لا يفتقر الوضوء والغسل الى النية بخلاف النية لا بد فيه من النية فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف فرجح الامر الى ما يليق الميزان ووجه دليل الاول حديث اغما الاعمال بالنيات ووجه الثاني
ان راجح في وعر الاسلام كلها في نية الاسلام كما قال به ابن عباس وابي سليمان انذارني
فقال لا يحتاج شيء من فروع الاسلام الى نية بعد ان اختار صاحبنا الدخول فيه أي في الاسلام
ووجه استثناء الامام أبي حنيفة التيمم كون التراب ضعيف الروحانية فلا يكاد ينعش العين
من الضعف الذي حصل فيه من المعاصي او الغفلات فلذلك احتاج الى تقويته بالنية كما سيأتي
بيان في باب الله تعالى بخلاف الماء فانه قوي الروحانية فيجعل كل محل نزل عليه ولو
بلا قصد قاصد وسمعت سيدي علي الخواص رحمه الله يقول حقيقة النية عزمها المكلف على
الفعل مع المقارئة قال ومن قال انه يتصور من المكلف فعل الصلوة بلا نية فما حق النظر
لانك لو قلت للمحقق وهو يتطهر ماذا تصنع لقال لك انظر وما من ابريق ما يصنع فليس هو
بمكلف أصلا قال لعل شبهة من نقل عن الامام أبي حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يعرف
اصطلاحه فان الفرض عنده فاصرح القرآن بالاه به او ما حكى به من السنة المتواترة
والاجماع وغير الفرض ما جاء في السنة الغير المتواترة الا مر به ثروته فيضم الى ما هو واحد . ١٩

ما هو مندوب كالختان والاستنجاء وقص الأظفار فإنه ثبت بالاستتفا في السنة وهو واجب فيها
 ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الإمام إلى حصة فرضية التتبع نفي وجوبها وتطير ذلك اصطلاح
 السلف على التعبير عن الحرام بلفظ الكراهة فإذا قيل كره سيقان الوضوء بالليلين مثلاً فما ردهم
 المانع وعدم الصحة فاقوه وأعرف مصطلح الأئمة قبل الاعتراض عليهم فإنهم أهل ادب مع الله
 تعالى فخابروا بين لفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وإن كانت السنة ترجع إلى
 القرآن لأنه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ونظير ذلك تخصيصهم
 الدعاء للأنبياء بلفظ الصلاة دون الرحمة وإن كانت الصلاة من الله رحمة غير الأنبياء عن
 الأولياء فيقال في الولي رحمه الله وأرضى عنه وإن يقال فيه صلى الله عليه وسلم إلا يحكم التبعيض
 للأنبياء كما هو مقرر في كتب الفقه وغيرها وسمعت مني الله عند يقول كان الإمام أبو حنيفة من
 أكثر الأئمة أدباً مع الله تعالى ولذلك لم يجعل السنة فرضاً وسعى الوتر واجبا لكونها ثبوتاً
 بالسنة لا بالكتاب فقصده بذلك تمييز ما فرضه الله وتعيين ما أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليس الخلف لفظياً كما قال بعضهم بل معنوياً أيضاً فإن ما فرضه الله أشد مما فرضه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين حيزه الله تعالى أن يوجب ما شاء أولاً يوجب ما طال
 في ذلك ثم قال فاللایق لكل متدين أن لا يعمل عملاً إلا بنية سواء كان ذلك من الوسائل أم من
 المقاصد من حيث انهما أمور يهاشروا ولو لم يقل إمامنا بوجوبها فإنها سنة على كل حال ومنه
 بها إلى الوجوب اجتهاد المجتهد فان قلت فما وجه من أوجب نية رفع الحديث الأصغر مع الأكبر
 إذا اجتمع لكل ثان على المكلف فالجواب وجهان الأول في كل حديث إرادة بنية فقله
 ليكون الشارع يروي اندراج الأصغر في الأكبر كحكمة تخفى على غالب الناس وقد بسطنا
 الكلام على ما يرد على هذا أهل العلماء في النية منطوقاً ومفهوماً في كتاب الأئمة عن الأئمة
 فراجع + ومن ذلك قول الأئمة أن النطق بالنية كمال في العبادة مع قول مالك أنه يكره النطق
 بها فالأول كالمشدد والثاني مخفف فزجج الأمور إلى من تنقي الميزان + ووجه الأول مراعاة حال
 غالب الناس من عدم وصولهم في الهيئة والتعظيم إلى حد يمنعهم من النطق أو ثقلة عليهم إذا
 أقبلوا على فعل ما يوجب وجوبه الثاني مراعاة حال الفقهاء الذين استحكمت فيهم عظمة الله تعالى
 حتى منعهم من القدرة على النطق بالنية بل يدينه إلا أن أمرهم بذلك ولم يصح لنا في ذلك الأمر
 بالنطق بها + وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول إنني أقدر على النطق بنية الطهارة
 ولا أقدر على النطق بنية الصلاة من حيث أن الطهارة مفتاح طرق الصلاة فهي بعيدة عن
 مقام المناجاة لله تعالى عادة ورفق بين الوسائل المقاصد فاعلم ذلك فإنه نفس وبيان في بيان
 حكمة الحكم في أولى المخرب العشاء أن من خصائص الحق حل وعلا أن العبد يرداد هيئة
 وتعظيماً كما أطال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك الدنيا ولذلك كان الأيسر أن
 مستجماً في خير الوكعتين الأوليتين من الفرائض الجهرية والله سبحانه وتعالى أعلم
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحد الروايتين عن أحمد أن التسمية في الوضوء

مستحبة ثم قول لا تأكلوا مما وجدوا من الوضوء إلا بها سواء في ذلك الجمل والمهمل مع قول
 اصحاب ان فيها اجزاء طهارة والا فلا فالاول مخفف والثاني مشدّد والاول محمول على ما
 اهل الرب من يكون حضر الله عز وجل والثاني على غيرهم فقلت كان ذكر الله تعالى مستحبا
 لا واجبا وسمعت سبل عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول كل ما لم يذكر اسم الله تعالى
 عليه فهو قريب من الميتة في الحكم من حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه يعني ولو اظهر ذبحها الدم الفاسد الذي يضر البدن في اكله
 فيما جعل ويبيح المخرجة رجسا الا هدم ذكر اسم الله عليها بخلاف ما في اهل الكتاب فان الشريعة
 باحتوائها انتهى اي فان الآية وان كانت نزلت بمن ذبح على اسم الاصنام فظاهرها يشهد لما قاله
 الشيخ كما يشهد له ايضا حديث لا وضوء لمن يدعى اسم الله عليه فان طهره عند بعضهم نفي القدر
 وان اكله بعضهم على اكمال الجاهل ومن ذلك قول الاغتسلان غسلا ليدن قبل الطهارة
 مستحب مع قول الجاهل ان ذلك واجب لكن من نوم الليل دون النهار ومع قول بعض اهل الظاهر
 بالوجوب طهارة اليد الاغتسلان ادخل يده في الماء قبل غسلها لم يغسل الماء عند الحسن
 البصري فالاول مخفف والثاني مشدّد فرجع الامر الى ما يتبع الميزان ومن ذلك قول
 الاغتسلان استحبنا المضمضة والاستنشاق في الوضوء مع قول الامام احمد في اشهر الروايتين
 بوجوبهما في الحديث الا كبر ولا صغر فالاول مخفف والثاني مشدّد اما الظاهر حديث مضمضا
 واستنشقا عند من صح فان الامر بالوجوب حتى يصير فمصارف واما ان اصله مستحب
 ونهض به الى الوجوب اجتهاد المجهل فرجع الامر الى ما يتبع الميزان ووجبا الاستحباب
 ان الفم والنف باطرها من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالاصالة الا على الظاهر من
 البدن فالعرض لهما الظاهر على سبيل الاستحباب ووجبا الوجوب كون الفم محل في
 اللسان والطعام فكم وقع اللسان في الثمر وكم نزل منه الى الجوف حواما وشبهات وقد صرح
 المحمدي بانه اللسان اكثر الاغضاء مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لما ذو هل يكب الناس في
 النار على وجوههم الا حصائل الستهم فيجب على هذا القول على الجدل اذا طهرت ان يغسل فيه
 غسل الجوارح الماء مع التحلل فمن وقع هو في عرضة من سائر الناس والاكتفاء من الاستغفار كما هو
 مقدر في كتب الشريعة واما وجوب الاستنشاق فهو كون الانف محل ملبس الشيطان كما
 ورد في محل ظهور الكبرياء والافتقار عن الحق والعلى به ولا يكاد يسلم احد من هذا الكبر الا ان
 صار يرى نفسه دون المسلمين اجمعين كما بسطنا الكلام عليه اول غرود المنايا في تراجمهم وكان
 سيدنا الشيخ ابراهيم الدسوقي يقول كلمة الغيبة أشد في النجاسة من خروج الريح ومن اكل
 وكان يقول لا ينبغي لقارئ القرآن ان يقرأه الا باللسان طاهر من الغيبة والنميمة واكل الحرام
 والشهات فقد جمع اهل الله تعالى على ان من اكل حراما او وقع في غيبة فقد نجس نجاسة تمنعه
 من دخول حضرة الله سواء في الصلوة وغيرها قالوا واما الشارع لانه ان لا يقوم بعمله في
 ربه في الصلوة الا على طهارة ظاهرة وباطنة من سائر الذنوب قالوا مثال من يكلم بالقيصر ثم تعلم

أمر أن مثال من روى صحيحاً في قاذورة ولا شك في كونه صحيحاً بين هذه الخواص ووجه الله
 يقول أما سق رسول الله صلى الله عليه وسلم المفضضة والاستساق وقد ساقها على طفل الوحيان من ربه
 غرض من لا يغفل الناس عنها كونهما اليه من توجه الأبرار معان النظر إلى باطنهما فلا يقال
 كان ينبغي أن يخرجها عما شرعه الله عز وجل من غسل الوجهان الشارع معصوم من الوقوع
 في سوء الأدب وقد قد من أنه انما ساقها باذن من ربه عز وجل كما أخمس الأذنين كذلك باذن
 من ربه ما تقي + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن اليدين الذي يثنى به الأذن واليدين
 الوجه مع قول مالك وأبي يوسف أن يثنى من الوجه فلا يثنى مع الوجه الوضوء فالأول أشد وثباتاً
 فنحن فرجهم الأمر إلى ما تقي الميزان + ووجه الأول حصول المواجهة به في حضرة الله كما
 عند خطابه ووجه الثاني عدم وقوع المواجهة به فإن الشرع قد ثبت العرف في ذلك
 عند القائل به والأصل جواز من يدين العبد ظاهراً وباطناً ظاهر للمحقق تحت كما أشار إليه
 فرض الحق تعالى ليلة الأسراء الغسل لجميع اليدين عند كل صلاة تخفف الله ذلك بالوضوء وروى
 منهم في الصلاة مع الاستئذان ثم لما كان القلب محل النظر الحق تنظر من العبد أم الله تعالى
 العبد بالتوبة فوراً مسارعة للتطهير من الخباسة المعنوية لأن الماء لا يصل إلى القلب فأفهم
 + ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بأن المرققين يداخلان في وجوب غسل اليدين مع قول الإمام داود
 والامام زفرهما الله تعالى إنما لا يداخلان فالأول مشدد والثاني مخفف فرجهم الأمر إلى
 من تلق الميزان + ووجه الأول أنها محل الارتفاق وتكمل الحركات بهما في فعل المخالفات
 ووجه الثاني كونهما مجموع شيئين إبرة الذراع ورأس العنق فلم يخصها للذراعين
 فنحن فيهما + ومن ذلك قول الامام مالك أحمد في أظهر الروايات عنه بوجوب مسح جميع
 الرأس في الوضوء مع أي حيفة والتأني بوجوب البعض فقط مع إختلافهما في قداره
 فالتأني يقول يجب ما يطلق عليه اسم المسح وأبو حنيفة يقول البعض هو ريم الرأس ويكون
 ذلك ثلاثاً من أصابعه حتى لو مسح رأسه بأصبعين لا يكفي وقد التفت إلى أن المسح باليد
 فالأول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث فيه تخفيف فرجهم الأمر إلى ما تقي الميزان ووجه
 الأول الاحتياط فيمسح جميع محل الرياسة التي عند المتوضئ فيخرج عن الكبر الذي في صفها
 ويمكن من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة فإن كان عند من قال ذرة من كبر لا يمكن
 من دخوله الجنة يوم القيامة كما ورد أنه في الحضرة الخاصة وكذلك القول في حضرة الطهر
 ووجه من يقول بمسح البعض فقط أن الأصل لا يمكن الخروج عن الرياسة بالكلية لأنه لا بد
 أن يامر عن ذلك أو ينهاه وذلك رياسة ووجه من يقول بوجوب مسح الرأس فقط الوجهة
 بالعوام فإن غالبهم يغلب عليه الرياسة والكبر الحجاب عن مقام عبوديته فلا يدري نفسه تحت
 حكم غيره الا فهاهنا ذلك سوهم أحدهم يتقو ثلاثاً رابع رياسة والتقى بريم عبوديته ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة إن المسح على العامة لا يخرج مع قول أحمد بأنه يخرج لكن بشرط أن
 يكون تحت الخلع منها شيء رواية واحدة وإن كانت من ذرة لآية طاعني التمام لم يخرج المسح

الرسالة

وجعله في مسجده على قنطرة المشايخ تحت خلقها رواية وهل يشترط أن يكون ليس العامة
 على ظهر روايتان قالوا لا مشد وانما في محقق بشرط الذي ذكره ووجه الاول ان الرياسة حقيقة
 في نفس الراس لا فيما عليها من عمامة وقنسوة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرياسة والكبر
 ووجه الثاني النظر الى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب والرأس بدل عنه لاحتمال أن يكون
 اسمه مشتقا من الرياسة وهو غير من المتعارفين في الاشتراك اليه بالمسح بل أن يكون ذلك
 محائلا أو بلا محائل ومن هذا حقت الأئمة الثلاثة باستحياب مسجدهم واحدة فقط وشد
 الشافعي باستحياب مسجده ثلاثا ووجه الاول انه محمول على حال الأكابر الذين لم يظهروا
 عليهم كبر وانما خاص بالأصاغر الذين يظهر عليهم الكبر فيسحق أن أسمهم ثلاث مرات مبالغة
 في إزالة الكبر الذي عندهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الذين من الرأس يستحيب مسجدها
 معهم قول الشافعي انما عضوان مستقلان يسحان بأعرجين يعني من الرأس وقال الزهري
 هذا من الوجه فيغسلان ظاهرا وباطنا مع الوجه وقال الشافعي وجباعة ما قبل منهما
 فمن الوجه يغسل معه وما أدبر منها فمن الرأس يسح معه فالاول محقق وقول الشافعي
 مشد وكذا ما بعده ووجه الاول كون الذين لا يقصون فيها عييان حقيقة وانما طريقتان
 الى وصول الكلام الحرام منها الى القلب فلذلك حقت فيها بالمسح كون الكلام الحرام يمر عليه
 ويمسها مساو وجه الثاني كونها كاتاسيا لوصول سوء الظن بالناس من كثرة ما يسمعان
 ذلك ويوصلونه الى القلب فهما ثمن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها
 فلذلك وجب غسلها إزالة لذلك لوزر في الظاهر وجبا على العبد التوبة من سوء الظن
 في الباطن ومن هنا يعرف توجيه قول الامام أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين
 عنهما انها يسحان مرة واحدة وقول الامام الشافعي انها يسحان ثلاثا وهو الرواية الاخرى
 عن أحمد ومن ذلك قول مالك والشافعي ان مسح صفحة العنق بالماء ليس سنة وقول أبي
 حنيفة وأحمد وبعض الشافعية ان مسح فالاول محقق مقابل مشد ووجه الاول عدم ثبوت
 حديث فيه فكان بدعة ووجه الثاني ما رواه الدليلي مسح العنق أمان من الغسل منه واجب من
 زوال الغم والهم اذا مسح العنق فلا بد لك من حكمة واذا ضعف النقل حملنا بالخرقة ومن
 ذلك اتفاق الأئمة على ان غسل القدمين في الطهارة مع القدرة فرض اذا لم يكن لايسا للتحف مع
 ما حكي عن أحمد والاوزاعي والثوري ابن جوير من جواز مسح جميع القدمين وان الانسان عندهم
 يغتسل بالغسل وبين المسح فالاول مشد ومعه يتوث انقل من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وانما محقق ومعه ظاهر القرآن في قراءة البحر فجمع الامور الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول مؤاخذة العبد بالمشي بها في غير طاعة الله عز وجل وتكونا حاملين للجسم كله ومما
 له بالقوة على المشي فاذا ضعفنا بالمخالفة أو العقل سرى ذلك فيما حمله كايضا منها القوة التي
 فوقها اذا غسلها ما كبر في الشجرة التي تشرب الملو وتم الاخصان بالاوراق وانما رفعتان
 فيها الغسل دون المسح ووجه الثاني كونها لا يكثر منها العبيد بخلاف ما حمله من الاعضاء

فالتنصير من القول بحسبها مع قوله بان الغسل افضل ولا بد وقد كان ابن عباس يهول
 فر من الرجلين المسح لا الغسل فاعلم ذلك ، ومن ذلك قول بعضهم بكذا التقصص عن
 الثلاث في غسلات الوضوء وسجدة مع قول بعضهم بعدم التداخلة لثبوت الاقتضار على مرة واحدة
 مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ويصح حمل الاول على حال العوام الذين يقعون في المعاصي والغفلات وحمل الثاني على
 اكابر العلماء الذين لا يقعون في معصية فان هؤلاء حياة ابد انهم يكفينهم الغسل والمسح مرة
 واحدة او مرتين ويصح ان يكون الامر بالعكس فيمكن العاقل الموقر الواحدة او اثنتان كونه هو
 الذي يليق بالرحمة بخلاف الكاثر والخبث تلك اشار صلى الله عليه وسلم بقوله لعنن توفيا ثلثا ثلثا
 هذا وضوء وضوء الانبياء من قبل انتهى وذلك لانهم اكابر الحضرة الالهية فينبغي ان يكونوا
 وحياة كل عضو بخلاف العادة فاعلم ذلك ، ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ومالك في
 احل يد وايته يعرف وجوب الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي واحل بوجوبه فالاول
 مخفف والثاني مشدد ووجه الاول فهم في حنيفة ومالك رحمه الله تعالى من القرآن ان
 المقصود غسل هذه الاعضاء ومسح بعضها وتكال طهارتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة سواء
 تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه وتأخر عنه كالوضوء فكوسا وقد كان الامام
 علي بن ابي طالب يقول لا اباي باي اعضاء الوضوء يات وتبقي رعد وجوبه فاصدرت
 بالاجماع ونهضت به الى الوجوب اجتهاد الاثمة القائلين به ووجه الثاني ان الوضوء المتكامل عن
 الترتيب لم يرد لنا فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخاف ان يكون داخل في عموم
 قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو ردائي غير مقبول لكن لما استند الى الاجتهاد
 كان مقبولا من حيث ان الشارع قد حكم المجتهد وانما لم يرد لنا احد يتقدم احد الحذرين
 والا فبين على الاقران حكمه تقدم اليمنى من اليمين والرجلين انما هو تكون المنة
 اقوى من اليسار عادة واسرع الى المعصية من اليسار فلذلك نذب الشارع الى تقديمها مسارعة
 لطهارتها كما كانت اسرع لفعل المخالفات ولا تكن الخزان والاذنان كما لا يتصور فيها
 ما ذكرته في اليد من فذل كما ناطها ان ذلك واحدة والله اعلم ، ومن ذلك قول الامام
 ابي حنيفة بان الموالاة سنة وهو اصح القولين عند الشافعية مع قول مالك واحل في شهر
 الروايتين انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدود فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان الاصل في ابدان المتطهرين عدم عيباتها ربه وعدم طول غفلتها عنه ومن
 كان كذلك فاعضائه حنلا يوثقها بخلاف كل عضو قبل غسل ما بعد سواها فقلت
 بوجوب الترتيب امر لا وجه من قول الجواب الموالاة كون الغالب على المتطهرين ضعف بلانهم من كثرة الغفلة
 او الغفلات او اكل الشهوات واذا لم يكن موالاة حذرا لضعف الاعضاء كلها قبل القيام الى الصلاة
 مثلا واذا اجفت فكانها لم تغسل ولم تكتسب بالماء استغشا والجملة تقف بان يذكرها فلو كان لا يغسل
 ولا يقال على مناجاته هكذا احكم غالب الايدان اما ابدان العلماء العاملين وغيرهم المصالحين فلا يجزأ

الى تشتمل في أموال الالة حياة الله انهم بالماء وطال الفصل بين غسل أعضاء رجل قول
من قال بوجوب الموالاة على طهارة عوانم الناس يحل قول من قال باستصحاب على طهارة عوانم
وصالحهم وسمعت سيبك عليا النواص رحمه الله تعالى يقول نعم قول من قال بوجوب الموالاة
في هذا الزمان فان من لم يوجبها يؤدي قوله الى جواز طول الفصل جدا وزيادة المطع
في زمن الطهارة وفوات اول الوقت كان يغسل وجهه في الوضوء للظهور بعد صلاة الصبح
فترغسل يديه ربه النهار ثم مسح رأسه بعد زوال الشمس ثم يغسل رجله قبل العصر مع
وقوع ذلك المتوضي مثلا في الغيبة والاعتناء والسحرية والصلوات والغفلة وغير ذلك
من المعاصي والمكروهات او خلاف الاول ان كان ممن يؤخذ به كما يؤخذ باكل الشرايات فحل
هذا الوضوء وان كان صحيحا في ظاهر الشرع من حيث انه يصدق عليه انه وضوء كامل فهو
المنع لعدم حصول حياة الاضمار به بعد موتها او ضعفها او قوتها فإتات بذلك حكمة الامر
بالموالاة في الوضوء وجوبا واستحبابا وفي تعاضل البدن وحياة قبل الوقوف بين يدي الله
تعالى للنجاة ثم لو قد رخص وقوم ذلك المتوضي الذي لم يوال في معصية أو غفلة في الزمان المحلل
بين غسل الأعضاء فالبدن لا تشفى كالأعضاء التي عمها الغفلة والسهو واللامبالاة والتفريط في الغيبة
الى حال الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وبالجملة فالموالاة من أصلها شتم ونقص عما الى
الوجود لا يشترطه في مطلوبة بكل حال والله اعلم ومن ظلت اتفاق الأئمة لا يفتي على ان
من توضأ واحدا أكثر من خمس صلوات مع قول عبيد بن عيسى يجب الوضوء لكل صلاة واحتم
بالآية فالاول مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مقتضى الخبرين + ووجه الاول الاجماع
من أهل الشريعة والحقيقة على ذلك ووجه قول الفقهي ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بين خمس
صلوات يوم الاخراب فلا يزداد على ذلك ووجه قول عبيد بن عيسى العمل بظاهر القرآن وهو
خاص من يقع في الذنوب كثيرا والاول خاص من لا يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول
والثالث والله تعالى اعلم

(باب الغسل) +

أجمع الأئمة على أنه يحرم على الجنب حمل للمخفف ومس على جوب تعميم البدن بالغسل وأنه
لا يكتفى في الجنابة مع الواس بل بناء قياسا على الجنب أي فكما أنه يجب ترعة في الجنابة وغسل
الرجلين ولا يكتفى فيه بالمسح فكذا لك الرأس في الجنابة يجتمع كون كل منها محسوبا ولم أحسن
لذلك دليلا صريحا هذا ما وجدته من مسائل الأجازة وأما ما اختلفوا فيه فنحن ذلك
اتفاق الأئمة الدابقة على وجوب الغسل من التقاء العتاتين وان لم يحصل انزال مع
قول داود وجماعة من الصحابة بان الغسل لا يجزي الا بالانزال ان لم يثبت شتم ذلك
ولا فرق بين فرج الآدمي والبيهة عند ما الت والتشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يجزئ الغسل في وطئ البيهة الا بالانزال فالاول مشدد والثاني مخفف
في مثلتي جازع الآدمي والبيهة فرجع الامر +

هذا ان يعطى وضوءا من الغسل من غير انزال

الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المشككتين حصول اللذة التي يغيب معها العبد عن مشاهدته
 حضرة ربه عادة مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني في تعارضهما حال اللذة اذا لم يتخلل الا بالانزال
 فالاول خاص بالاخبار الذين يبالغون في التنزه والثاني خاص بالاخبار الذين لا يقدرون على
 المشقة على ما عليه الا كما يريدون فيكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا
 يجب الغسل على الاخبار الا بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم فثبتت عن ربهم لما هم
 عليه من القوة كما يؤيده قول عائشة واكرم بملك اربه كما كان صلى الله عليه وسلم ملك الله فثبت
 بقيل نسائه وهو صائم او وهو متوضئ ثم يقوم الى الصلوة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الامام
 الشافعي ان الغسل يجب بخروج المني وان لم يفلح اللذة مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجب
 الغسل الا مع مقارنته اللذة بخروج المني بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف والقول فيه
 كالقول في الجماع مع الانزال او بلا انزال فلا يضر ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة واخرج
 لو خرج منه مني بعد الغسل من الجماع فان كان بعد البول فلا يغسل والاوجب الغسل مع قول
 الشافعي بوجوب الغسل مطلقا ومع قول مالك لا يجب الغسل مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني
 مشدد بالكلية والثالث مخفف بالحكمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان فاحمد الشافعي في الاول
 وقول الشافعي خاص بالاخبار والشق الآخر وقول مالك خاص بالاخبار والعوام فخرج أحمد
 من الائمة عن مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي يجب الغسل بخروج المني وان لم يخرج
 مع قول الائمة الثلاثة بعدم وجوب الغسل اذا لم يتدفق فالاول مشدد ومقابل له مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة لا يجب الغسل الا بانفصال
 المني من رأس الذكرا مع قول الامام أحمد بوجوب الغسل اذا أحس بالانتقال المني من الظهر
 الى الاحليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعوام المسلمين والثالث مشدد خاص بالاخبار
 ومن ذلك قول مالك وأحمد بوجوب الغسل على الكافر اذا أسلم مع قول أبي حنيفة والشافعي
 باستحباب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الثاني أن الله تعالى أطلق الحياة
 على من أسلم بقوله ومن كان ميتا فأحييناه ومن صاوحى جيا بعد موت فلا يجب عليه غسل
 انما ذلك على وجه الاستحباب وزيادة التنزه ويؤكد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينبتوا
 ينفخ لهم ما قد سلف ووجه الاول حال المبالغة في الحياة فالاسلام أحصى الباطن والماء يحيى
 الظاهر فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك بوجوب امر الرايين على
 البदन في غسل الجنابة مع قول الائمة الثلاثة بان ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول المبالغة في انقاش البدن من الضعف الحاصل له من سريان لذة خروج المني
 والجماع ووجه الثاني الاستغناء عن الماء على سطح البدن فانه يحيى بالطبع كما قام عليه من
 البدن فاللائق بقبيل الابتداء بالجماع أو بخروج المني الاستحباب واللائق بمن غاب باللذة
 عن احساس الوجوب الله أعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بأس باوضوء الحنظل
 من غسل ماء الحنظل والحائض مع قول أحمد انه لا يجوز للرجل ان يتوضأ من فضل وبنوه

المراة اذا لم يكن يشاهد بها ووافق فحرم الحسنى على زوجها يجوز للمراة الوضوء من ضمن الرجل للمراة
 بالاول فحتم في التلافة تشديد فحرم الامر الى متى يبقى الميزان ووجوب الاول بثبوت الاول فحتم ووجوب
 الثاني في ماء طهارة المراة من مشقة القذارة عادة ولذلك قيل فحتم ذلك بما اذا لم يكن يشاهد بها
 فحتمها على انها لم تكن تطيق حال نظرها ليس على يد غيرها قد يختلف ما اذا كان يشاهد بها
 حال غسلها فانه يعلم من طهارة او امتناع فعلم ان اللائق بالاكابر الثاني واللائق
 بالعوام الاول ونظير ذلك اتفاق الامة على ان المراة اذا اجبت شحاضت كفها غسل واحد
 قول اهل الظاهر انه يجب عليها غسلان ومن ذلك اختلاف اصحاب الشافعي في وجوب
 الفصل من الولادة بلا بل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول المباعدة في التنزه من خروج المني ولو صار ولدا ووجه الثاني ان الغسل للمراة
 ما شرع الا لغير الحاصل بالولادة عادة فاذ لم يكن قد رقد لا يجب الغسل مما فيها ايضا مشقة
 الوجه حال الطلق فان ذلك يعني اللذة المضعفة للبدن بالكلية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى
 حال الطلق بل تصير كل شعرة مناهضة الى الله حاضرة معه وذلك رعا يقوم مقام الماء
 في حياة البدن فاعلم ذلك فحرم الامر الى متى يبقى الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمل في
 احدي الروايتين بتجريم قراءة القرآن على الجنب والمعالين ولو آتتا وآيتان مع قول الامام ابي
 حنيفة يجوز قراءة بعض آية ومع قول مالك يجوز قراءة آية وآيتين ومع قول داود يجوز
 الجنب قراءة القرآن كله كيف شاء فالاول مشدد والثاني فيه تشديد الثالث مخفف
 بالكلية فحرم الامر الى متى يبقى الميزان ووجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب
 ولا الخائف شيئا من القرآن فذكر شيئا فشمّل بعض الآيات كمن ذكره تأييد ذلك بما قاله اهل
 الحقيقة من ان القرآن كلام الله تعالى وهو اى الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس
 فلا يناسب ان يبرز من محل موصوف بالقدارة معني اوصاف سواء قليلة وكثيرة وايضا فان الامور
 مشق من القرب وهو الجحيم لكونه يجمع القلب على الله تعالى فطلب الشارع من المؤمن ان لا يقرأ
 شيئا يدعوه بالخاصية الى الحضور مع الله الاعلى اكمل حال في الطهارة بخلاف الجنب والخائف
 فعلم ان الجنب وخيفة ان يقرأ الفرقان من الاحكام والاذكار لا تلاجم القلب على الله تعالى
 وعلم بحمل قول داود من حيث ان الفرقان قرآن وعلم عند الاكابر بتخلاف المجوبين فانهم
 وعما من جهة انفاط القرآن فالتحقيق ان وجه قول داود ان القرآن له جهتان وجه الى حضرة
 صفات الله تعالى وهو القائم بالذات وجه الى الخلق وهو المكتوب في المصحف والمنطوق به في
 اللسان والمفوظ في القلوب فكلام داود يتمشى على احد الوجهين ولا يخفى الورع وطلب ثلثة
 العظيم من كل مكلف وان لم يكن القرآن حالا في اللسان واللفظ حقيقة وأكثر من ذلك لا يقرأ
 والله سبحانه وتعالى اعلم

ورباب التيمم *

أجمع الامة على ان التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من استعماله جاز وأجبا

طلب الماء قبل التيمم والله شرط صحة وهو أحد الروايتين عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد
في الرواية الأولى يعلم اشتراط الطلب لصحة التيمم فالأول مشدّد والثاني مخفف ووجه
الأول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ولا يقال فلا تجدون ماء إلا بعد أن طلبوه فلم يجدوا ووجه
الثاني إطلاق قوله تعالى فلم تجدوا أى لم تجدوا ماء عند أراد تكمل الطهارة فشمّل القدم مع
السكوت وعدم الطلب من الجريان ونحوه فخرج إلى مقتضى الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي في الجديان مسح اليدين بالترايب إلى المرافق كالغسل في الوضوء مع قول مالك
وأحمد أن المسح إلى المرافق مسحتي فقط وإلى الكوعين جائز ومع قول الزهري أن المسح يكون
إلى الإبط فالأول والثالث مشدّد والثاني فيه تخفيف ووجه الأول أن الأصل في البذل
أن يكون على صورة المبدأ ما أمكن ولو من بعض الوجه ووجه الثالث ضعف
الترايب عن روحانية الماء فلذلك لم يصح هذا القول لضعف كونه بالمسح إلى الإبطين ووجه
الثاني ثبوت الحديث في المسح إلى الكوعين تارة إلى المرفقين تارة وكلامه خاص بالأحبار
الذين نقلوا معاصي أبيهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فان الضعف ينتشر من الكفين
إلى المرفقين إلى الإبطين فلذلك كان المسح مطلوباً إلى المرفقين فخرج الأمر إلى المرفقين
الميزان وسالت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى عن مسح الرأس بالماء في الوضوء ولو لم يكن
اليتيم فقال أعلم من المشارة مسح الرأس في الوضوء تفاقوا لا بأذنة الرياسة المعانة من قوله
صلى الله تعالى في الصلاة والتيمم الموضع التراب على محاسن وجهه نحو أن يخرج من الكبر فم
يجتمع إلى مسح الرأس بالتراب كفي بوضع التراب على وجهه ذلاً وانكساراً وسمعت سيدي علياً
الخواص رحمه الله تعالى يقول إنما جاوز العلماء الطهارة بالماء قبل دخول الوقت دون التيمم
لأن الماء لقوة روحانية يستمر انتعاش الأعضاء به حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديها انحلال
التراب فان روحانية ضعيفة لا تغش الأعضاء إلى الصلاة الآتية فلذلك اشترط العلماء
في صحة التيمم دخول الوقت لأنه هو الذي يحتاج إلى الصلاة فيه كما أشار إليه قوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة إلى آخر الآية فان الأمر بالتيمم داخل في جيلز الأمر بالطهارة بالماء على
حال سواء كن خرجت الطهارة بالماء بديل وبقي التيمم على الأصل من الله لا يتطهر لصلاة
الأعداء دخول وقتها ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن التيمم إذا وجد الماء بعد دخوله في
الصلاة انتهى كانت تسقط بالتيمم مصفى فيها ولم تبطل وإن كانت لا تسقط بالتيمم فالأصل
قطعه بالتوضأ مع قول الإمام مالك أنه مضمي فيها ولا يقطعها وهي صحيحة ومع قول الإمام أحمد
ببطلان تيمم يومه الخروج من الصلاة ومع قول أحمد إنها تبطل مطلقاً فنزلاً لا عثرة
المغلب لمراعاة أمر الطهارة ومنهم المغلب لمراعاة أمر الصلاة فخرج الأمر إلى مقتضى الميزان
ووجه من قال بمعنى في صلاة أنه استعظام حضرة الله تعالى أن يقارقها العبد
حيث دخلها بطهارة صحيحة في الجملة ووجه من قال بقطعها ويتوضأ استعظام حضرة
الله تعالى أن يقف العبد فيها بطهارة ضعيفة لا تغش الأعضاء ولا يحصل بها الكفاية على وجه

الله عز وجل . وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وجب من قال ان من
 وجد الماء في أثناء الصلاة لا يقطعها بل يترها استحواؤه أن يفارق حضرة الله تعالى لفصيلة الوضوء
 لأن مناجاة الله تعالى أهم ولأن الصلاة من المقاصد فلا تقطع للوبائيل مع استغناؤه عنها
 بوسيلة أخرى ووجه من قال تقطع الصلاة إذا استمر الوقت ويتوضأ ثم يلتقي صلاة أخرى هو غلبة
 عظمت الله تعالى عليه فلا يستحق منه أن يقف بين يديه ينلج ببطهارة ضعيفة لا تنعش
 روحانيته أعضاءه فأولى ثأرة من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن أفضل من أمثال الجبال
 من مناجاة مع موت البدن أو ضعفه أو فتوره وفي الحديث لا يستجيب الله تعالى دعاء من قلب
 غافل وفي رواية من قلب لاه ولا شك ان حكم ضعف الأعضاء كالغافل أو اللاهي أو الشاهي
 من حيث ضعف توجهه إلى الله تعالى انتهى . ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي وأحمد أنه لا
 يجوز الجمع بين فرضين يتيمر واحد سواء في ذلك الحاضر والغائب وبه قال جماعة من كبار
 الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة التيمم كالوضوء بالماء يصل به من الحدث إلى الحدث
 أو وجود الماء وبه قال الثوري ونحوه قال الأول مشد . والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان . ووجه من قال لا يجمع بالتيمم بين فرضين الوقوف على حمل ما نقل عن الشارع صلى
 الله عليه وسلم فلم يبلغنا عنه صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين فرضين أبدا كما
 نقل الينا ذلك في الجمع بين الفرضين بوضوء واحد يوم الأخراب والأصل وجوب الطهارة لكل فرضية
 لظاهر قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية فيقاس به التيمم أي فيكون الأصل
 فيه وجوب الطهارة لكل فرضية ونضعف روحانيته أيضا عن روحانية الماء لا سيما ان تيمم
 أول الوقت وآخر الصلاة إلى آخر الوقت فإن أعضاءه تضعف بالكلية حتى كأنه لم يظهر . وما
 وجه من قال يجمع بالتيمم ما شاء من الفرائض فهو لكونه بدلا عن الطهارة بالماء فله أن يفعل
 به ما يعمل بالوضوء والغسل كأنه ان يتيمم قبل دخول الوقت كما قال به أبو حنيفة على أصل قاعدة
 البدلية وان لم يخف البطلان بل يدر منه في كل الامور فان أعضاءه ان يتيمم ناقصة عن أعضاء الوضوء
 وروحانيته ان تواب تضعف عن روحانيته للماء ذكر بعض محققين ان التيمم عبادة مستقلة
 وليس هو بديل عن الوضوء والغسل ثم قال الله تعالى به عند الرض . وقد نزل سفرنا وحضرنا وقال
 كنت وشافعي وأحمد لا يجمعون التيمم قبل دخول الوقت وأجمعوا على أنه إذا رأى الماء بعد الفراغ
 من الصلاة بالتيمم لا عادة عليه وان كان الوقت باقيا كما مر . وللباب . ومن ذلك قول
 بيهقهة ومحمد بن الحسن أنه لا يجوز التيمم ان يشرع في شيء من اتفاق الأئمة على جواز ذلك
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول ان اللائق بالامام أن يكون لكل الناس
 طهارة لأنه واسطة بين الله تعالى وبين عبادة وأقرب إلى حضرة ربهم من حيث الخطاب
 ووجه الثاني كون التيمم طهارة على كل حال فحيثما جازت صلاته بها متفردا جازت بها صلاة
 اماما . ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا يجوز تيمم صلاة الصلوة والجماعة في
 عصر وان خففوا تمام قولنا إلى حنفية يجوز ذلك فالأول مشدد في الطهارة مخفف في الأمر

الصلاة والثاني بانعكس وكل منهما وخرج امر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول الامام
 الشافعي من نقذ رجليه في الحضر وخاف فوت الوقت فان كان الماء يجدي عندا وفي يده
 ولو استغنى منه خرج الوقت انه يقيم ويصلي ثم اذا وجد الماء اعاد مع قول مالك انه يصلي بالنيمة
 ولا يعيد ومع قول ابي حنيفة انه يصير الى ان يقبل على الماء فالاول مشدد والثاني فيه لتسهيل
 والثالث مخفف في امر الصلاة مشدد في امر الطهارة فخرج الامر الى مرتبة الميزان + ووجه
 الاول الاخذ بالاحتياط في الطهارة المقترنة بها وفي الصلاة ووجه الثالث الاحتياط في الصلاة
 ووجه الثالث الاحتياط كمال الادب مع الله تعالى فاستغنى من الله تعالى ان يقف بين يديه
 في تلك الصلاة بطهارة صنيعة لا يحتاج اعضاء الحياة التي بها يصير كمال الاقبال على
 ربه + وقد ضبط الامام البيهقي غلوة السهم التي يطلب المنيمة الماء منها بما بين ثلثمائة ذراعا
 اربعمائة ذراعا انتهى فاعلم ذلك فانه قل من العلماء من صرح به + ومن ذلك قول
 الامام الشافعي واحمد في احدي الروايتين انه يجب على المكلف استئصال ما وجد من الماء
 القليل الذي لا يكفي ويقيم عن باقي الاعضاء مع قول باقي الاثني عشر لا يجب عليه استئصاله
 بل يتزكك ويلتئم فالاول مشدد ويؤيده حديث اذا ما تركت يامرأا توامنها استنظف وثانيه
 مخفف بعدم استئصال الماء القليل من التيمم وجهه ان الطهارة لأعضاءه يزيلها عنها
 الشارع صلى الله عليه وسلم وسلم هذا القول يقول في قوله تعالى فلم يجز واما أي يكفيكم
 تلك الطهارة فتمسوا ومقابلته يقول قد استنظفنا طهارة بعض الاعضاء بالماء فوجب تسليها
 بالتيمم فخرج الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول الامام الشافعي من كان بعضه
 من اعضائه حرجا أو كسرا أو قرحا أو صقعا يجزئ وخاف من نزولها التلف انه يمسح على الحجر
 ويقيم مع قول ابي حنيفة ومالك انه ان كان بعضه حرجا صحيحا وبعضه حرجا ولكن الأكثر هو
 الصحيح غسله وسقط حكم الحجر ويستحب مسحه بالماء وان كان الصحيح هو الاقل تيمم فقط
 العضو الصحيح وقال الشافعي الصحيح ويقيم عن الحجر من غير مسحه بالحجر فالاول مشدد والثاني
 مخفف التفضيل فخرج الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول الاخذ بالاحتياط زيادة
 وجوب مسحه بحجره لما تأخذه من الصحيح غالب للاستمسك ووجه الثاني انه اذا كان الأكثر
 الحرج أو القرح فالحكم نكاح شدة الامر حيث لا ربح في طهارة العضو من غسله بالماء فالتيمم
 الامراض كفارات للحضايك المحضنة للذنوب لم يرد كونه في القرآن الا بالتيمم فقط ولم يذكر
 ان طهارة اتبعته في العبادة واحدة بالماء والتراب معا + ومن ذلك قول مالك واحمد من جلس في انصر
 فمعه نعلان على الماء يقيم وصلى لا اعادة عليه مع قول جماعة من اصحاب الامام ابي حنيفة وهو احد الروايتين
 عنه انه لا يصلي حتى يخرج من المجلس أو يجلس الماء ومع قول الشافعي انه يصلي ويعيد وهو احدى الروايتين
 الاخرى عن ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد في امر الطهارة مخفف في امر
 الصلوة فخرج الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول ان فعل ما كلفه
 بحسب الوقت فلا يلزمه اعادة ووجه الثاني ان ذلك عند نادر مع قول المحققين

ان تبدل المكلف الوسم بحيث يبقى لنفسه بقية راحة عشر جوارح كان من الاحتياط الصلاة
 لحركة الوقت ثم يعيد + ومن ذلك قول الامام الى حنيفة واحمد بن منبى الملم في رحله
 حتى يتم صلى ثم وجد انه لا عادة عليه مع قول الشافعي بوجوب الاعادة ومع قول مالك
 باستحبابها فالاول لمحقق والثاني فيه تشديد ووجه الاول انه ادى وظيفة الوقت بوقوفه
 بين يدي الله بطهارة صحيحة في الجملة ووجه الثاني الاحتياط والوقوف بين يدي الله
 بطهارة كاملة فخرج الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول الامام الى حنيفة ان فاقد
 الطهورين لا يصلح حتى يغسل الماء والتراب مع قول الشافعي في ارجح القولين انه يصلح ويعيد
 اذا وجد احدهما وهو احدى الروايتين عن مالك واحمد والرواية الاخرى عن مالك لا يصلح
 بحسب حاله ولا يعيد والاخرى عن احمد يصلح لا يعيد فالاول فيه تشديد من جهة الطهارة
 وتخفيف من جهة الصلاة والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة الطهارة
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان + ووجه قول الى حنيفة ان الشارع شرط الطهارة للصلاة
 وسكت عن الامر بها اذا لم يجد المكلف ماء ولا ترابا مع استعظام حضرة الحق تعالى ان يقف
 العبد فيها بثلث الذنوب التي كانت تحرم الماء فهو مكن تلطخ يده وتثابه عذبة ثم نادى غيا
 يا عبد الملك قد اذن لكم الملك في حضور الموثب بين يديه فان جميع المتطهرين يعزرون مثل
 هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويفهمون عنائه لم يتركوا الحضور استهانتهم
 الملك وانما ذلك من شدة التعظيم بحضرة + واما وجه من قال يصلح لحركة الوقت فهو ان الله
 تعالى لم يكلفنا الا بما قدرنا عليه والقائمة الشرعية ان الميسور لا يسقط بالمسور وقد قدرنا على
 الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث اذا امرتكم بامر فاقوامه ما استطعتم
 جميعا شرط الوقت للصلاة ايضا في قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
 فان ظاهر الآية اشتراط فعلها في الوقت وانها لا تقضى وبه قال بعض المالكية ويؤيده ما ورد
 في حديث من فاته يوم من رمضان لم يقضه الا بدلا واما وجه من اوجب الاعادة على فاقد الطهورين
 فلان ذلك عدل زائد بما لا يقع للعبد مرة واحدة في عمره ملقاط العالم الذين ابتاعهم بالاطاعة
 لعدم وجود مشقة في ذلك معلوم ان اسقاط الاعادة عن العبد في كل عبادة فعلها مع الخلل
 انما سببه المشقة بدليل قولهم بعدم الاعادة في العذر اذا وقع وجازم وقد ورد في السنة
 يؤيد وجوب الاعادة للصلاة النافضة وهو رجل او امرا ياسبب العبد عليه يوم القيلة من عمله
 الصلاة وانما ان كملت للعبد له سائر اعماله وان نقصت نقص سائر اعماله وسمعت سيدنا
 عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لو صح للعبد بدل الوضوء كاملا في تحصيل الكلفة به ما سأل للعالم
 ان يأمروه بالاعادة ولكن لما علموا من انعباء انه لا بد ان يبقى لنفسه بقية راحة من الراحة ثم بانها
 ومن هنا قال بعض المحققين ان العمل بقوله تعالى فلتقوا الله حتى تقاتوا فهو من العمل بقوله تعالى
 فالتقوا الله ما استطعتم قال لان من شأن النفس الكسل الميل الى الراحة فلا تكاد تنه
 وسعها في مرضاة ربها كاملا بخلاف اتقوا الله حتى تقاتوا فانه مقام يصلح العبد اليه بآمانه لولا

ان الله تعالى وقاه فكل ما فيه يحفظ الله تعالى ان يبقى ذلك متى ويصح حمل قوله تعالى
 فاتقوا الله ما استطعتم على قولنا فأتقوا الله حتى تقانتيان يحمل ما استطعتم على بذل الوسم
 بحيث لا يقبل الزيادة وعليه الجمهور ومن ذلك قول الامام أحمد ان من كان مستظها وعلى
 يديه نجاسة ولم يجد ما يزيلها به انه يتم عنها كل كثر ويصلي ولا يصوم مع قول الائمة الثلاثة
 انه لا يتم مع النجاسة ومع قول الى حيفة انه لا يصلي حتى يحل ما يزيلها به مع قول الشافعي انه
 يصلي ويعد قالوا ولحققت في امر النجاسة والثاني مشد فيهما فوضع الامر الى مرتلي الميزان
 ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة في المتروكة وهو الاصح من قول الشافعي انه لا يرد من
 ضربتين في التيمم الاولى للوجه والثانية لليدين مع قول مالك وأحمد تجزئ ضرب
 واحدة للوجه والكفين بان يكون بطون الاصاب مسحة الوجه ويطون الرخبان للفت
 قالوا ويشد مؤيد بالحديث والثاني فحققت فوضع الامر الى مرتلي الميزان وتوجيه الابدل
 الامتشافه لغرضه فرض نفسك يا اخي باكل الحلال والاخلاص في الاعمال وانت تصبر
 نفهم اسرار الشريعة والله اعلم

قول يارب من الخفيين

ان جمع الائمة على ان المسح على الخفيين في السفر جائز ولم ينع احد من المسلمين جوازه الا الخواص
 واتفقوا على جوازه في الحضر وعلى انه اذا اقتصر على مسح على الخف اجزاه وان اقتصر على غسل
 لم يجز له وعلى ان مسح الخفيين مرة واحدة تجزئ وأنه متى كثر احو الخفيين وجب عليه نزع الآخر
 وعلى ان ابتداء مسح المسح من الكعبتين ليس لا من وقت المسح الا ما حكى عن أحمد ان ذلك
 من وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي هذا وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
 وماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مدة المسح للمقيم مقدار يوم وليلة وللأسافر
 مقدار ثلاثة ايام بلياليها مع قول مالك رحمه الله تعالى انه لا توقيت في مدة المسافر ولا المقيم بل مسح
 ما بداهه ما لم ينزع ما ويعد حياته قالوا ومشد في التوقيت والثاني فحققت فيه فرجع الامر
 الى مرتلي الميزان ووجه الاول اعتدال مدة المسح للمقيم والمسافر فلا هي طويلة ولا هي قصيرة
 وقد اعتبرها الشارع والعلماء في مواضع كثيرة انما البيع ومدة قل الخيض وانما كانت مدة
 الحضر اقل من مدة السفر لان العصا الاموال لله تعالى في الحضر اكثر وقوعاته في السفر عادة
 فتوزدت المدة في الحضر على يوم وليلة او في السفر على ثلاثة ايام لربما ضعفت رحلته او لم
 أشد الضعف لصدمة تعاضها بالما حتى الحقها الخفاف بالرجل الشرا على لا احاسوب
 ما فاضارت مناجاتها لوجهها لتأجاة الجاد في ضعف الروحانية ولا شلت في نقص الاجرة
 وضعف الشهود للرجل وعلا وصحت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وضع
 الامام راجع الى الشارع فلا ينبغي لمؤمن ان يقول لم جعل الشارع كذا دون كذا انما لم
 يظهر له حكمته ذلك وقد قال بعضهم ان توقيت المدة للمقيم والمسافر اليوم والليلة وبالثلثة
 ايام بلياليها خاص بالصالحين الذين يتكبر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار وعمره

الوقت خالص بالاكابر الذين لا يكادون يقعون في مخالفة واحدة لهم في اليوم واليلة
 او ثلاثة ايام لان ابدان الاكابر قوية الروحانية لتوالي الطاعات فلا يصح ارجاعهم بغير
 غسلها القوة حياتها وروحانيتها فرجع الامر في ذلك ايضا الى مرتبة التحفيف والتشديد
 ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على ان السنة في مس الحنف ان يمس صلاة واسفله معاملة قول
 الامم اهل ان السنة مس صلاة فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الامم مالك انه لا يخرج في مس الحنف الا الاستيعاب محل المصنوع لكن لو احتل
 بمس ما يجازي القدم اعادة الصلاة استخفافا مع قول اهل انه لا يجب الاستيعاب المذمور
 وانما يخرج في مس الاكثر مع قول ابي حنيفة انه لا يخرج الا مقدار ثلاثة اصابع فاكش ومع
 قول الشافعي انه يخرج ما يقع عليه اسم المس فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد والتخفيف
 حول الثاني في التشديد والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة
 الاستيعاب خطوطا كالاستيعاب في الغسل وتكون الرخصة والتخفيف في اسقاط مس
 ما بين الخطوط ووجه الثاني ان اسم المس باليد لا يكون الا بالمس بكثر الاصابع الخمسة او كلها
 ووجه الثالث ان مس الحنف بكثر اصبع يمين هو الذي يطلق عليه اسم مس الحنف وذلك لان
 ما قارب الشيء اعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود نص في تقدير مسه فتشمل ما ينطلق عليه
 الاسم ومن ذلك اتفاق الائمة على ان ابتداء مدة المس من الحدث الواقع بعد اللبس لا
 من وقت المس مع قول احمد في رواية انه من وقت المس واختاره ابن المنذر وقال النووي
 انه هو الراجح دليله قوله حسن بن عيسى انه من وقت اللبس لا من وقت التشديد من حيث
 تقصير المدة وثاني فيه تخفيف من حيث نصابه والثالث مشدد من حيث المبالغة في
 تقصيره فرجع الامر الى رتبة الميزان ووجه الاول ان الحديث هو ابتداء الرخصة ووجه
 الثاني ان المس هو ابتداء الرخصة ووجه الثالث ان اللبس هو ابتداء الشرع في الرخصة لظاهر
 الحديث اذا تضرع للبر خفية ووجه الرابع ابتداء مدة من ذلك لا من الطهارة ولا من الحدث
 ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على ان نقض مدة المس بطلت الطهارة مع قول مالك
 ان طهارته نافذة حتى يحدث حدث يؤبره الوقت في المس وانه عيسى ما يدله ولكل وجه
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يمس الحنف في الحضرة ثم سافرا ثم يمس مع قول ابي حنيفة
 انه اذا لم يكمل مسه المقيم يمس المسافر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان والاول خالص قليل الطهارة كالعوام والثاني خالص كثير الطاعات كاكابر العلماء اذ من شأن
 مصحة عضده عفيفه مس المبرح بخلاف قليل الطهارة فان يدنه يحتاج الى الماء بعد
 اليوم واليلة عادة فافهم ومن ذلك قول الشافعي في ارجح قوله والامام احمد يانه اذا كان في
 الحنف حرق يسير في غسل من من ارجل يظفر منه شيء من القربان لرجل المس عليه
 مع قوله مالك انه يجوز المس عليه لم يتقاسم ومع قول داود يجوز المس على الحنف الحرق بكل حال
 ومع قول الثوري هو ان المس عليه دمره ~~كن المشي فيه ويسمى خفا~~ ومع قول

الأول وهو يجوز المسح على الخف على باقي الرجل مع قول أبي حنيفة إن كان الخرق مقدر
 ثلاثة أصابع على الخف ولو متفرقة لم يحن المسح عليه وإن كان دونها جاز فقول الشافعي أحمل
 مشد وقول أبي حنيفة دونه في التشديد وقول مالك دون ذلك وقول الثوري والأوزاعي
 مخفف وقول داود أخف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووافقت الحقيقة الشريعة
 في ذلك ومن ذلك في أرجح قوليهما أنه لا يجوز المسح على الجرموقين مع قول أبي حنيفة
 وأحمد بالجواز وهي رواية عن مالك والقول الآخر للشافعي فالأول مشدد والثاني مخفف
 ووافقت الشريعة الحقيقة في التحفيف والتشديد فأجاز خاص بالحاجة وعدم
 الجواز خاص بنفس الحاجة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم جواز المسح على الجرموقين
 إلا أن يكونا مجلدين مع قول أحمد بجواز المسح عليهما إذا كانا صفيقين لا يشف الرجل
 منهما فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجبه
 الجواز إطلاق اسم الخف عليهما ووجه الثاني عدم إطلاقه وقد سكنت
 الشارع عن بيان ذلك فجاء المسح وعدمه بحملهما على حالين فمن وجب غيرهما لا يمسح
 ومن لم يجب غيرهما مسح عليهما ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليه إن من
 نزع الخف وهو يطهر المسح غسل قدميه سواء كانت حذوة النزع أو قصرن مع قول مالك وأحمد أنه
 إن طال الفصل استأنف مع قول الحسن وداود لا يجب غسل قدميه ولا استئنف نظيرة
 ويعلى كما هو حتى يجرى حذاء مستأنفا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
 بالكلية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالغسل والاستئنف من بقاء في المعاصي وترد ذلك
 خاص بمن لا يقع فيها كالعلماء والصالحين فإن بدل منهم حذاء فخرجوا إلى الحيثية بعد النزع
 بخلاف أبدان من يعصى فاحتموا والله تعالى أعلم

+ رباب الحيض +

أجمع الأئمة على أن فرض الصلاة ساقط عن الكائنة من حيضتها وعلى أنه لا يجب عليها
 قضاؤها وعلى أنه يحرم عليها الطواف بالبيت والبيت بالمسجد وعلى أنه يحرم ونحوه حتى يتفرض
 حيضها وعلى أن وطء الكائنة في الفرج محرماً وعلى أنه إذا انقطع دمها أقل الحيض لم يجر وطؤها
 حتى يقتسل وقال ابن المنذر إن ذلك كالأجاء وعلى أن الصلوة تحرم على الكائنة حتى
 وعلى أنه يحرم بالتقاسم بالحرم بالحيض هذا ما وجدته من مسائل الأجاء والاتفاف
 وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن ولد من الحيض في الأنثى
 ستم سنين وهو القول الرابع عند أبي حنيفة أيضاً مع الرواية الأخرى عند أبي حنيفة إن أول
 مكان أبوان في خمس عشرة سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 فالأول خاص بمن بلاد حارة غالباً والثاني خاص بمن بلاد باردة كذلك ومن ذلك
 أقول مالك والشافعي أنه ليس لأمر انقطاع الحيض مرة معينة وافر الرجوع فيه إلى عادة البلد
 فإنه يختلف باختلاف الحرارة والبرودة مع قول أبي حنيفة في أحد قوليه إن ثلث سنون

وفي الرواية الاخرى ان لم يدر في الروايات الخمس خمسين ومع قول الحمل في رواية ان امله
خمسون مطلقا في العرييات وغيرهن وفي الرواية الاخرى ستون وفي الرواية الثالثة عن
ان كن عرييات فستون او عرييات فخمسون فالاول محقق والثاني مشد في امر الامر
صراحتي ومن ذلك قول ابي حنيفة ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام مع قول
الشافعي ان اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوما ومع قول مالك ان اقل الحيض ليس
لرجل ويجوز ان يكون ساعة واكثره خمسة عشر في الاول والثاني محقق في امر الصلاة والثاني
مشد فيها وصح ان يكون الامر بالعكس لان من احتياط للصلاة قل احتياط للطهارة
وبالعكس فوجع الامر الى من تلي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان اقل
طهرين الحيضين خمسة عشر يوما مع قول احمد انه ثلاثة عشر يوما ومع قول مالك لا أعلم بين
الحيضتين وقتا يعتد عليه وعن بعض اصحابه ان اقل عشرة ايام فالاول مشد والثاني
فيه تشديد والثالث محتمل للامرين واغريهما فرجع الامر الى من تلي الميزان ولا يخفى ان
الاحتياط للصلاة اولى من الاحتياط للطهارة من حيث ان المقاصد امرها الكمال من
الوسائل ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي تحريم الاستبراء بما بين السرة والركبة من
الحائض مع قول احمد ومحمد بن الحسن بعض اكابر المالكية وبعض اكابر الشافعية يجوز الاستبراء
فيما دون الفرج فالاول مشد وهو محمول على من يملك اربه والثاني محقق وهو محمول على
يملك اربه يعني الاول تحريم الحريم العيني تحريم الفرج ولذلك اختلف العلماء
في تحريم الاول واتفقوا على تحريم الثاني وتطويع ذلك مما قالوه في قبلة الصائم فحرم على من
لا يملك اربه ويجوز لمن يملك اربه يؤيد الاول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطمئن
ما بين السرة والركبة يطلق عليه قرآن ومن حاشي الحاشي يؤيد ان يقع فيه فرجع الامر الى من تلي
الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليهما حمل في احد الروايتين
ان من وطئ عاملا في فرج الحائض لا عزم عليه انما عليه الاستغفار والتوبة مع قول احمد انه
يستحب له التصدق بدينار ان وطئ في اقبال الدم وينصفه في اذ باره ومع قول الشافعي في
الهدية ان يلو من العزامة وفي قدرها قولنا ان مشهور دينار لقول احمد الثاني عتق رقبة بكل
وفي الرواية الاخرى عن احمد بن نيار ونصفه من غير فرق بين اقبال الدم وادباره فالاول
محقق والثاني فيه تشديد عتق الوقت غاية التشديد هنا فرجع الامر الى من تلي الميزان فالاول
محتمل على حال الفقهاء الذين لا مال لهم والثاني محتمل على حال المتوسطين وعتق الوقت محتمل على حال
اكابر الاعناء من الامراء ونحوهم فاجزم ومن ذلك قول اكثر العلماء انه حرم وطئ من يقطع
دمها حتى تغسل ولو كان الاقطار لاكثر الحيض مع قول ابي حنيفة انه ان يقطع دمه الاكثر
الحيض جاز وطئها قبل الفصل ان يقطع لدا ان اكثر الحيض لم يخر وطئها حتى تغسل او عتق
وقت صلاة ومع قول الاوزاعي وداود اذا فصلت فرجها جاز وطئها فالاول مشد والثاني فيه
تشديد والثالث محقق جدا ووجه من قال يحرم الوطئ لمن يقطع دمه حتى تغسل غسلها

للمسلم كله هو المبالغة في التطهيف والتطهير لما عساه ان يتكثر من الدم الى خارج الفرج بالتشار
 العرق تطير ما ورد في حديث قانه لا يدري ان باتت يله وجهه من قال يجوز وطؤها اذا غسلت
 فرجها فقط ان الاذى الذي حرم الوطء لاجله خاص بالدم المحتان في الفرج وليس خارج الفرج
 وم يؤذى ذكر المجامع فاذا غسلت المرأة فرجها بما جاز وطءها لان تعديها اليدين بالماء لا يزيد الفرج
 طهارة ولا نظافة زيادة على غسل ما الذي في داخل الفرج وقد غسلت فيحمل قول الائمة
 بتحريم الوطء حتى تغتسل على من لو تشبه غلته كالشيخ الهرم ويحمل قول الاوزاعي وداود على
 من اشتدت غلته كالشاب فوجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان
 المحتان اذا انقطع دها ولم يتجدد ماء انفا تيمم ويحمل وطؤها مع قول مالك والحنيفة في المشهور
 عنه انه لا يحل وطؤها حتى تغتسل واما الصلاة فتتيمم وتضلى فالاول والخفف والثاني مشد
 فرجع الامر الى مرتبقي الميزان + ويصح حمل الاول على من خاف العنت والثاني على من لم يخف
 ذلك + ومن ذلك اتفاق الائمة على ان المحتان كالحائض في الصلاة واما في القعدة فقال
 ابو حنيفة والشافعي وأحمد انها لا تقرأ القرآن مع قول مالك في احدى روايتيه انها تقرأ القرآن
 وفي الرواية الاخرى انها تقرأ آيات السيرة والاول يقلد الاكثر من أصحابه وهو من ذلك الاول
 والثالث فخفف في احدى الروايتين عن مالك مشددة فرجع الامر الى مرتبقي الميزان والقواعد
 الشرعية تحكم على ان كل ما حوز لقصره في تقدر بقدرها + ومن ذلك قول ابى حنيفة وأحمد
 ان الحامل لا يجتنب مع قول مالك والشافعي في أرجم قولها انها تحيض فالاول مشد في كبر
 الصلاة وان الحامل اذا رأت الدم تضلى والثاني فخفف في أمر الصلاة وانها اذا رأت الدم لا
 فالاول راعى أمر الصلاة والثاني راعى أمر الطهارة ولكن منها وجه ولكن من راعى المقاصد
 مقدم على من راعى الوسائل في العمل فالواو سبب خروج الدم من الحامل ضعف الولد فانه تعالى
 بدم الحيض فاذا ضعف الولد قاص الدم وخروج ثم ان الضعف لا يكون غالبا الا في الاشتغال
 من الشهور فان الولد يقوى في الفرج ولذلك كان من ولد لسبعة اشهر يعيش من ولد لها ستة
 اشهر لا يعيش والله اعلم + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يجوز وطء المستحاضة كما تضلى تيمم
 قول أحمد يجزى وطؤها في الفرج الا ان خاف حليها العنت فيجوز في اصح الروايتين + فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان + ويصح حمل الاول على من خاف العنت
 أيضا فان دم المستحاضة لا يخلو من بعض اوصاف دم الحيض فحين بعض اذى لذكر المجامع
 فافهم + ومن ذلك قول الشافعي ان زمن التقلبين اقل الحيض حيض مع قول من قال انه
 طهر فالاول فخفف في أمر الصلاة والثاني مشد في أمرها وأمر الطهارة حتى لا تقف الحائض
 بين يدي ربها في الصلاة وهي قدرة منتنة الراحة فكل منها وجه من حيث علمها بالاحتياط
 للصلاة والطهارة وجه الثاني الاخذ بظاهر حديث فاذا اقبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا ذابت
 فاعسلي غلت الدم وصلي شهول ادبرت لا تقطاعه بقل الحيض والقطاعه بغيره والله في
 تحريم الصلاة فتعبد لدم فاذا انقطع ولم يتقاطر فلها ان تغتسل وتضلى كما يفعل عند القطاعه بعد

أكثر الحيض فتأمل : ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أكثر النقاس لا يعون يوما مع قول مالك
والشافعي أكثره ستن يوما وقال الليث ابن سعد سبعون فالأول مشدد في أمر الصلاة
والثاني فيه تخفيف وقول الليث مخفف جدا فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة إذا انقطعت دم النفساء قبل بلوغ الغاية جاز وطؤها أي بشرطه من غير كراهة
قول أحمد ليس له وطؤها في ذلك الطهر لا بعد أربعين يوما فالأول مخفف والثاني مشدد
ويصح حمل الأول على من كان يخاف العنت والثاني على من لا يخافه انتهى وقد تركنا من الباب
بعض مسائل فقهي يا أخي ما لم تذكر من مسائل الحيض على ما ذكرناه من رجوعه إلى مرتبة
الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

في ركن الصلاة *

أجمع المسلمون على أن الصلاة المكتوبة في اليوم واليلة خمس هي سبع عشرة ركعة فرضها الله
تعالى على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغه عاقله مخالفة من حيض أو نقاس وعلى أن
كل من وجب عليه من المكلفين تركها جاحدا لوجوبها كفر وعلى أن الصلاة من الفروض
التي لا يصح فيها التيمم بنفسه لا يمال والتفقوا على أن الأذان والإقامة متصلات للمحسب
مشروعتان وأجمعوا على أنها لا تنفك عن أهلها على تركه قوتلوا لأنه من شعائر الإسلام فلا يجوز
تغطيلها وعلى أن التؤيب مشروع في أذان الصبح خاصة وأجمعوا على أن السنة في العيدين
والكسوفين والاستسقاء والتدبير بقوله الصلاة جامعة وعلى أنه لا يعتد إلا بأذان المسلم العاقل
واندرا يعتد بأذان المرأة للرجال على أن أذان الصبي المميز معتد به وكذلك أذان المحدث إذا كان
حده سنة أو أكثر اتفقوا على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وانها لا تقبل قبل الزوال وأجمعوا
على أن وقت صلاة الصبح طلوع الشمس اتفقوا على أن تأخير الظهر عن وقتها في شدة الحر فصل
إذا كان يصيبها في مسجد الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الأئمة والاتفق : وأما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من أشدته لا يسقط عن المكلف ما دام عقله ثابتا ولو
بأجراء الصلاة على قلبه مع قول الإمام أبي حنيفة أن من عاين الموت وعجز عن القيام برأسه يسقط
عنه الفرض فالأول مشدد والثاني مخفف وعليه عمل الناس سلفا وخلفا فلم يلبثوا أن أحدهم منهم
أمر المختصر بالصلاة ووجه قول الإمام أبي حنيفة استقراءه من حضوره الموت صار في جميعه
قلب الله تعالى أعظم من اشتغاله بمراتة أمر الصلاة لأن الأفعال والأقوال التي أمرنا الشارع
بها في الصلاة إنما أمرنا بها وسيلة إلى الحضور مع الله تعالى فيها والمختصر انتهى سيرة إلى
المختصرة وتمكن فيها فصار حمله على كل من أرى الموت وهو أسرار لا تسطر
في كتاب فافهم : ومن ذلك قول الإمام مالك والإمام الشافعي أن من أعنى عليه بمرض
أو سبب ما يحس سقط عنه قضاء ما كان عليه في حال أخائه من الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب
القضاء إلا إذا كان الأعمى يما وليته فنادونه فان زاد على يوم وليته لم يجب القضاء
مع قول أحمد أن الأعمى لا يمين وجوب القضاء بحال فالأول مخفف والثاني مفصل

والثالث مشدد فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول خرجه من المصلحة عليه عن التكليف
حالة غائبة ووجه الثاني الاخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المشتبه في قضاء ما كان يوما وليد
مخلاف ما زاد فانه ليشق ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط الكامل مع امكان القضاء
نشدت الشارع فالامر باكمال الصلاة ونفيه عن ان يأتي العبد يوم القيامة وملازمة تامة لكل
من هذا جهة وجهه فالاثق بالاخبار من العلماء والاصحابين ووجه القضاء لان التخفيف
في علم القضاء انما هو للعوام وقد كان الشئ يوجب عن احساسه كيشرا فبلغ ذلك الجند فقال
هل يرد عقله عليه في اوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الرجل لله الذي لم يخرج عليه نبيان ديني في
الشريعة انتي + ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلاة كسلا لا يحل
بوجوبها قتل جلد الكفر ابالسيف ثم تجزى عليه بعد قتله احكام المسلمين من الصلوة الصلاة
عليه والدفن والارث والصحيح من مذهب الشافعي قتل بصلوة فقط بشرط اخراجها عن وقت
النضو ووجه ويستتاب قبل القتل فان تاب والاقبل مع قول الامام ابي حنيفة انه يحبس قبل اذ
يصلى وقال احمد في احدى رواياته واختارها أصحابه انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة وللحق
عند جمهور اصحابه انه يقتل نفكه كل من تركه تجزى عليه احكام المرتدين فلا يصل عليه ولا يورث
ويكون ماله فئا فالاول فيه تشديد من جهة القتل والثاني مخفف من حيث الحبس وعدم
القتل والثالث مشدد فرجهم الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول اتنا لا تكفر احدا من
اهل القبلة بذنب غير الكفر الجهم عليه ووجه الثاني علم الامام ابي حنيفة بان الحق جل وعلا
يحب بقاء العالم اكثر من اترك مع غناه عن المعاصي والمطعم وقد قال الله تعالى ان جفا للسلام
فاجمها وورد ان السيد داود عليه الصلوة والسلام لما اراد بناء بيت المقدس كان كل شئ بناء
ينهم فقال يارب اني كما بنيت شيئا من بيتك بهذا فاقى الله تعالى اليه ان يبق لا يقوم على
يدي من سفك الدماء فقال يارب ليس ذلك في سبيلك فقال بلى لكن اليسوا صاوي انتهى
وفي الحديث لان يخطى الامام في العفو عمن ان يخطى في العقوبة انتهى فانه لا ينبغي
لاحد ان يقتل رجلا يقول ربي الله الا بامر صريح من الشارع + واما وجه الثالث فهو غلبة الغيرة
على جناب الحق جل وعلا فالعمل به راجع الى اجتهاد الامام لا مطلقا فان رأى قتله اصل
للاسلام والمسلمين قتل كما قتل العلماء الكبار رحمهم الله تعالى فلو اذفحت في الاسلام نقرة لا يسلكها الا سلك في
الامام ترك قتل رجلا لم يخرج على قوله فافهم ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان الحاكم اذا صلى الفجر فافتتح
باسلام مع قول الشافعي انه لا يحكم باسلامه الا ان صلى في دار الحرب وفي غيرها بالشهادتين
ومع قول مالك انه لا يحكم باسلامه الا اذا صلى في الامن مختارا قال واذا صلى في السفسر
وهو يخاف على نفسه لم يحكم باسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة منفردة في مسجد او غيره
في دار الاسلام وغيرها فالاول مخفف جريا على قواعد الشارع من التخفيف على الضعفاء
وقد بايع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه لا يزيد على صلاة يوم فقط من الخنوف يا بعد
وقال يخضع صوت سبيل الحسن ان شاء الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالعزيمة وهو ان

لا تحكم بسلام الا اذا لم يكن في اسلامه دينية كما وجه قول الامام مالك فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ، ومن ذلك قول الامام الى حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة سنتان للصلاة الخمس والجمعة مع قول الامام احمد انها فرض كفاية على اهل الامصار ومع قول داود انها واجبان لكن قصر الصلاة مع توليها ومع قول الاذاعي ان يسمى الاذان وصلى على في الوقت ومع قول عطاء بن رسي الاقامة أعاد الصلاة فالاول فحقت والثاني والثالث فيها تشديد ما والوابع مشدد في الاذان والخامس مشدد في الاقامة فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ، ووجه الاول ان المسلمين لا يحتاجون الى تشديد تشديد في دعائهم الى الصلاة بل همه كل واحد منهم متوفرة على فعل كل صلاة بدخول وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت انما هو على سبيل الاستحباب فقط ووجه الثاني ظاهر وهو انه يكفي أهل القرية اعلام رجل واحد او رجال بحسب غنوم الصوت والاصوات لأهل القرية لئلا يفترباب الشاهل بالصلاة في أول وقتها ويتأذى الناس الى ان يكاد الوقت يخرج وأيضا فانه ورد اذا أذن في قرية فمن أهلها ذلك اليوم من نزول القل ومكان كذلك فالتشديد فيه مطلوب لذلك شد داود رحمه الله تعالى قوله بالوجوب شد غيره في إعادة الصلاة في ترك الاذان أو الاقامة من حيث انتهى كل منها فتح باب النهي للوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الخشوع وكما الحضور لأن الصلاة بدونها خارجة من دوة على صحتها كما ورد في الاذان اول مراتب استتعار الحضور في محل الجماعة مثلا ولذلك كان الكابر لا يحضرون الى المسجد الا بعد قول المؤذن حي على الصلاة حي على الفلاح وأما الاقامة فهي ثاني مرتبة للتبهي للحضور وقول الله أكبر ثالث مرتبة فهكذا فلتفهم الأحكام ، ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسن النساء الاقامة مع قول الشافعي انها السن في حقهن فالاول فحقت الثاني مشدد ووجه الاول ان النساء ما يحلن بالاصالة لاقامة شعاع الدين انما ذلك للرجال ووجه الثاني غنوم خطاب الحق جل وعلا باقامة الدين للرجال والنساء وأظهر شعاره فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ، ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه يؤذن للفواتي ويقوم مع قول مالك والشافعي في الجليل ان يقيم ولا يؤذن ومع قول احمد انه يؤذن للاولى والبقية ليلاتي وهو رواية عن أبي حنيفة فالاول مشدد في أمر الاذان والاقامة ليتبها الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل والثاني فحقت ووجه ان الاقامة تكفي في تحيى الناس لان الاذان مكان الحضور الى مكان الجماعة والناس قد حضروا فابقى الاقامة بين يدي الله تعالى ووجه الثالث زيادة النهي بالاذان للاولى ولئلا يفوت الناس آخر مقام الاذان لجهاتهم للمؤذن فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ، ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الاقامة مثني متني كالاذان مع قول مالك انها كلها فرادى وكذلك عند الشافعي واحدا لا قول قد قامت الصلاة فهو متني فالاول مشدد والثاني فحقت والثالث فحقت فوجه الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول تكرار الكثير ما بعده تجزئ الاسلام والایمان وان لم يخرج المكلف بالغفلت

عنه كما كان الصحابة يقولون اجلسوا بنا نؤمن ساعة أي ننزل آت في العلم فنزداد إيماناً وهذا
خاص بمن غلب على قلبه الاستغفار بأمور الدنيا فإذا لم يحضر قلبه في المرة الأولى حضر في المرة +
الثانية نظراً لما سبب في تثليث أذكار الركوع والسجود إن شاء الله تعالى وعلم من خلت أن أفراد
الإقامة خاص بالأكابير من العلماء والصلحاء الذين يستحضر من كثرة براء الحق تعالى ويحصل لهم
بتحديق إيمانهم وإسلامهم بالمرة الواحدة فافهم : ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن التوجه
في الشهادتين مستمع قول أي حيلة أنه لا يستحق الأول مشدداً والثاني مخففاً فالأول خاص
بأكابر العلماء والصلحاء الحاضرة قلوبهم مع الله تعالى فإذا أذن أحدهم ابتداءً بالجملة لا يحتاج
إلى جليل بحضور التوجه بخفض صوت والثاني خاص بمن كان قلبه مستشغلاً في أودية الدنيا
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان : ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز بلا كراهة للصبي إذا نكح
أحد ما قبل الفجر مع قول أحد أن ذلك مكروه وكل من في شهر رمضان خاصة فالأول موافق للوارد
في أذان الصبح والثاني الخوف من الاقتباس على الناس في رمضان بالأذنين فمن بما سمع
أحد الأذان الثاني فاعتقد أنه الأول فأكل وجامع مثلاً فاقطع الأمام أحد للصوم الترتيب
من الأذان فتعم ما فعل ولسان حاله يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مشدداً في الأذان
للصبي مرتين ألا تكون أهل المدينة كانوا لا يلبس عليهم الأذان الأول كما أشاء إليه قوله صلى الله عليه
وسلم إن بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تستمروا ذال إنهم مكثوا حتى انتهى فكانوا يعرفون
صوت كل من فاقس على ذلك غير أهل المدينة إذا كانوا يعرفون صوت الأول ويميزون بينه
وبين صوت الثاني والأذان مكروه كما قال أحد فقهاء الأمام في هذه المسئلة إلى مرتبة
الميزان : ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الأذان الثاني يأن للتوبة لأن الأذان الصبي لم يعلين سنة
مع قوله في العشرة وقال الفخري يستحب في جميع الصلوات فالأول في المسئلة الأولى مشدداً والثاني مخففاً
والأول من المسئلة الثانية مخففاً والثاني فيه تشديد والثالث مشدداً فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى الابتاع ووجه الثاني تأخير الستة المختلفة من أذان الأذان
المتفق عليه في ذلك من طريق اجتهد الأمام أو اطلاع على دليل في ذلك ووجه الأول في
المسئلة الثانية الابتاع ووجه الثاني فيها الخوف من تأخير الصلاة عنهم صلاحها في جماعة سنة
حق أصحاب الأعمال المشاقة في النهار ووجه الثالث أن كل صلاة يجزئ أن يكون أحدنا ثانياً أو عاقاً
على النوم فينبهه المؤذن بذلك على فضل تقديم الصلاة على النوم سواء كان المراد بالنوم هنا نوم
الجسم أو نوم القلب وما كان هو الغالب على أهل الغفلة : ومن ذلك اعتداد الأئمة
الثلاثة بأذان النجيب مع قول أحد في رواية أنه لا يستحب بأذانه بحال وهي المختارة فالأول
مخففاً والثاني مشدداً وكذلك القول في أخذ الأذنين على الأذان فقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل
وقال مالك وأكثر أصحاب الشافعي يجوز وكذلك القول في نحن المؤذن في أذانه يصح أذانه
عند الثلاثة وقال بعض أصحاب أحمد لا يصح فالأول من الأقوال مخففاً والثاني مشدداً ووجه

في رواية أخرى أن الأذان الثاني يأن للتوبة لأن الأذان الصبي لم يعلين سنة

الاول منها كونه ذكرا لا قرآنا ووجه الثالث منها كونه داعيا الى حضرة الله تعالى ولا يلتزم بالوجهين
 فيها ان يكون جنيا بحال ووجه الاول من المسئلة الثانية كون الاذان من مشاعر الاسرار
 وذلك واجب على الامة ولا يجوز اخذ الاجرة على شيء من الواجبات ووجه الثاني من المسئلة
 كونه عملا ترجع مصلحته على المسلمين ويحتاج الى تعبد في مراعات الاوقات فبان اخذ
 الاجرة عليه وقد رزق الامة الواشون المؤذنين واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا محمد
 مرة صورة فيها قضية فكان الصيانة يرون ان ذلك كان بسبب اذانه ووجه الاول في مسئلة
 اللحن كون ذلك لا يخل بالمعنى الذي شرع لسا الاذان وهو الاعلام بوقت الصلاة ووجباتها
 منها كونه نطق بالكلمة على غير ما شرعت من عدم اللحن فدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم
 كل عمل ليس عليه امرنا فهو ردأي غير صحيح ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الظهر
 يجب بزوال الشمس وجوبا موسعا الى ان يصير ظل كل شيء مثله وهو آخر وقتها المختار عند
 مع قول الامام أبي حنيفة ان الظهر لا يتعلق الوجوب بها الا آخر وقتها وان الصلاة في أول وقتها
 والفقهاء بأسرهم على خلاف ذلك فالاول مشد من حيث تعلق الوجوب بأول الوقت والثاني
 مخفف من جهة تعلقه بآخر الوقت ووجه الاول الاخذ في التاهب للصلاة من زوال الشمس
 اهتماما بها ووجه الثاني ان حقيقة الوجوب لا تظهر الا اذا ضاق الوقت فهناك يحرم التأخير
 فالاول خاص بالامام الذي لا تشغلهم بجماعة ولا بيع عن ذكر الله والله تعالى خاص بمن له
 اشتغال بنوئية ضرورية كمن عليه دين وللمصاحبة في طلبه فصار يلتبس ليوفي ذلك الدين
 فانهم ومن ذلك قول الامام الشافعي ان أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله يخل
 الاستواء مع قول مالك ان آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال الأصمعي
 أبي حنيفة أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه وآخر وقتها غروب الشمس فالاول مشد
 من حيث توجه الخطاب للمكلف بالفعل أو الوقت والثاني فيه تشديد ما من حيث توجه
 الخطاب على المكلف في الوقت المتأخر وان كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير النظر الى
 ذلك الوقت والثالث مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني شدة الاهتمام بأمر
 الصلاة أو وقتها وهو خاص بمن لا علاقة له بنوئية من العباد والزهاد والاول خاص بمن هو
 دون ذلك في الاهتمام ووجه الثالث اعتبار العدل بين أول الوقت وآخره الى ان يتأهب عباد
 الشمس للعبادة فان التحلل لا يثبت أول الوقت ويأخذ في الخفة بعد ذلك بأسدال الحجاب
 على العباد كما يأتي بسطه في الكلام على حكمة القراءة في السرية والجهرية في باب صفة الصلاة
 ان شاء الله تعالى ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجدي ان وقت المغرب عزوب
 الشمس لا يؤخر عنه في الاختيار عند مالك وفي الجواز عند الشافعي مع قول أبي حنيفة وأحمد ان
 لها وقتين أصلهما كقول مالك والشافعي في الجدي والثاني ان وقتها الى ان يغيب الشفق وهو
 القول القديم للشافعي والشفق هو الحمر التي تكون بعد الغروب فالاول مشد والثاني مخفف
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بمن يخاف فوت الوقت لا اشتغاله بالصناعات أو غيره

وأما في كل من ذلك فكل صلاة في وقت زيادة في الفضل لا سيما كان من أهل الصفوف
 الأول بين يدي الله عز وجل ذلك القول في وقت العشاء فإنه يدخل إذا غاب الشفق عند
 ذلك والشافعي وأحمد يفتي إلى الفجر في قول إن العشاء لا تؤمن عن ثلث الليل وفي قول أبو حنيفة
 لا تؤمن عن نصفه فالأول مخفف والثالث مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان والأول خاص بالضعفاء الذين لا يقدر أن يحمل التحمل والثاني والثالث خلصا
 بالأكابر من الأولياء والعلماء لنقل التحمل الإلهي فيه فإن الموكب الإلهي لا ينصب إلا إذا
 دخل الثلث الأخير عاليا وفي بعض الأوقات ينصب من أول النصف الثاني وإذا وقع التحمل
 تحت الشغل الذي كان المصلح يجد في النصف الأول كما يعرف ذلك كل من كشف الله تعالى
 حجاب به حتى صار كما لا شك به بل قول الحق تعالى من سأل فأعطيه سؤاله هل من مبتلى فأعجله
 إلى آخرة ورد فلو لا خفة التحمل ما لطف الحق تعالى عباده بهذا السؤال فأفهم + ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة إن المختار في فعل صلاة الصبح أن تكون وقت التغليب دون الاستسقاء
 مع قول أبي حنيفة إن وقتها المختار هو الجهم بين التغليب والاستسقاء فإن فاتته ذلك فالصغار أولى
 من التغليب إلا في المزدلفة فإن التغليب أولى وفي رواية أخرى لأحمد أن الاعتبار بحال المصلين
 فإن شق عليهم التغليب كان الاستسقاء فصر و إن اجتمعوا كان استغيب أفضل فالأول مشدد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف لما فيه من استقصاء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول خوف فتور الهمة والتوجه الحاصل للمصلين من تحلى بهم في الثلث الأخير من الليل وهو
 خاص بالضعفاء ووجه الثاني وجود امتداد لله والغرم في مناجاة الله تعالى صلاة الصبح
 وهو خاص بالأقوياء الذين هم على صلاة فعمدا يؤمن أفاعيل ذلك فانه نفيس + ومن ذلك
 الاتفاق على أن تأخير الظهر عن أول الوقت في شدة الحر أفضل إذا كان يصيبها في مسجد الجماعة
 مطلقا إلا عند غالب أصحاب الشافعي فإنهم شرطوا في ذلك سبيل الحر وفعلها في المسجد بشرط أن
 يفسده من بعد فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول فتور غم المصل في الحر عن
 سبيل الإقبال على مناجاة الله عز وجل ولذلك كرهه للقاصي أن يقض في كل حال يسوء خلقه
 فيه ووجه الثاني المبادأة إلى الوقوف بين يدي الله مع الصفوف الأول تعظيما لجناب الحق تعالى
 فإن تأخير أمر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص وذلك اختن الخليل إبراهيم عليه الصلاة
 والسلام بالفاس المنع عنها في رواية بالقدر وحيز أمر الله بالاختن فقالوا إنه هل
 لأصبرت حتى تجزئ موسى فقال تأخير أمر الله شديد + ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة وأحمد
 إن الصلاة الوسطى هي عصر مع قول مالك والشافعي إنها الفجر فالأول مشدد والثاني مخفف
 التحمل الإلهي في وقت العصر لطيف لا كما هو الأولياء بخلاف التحمل في وقت صلاة الصبح ونقل التحمل في العصر
 فيه الجرح وشدة التعب في عصر فانه في تحملي البطء والمحتل غايبا كما يعرف ذلك
 أرباب القلوب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وفائدة معرفة الصلاة الوسطى أن يزيد بعد الأذن في زيادة الخضوع والخشوع
 أكثر من غيرها وكان سيد الخواص حمدا لله يقول صلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون

العصر وسرعة التلايد كوالامتناع وتيقن بما ذكرناه ببقية المسائل في هذا الباب والله اعلم

• (باب صفة الصلاة) •

أجمع الأئمة رضي الله عنهم على أن الصلاة لا تقم إلا مع العلم بدخول الوقت وعلى أن للصلاة أركاناً وأركانها هي: على أن الميتة فرض وكذلك تكبيرة الإحرام والقائم مع القعدة والقراءة وتكبير والركوع والسجود والمجلس في الشهد الأخير ورفع اليدين عند الإحرام ستة بالأطعام واجمعوا على أن ستر العورة من الحيوة واجباً أنه شرط في صحة الصلاة واجمعوا على أن الطهارة النجس في ثوب المصلي وبذنه ومكانه واجبة وكذلك أجمعوا على أن الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة ولو صلى جنب يقوم فصلاته باطلة بخلاف سواه كان عالماً بنجاسته وقت دخوله بها أو ناسياً وكذلك أجمعوا على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا من عذر وهو في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للمساويف أو طويلاً على الواحدة للمضرة مع كونه مأموراً بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة الإحرام ثمان كان المصلي بحفرة الكعبة توجه إلى غيرها وإن كان قريباً منها فاليقين وإن كان غايباً فالجهاد والخبر والتقليد لأهل هذا ما وجدته من مسائل الاجتهاد التي لا يصح دخولها في مرتبقي الميزان ، وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك ستر العورة قال أبو حنيفة والشافعي واجبه أنه شرط في صحة الصلاة واختلف أصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم أنه من الشرائط مع القدرة والذكر حتى لو تعلل وصلى مكشوف العورة مع القدرة على الستور كانت صلاته باطلة وذلك بعضهم هو شرط واجبه نفساً إلا أنه ليس من شرط صحة الصلاة فإن صلى مكشوف العورة عامداً عصي وسقط عنه الفرض والاختار عند متأخري أصحابه أنه لا ينعى الصلاة مع كشف العورة بخلاف الأول مشدداً مع ما اختار متأخروا أصحاب مالك ومقابله فيه تشديد من وجه وتحفيف من وجه لما فيه من التفصيل فخرج الأمر إلى مرتبقي الميزان ووجه الأول أن كشف العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى لا يصح كصلاة الجاهل في الصلاة أبداً ومن لم يدخل حضرة الصلاة فكانه لم يحرم بها فلا صلاة له فهو ممن ترك لمع من أعضائه بلا غسل أو كمن صلى وعلى بدنه نجاسة لا يعفى عنها ووجه الثاني أنه لا يجب عن الله شيء في نفس الأمر فلا فرق عند صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب لا بين صلاة العريان وإنما اشترا العورة في الصلاة كمال لا يقدح في صحتها وإن عصي بتركه وهذا من المواضع التي تبع الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والزينة مفسرة بالثياب المساترة للورة وسمعت سيد علياً الخواص رحمه الله يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى بثياب زينة يقول لأهل تلك الحضرة على وجه القنوت يا نعمة انظروا إلى ما أنعم الله تعالى به على من المشايب النفيسة مع أني لا أشتحق مثل ذلك وانظروا إلى إذ استعالي في دخول بيته ومناجاته به بحلله مع كوني لا أشتحق شيئاً من ذلك بخلاف من وقف بثياب دنسة فخرقة فإن حال

يشرح برائحت من كبر ان النية انتهى وسمعت ايضا يقول مروا امامكم ان يسترن في الصلاة كالحوائث
أخذ ابا رباحا طوقا قد تكون العلة في ذلك الا نثبت لاداءة الاصل وعدم الميل اليه فان
هذه العلة تقتضي بان اذا كانت الامة جملة ترجح على الحرم في الحسن والوضوء واما وجه من قال
انها تستر كالرجل فهو جار على عمل طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا العلة في وجوب السترة
لنساء ميل النفوس الى النظر اليهن غالباً لا سيما في عادية الا بعض افراد من الناس والباقي
نظر طبعه من انتهى وسمعت يقول ايضا انما كانت الحرم تكشف وجهها وكعبها في الصلاة فيجوز
لياب زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين ليقول احد هم ان هذه في حضرة الله وحفظ
يحوز لاحد ان يطهر بصره اليها بوجه من الوجوه كولد اللبوة في حجر اللبوة وهذا هو السر في كشف
وجهها ايضا في الاحرام وانها في حضرة الله تعالى الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم الحكمة
التي يصاد بها الطير في الفخ فمن حفظ الله تعالى عظم الحضرة ولم ينظر الى احد من الحرم والا لكانت
أبد أديا مع الله التي هي في حضرته ومن اشتقاه الله تعالى غفل عن ذلك ففقط استحق المقت
من الله تعالى من هنا أموال الطاء بوضع النقاب المحتاج على وجهها حال احرامها بفساد خوفه على
العوام من المقت اذا نظر الى وجهه من هي في حضرة الله تعالى بغير إذن منه وسمعت ايضا يقول ان
المعارف اذا نظر الى شيء امروئى أو المشهور على خلاف العادة فقول ما ينظر في حكمته ويتعلمها من
الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من جملة الحكمة في ذلك فانه نقيض ومن ذلك
قول الامام أبي حنيفة وأحمد انه يجوز تقديم النية على التكبير وانما يمان ييسر مع قول مالك والشافعي
بوجوب مقارنته بالتكبير وانما لا يخفى قبله ولا بعده ومع قول الفقهاء امام الشافعي رعا قارنت
النية بتكبير التكبير فانقضت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكفي للمقارنة العريضة على التحذر
بحيث لا يبعد عما قلنا من الصلاة اقتداء بالاولين في مسألتهم بذلك رحمة على الامة فالاول الخفيف
والثاني مشدد وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى من تلقى الميراثان ووجه الاول عدم وجود دليل
عن الشارع بوجوب مقارنته النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا
يسمع الناس الا بالتكبير فلا يدرى هل كانت النية تتقدم أو تتأخر أو تقارن ووجه الثاني
ان التكبير من اول الركعة الصلاة الظاهرة ولا يكون الركعة الا بعد وجود بناء فيتشخص المصلي
اقبال الصلاة واقوالها في ذهنه حال التكبير ووجه كلام الفقهاء والنووي التخفيف عن العوام
والبصاح ذلك ان من غلبت روحانية على جسمانية نية يسير بل عليه استحضار المني في النية
واحدة للطاقة الارواح مجردة من غلبة جسمانية على روحانية فانه لا يكاد يتعقل الامور
الاشياء بل شيء لكثافة جسمانية فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى ان
غلبت روحانية على جسمانية نية هو المصلي حقيقة لدخوله حضرة الله التي لا يطمع الصلاة الا
فيها بخلاف من كان بالعكس فانه مصلي صورة لا حقيقة فاعلم ذلك فانه نقيض من ذلك
اتفاق الامة على ان تكبيرة الاحرام فرض وانما لا ينضم الا بلفظ مع ما حكى عن الزهري ان الصلاة

تعتقد بحمد النبي من غير لفظ بالتكبير فالاول مشدود والثاني مخفف فترجم الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان تكبير الحق جل وعلا وان كان مرجعا الى القلب فهو مطلوب الاظهار اقامة
شعار كبرياء الحق تعالى في هذا العالم وتذكير الناس ان يكبروا ربه عن كل عظمتهم تجلت لهم
ويقولوا الله اكبر عن كل كبرياء وعظمتهم تجلت لقلوبنا وهذا خاص بالاكار من الاولياء والعلماء
بمخلاف الاصاغر فانه ربما تجلت لهم عظمتنا الله تعالى فترجمهم فلم يستطع احد منهم المنطق
وايضا فان كبرياء الحق تعالى لا يطلب من العبد اظهارها الا في عالم الحجاب واما في عالم الشهادة
فذلك مشهود للجميع اهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامته شعاره بالقيام بشهود الكبرياء في قلوب
اكمل فافهم فان قال قائل ما الحكمة في قول المصلي الله اكبر مع قولهم كل شيء خطي يا الله فادرك
مخلاف ذلك فالجواب ان الحكمة في ذلك كون المصلي يستغفر عظمته الله عز وجل انه تعالى
اكبر من جميع ما خطي بالبال والقلب من صفات العظم لكن من رحمته الله تعالى بالعباد كونه
امرهم ان يتخاطبوا بما يتجمل لهم يقولون اياك نعبد و اياك نستعين بالكافة وجعل تعالى نفسه
عين ما يتجمل لقلوب عبده فافهم فاعلم ان خلاص العبد ان يتخاطب لها منزها عن كل ما يخطئ بالها
كما عبيد الاكار من الاولياء + ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لا يتعين لفظ الله اكبر بل يتغنى
بالصلاة بكل لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم كالعظيم والجليل حتى لو قال الله ولم يزد عليه
انعتقلت الصلاة مع قول الشافع انما لا تتعبد بذلك وتتخذ بقوله الله اكبر ومع قول مالك
واحمد انما لا تتعبد الا بقوله الله اكبر فقط فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث
ترجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة + ومن ذلك قول مانت واهل
والشافعية انه اذا كان يحسن العربية وكبر غيرها لم تتعبد بالصلاة وقال ابو حنيفة تتعبد
فالاول مشدود والثاني مخفف فترجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني كون الحق تعالى
عالم بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الاول التفتيد بما صرح عن
الشافعية من لفظ التكبير بالعربية فهو اولى + ومن ذلك قول مالك والشافعية ومحمد
باسم حجاب رضى الله عنهما في تكبيرات الركوع والرفع من قول أبي حنيفة بانه ليس بسنة فالاول
مشدود والثاني مخفف فترجم الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك القول في حد الرفع فان ابلح حنيفة
يجعله الى ان يحاذي اذنيه ومالك والشافعية واحمد في أشهر رواياته الى حد ووسكيت فالاول
مشدود والثاني فيه تشديد ووجه الاول في المسئلة الاولى ان رضى الله عنهما بالاصالة كالتي تبتدئ
عند القدم على الملك عند مقارفة حضرة فالمصلي كالقادم على الملك في حال ركوعه وكلمة
الحضرة قربه في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان لسان حال من رفع يديه للاعتدال يقول
يا رب ما ادبرت عن حضرتك عن ملل واماذا كنت امتثال لامرك وكذلك القول في الرفع
من السجدة الاولى واما من مشروعية الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوى للسهو
فلان الهوى المذكور قايمة للخطيئة لله عز وجل وفي ضمنه غاية التعظيم لله عز وجل فافهم
ورضى الله عنهما وجه الثاني ان حقيقة القدم انما هو تكبير الاحرام فقط فحيث كبى حضر

قلبهم الله الى اخوة من غير مفارقة تلك الحفيرة فلا يحتاج الى رفع وهذا خاص بالاسماير
 والاول خاص بالعوام الذين يقع منهم الخروج من حفرة الله الخاصة بعد تكبير الاحرام فافهم وجوب
 الاول في هذا الركن ان الرأس محل تكبير العبد فيرضى به بالتكبير إشارة الى ان تكبير العبد الحق تعالى
 فوق ما يتعلق العبد بتكبيره الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه ووجه اثبات اختلاف الناس
 في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها فحلى كل واحد ما رآه وكل حالها تعطي المقصود
 من الهيئة . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من تجر عن القعود في الصلاة صلى مضطجاً
 على جنبه الايمن مستقبلاً القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ويستقبل برجليه حتى يكون
 ايماؤه في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع أن يولي رأسه في الركوع والسجود
 رأسه اطرفه . قول أبي حنيفة انه اذا عجز عن الايماء بالرأس سقط عنه فرض الصلاة فالاول
 مشدد بتعال الشارب في نحو حديث اذا تكبر بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني مخفف
 وجهه ان اشعاراً بالصلاة لا يظهر الا بالقيام والقعود وأما الايماء بالطرف فلا يقوم به شعاعاً
 المختصر لم يفت عن أحد من السلف انه سأل المختصر العاجز عن الايماء بالرأس بالصلاة انما ذلك
 راجع الى عزة العبد مع ربه عز وجل . ومن ذلك قول الأئمة بوجوب القيام في الفريضة
 على المصلي في سفينة مالم ينجش العرق أو دوران الرأس مع قول أبي حنيفة لا يجب القيام في
 السفينة قازول مشدد وان في مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شدة الأهمية
 بفرا الله بالوقوف بين يديه وهو خاص بالاكابر الذين لا تشغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف
 السقوط عن حضور قلوبهم مع الله ووجه الثاني خوف التشويش بمراعاة الوقوف وعدم السقوط
 المنهيب للشروع الذي هو شرط صحة الصلاة عنده وهو خاص بالاصغر فاذا صلى أصغرهم
 جالساً قدر على الشروع والحضور فكان القعود أكمل في حقه لعدم حضور قلبه مع الله اذا قام قبل
 . ومن ذلك اتفاق الأئمة على استحباب وضع اليمنى على الشمال في القيام ومقامه مقامه مع قوب
 مالت في أشهر وايته انه يرسل يده ارسالا ومع قول الاوزاعي انه يجيز فالاول مشدد والثاني
 وما بعده مخفف وان تفاوت التخفيف ووجه الاول ان ذلك صورة موقف العبد بين
 يدي سيده وهو خاص بالاكابر من العلوة والاولياء بخلاف الاصغر فان الاولى لهم رعايا اسباب
 كما قال به مالت رحمه الله وإضاح ذلك ان من وضع يمينه على يمينه يحتاج في مراعاته الى صرف
 الذهن اليه فيخرج بذلك كمال الاقتبال على ما جاهد الله عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقتها
 بخلاف ارجائها بجلبه ثم اختلفوا في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة تحت السرة وقال الشافعي
 والشافعي تحت صدره فوق سرة وعن أحمد روايتان اشهرهما تحت يمينه حنيفة واختارهما الحر
 ووجه الاول خفة كونهما تحت السرة على المصلي بخلاف وضعهما تحت الصدر فانه يحتاج
 لثقلهما لثقل اليدين وتدنئهما اذا طال الوقوف فخرج الامر الى مرتبة الميزان فلذلك
 كان استحباب وضع اليدين تحت الصدر خاصاً بالاكابر الذين يقدرون على مراعاة شيئين
 معاً في ان واحد دون الاصغر وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجه قول من

قال بصرى استجاب بصرى الدين تحت الصدر مع ورود ذلك من فعل الشارع كون مراعاة اليد
يد واما تحت الصدر فيشغل غايه عن مراعاة كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل فكان
ارسالهما او جعلهما تحت المشرقة مع كمال الاقبال على المناجاة والحضور مع الله اولى من غيرها
هية من الهيئات فمن عرف من نفسه العجز عن مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة الا
انقلبه عن كمال الاقبال على الله عز وجل فارسل يديه بحنية اولى به صرح الشافعي في الام
فقال وان ارسلهما ولم يبعث بهما فلا بأس من عرف من نفسه القدرة على الجمع بين الشيتين
في أن واحد كان وضع يديه تحت صدره اولى بذلك حصل الجمع بين أقوال الأئمة رضي الله
عنهم انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يستجاب عنه الافتتاح بعد التكبير قبل القراءة
قولك استجابه بل يكبر وفيه القراءة فالاول مشحون والثاني مخفف فرفع الامر الى
مرئى الميزان ووجه الاول كون الاستفتاح كالاستئذان في الدخول على الملوك ووجه الثاني
تمزيه الحق تعالى عن التجيز حتى يتأذن عليه فصاحب القول الاول يقول ان الشرع تبع في
ذلك العرف وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوفا من توهم التجيز فاقم ومن ذلك قول
حيفة بالنقود اول ركعة من الصلاة فقطع مع قول الشافعي أنه يتعدا اول كل ركعة ومع قول
مالك أنه لا يتعدا في الفريضة ومع قول البخاري وابن سيرين ان محل النقود انما هو بعد القراءة فالاول
مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف وكذلك الواقع فرفع الامر الى مرئى الميزان ووجه
الاول محل المصل على الكمال حتى انه من شدة غرمة يطرد ايليس عن حضرة الصلاة فاذا استعا
ذ منه اول ركعة ذهب لم يرجع اليه في تلك الصلاة ووجه الثاني محل المصل على حال قال
الناس من عدم قوة الغرمة في طرد ايليس فلذلك كان يطأ وده المرة بعد المرة فصار هذا المصل
الى تجديد الاستعاذ منه ليطرده عن حضرة ووجه الثالث محل المصل على شدة الغرمة في القيام
الى الفريضة وشدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك أمر محرق ايليس كما حينا بخلافه في التوكل
فان الهمة فيها ناقصة والمكلف فيها يجترأ بين الفضل والقرآن فلذلك كان ايليس يحضر فيها
ليوسوس له بالانجاب بنفسه ورؤيته بذلك على من لم يفعل كفعلة فصار الى طرده ووجه
الرابع محل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على انفسهم من ذلك لان ايليس يحضر قراءة القرآن
لانه مشتق من القرب الذي هو الجمع فاذا حضر كما ذكرنا اصحابنا في الى طرده بالاستعاذ
وهذه نكتة استنبطتها من لفظ القرآن ولو أنه تعالى قال فاذا قرأت القرآن لم يجز القارئ
الى استعاذته وان كان القرآن في قافاهم فعلم ان الاستعاذ في اول الركعة الاولى فقط
خاص بالراي الذي نأى استعاذ احد من الشيطان مرة واحدة فمنه فلا يعود يقرب حتى يخرج
من الصلاة والاستعاذ في كل ركعة خاصة بالصغار الضعفاء الغرام الذين لا يندركهم
عذاب يستبطل من الصلاة الى غيرها بالاستعاذ الواحدة فلذلك امر الأئمة مثل هذا
بالاستعاذ في كل ركعة لاجل طرد الشيطان لئلا يقع بعد المرة وان قراءته في كل ركعة يتخللها ركعة
او من القراءة راحة فكيف كانت بعد كل ركعة راحة فاذن

القرآن فاستغنى بالله عن الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط فان قلت فما ابعثته
 في الامر بالاستعاذة من ابليس بالاسم الله دون ختم من الاسماء الالهية فهل يا محنته
 والجواب ان حكمة ذلك كون الاسم الله اسما جامعاً للحقايق الاسماء الالهية كلها وابليس
 يحضر ان الاسماء فلولا ذلك امر العبد بالاستعاذة بالاسم الرحيم او المتقم مثلاً لا لئلا
 ابليس فوسوس له من حضرة الاسم الواسع والمجد مثلاً فذلك من الله تعالى على ابليس جميع
 طرق الاسماء الالهية التي يدخل بها ابليس الى قلب العبد بالاسم الجامع فان قيل ان ذكر
 ابليس في تلك الحضرة قد يفتنه بتزييه حضرة الله عنه فالجواب انما امرنا الحق تعالى ابليس المعين
 في تلك الحضرة مسالمة في الشفقة عليه من وسوسة التي يخرجنا من حضرة شهودنا الحق
 تعالى ولولا هذه الشفقة ما كان اموتنا بذكر هذا اللعين في حضرة المظهر من يارب ضم الاشياء
 بالادخاف فان قيل كيف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة من ابليس وهو معصوم ملك
 انما هو معصوم من العمل بوسوسة لا عن حضوره كما اشار الى ذلك قوله تعالى وما ارسلناك
 من رسول ولا نبى الا اذا قمى الى الشيطان في امين لا يهتك من عباده بوسوسة
 لا من وسوسة ويصح ان يكون ذلك من باب القشر بعلة ايضاً سواء كانوا اكاراً او اجماعاً
 عصمتهم ولذلك اتفق الائمة على استحباب الاستعاذة دون كونها مرة او اكثر من مرة احتياطاً
 للناس فمن الله تعالى عن الائمة ما كان اشققهم على دين هذه الامة امين امين وسبح
 عليا الخواص رحمهم الله يقول وجه من قال من الائمة ان المصلي يستعيذ مرة واحدة في الركعة
 الاولى بحسان الظن به وانه من شدة غزويف منه الشيطان من اولى مرة فلا يعود اليه ولون
 ذلك المصلي فان لذلك الامة ان ابليس يعاود في المرة بعد المرة لانه بالاستعاذة منه في كل مرة لانه
 اكثر احتياطاً وهذا هو وجه من قال من الائمة انه يستعيذ في كل ركعة وليس هو سوء من
 حق ذلك المصلي فافهم وتأمل في هذا العمل فانك لا تجد تجده في كتاب به حصل الكثرة بل في قول
 الائمة واستمع الطالب بعرفته عن تصحيح قول غيره الله اعلم ومن ذلك قول الشافعي
 وعلم تحت القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول الى حنيفة ان لا يجزى في
 الاولتين فقط ومع قول مالك في الحديث انه ان تلك القراءة في ركعة واحدة من صلاته
 سجد لله واجر الله صلاته الا الصبي فان تكرر القراءة في احدى ركعتيها استأنف الصلاة
 فالاول اشده والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فمنهم الامر الى موثق الخبر ان وجه
 الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص باهل الفرقة في صلاة تهم بقراءة كل ركعة بحمته قلبه
 على الله تعالى الذي هو صلب الكلام ذا القرآن مشتق من القول الذي هو الجمع كما هو ولا بد
 قراءة اثناعشر في كل ركعة فان ذلك نشر بعلمه لانه رأس من اجتمعت عليه على الله عز وجل
 بقراءة وغيره ووجه الثاني ان من اجتمعت عليه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى اخر الصلاة فلا
 يخرج الى قراءة في جمعه ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة ان كانت رابعة او ثالثة
 فبيان الباقي كالشهادة بغير يسجد لله والحمد لله اعلم ومن ذلك قول الامة الى حنيفة رحمه الله

أعجم القوم على أنه لا تفاضل في الأسماء الإلهية وهي حقيقة الصفات فكل شيء عجم قلب الصديق على
 الله تعالى صحت به الصلاة ولو أسما من أسمائه كما أشار إليه ظاهر قوله تعالى وذكر اسم ربه
 فصل فان قيل قد ورد تفضيل بعض الآيات والسور على بعض فبما وجه ذلك فالجواب
 وجهه ان التفاضل في ذلك راجع إلى القراءة التي هي مخلوقة لآل المقروء الذي هو قل بسم
 تطهير ما إذا قال الشارع لنا قولوا في الركوع والسجود الذكر الغلاني فان قولنا ذلك الذكر أفضل من
 قراءة القرآن فيه بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث ان القارئ تأييد
 عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والتأنيب الغر الذي هو محل صفة القيام لا الذل الذي هو محل
 الترويض كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فعلم من جميع ما ذكرناه ان كل من أعطاه الله
 تعالى القدرة على استخراج أحكام القرآن كلها من الفاتحة من كبار الأولياء يتعين عليه القراءة
 بالفاتحة في كل ركعة ومن لا فلا ولا يخل شيئا الوارد في قراءتها بالخصوص لمحول على انما عند صاحب
 هذا القول كما في نظائره من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لحمار المسجد الا في المسجدا
 بأنه مثل حديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب على حد سواء كما هو وقد سمعت سيدي
 عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول قد كلف الله تعالى الكتاب بالاطلاع على جميع معاني القرآن
 الطاهرة في كل ركعة فقرأوا ذلك كله يحصل لهم من قراءة الفاتحة فليزموا قراءتها ولم يكلف
 الأصابع بذلك لعجزهم عن مثل ذلك فكلام الأئمة الثلاثة خاص بالكتاب والاولياء وكلام الأئمة
 إلى بقة خاص بالعوام ووجه كون تعين الفاتحة في صلاة العوام تخفيفا على تكليفهم بفهم
 معاني جميع القرآن منها كما ان قراءة غير الفاتحة قد تكون تشديدا على الخواص أيضا من حيث
 تكليفهم بفهم القلب على الله تعالى بذلك فانه ليس بام للقرآن كالفاتحة والغالب فيها التفرقة
 امر ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك ان البسيلة ليست من الفاتحة فلا تجب مع قول الشافعي
 واحمد انها من الفاتحة وكذا القول في الجهر فان من ذهب إلى الجهر بها ومن ذهب إلى حقيقته
 الأسرار بها وكن ذلك أحد قائما لك يستحب تركها والاقتناع بالحد لله رب العالمين وقال ابن
 أبي ليلى يتخير قال لا ينبغي الجهر بها بدعة فخرج الاس في المسألتين التي مررت في الميزان ووجه
 الاول في المسألة الاولى والثانية الاتباع فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع
 الفاتحة تارة ويتركها تارة أخرى فافضل كل محترم بما ينفذ من إحدى المسألتين وفي ذلك تشريع
 للكتاب والاصحاب من أهل الكشف والحياب فمن رفع حجابها حين دخل في الصلاة وكان
 مشاهدا للحق تعالى بقلبه فلا يناسب ذكر اسم الذي هو شعار أهل الحجاب من لم يكشف
 حجابها فلتناسب ذكر الاسم الشريف ليتذكر فيه صاحب الاسم كما ورد في بعض المحدثات انما
 اذا لم توفى فالزم اسمي فافضل ان من هذا ان من رآه بقلبه لا يؤمر بذكر اسمه ومن هنا لعن
 بعضهم ذلك في شرم فقال

يذكر الله توداد الذنوب + وتنظير البصائر والقلوب
 وذكر الله أفضل كل شيء + ولشخص الذات ليس لها معيب

وثوبه ذلك أمنا قول المشيلى رحمه الله حين قالوا المتشبهون فقالوا لا أعلم أراهم متشبهين
 أى لأن الله لا يكون إلا فى حال التجارب عن شهود المذنبين فقامت الشبهة المشبهة بالهوى
 على أن لا يرى الله تعالى فيها ذكرا بل يساند الكثرة عيشا هل ته تعالى ومناجاة بالقلب وحضر
 الحق تعالى حضر محض وخر من لشدة ما يطوق أهلها من الهيبة والتهليل قال تعالى وحضعت
 الأصوات للرحمن فلا تسمع إلا همسا وسمعت أخى انقرب إلى ربى الله يقول الله تعالى كبريا
 مشروحا لا كالزوال والأصغر لا من عباد العظمة لا يرتفع لأجله ولا الأبناء فلا يهوى حركات
 يدق فقط انتهى وهو كلام يقين لا يؤيد فى كتاب سمعت سيدنا عليا الخواص رضي الله
 يقول ذكر الله تعالى نوحين ذكر لسان وذكر حضورهما إن ترك الله تركت على نوحين
 من حيث العقلة وترك من حيث الكفور واللامسة فالأول من الذكوبين مفضول والثاني فاضل
 والأول من التركيبين من يوم والثاني محمود وهو الذي حملنا عليه قول المشيلى أنفا وسمعت
 سيدنا عليا رضي الله تعالى يقول إنما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل المسملة
 فى بعض الأوقات ويذكرها فى بعض الأوقات لتشريعها لضعفاء الأمة وأقوياسهم والأفهم
 صلى الله عليه وسلم حاضر مع رب على الدوام لأنه من الحضرة وأخ الحضرة وإمام الحضرة وسمعت
 سيدنا عليا الخواص رضي الله تعالى يقول لو أن الله تعالى أمر الأكل بالحق والقراءة
 إلا ذكرا إذا وقعوا بين يديه فى الصلاة ما حرم أحد منهم أن ينطق بكلمة فهو الهيبة أهل
 تلك الحضرة ولكن ربما تجل له الحق ثم فى بعض الأوقات بالهوى فوق طاقة فخرج عن الجبر
 أو بالتكبر فيكون ذلك من باب قول صلى الله عليه وسلم إنما السني يستن لي فأفهم ومن ذلك
 قول بعض أصحاب الشافعية أن نبي الله صلى الله عليه وآله لا يقرأ ولا يقرأ ولا يقرأ ولا يقرأ
 ونحو ذلك من قول بعضهم أن ذلك لا ينبغي فى الصلاة لئلا تشتغل العبد عن كمال الإقبال على
 مناجاة الحق تعالى فالأول مستند والثاني مخفف فوجم الأمر إلى المرتقى الميزان ووجه الأول
 فى ثبوت قول صلى الله عليه وسلم حمله القرآن بأصواتكم أى صلوأصواتكم بالفاظ القرآن
 والألفاظ من حيث هو قرآن لا هو من أصل تحسينه لأنه قديم وصفة من صفات الحق تعالى
 وأما التحسين راجع للقراءة والتلاوة لا للقرآن المتلو ومع ذلك فمراعاة ذلك فى الصلاة
 بالإنابة الذين لا يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وعدم مراعاة ذلك خاص بالأصغر الذين
 يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهما الأكثر الناس سلفا وخلفا والله أعلم من وذلك قول
 أبي حنيفة ومالك فمن لا يحسن القاء ولا غيرها من القرآن أنه يقوم بقدرها مع قول الشافعية
 أنه ليس بقدرها فالأول مخفف والثاني مشدد فوجم الأمر إلى المرتقى الميزان ووجه الأول
 الوقوف على أصلها ورد فلم يرد لنا أن من لم يحسن القاء ولا غيرها من القرآن أنه ليس
 الله ببل ذلك وقد قال بعضهم إن الإتيان بأولى من الابتداء ولو استحسن وقد يكون فى قوله
 القرآن خصيصته لا توجد فى غيره من الأذكار كما تقدم من أن القرآن مستثنى من القرآن
 الذى هو لجمع القلوب على الله وأما وجه الثاني فى القياس بما جمع ظاهر قوله تعالى

وذكر اسم ربه فحصل له الذكر والثناء على قلبه صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم
 حيث حصل جميعها القلبية على حضرة الله تعالى وأما وجه تخصيص الإمام الشافعي بالذكر
 يقول المصنف سبحانه الله وأحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر فالأمر يرجع من قومه أنه أحسب
 الكلام إلى الله عز وجل فافهم. ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه إن شاء المصنف على قول
 بالفارسيته وإن شاء قرأ بالعربية مع قول أبي يوسف ومحمد أن كان يحسن الفارسية بالعربية لم يوجب
 غيرها وإن كان لا يحسنها فقرأ بالعربية أيضا أنه مع قول أبي حنيفة الأئمة أنه لا يجوز بالقراءة بفارسية
 العربية مطلقا فالاول لمحقق والثاني مقصود الثالث مشدود وجه الأمر إلى مرتبة الميزان في
 وجه الأول أن لو جمع رجوعه عن الله تعالى إلى جميع اللغات ولم يرد لنا من عن القراءة
 بالفارسية فصار الأمر إلى اجتراح المجتهدين فإن قال قائل أن القراءة بالعربية تخرج القرآن
 عن الإيجاز قلنا الإيجاز حاصل بقراءة هذا المصنف بالنظر المعنى فإنه يدل على أن القرآن بالفارسية
 لا يقدر أحد من الخلق على النطق بمثله وجه الثالث الوقوف على بلغتنا عن الشارع وعن
 أصحابه فلم يبلغنا أن أحدا منهم قرأ القرآن بالعربية وكذلك الشارع صلى الله عليه وآله وسلم
 فكان الوقوف على جمل بلغتنا أولى وقد يكون الإمام أبو حنيفة رأى في ذلك شيئا عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فإن إمامته وجلالة أعظم من أن يجترأ على تنقيح لا يرى فيه دليلا وسعت
 بعض الحنفية يقول جميع اللغات سماها واحدة عند الله تعالى في حضرة مناجاته فكل واحد
 يتأجه بلغته وثبينة قولهم تجاوز الترجمة في بعض الأذكار الواردة في الستة اشترى ولا
 يخفى ما فيه فإن كل باب لم يفتح الشارع فليس لأحد أن يفتح وقد اجمعت العلماء على أنه لا يجوز
 من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبلغ القرآن بلغته أخرى خلاف ما أنزل وأما قوله تعالى
 لتبين للناس ما نزل إليهم فلا ينافي ما ذكرناه لأن البيان قد يكون بلغته أخرى لمن يفهم اللغة
 التي أنزلت ولذلك قال بعض أصحاب أبي حنيفة أنه يرجع إلى قول صاحب الله تعالى
 ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لو قرأ في صلاة من المصحف بطلت الصلاة مع قول الشافعي
 وأحمد في إحدى روايتيه أن صلاة صحيحة ومع قول مالك في الرواية الأخرى أن ذلك
 جائز في النافذة دون الفريضة فالاول مشدود والثاني مخفف والثالث مقصود وجه الأمر
 مرتفق الميزان وجه الأول اشتغال المصنف بالنظر إلى الكتابة عن كمال مناجات الله تعالى وهو
 خاص بالأصاغر وجه الثاني كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى وهو خاص بالكبار وأنه
 يشغلهم عن كمال الصلاة ولكن سلم العلماء فيه لكن من متعلقات الصلاة وجه الثالث
 كون النافذة مخففا فيها بل جواز تركها بخلاف الفريضة فاحاط العلماء في ثبوت ما يشغل
 الله فيها ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يجوز بالتأمين سواء الإمام والمأموم
 مع قول أحمد الشافعي في إرجح القولين أنه يجزئ الإمام والمأموم ومع قول مالك يجزئ
 المأموم وفي الإمام روايتان من غير ترجيح فالاول لمحقق والثاني مشدود والثالث فيه
 تشديد وجه الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول قول أبي حنيفة من الفارسية ورجحنا توهم

بعض العوام انهم من الفاتحة اذا اجهر بها فكان عدم الجهر بها اولى عند صاحب هذا
 القول اللهم الا ان يكون المأمومون كلهم عالمين بانها ليست من الفاتحة كما كان الصحابة
 يعلمونها فلا بأس بالجهر بها ورجا قولي الخشوع على المصلي حين التأمين فالتفتي بالتأمين فقلبه
 ووجهه الثاني أن الجهر بآيتين فيه اظهار التقصير والحاجة الى قبول الدعاء بالهداية الى الصراط
 المستقيم ووجه الثالث ان المأموم أحق خشوعا من الإمام عادة لان الإمام أدتول على الإمام
 اولاً ثم تفيض على المأمومين فليعلم من النقل الخشوع بقدر ما يسرق بين المأمومين فذلك الخشوع
 على الإمام في إحدى الروايتين الأولى وتشد عليه في الأخرى جلاله على القوة والكمال فافهم
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وهو الأرجح من قولي المشافعي انه لا يسن سورة بعد الفاتحة في
 غير الركعتين الأولىين مع قول المشافعي في القول الآخر انها تسن لمحدث مسلم في ذلك فالاول
 مخفف والثاني مشدد فوجه الأمر الى مذهب الميزان ووجه الاول كون غالب النفوس تزهد
 من حضرة الله عز وجل بعد الركعتين الأولىين فاذا قرأ الإمام السورة فيما بعد هاربا خرجت
 النفس من الحضرة لا مودعاً لها وتدبيراً حولها فصاروا قفا بين يدي الله تعالى جساماً لا رقة
 فلا تقبل له صلاة ووجه الثاني بثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص بالكبار
 الذين لا يؤد ادون تطويل الإمام في القراءة الاحضورا وخشوعاً وكان صلى الله عليه وسلم يخفف
 فيما بعد الركعتين الأولىين تارة لمراعاة حال الاصاغر ويطول أخرى مراعاة حال الاكابر
 لتشرعاً لا رقة ومن هنا يقدح التياخي بتحقيق المناط في قول من قال تطويل القيام أفضل من
 تطويل الركوع والسجود مطلقاً وعكس فان ذلك في حق شخصين فمن كان صغيراً عن تحمل
 التحمل الواقعة في الركوع والسجود كان طول القيام في حقه أفضل فلا تزهد في ركوع من الركوع
 والسجود كلما ركع وسجد بخلاف من كان قويا على تحمل التحليلات الواقعة في السجود فركع الله
 الأئمة في تفصيلهم المذكور فان من قال من ايناهم طول القيام أفضل مطلقاً هو في حق
 الاصاغر ومن قال كثرة الركوع والسجود أفضل هو في حق الاكابر كذلك وايضاً في ذلك بين
 القيام محل بعد بالنسبة للركوع والركوع محل بعد بالنسبة للسجود فان العبد لما أطال في مناجاة
 ربه بجلاله حال القيام لاسر له بآفة تعظم وهيبة من الحضرة الالهية فحضر ذلك فمن الله عليه
 بالركوع فطاركه تحلى له من عظمة الله تعالى امران ايد على ما كان عليه حال مناجاة في القيام
 فرحم الله بالامر برفعه رأسه من الركوع لياخذ في التهاهب الى تحمل تحلى عظمة الله التي تحلى
 في السجود ولولا ذلك الرفعة لربما ذاب جسمه ولم يستطع السجود ثم لما سجد فجلت له عظمة أخرى
 أعظم مما كان في الركوع امره الله برفعه رأسه ليجلس بين السجدين وياخذ له راحة
 وقوة على تحمل عظمة تحلى السجدة الثانية وذلك لان من خصائص تحليلات الحق ان التحلى
 في السجدة الثانية أعظم من الاولى وفي الثالثة أعظم من الثانية وهكذا اولئك من الشارع
 جلسته الاستراخاء بعد الرفعة من السجود راحة بالمصلي الحقيقي ولو أنه امره بالقيام عقب فعه من
 السجدة الثانية من غير جلوس استراحة لكافة ما لا يطلق هذا حكم من يصلي الصلاة الحقيقية

وإمام يصلي الصلاة العادية فلا يذوق شيئاً مما اعتناه وكيفه ففعل ذلك على وجه التام بالشارع
 صلى الله عليه وسلم سمعت سيدنا عبد القادر الشطوطي رحمه الله تعالى يقول من رحمه الله تعالى
 بالعبادة بخير من ابن طالت القيام في الصلاة بالقراءة بين يديه وبين أطالته الركوع والسجود
 وبين تخفيف القيام فمن لم يقدر على أطالة الركوع والسجود بين يدي الله تعالى فهو مما مور بطول
 القيام وتخفيف الركوع والسجود ومن قدر على طول المكنة بين يدي الله تعالى في محل القرب
 في الركوع والسجود فهو مما مور بطول الركوع والسجود وذلك ليتنعم بطول مناجاة ربه
 ويكون له وقت يدعو لنفسه ولا يؤخره المسلمون فيه اغتنماها لذلك ففعل يكون ذلك أو اجتماع
 قلبه على ربه حال حياته قال وقد استحكمت في قلبي قرعة هيبتني الله عز وجل فصرنا أسأل الله
 الحجاب وكنت كلما أتذكر أني واقف بين يديه أوراكه أو ساحل أحسن بعضي يذوب كما يذوب
 الرصاص على النار وكنت أعر الحجاب من رحمه الله تعالى لي لعدم طاقتي لرفعه عني أم وسمعت
 أخى أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول الحجاب للعباد عن شهود الحق تعالى بهم
 بالعاجزين وعذاب على العاجزين فالعاجزين في حال الحجاب العارف يغيب به انتهى وسمعت سيدنا
 الخواص رحمه الله تعالى يقول من رحمه الله تعالى بعبدة المؤمنين خطور الأكواف على قلبه حال ركوعه
 وحال سجوده لأن تلك الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين يجكم الارت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وما كل أحد يصلي بملك فيها أو يقدر على تحمل التحمل الذي يهود أركان العباد
 في تلك الحضرة فاذا أراد الله تعالى رحمه الله تعالى بالعباد في تلك الحضرة أخطر في قلبه شيئاً من الأكواف
 لما في الأكواف من رائحة الحجاب عن شهود تلك العظمة وبول ذلك الخطور لربما ذاب عظمته
 ولحمه ونقطعت مفاصله أو اضمحل بالكلية كما وقع لبعض تلامذة سيدنا عبد القادر الجليل رضي
 الله عنه أنه سجد فصار يضحك حتى صار قطرة ماء على وجه الأرض فاحملها سيدي عبد القادر
 نقطته ودفنها في الأرض وقال سبحان الله رحمه الله تعالى بالتحمل عبيد انتهى ويؤيد هذا الذي
 قلناه ما ورد في بعض طرق الأحاديث الأسرار من أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله الخا
 به أراعه من هيبة الله عز وجل وصار يقابل كما يابل السراج الذي هب عليه الريح اللطيف الذي
 يميل ولا يطفئه فسمع في ذلك الوقت صوتاً يشبه صوت البكر رضى الله عنه يا محمل وقف
 إن ربك يصلي معك أنت لا تشغل شيئاً عن شأن فاستأنس صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت
 وزال عنه ذلك الاستيحاش الذي كان يجده في نفسه وعلم بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي
 يصلي عليكم وملائكته وصار تنكرو ذلك فكان في سماع ذلك الصوت بقوة وتأثير ربه الله
 صلى الله عليه وسلم معاً نأشد الناس تحملاً لتجليات الحق جل وعلا فإنه أين الحضرة وأمام
 الحضرة وأخوها وأشد الناس خوفة بعظمة الله عز وجل وسمعت سيدنا عبد القادر الشطوطي
 رحمه الله تعالى يقول لا يصح إلا بشيء بالله تعالى لا يتقوا الحجاب بنية شيا وبني عبك وإنما
 بما من العبد حقيقة بما من الله لا بالله تعالى كأنه نور أعاليه وتقريبات الحق له فإن من
 حضرة حضرة التقريب الهيبة والاطراق والتعظيم وعدم الأدلال على الله وكل من ادعى

مقام القرب مع ادلائل على انه ملاه له بحضرة القرب بل بحضرة يسوع المسيح
 انتقوا سمعت سيدي عليا المصفي رحمه الله تعالى يقول طول القيام في الصلاة على القار
 اش من ضرب بالشفقة في القيام من راحة الحجاب الكبر وعدم طهارة الحضور لله تعالى
 فاذا بلغت من طول الاكابر اطل القيام فهو تشريع لقوم الصنفه وخدمهم والا
 فاعتقادنا ان اكار الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم اكثر من مقام باقي الامة
 بيقين وكانوا مع قدرتهم على الطويل الركوع والسجود يقوم بهم تلك القرآن او نصفه او ثلثه
 الرباعه او كله في قيام ركعت واحدة انتهى سمعت سيدي الشيخ احمد السطير رحمه الله تعالى
 يقول من ادب الله تعالى من رحمه الله بالحجاب ولو انه كشفه من عظمته تعالى لما استطاع
 ان يقف بين يدي شيا فهو صابر في امور الدنيا واذا استخضر عظمته الله تعالى صابر في الامور
 الدنيوية فيتحير الناس من امره حين يرون صلحا في امور الدنيا ولا يرونه يصل ركعة فقلت له فاذا
 صح من ذلك الحال فهل يجيب عليه قضاء الصلاة اذ قد رويها فقال نعم ذلك واجب انتهى فاعلم
 ذلك وتأمل فيه فانك لا تكاد تجد في كتاب اعمل على تحصيل مقام الحضور مع ربك في صلاة
 على يد شيخ صادق وابالك ان يخرج من الدنيا ولم يقبل صلاة واحدة كما ذكرنا وكنت في سائر راسك
 عند سماعت شيا هو الالحاق والالتصاف به من ذلك اتفاق الامة على ان المصلي
 اذا جهر فيما ليس فيه الاسرار او اسر في ما ليس فيه الجهر لا تبطل صلاته الا فيما حكى عن بعض
 اصحاب مالك انه اذا تعد ذلك بطلت صلاة فالاول تخفيف والثاني مشد فخرج الامر الى ترتيب
 الميزان ووجه الاول عدم ورود صلا يتصرح بالنهي عنه ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه
 وسلم كل عمل ليس عليه امونا فهو رد اي لا يقبل من صاحبه لا سيما ان تعد ذلك فانه مخالفة
 للشارع والمخالفة انقطاع وصلة القارئ المذکور معنى الصلاة وكان له لم يصل فافهم
 ومن ذلك قول مالك والشافعي باسختاب الجهر المنفرد فيه ليحرم جهره مع قول احمد ان ذلك لا
 يستحب مع قول ابي حنيفة هو بالخيار ان شاء جهره اسمع نفسه وان شاء اسمع غيره وان شاء
 اسر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف فخرج الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول
 حمل المنفرد على القوة على تحمل تلك العظمة التي تجلت له حال قراءته كما عليه الكل فلذلك
 جهر به ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر بجهر بالقراءة من شدة الهيبة ووجه الثالث
 عدم ورود امر فيه جهر واسرار فكان الامر واجبا الى قدرة المصلي واختياره فان قال قائل
 فما الحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في الركعتين الاولتين
 الجهرية دون ما بعدهما فالجواب ان ذلك تابع لنقل التحلي كما قلناه وخفته على القلوب وقت
 تلك الصلاة او الركعة او الركعتين فان تجلى النهار ثقل من تحلي الليل فلو كلف الله تعالى
 الصلوات في الظهر والعصر مثلا كان ذلك كالتركيب بما لا يطاق عادة لنقل التحلي فيه فان
 قال قائل ان صلاة الجمعة وصلاة الصبح والصلوات في النهار ومع ذلك كما قال صلى الله عليه وسلم
 فيها اذا كان اماما وقوا للاموم على الجهر بالصبر فالجواب انما كان صلى الله عليه وسلم في الصبح

فكان القارئ

لان وقتها يوزن في راحة الى النهار ووجه الليل اما وجه الليل فهو بالنظر الى وجه القمر بالقراءة فيه
 واما وجه النهار فلا يشترط الامساك عن المفطرات فيه للمصالح من طلوع الفجر وايضا
 فانها اول صلاة تستقبل الصبح من صلوات النهار بعد النوم الذي هو انحاء الموت فكانه
 بعث وخلق خلقا جديدا فكانت قوته شديدة لم يخالطها تعب الحرف والصنائع ولا ضعف
 ارتكاب المعاصي والغفلات واكل الشهوات فلذلك امر بالمحرم في الصبح لقدرته عليه وغلبته
 على جمايئته كالملك وسكنت سره عند القادر الذي شطوطي رحمه الله تعالى يقول ولا
 ان الله تعالى احب الصنائع والحرف عن حال شهوده في النهار لما استطاع احد منهم ان
 يعمل حرقته وعظمت مصلح الناس لذلك شرع لهم القراءة في صلوات النهار سراجهم
 فقادروا على عمل الحرف جمع عام الحجاج في النهار الا افراد من الاولياء انتهى واما الامام
 والمسيوق في الجمعة والعدين قائما بمحرم من القدرته على ذلك باستئناس بكثرة الحلق
 الذين يحضرون هاتين الصلاتين عادة فتقوى على ذلك الحجاب بشهود الخلق على التحلي والوقار
 لقلبه في الجمعة والعدين او لكون الحق تعالى امام في هاتين الصلاتين بالقوة من حيث انه
 نائب للبشارة في الامامة على العالم واسطة في اسماء الامويين كلام ربهم وتكبيره وتجليله
 او لغرض ذلك من الاسرار التي لا تدرك بالاشافقة لاهلها ولا يورد المسبوق لانه ممن الامام
 قلت فلم كانت الركعتان الاخيرتان من العشاء او الركعة الثالثة من المغرب سراجا
 ذلك من صلاة الليل والتحلي الليلي خفيف فالجواب انما كان ذلك رخصة بضعاء الاقرب
 من شان تحلي الحق تعالى القلوب المحجوبين انه يخفف على قلوبهم او لا ويثقل عليهم آخره وذلك
 لان عظمة الله تعالى تكشف لقلوبهم شيئا بعد شيء فيكون التحلي في ثاني ركعة اقل من التحلي
 في اول ركعة وهكذا ولو ان الحق تعالى كشف لقلوبهم بلحمر في ثالثة المغرب والاخيرتين من العشاء
 لربما عجزوا عن ذلك لما تحلى لهم من العظمة التي لا يطبقونها فان قبل هذا الحكم فمن قدر
 على تحمل ثقل التحلي في الركعتين الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء فالجواب حكمة ابتلاء
 الستة في ذلك لان الشارع جعل ذلك كالضابط لثقل التحلي وخفته والمعرفة بمجان غالب
 الخلق لا يافراد من الناس وقد يحصل التحلي الثقل للمصلي في أثناء ركعة سرته ويحتمل من
 الادب ان يسرا ابتداء الستة واظهار الضعف ويؤيد ما ذكرناه من ثقل التحلي والهيئة كما
 اطال الصبر الوقوف بين يدي الله تعالى على ما يقع للعبد اذا اطال الوقوف بين يدي مولاه
 الدين من خفة الهيئة ما قرره سيد علي الخواص رحمه الله تعالى في معنى قوله تعالى المتكبر
 على وزن المتفعل من انه تعالى انما سمى نفسه المتكبر لكونه تكبر في قلب عبده المؤمن
 شيئا بعد شيء كلما انكشف له الحجاب لان الحق تعالى في ذاته تكبر لان ذاته تعالى وصفاته
 لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان وانما الزيادة والنقصان اجبان الى شهود العجب فيك
 من حضرة الله تعالى وبعده عنها تطير شهود الصبر ظل ذاته في السراج فكما قرينه عظم ظله
 ونور السراج في شهوده وكما بعث عنه معبر سمعت سيد علي الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول

تجليات الحق تعالى لقلوب عباده لا تنضب على حال من أكا بواصاع في الفرائض والنوافل
فقد يتجلى الحق تعالى للأصابع والأكار بما لا يطيق أن معه الجهر فذلالت رحم الله الأمة بعد
أمرهم بالجهر في بعض الصلوات والأذكار ولو أنه تعالى كان أمرهم بالجهر مع ثقل ذلك التجلي لما
أطاعوه لاسيما في حق من انكشف حجائبهم من محل العارفين وشهدوا بجلال الله تعالى
وعظمته وتقدم ذكر الحكمة في الجهر في أولي المعرب العشاء وفي الحكمة والعبداني معنى التجلي
يخف في الليل وأما الحكمة والصلوات فلما فيها من كثرة الاستغناء بكثرة الجماعة عادة فلم
تنكشف لهم عظمت الله تعالى كل ذلك الاكتشاف الذي يقع للعارف اذا صلى منفردا وكذلك
شيأتي في باب صلاة الجماعة ان اصل مشروعيته في الباطن هو تقوى المصلين على الوقوف بين
يدين ملك الملوك لاستئناسهم ببعضهم بعضا في تلك الحضرة التي تدل لها خلق الملوك
ولولا الحكمة لما قدر المنفرد ان يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة
بالأمة وشغقت عليهم ليودوا تلك الصلاة كاملة من غير خمول عن شيء منها فان قيل فلم قلتم
باستحباب الاسرار في كسوف الشمس والاكار مع قدرتهم على تجلي تجلي النهار فالجواب انما أمر
الاكار بالاسرار منها كالاصاغول ما فيها من التخوف فابها من الآيات التي يخوف الله بها
عباده فكان فيها قدر زائد على تجلي النهار وأيضا فان الاكار بما مورون بالشرع لأمرهم
في الجاهل والخوف والخشية من الله تعالى فان لم يقع لهم ذلك في قلوبهم فقلوا فيه ليتعلموا
على ذلك وعليه تجلي قول عبد الله بن عمر فان لم تنكروا فبنا كواي في حق العارفين الذين
لهم اتباع لا مطلقا فقد علمت ان علم تكليف الاكار بالجهر في صلاة كسوف الشمس اعتنا
لعظيم ما يتجلى لقلوبهم زيادة على تجلي النهار ومن هنا يعلم حكمة الجهر في كسوف القمر وان
كان كسوف من الآيات التي يخوف الله تعالى بها عباده كذلك لانه ليلى وتجلي الليل خفيف
بالنسبة لتجلي النهار ولضعف آيته عن آية الشمس فان نور القمر مستفاد من نور الشمس
أهل الكشف ولا عكس أيضا فليجمل الحق تعالى باللفظ في الليل بل ليل قول في النصف الثاني
من الليل هل من سائل فاعطيه سؤله هل من تائب فأور عليه هل من مستغفر فأغفر له هل من
مبتلي فأعاقبه وما قال مثل ذلك لعباده الا بعد ان قواهم على خطايه التنصر اليه سرا وجهرا
وقد سمعت سيبك عبد القادر الدمشقي رحمه الله تعالى يقول تجليات الحق تعالى بالعظمة
في هذه الدار فمرحمة باللفظ والحنان ولو أنه تعالى تجلي بالجلال البصر لما أطاق أحد جملة
الشيء فان قلت فما وجه طلب الجهر من الامم في صلاة الاستسقاء مع ان علم نزول المطر أو طوله
الليل مثلا مما يخوف الله تعالى به عباده فالجواب ان سبب طلب الجهر بالقراءة فيها اظهار التنلل
والخضوع لله تعالى وأيضا فان الناس مضطرون للسقيا والمضطر لا حرج عليه في رفع صوته
بطلب حاجته ولا عقاب ما فعله العذرة في ذلك فهو كالذي يصيح وليستغيت اذا صر به حاله وقد
سبب على الخواص رحمه الله تعالى بقول لولا اشتغال قلوب غالب الناس بأمور معاشهم لما توا
من خشية الله تعالى لعظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار فان قلت فما وجه علم طلب الجهر

في صلاة الجنازة ليلا ونهارا مطلقا عند من لا يرى الجهر بالليل فالجواب انما هو بطلب الجهر
 من الامم والمحقق في صلاة الجنازة كما لما موين لما عندهم من شدة الحزن على الميت والتوجع
 لاهله وذكر الموت واهوال القبر وما بعده ولذلك كانت السنة في المشي مع الجنازة السكون
 رخصة للمكثين معها قلوا ان الشارع كلهم بقراءة أو ذكرهم الشوق عليهم ذلك وحاشاه من
 تكليف أمته بما يشق عليهم وانما تساهل علماؤنا في عدم الاحتراز على الذكور امام الجنازة بوضع
 الصوت حين غلب على الناس فراغ قلبهم من الميت واهله واستغفروا لهم بحسب ما اهل الدين
 ربما ضحكوا عليهم وهو مع الجنازة قلما راوا وقوع الناس في ذلك اقروا الناس على الذكر وادوا
 في ذلك المحل خلو من اللغو وسمعت اخي افضل الدين رحمه الله تعالى يقول انما كانت السنة في
 المشي مع الجنازة السكون لان الله تعالى يحل المحضرين بالقهر حتى لا يستطيع المؤمن الكامل
 أن يفتق فكان أمرهم بالسكون من جهة الله تعالى وان الله بالناس لو خوفهم ا
 فاعلم ذلك وتأمل جميع ما قررت تلك فانه نقيض لا يجده في كتاب الله ومن ذلك اتفاق الامة
 على ان التكبير للركوع مشروعه مع ما نقل عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز انما قال لا يكسر
 الاعتدال الاقتدار فقط فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى موثقي الميزان ووجها
 الاول ان التكبير مطلوب على كل قدم على حضرة الله تعالى وزادت ان حضرة الركوع حضرة
 قرب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكانت المصلحة قدم على حضرة جليلة له كماله اول
 الصلاة وهذا خاص بالاصاغر من الناس والاكتابر الذين يتوقون في مقام القرب في كل
 لحظة كما ان قول سعيد وعمر في حق الاكتابر الذين لا يتوقون في مواضع القرب كما ذكرنا في مشهد
 ٤ والذين اتهموا الى حد علموا ان الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لاح لهم من كبر
 اول افتتاح الصلاة هو الذي ينتهي مشهدهم اليه آخر الصلاة فلكل رجال مشهد
 والله اعلم ومن ذلك قول الامم الى حيفتان طماننة في الركوع والسجود سنة
 لا طينة مع قول الامة الثلاثة بوجوبها جميعا فالاول مخفف والثاني مشدود فرجع الامر الى موثقي
 الميزان ووجها الاول عجز غالب الناس عن تحمل ما تجلي قلوبهم في الركوع والسجود فلو
 ٢ ان أصلهم اطمأن فيه لفرق وجها لثاني قدره الا كما يعلو تحمل توالي عطية الله تعالى
 على قلوبهم فالاول راعى حال الضعفاء والثاني راعى حال الاقوياء وكل منهما راعى حال
 ذلك قول الامة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود سنة مع قول الرجل انه واجب فيها مرة
 واحدة وكذلك القول في التسبيح والدعاء بين السجودتين الا ان تركه عنده ناسيا لا يبطل
 الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدود فرجع الامر الى موثقي الميزان ووجها الاول ان عطية
 الله تعالى قد تجلت للمصلين حال ركوعه حال سجوده فحصل بهما حال الخضوع لله تعالى فاستغفر
 المصلي بالفعل بالالكان والاعتقاد بالجنان عن التسبيح باللسان والصفاته من غير
 مصوم مخبر اي لانه يقتضي توهم حقوق نقص في جناب الحق حتى طلبت تزجي عنه وكذا
 خاص بالاكتابر والثاني خاص بالاصاغر الذين يطرقهم توهم حقوق نقص حتى يحتاجوا الى

صفة ونزوه الحق تعالى عنه وان لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثل هؤلاء الايق في حقهم
 الوجوب دعوا لما توهموا بخلاف الاكابر يقولون اهلهم سبحانه الله على سبيل التلاوة لا سبيل
 الله لا دعوا لما توهموا الاصاغر قد يكون في الاكابر ايضا فروض ضعيف توهموا الاصاغر فذلك
 كان التسليم في حق هذا مستقبلا واجبا لا سبيل لذلك الخزع في تزييه الله تعالى وخرج عن
 الخزع سوى الاينياء عليهم الصلاة والسلام فان قيل ما الحكمة في قول الراكم سبحانه في العظيم
 والساحل سبحانه في الاعلى سواء كان من خواص الامة ام غيرهم فالجواب الحكمة في ذلك
 ان في الركوع بقية تذكير عند الراكم تمنعهم عن كمال الخضوع لله تعالى كما انه يقصد تزييه من
 بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره اي ان العظمة لله وحده وليس لي منها بقية
 بخلاف الساجد يقول سبحانه ربى الاعلى لانه تزل بنفسه الى غاية الخضوع حتى ان العارف
 يتخيل نفسه في السجود تحت الارض في السفليات فاهل ذلك ومن ذلك اتفاق الامة على
 اليدين على الركبتين في الركوع وعلى ان التسليم ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود انه يجعلها
 يدين وركبه مع ما حكى عن الثوري انه يسبح خمسا اذا كان اماما يتمكن المأموم من قوله ذلك
 ثلاثا فالاول في المسئلة الاولى مشددة والثاني مخفف فيها والاول في المسئلة الثانية مخفف
 والثاني مشددة ووجه المشلين ظاهر لا يحتاج الى توجيه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 بوجود الرقم من الركوع والاعتدال مع قول ابي حنيفة بعدم وجوبه وانه يجزئ ان يخط من
 الركوع الى السجود مع الكراهة فالاول مشددا خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر فوجع
 الامر الى مرتقى الميزان وايضا مع ذلك ان البعد اذا وصل الى محل القرب من الركوع والسجود
 بالنسبة لما قبله من القيام والركوع فاشقة لرجوعه الى محل البعد والحجاب لو اضعفه
 عن تحمل ثقل التحلي ولو انه قد ادى الى تحمل تجليات الحق تعالى على قلبه ما كان للرفع
 عن محل القرب فاشقة حتى ان بعض الائمة راعى حال الضعفاء فابطل الصلاة اذ لم يطبق
 في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود وذلك لان الضعيف لا يطبق تحمل طول
 الملك في حضرة القرب فوجه الشارع بامره بالرجوع الى محل البعد الذي كان قبله ليعتد به حتى
 يأخذ عليه راحته يقدر بها على تحمل ثقل التحلي للسجود والركوع وسمعت سيدا عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول ما شرعت القومة والاعتدال عن الركوع والسجود الا للتفليس عن
 الضعفاء من مشقة ثقل التحلي في الركوع والسجود حتى ان بعض الائمة ياتم في الرحمة للاكابر
 الذين يفهمون على توالي تجليات الحق تعالى وامرهم بتطويل الاعتدال طليبا لكمال راحتهم
 فيه كما ان بعضهم ياتم في الرحمة كذلك للاكابر وامرهم بعدم الطمانينة في الاعتدال لما في
 الاعتدال من الحجاب بعد ان ذا قوارضه وتلك واقربهم من حضرة الحق تعالى كما ان بعض الائمة
 من الحجاب بعد ان ذا قوارضه وتلك واقربهم من حضرة الحق تعالى كما ان بعض الائمة
 توسط في ذلك وقال انه يطول الاعتدال فيفكر للذكور والاراد فيه وهم بين مخفف ومشدد
 ومتوسط بالنظر لمقامات الناس من الاكابر والاصاغر وسمعت سيدى عبد القادر الشافعي
 رحمه الله تعالى يقول لا ان بعض العالمات ان تقاطع الاعتدال بالاعتدال

حضر امر الله ان ينزل اهلهم الى السجود من غير اعتدال فكان تطويله رحمة بهم ليستريحوا من
 ثقل العظمة التي يتحملها حال الركوع والسجود فلو لا الوقوف بعد الركوع لما قدر اهلهم على تحمل
 ثقل العظمة التي يتحملها في السجود الاول والثاني انتهى وسمعت سيدي عليا المرصفي
 رحمه الله تعالى يقول طول الاعتدال يعلم على الاصابع وعذاب على الاكابر فكما
 ان المرید يضع من طول الركوع والسجود كذلك العارف يضع من طول الاعتدال
 فذلك كان المرید يحسن الى رفع راسه من الركوع والسجود والعارف يحسن الى نزول اليه لا
 في الاعتدال رداله الى الحجاب وهو اشتغال العباد على العارفين حتى كان الشبلي رحمه الله تعالى
 يقول اللهم بما على بلقي شئ فلا تعذبني بسبل الحجاب عن شهودك وسمعت اخي افضل
 رحمه الله تعالى يقول طول الطمانينة في الركوع والسجود خاص بالاكابر وطول القيام
 والاعتدالين خاص بالاكابر فان الاصابع اذا كان اهلهم قائما كان في غاية الاستراحة
 والاكابر اذا كان اهلهم قائما كان في غاية التعب ولذلك تؤممت اقلهم من طول القيام
 عادة وان كان ذلك لا يتقيد بالاحساس بالتعب كما اذا غاب بلذة المشاهدة لرب عن نفسه فان
 الشئ عنده تكون كلمة بارق لا يحس فيها بتعب قائم وسمعت ايضا يقول ينبغي للمصلي اذا كان
 وحده ان لا يوتر حتى يتجلى له عظمة الله تعالى ويخرج عن القيام فهناك يؤمر بالركوع
 وما دام يقدر على الوقوف فهو بالخيار ان شاء ربه وان شئت طول القراءة ولكن موقوف
 الركوع ان لا يفعل الاعتدال على العظمة التي لا يطيق العبد القيام معها فتدام يطيقه فلا ينبغي
 له الركوع فقلت لهذا حكم من يشاهد عظمة الله التي يتحملها فبالحكم من كان فافلا عز
 ذلك في قيامه او ركوعه او سجوده فقال مثل هذا طول الطمانينة والاعتدال في حق افضل
 وهو رخصته عكس من كان حاضرا امر به من الاصابع وكان تعب مثل هذا في ركوعه
 كالادمان لتحمل ثقل العظمة التي تستقبله في السجود حتى يكون اقرب ما يكون من حضرة ربه
 كما ورد وما استحضر الساجد عظمة الله تعالى فانه تارة كانه فلم يستطع حال الوقوف وربما
 استحضر بعض الاصابع عظمة الله تعالى في الركوع أو السجود فكادت روحه تهوى منه فيأمر
 الى ان الوقوف من الركوع أو السجود بسرعة من غير بطء فمثل هذا ربما يعذبني عدم امتنانه
 الطمانينة وهو في السجود اكثر عذرا كما حجب ومن اراد الوصول الى ذوق هذا فليجهد حواسه
 في السجود وينبغي الكون كله عن ذهنة بحيث يلتصق كل شئ الا الله تعالى فانه يكاد يجرق وتدل
 مفاصله ولولا جلوسه للاستراحة لما استطاع التوصل الى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم
 يطول الاعتدال تارة ويخففه أخرى تشتريها الضعفاء أمتهم وقوايتهم وفي الحديث كان صلى
 الله عليه وسلم تارة يطول الاعتدال عن السجود حتى يقول قد سئى ويخففه تارة حتى كان به
 جالس على الرضفأى الحجارة بالحجارة بالنار وكذلك ورد في جلسته الاستراحة انه كان يسرع
 بها تارة ويتأني بها أخرى بحسب ثقل ذلك التحمل الواقع في السجود تشتريها لا قويا والمضغاضغ
 من أمتهم فان قلت فهل الاولى للقوى على تحمل العظمة المحاصلة له في السجود أ

يقول جلست للاستراحة لعدم الحاجة اليها ثم يفعلها تاسيلا لشارع صلى الله عليه وسلم فالحجاب
 الاول له الجالس للاستراحة قد يكون تجلس للاستراحة معنى آخر غير الجرس تحت العظمة
 الحاصلة للصبي في السجود ولا يقال ان مثلها لعبت في الصلاة بغير حاجة انتهى + قال
 قلت فما تقولون في حديث لا صلاة لمن لم يغير صلبه في الصلاة فالحجاب ان معناه لا صلاة لك
 لان لا طاقته بطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالاصابع كما مر لو انه طول ذلك
 ذهقت روحا ونفرا وتعلق فخرجت روحه من الحضرة وذا خرجت من الحضرة فلا صلاة
 له اصلا او صلاة خارج ووجه القول الاول ان من خرجت روحه من شدة الحر الضيق صار
 وقوفه كالركبة على الصلاة بلا ايمان ولا نية فصلاة باطله لا توارى بها ولا سقوط فان اجتمع
 علينا حديث المسئ صلاة قلنا هذا لا ينافي ما قرناه لا تتأقلا قرنا ان طول الاعتدال خاص
 بالاصابع وقد كان المسئ صلاة وهو خلا دين رافع الزرق من الاصابع كما أشار اليه قوله انه
 مسئ صلاة ولم يكن من اكابر الصحابة لان اكابر الصحابة لا يسمى أحدهم بالمسئ صلاة
 فكان أمره صلى الله عليه وسلم المسئ صلاة بالطنائنة ولن فعل مثل فعله رجة خوفا عليه
 ان يتشبه بالاكابر في عدم تطويل الاعتدال فتزهد روحه فيخرج عن حضرة ربه عز وجل
 ويقع في التقاق باطهارة القوة في التشبه بالاكابر فكانه صلى الله عليه وسلم قال له أفعل
 ذلك في صلاةك كلها ما دمت لم تبلغ مقام الاكابر وأفعل ذلك من باب الكمال لا من باب
 الوجوب وقد علمت من جميع ما قرناه ان الأئمة ما بنوا قواعد أقوالهم الا على مشاهد صحيحة
 نشر بها الأمة ونجا الشارع صلى الله عليه وسلم وان أصل الرفع من الركوع والسجود متفق
 عليه بين الأئمة وانما اختلفوا في المبالغة في الرفع وعدم المبالغة فالأكابر يقولون على توالي
 التحليلات في الركوع والسجود والاصابع لا يقدر على ذلك الا بعد مبالغة في الرفع منها
 وقد قدمنا ان من وصل الى محل القرب لا يؤمر بالرجوع الى محل الجباب الا بحكمة ولعلها عجز ذلك
 العبد عن تحمل توالي تحييدات الحق تعالى على قلبه في الركوع والسجود + فان قيل فبما الحكمة
 في تشبه السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف + فالحجاب بحكمة ثقل التحليل
 المواقف في السجود دون الركوع فلذلك امر العبد بالرفع من السجود والرجوع اليه بعد
 اعتدال تنفيسا له رجة ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق اخوانه
 وهذا الامر في حق الاكابر والاصابع على كل سواء فلو قدر ان أحد من الاكابر أخطأ الله
 لغاي قوة بنينا تحمل عليه الصلاة والسلام فلا بد له من مجردتين تنفيس بينهما والاربعاء هلك
 واما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فبما فيه من ثقل التحليل وشهود الآيات فكانت العظمة
 المتجلية فيه كالعظمة المتجلية في السجود بل أعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات
 والحكمة في ذلك تمهيد طريق الخضوع الى شهود عظمة الله الواقعة للمكلف في غير قوع
 الآيات فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلاً ان يرد الصبي الى حاله خضوعه في غير
 وقت الآيات اذا لم يكن غفلة لشدة غفلة العبد وشهود قلبه عن حضرة

العظم فتأمل وسعنت بعض العلماء يقول إنما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع
 لأن السجدة الأولى كانت امتثالاً للأمر الإلهي بالسجود والثانية شكر الله تعالى على إقداره
 لنا على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على إثبات الصلاة وغيرها في محلها فخصم سميت
 الفقه المبين في أحكام الدين والحمد لله رب العالمين + ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الإمام لا يزيد على قوله سمع الله من جهة شيئا ولا المأموم على قوله ربنا ولك الحمد
 مع قول مالك بالزيادة في حق المنفرد في إحدى الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالجهر بين الذين
 استحبوا بالإمام والمأموم والمنفرد فالأول مخفف والثاني مشدد فصرح الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجهاً الأول أن الإمام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعلمون بقول دعائهم وجهرهم إلا
 فإذا قال سمع الله من جهة فكانه يجرهم عن الله تعالى بأنه قبل جهرهم فأمر أن يقولوا
 بالجهر ربنا ولك الحمد أي على قول جده أو يؤيده الحديث إذا قال الإمام سمع الله من جهة
 فقولوا ربنا ولك الحمد ووجه الثاني عدم الوقوف مع جعل الإمام واسطة بين المأمومين وبين
 ربهم في تبلغهم قول جهرهم بل كل منهم كالإمام في ذلك فيقول أحدهم سمع الله من جهة آمين
 طريق الكشف والشهود القلبي وأما من جهة الإيمان وحسن الظن بالله عز وجل وهذا
 بالجملة الذين ارتفع حجابهم والأول خاص بالأصغر المحييين عن الله تعالى بأماهم وسعنت
 سيدى عليا الخواص رحمهم الله تعالى يقول ووجه مناسبة قول المصلي سمع الله من جهة عند
 الركوع من الركوع كون الركوع أول مرتبة للقرب فإما كان واقعاً في القراءة كان بعيداً عن
 حضرة علمه يكون الحق تعالى قبل جهره الذي هو معظماً لأن ذكر القيام فالحضرة في
 الركوع قرب من حضرة السجود فسمع أو علم قول الحق تعالى كجهره فآخرهم بين المكتسبين
 لهم انتهى فعلم أن الأكابر ما هم متقيدون بالتبعية بالإمام إلا في أفعال الصلاة الظاهرة من
 وسجود وغيرها وهم سمع الله تعالى كما هو مع الله انتهى فافهم + ومن ذلك قول الإمام أبي
 حنيفة الفرض من أعضاء السجود السبعة الجهر والافتحة قول الشافعي بوجود الجهر قول
 وأصله في باقي الأعضاء قولان أظهرهما الوجوب هو لنسبهم من مذهب أحمد وأما الآخر
 فالأصح من مذهب الشافعي استنباه هو إحدى الروايتين عن أحمد ومع قول مالك في رواية
 ابن القاسم عنه أن الفرض يتحقق بالجهر والافتحان أحل به أضافاً في الوقت استنباه وان خرج
 الوقت لم يعد فالأول مخفف من وجه والثاني كذلك مخفف من وجه آخر والثالث مشدد
 فصرح الأمر إلى مرتبة الميزان + ووجه الأول أن المأمومين بعد إظهار الخضوع بالرأس حتى
 بمس الأرض بوجه الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك بالجهر أو الالفة بل ربما كان
 الالفة عند بعضهم أولى بالوضع من حيث أنه مأخوذ عن الأئمة والكبرياء ذواته في الأرض
 فكانه خرج عن الكبرياء التي عند بني بني الله تعالى إذ الخضوع الطهية محرم دخولها على من
 فيه أدنى ذرة من كبرياءها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة
 من في قلبه مثقال ذرة من كبرياءهم ووجه قول الشافعي في جوهريان وضع الجهر واجب جزمياً

ذون الاضداد الجبهة هي معظم اعضاء السجود كقول الشافعي عرفت والتوبة هي الندم واما ما
 الاضداد فليس هو معظم ولا غير خالص فكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستحباب
 فاختار ما لك بالوجوب بخلافه من الشافعي واجد بالاستحباب ووجه من اوجب وضع جزء من
 الاعضاء السبعة ان يحل الخضوع لا يحصل الا بجميعها وان ذلك قال الشافعي امرت ان لا يسجد على
 سبعة اعظم وهو لا يؤمر في حق نفسه الا باعلى مراتب الحال ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
 واحمد في احدى روايتيه انه يجزئ السجود على كور عمامته مع قول الشافعي واحمد في الرواية
 الاخرى انه لا يجزئ ذلك قال اولي مخفف والثاني مشد فوجه الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول وجود صورة الخضوع بالراش والوجه ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط من انه
 لا يجزئ السجود في معظم الاعضاء بمجائيل بخلاف اليدين والركبتين والقدمين يجزئ السجود
 عليها بالمجائيل لان الخضوع بها لا فرق في اظهاره بين ان يكون بالمجائيل او بمجائيل بخلاف
 الجبهة فان وضعها على مجائيل من ملابس صاحبها يؤذن بكبرياء صاحبها بين يدي ربه وحسب
 الكبر لا يدخل حضرة الله تعالى واذا لم يدخل حضرة الله تعالى فلا تصح صلاة فلذلك بطلت
 حين سجد وجبه ما فعله منها قبل السجود ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في
 اصح القولين انه لا يجب كشف اليدين مع قول مالك والشافعي في اصح القولين انه يجب
 قال اولي مخفف والثاني مشد فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما قلناه في المستقلة
 قبلها من عدم الفرق في الخضوع الظاهر باليدين بين ان يكون بمجائيل او بمجائيل ووجه الثاني
 القياس على الجبهة عند من اوجب كشفها ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد بوجوب
 الجلوس بين السجدين مع قول الامام ابي حنيفة انه منته قال اولي محمول على حال الصنفاء الذين
 لا يقدرون على تحمل ثوب الى تجليات السجود على قلوبهم فحرم الشافعي بامرهم بالجلوس بين
 السجدين لياخذوا لهم راحة من تعب السجود والثاني محمول على حال الاكابر الذين يقدرون
 على تحمل ذلك فكان طول في حرقم غير واجب لعدم مشقة حاجتهم اليه فلو لم يوجب الائمة
 الاعتدال بين السجدين لوجب كلف الاصابع في طول السجود ما لا يطيقونه اذا تجلت لهم
 عظمة الله تعالى فكان وجوب طول الجلوس عليهم وجوب حمة وشفقة يحتمل ان لا يعجز بهم
 الله تعالى على تركه ويحتمل ان يعجز بهم عليه كما لم يحرم الاصل وذلك لان الصلابة اذا تكلف شظا
 خرجت روح من حضرة الله تعالى وذلك حرام في الصلاة بغير ضرورة ومكان سبيل التحريم فهو
 حرام فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يستحب جلسته الاستراحة بل يقوم من السجود
 وينهض محتمل على يديه مع قول الشافعي انما منته ومع قول ابي حنيفة انه لا يعتدل بيديه على
 الارض قال اولي مشد في حق الاصابع الذين لم يتحمل لهم من عظمة الله تعالى ما لا يطيقون
 مخفف في حق الاكابر في حق من تجلت لهم عظمة الله تعالى التي لا يطيقونها من الاصابع
 ووجه من قال يعتدل بيديه على الارض حال النهوض اظهار الضعف والخشنة بين يدي ربه
 ووجه من قال لا يضعها على الارض اظهار الهمة والقوة تعظيما لاوامر الله عز وجل ليخرج العبد

من حصة الكسلي ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب الشهادتين الأول مع قول محمد
 بن حنبل قال الأول في حق الأكارب لا يقرنهم على تحمليها وقصر عنهم من تحمليات العظمة في سجود الركعة
 الثانية فكان الجالس في حقه مستحباً لا في حال آخر على كل حال إنما شرعت التحية فيه لا في
 حال أقبال الجديدين على حضرة الحق تعالى بالفتنة لما كان في النجوم من القرب المفرط فكانت
 بوقر راسه خوجه مع أنه لم يخرج فهو في حق الأصابع الكس من الأكارب بخلاف الشهادتين الأخير
 اتفق الأئمة على وجوبه لتقل التحمل فيه على الأكارب والأصابع لأن من حضرات التحمليات الحق
 تعالى إن يكون آخرها أثقل من جميع ما مضى كما تقدم بسطر موارة أما وجه من قال بوجوب
 الشهادتين الأول والجالس له فهو غلبة الشفقة والرحمة على الأمانة فقال إن يتحلى لهم في
 سجودهم من العظمة لا يطيقونه فيكون إيجاب الجالس عليهم إيجاب شفقة والله أعلم ومن
 ذلك قول الأمام الثاني إن الستة في الجالس للشهادتين الأول والاقتراش للشهادتين الثاني والتورك
 مع قول يحنيفة بأن الاقتراش ستة في الشهادتين معا ومع قول مالك بالتورك فيها معا فالأول
 مفصل فيه التحفيف والثاني تخفيف والثالث مشدد فراجع الأمور إلى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول الاتباع ووجه الثاني الاقتراش هو جلست العبد بين يدي الله تعالى مطلقاً وإشارة
 إلى أن السيرة إلى حضرة الله تعالى لم ينقطع حتى يتورك وكذلك وجه من يقول بالاقتراش في
 الشهادتين وأما وجه التورك في الأخير فهو خاص بمن يشهد انقطع سبب في الصلاة وقد جربوا
 الاقتراش فوجدوه أعون في توجه القلب إلى الله تعالى والحضور معه وجه الثالث أن التورك
 يحصل به الراحة أكثر لكل من حصل له تعب في سجودة فكل واحد وجه ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الشهادتين الأخيرتين مع قول الشافعي
 وأحمد في أشهر الروايتين أنها فرض فيه تبطل الصلاة بتوركها فالأول تخفيف والثاني مشدد
 فراجع الأمور إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن موضوع الصلاة بالإصمالة إنما هو الله
 تعالى وحده والمناجاة له بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين
 بيننا وبين الحق تعالى في جميع الأحكام التي شرعها لنا ونعتدنا بها كان من الأدب أن لا ننساه
 من سؤال الله تعالى أن يصلي عليه كلما حضرنا معه تعالى فلا نلحقه في الحضرة الألهية أبداً فاستحبنا
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خاص بالإصابع ووجوبها خاص بالأكارب وإيضاح
 ذلك أن الأصابع عذراً بما تحلى الحق تعالى لقلوبهم فذهبتوا بين جلاله وجلاله وأصطلوا عن
 شهود ما سواه فلو أوجوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقت ذلك عليهم
 الأكارب الذين أقدرهم الله تعالى على تحمل تحملياته في قلوبهم وقد روي عن شهود الخلق مع شهود
 الحق تعالى فانه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي حق حقه
 فقال الأصابع كما قال عائشة رضي الله تعالى عنها لما أتت الله تعالى براءتها من السماء وقال
 لها أبوها قومي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكري من فضله فقالت والله لا أقوم
 إليه ولا أحمل إلا الله تعالى استقى فكانت مصطمة عن الخلق لما تحلى لها من عظيم نعمته

الله تعالى عليها بآياتها من السماء وانها كانت في مقامها السجدة لوالدها وامت على رسول
الله صلى الله عليه وسلم ففكرت فظلمه فان الحق تعالى ما اعتنى بها هذا الاقتناء الا ان ارباب
النبوة صلى الله عليه وسلم وقد ذكروا في كتاب الاجرة عن العلماء ان قول القاضى عياض في
كتاب الشفاء وشذ الشافعى فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة
ليس هو قول حافى متقاطعا للشافعى وانما هو اشارة الى كماله صلى الله عليه وسلم في المقام وان كان قد
على نبوه الخلق من الحق تعالى لا يشغل شهود الحق تعالى عن الخلق ولا عكسه فامر الناس بذلك
على سبيل الوجوب احسانا للظن بهم وانهم بالوفاق الكمال كما ان الامام ابا حنيفة وما كانا
بالاعتناء بالامة فلم يوجبا ذلك عليهم لاحتمال ان يقع لهم اصطلاح عن شهود الخلق حال جلوسهم
للتشهد فيستحق عليهم تكليفهم بمشاهدة غيره تعالى فلهذا ان قول القاضى عياض وشذ الشافعى
ليس هو اذ قد ثبت لك ضعف قوله كما يتبادر الى الذهن وانما هو اذ قد ثبت عن مراعاة حال الامتثال
كما عليه الجمهور وراعى حال الاكابر قتيلا بواجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد
ما جئنا به القاضى عياض في الشفاء من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كتاب الشفاء
كله موضوع للتعظيم للائبياء فكيف يطق بالقاضى عياض ان يقول بوجوب شذ الشافعى لشذ
الذى هو الضعف هذا من البعيد سمعت سري عليا الخواصم رحمه الله تعالى يقول انما
امر المشارة المصلى بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد لينبذ القائلين
في جلوسهم بين يدي الله عز وجل على شهود دينهم في تلك الحضرة فانه لا يفارق حضرة الله
تعالى ابدا فحقا طوبى بالسلام مشافهة انتهى وقد بسطنا الكلام عليه في الباب السادس من
كتاب طهارة الجسم والنفوس من سوء الظن بالله تعالى وباعتقاد فواحش ان ثبت والله اعلم
ذلك قول الامام ابي حنيفة ان السلام من الصلاة ليس بركن فيها من قول الائمة الثلاثة انه
ركن من اركان الصلاة فالاول لمخفف الثاني مشدد ووجه الاول ان السلام انما هو خروج
من الصلاة بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل في هيئة الصلاة ووجه الثاني ان الخلل منها
بالسلام واجبة كهيئة الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم افتتحها التكبير وختمها التسليم
فخرج به بلا تشبه بسطل للصلاة احدى الخلل فهو واجب كخلل بعيد من أعمال الحج فالاول
خاص بالاكابر الذين هم على صلاتهم دائمون فلا يخرجون من حضرة الله تعالى يقولون
فكان السلام من الصلاة في حقهم مستحالا واجبا عند عباد يطرقهم من الخروج من حضرة
الله تعالى اذا تخلفت عنهم الغاية الربانية والثاني خاص بغالب الناس الذين هم على
صلاتهم فيما فظنون فيخرجون من حضرة الله تعالى ويدخلون بيلا ونهارا فافهم + ومن ذلك
قول بعض اصحاب الشافعى بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد على الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب فالاول مشدد والثاني مخفف والاول
ان ذكر الشهادتين من الايمان والايمان موتية التقدم على سائر العبادات التي من جملة شها
سؤال الله تعالى ان يصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حقق النظر حصل رسول

الله صلى الله عليه وسلم قد ثبت ذكر الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث إن
 المحققين والشاهدين من المتعلقين بوجوب الصلاة والتسليم عليه متعلقان بالصلاة
 ثم يفارقها ذكر اسم الله تعالى في قوله اللهم صل وسلم على محمد وآله فافهم وحينئذ قال لا يجب
 تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وآله من جهة الشاهد
 جعلها في التشهد العلماء وقالوا إن الله تعالى أمرنا بها وأمرنا أن نكون في أو آخر التشهد
 الأول والآخرة وأصل دليل العلماء في جعلها في الصلاة قول الصحابة قد أمرنا الله أن نصل على
 يا رسول الله وكيف نصل على علي بن أبي طالب في الصلاة فإن قولهم في الصلاة تسليمتان
 يكون من جهة الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل أن يكون مرادهم بذلك صيغة الصلاة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما جعلها في أول الصلاة لأن شكر الوسايط عادة
 لا يكون إلا بعد شكر الله تعالى فالركعتان ولتان كالشكر لله والصلاة على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه هو المعلم لنا كيف نصل على فافهم ومن ذلك
 قول الإمام مالك والشافعي أن الواجب من التسليم هو التسليمة الأولى فقط على الإمام والمنفرد
 وزاد الشافعي وعلى المأموم أيضاً مع قول أهل والتسليمتين واجبتان ومع قول أبي حنيفة إن
 الأولى سنت كالثانية ومع قول مالك إن الثانية لا تسن للإمام ولا للمنفرد وأما المأموم
 فيستحب له أن يسلم عند مالك ثلاث تسليمات شديتين عن عيينة وشماله والثالثة تلقاها وجهه
 يرد بها على إمامه فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مخفف كالقول في التسليمة
 الثانية للإمام والمنفرد خضعة ووجه القول الأول التحلل من الصلاة يحصل بالتسليمة الأولى
 فقط ووجه الثاني أنه لا يحصل التحلل إلا بالتسليمتين الحديث وتحليلها التسليم فتعمل الأولى
 والثانية ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليمتين كون صورة الصلاة قد تمت بالتشهاد
 فكان السلام كالاستئذان للخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يلقي في الاستحباب كنية
 الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثلاث تسليمات ظاهر والله أعلم ومن ذلك بينة
 الخروج من الصلاة قال مالك وأحمد بوجوبها وقال الشافعي في أدخلك قوله باستحبابها فالأولى
 مشددة في الأدب مع الله تعالى وهو خاص بالأخبار والثاني مخفف في الأدب وهو خاص بالأصناف
 فرجع الأمر إلى موثقي الميزان قالوا وتكون نية الخروج مع السلام عند مالك فانه قال وينوي
 الإمام بالسلام التحلل وأما المأموم فينوي بالأولى التحلل وبالثانية الرد على الإمام وقال
 أبو حنيفة ينوي السلام على الحقيقة وعلى من عليه عينية ويسأله وقال الشافعي ينوي المنفرد السلام
 على من عن عينية ويسأله من ملائكة والسروجن وينوي الإمام بالأولى الخروج من الصلاة
 والسلام على المقتولين وينوي المأموم الرد عليه وقال أحمد ينوي الخروج من الصلاة ولا يصح له
 شيئاً آخر ووجه هذه الأقوال كلها ظاهر لا يحتاج إلى توجيه إلا قول أحمد فإن وجه توصيل الفصل
 في الأمور هو وبما من التشرية في العبادة أذيل السلام من صل الصلاة فافهم وسمعت
 سيدنا علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول وجه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة هو

ان المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من الادب في حق الاكابر استئذانهم
عند الانصراف من حضرة الملوك الى موضع اخر هو دون تلك الحضرة في الشرف استئذان لقلوب
اخوانهم في تلك الحضرة واعطاهم الادب من الملوك حقة فتيمة الشرع في ذلك العرف وان كان
الحق تعالى لا يجيز في جهة مخصوصة عند العارفين فلذلك كان الاستئذان واجبا في حق
الاكابر مستحبا في حق الاكابر الذين يشهدون ان الوجود كله حضرة الحق جل وعلى فهم لا
يرون مفارقة من حضرة ولا يرون خروجا وايضا قلوا ان ذلك كان واجبا لامرنا الشارع به
في حديث واحد لم يبلغنا القصص بذلك في حديث ولا اثر انما قاسه العلماء على ما ورد
السلام على القوم اذا اراد الانسان القيام من مجلسه يقول البيهقي لا يليق من الاخوة او من عمه
حديث انما الاعمال بالنيات اذا خرج من مجلسه عمل لكن لا ينبغي ما فيه قبحهم ولماسكت الشارع عن
الامرية فماتى الا انه من رد العبد لا يغربل قال بعضهم ان ذلك لا يليق بالمدنيات الشرعية
لان منصب الشارع يجعل ان يساويه احد في التشريع واطال في ذلك لم قال وتأمل اذا قال
جلسك من مجلسك من غير استئذان انك كيف تجد في قلبك منه وحشة بخلاف ما اذا استأذنت
فانك تجد في قلبك منه السنا وود العظمة حضر لتسكن ان يفارقها بغیر اذن منك وما كان ادبهم
المخلق فهدى الله تعالى اولي بما قرنا به يعرف توجيه من قال من العلماء ان المصلي ينصرف من
الصلاة الى صوب حاجته فان لم تكن له حاجة فالى اى جهة شاء ومن قال منهم ينصرف عن
يمينه فان الاكابر يرون الوجود كله حضرة الله تعالى لا ترجح جهة على جهة اخرى الا ينص عن الشارع
وانما قدم العلماء صوب قصد المصل في حاجة على اليمين لان اليقين من سنة يستحب الحضور فيه
واذا كان حاجته في جهة اخرى او يسار في نصير نفسه متاركة فلا يجزى في تلك السنة وهذا
ظهير ما قالوه في استحباب تغريم المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغل قلبه من بول وغائط
واكل وشرب نحو ذلك انتهى وسمعت مرة اخوى يقول يخبرهم المصلي في الانصراف الى اى جهة شاء
خاص بالاكابر وامرهم بالانصراف عن اليمين مع هذا المشهد خاص بالاكابر والاكابر الذين يشهدون
تخصيص حضرة الصلاة بمراد فضل فلا ينتقل احد منهم عنها الا لما هو مفصول فيكون جهة اليمين
تزيد على ذلك المفضول شرفا فان الشارع اذا حرم بقعة على بقعة في الفضل قلنا ناه
في ذلك وسنخنا حكم عقلمنا ومشهدنا لكونه معلوما بالامور يقينية ما ورد من الامر بتقدير
الرجل اليمنى اذا دخلت المسجل ونقذم اليسرى اذا خرجت من مسجدهم ومن هنا يتقدح لك ايضا
توجه من قال من العلماء انه يندب للمصلي ان ينتقل من موضع الفرض اذا تنقل
وعكسه انه ما قال ذلك الا من باب العدل بين البقاع فانها تتفاوت في فضلها على ظهورها
من غير في ذلك النهار بل ورد ان البقعة تتفاوت على اختيارها اذا امر عليها ذاك
وتقول من يركب في هذا النهار مثلي وجه الترجيح في قول من ينتقل للنقل من موضع فرضه ولا عكس
منها ما لله ثم في الفرائض شرع من حضرة مناجاته في التوافل بل قوله تعالى في الحديث القدسي ما تقراب المقرب
عجل ادله الافتراض عليه فتبع البقاع في الفضل ما فعل فيها من فاضل ومنه نصول فوجع الا من

في هذه المسائل كلها التي هي من جنس التحقيق والتشديد فتأمل ما ذكرناه في هذا الباب
فانك لا تجد في كتابك قد وجدنا أقوال العلماء فيه على مقام مرتبة الاسلام دون مقام
مرتبة الايمان والاحسان والايقان لغوا مرا في عن غالب الافهام والحكمة رب العالمين

باب شروط الصلاة +

اجمعوا على ان ستر العورة عن العيون واجب في الصلاة وغيرها لانه شرط في صحة الصلاة
وعلى ان السقم من الرجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة عن الحدث والفحش التي في البدن والمكان
واجبة وعلى ان الاستقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا عند كسرة القتال والقتال الحرب
والتنفل على الراحة في السفر الطويل وكالمريض لا يجد من يوجهه للقبلة وكالمربوط على خيطة
وكالغرق ونحو ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وتقدم بقية ما اجمعوا
عليه من الشروط والباب قبله فراجعوا واما مسائل الخلاف فمن ذلك قول ابي حنيفة
والشافعي وهو احدي الروايتين عن مالك واحدا ان عورة الرجل ما بين ستره وركبته
الروايتين الاخرتين عن مالك واحدا انها القبلة والابر فقط فالاول أصح وهو خاص به
بما رواه الناس كالعلماء والامراء والثاني مخفف خاص بأهل الناس كالنوايتة واحاد العوام
والتواسين وغيرهم ممن لا يستج من كشف فتحة فرجهم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
الامام مالك والشافعي واحدا ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول ابي حنيفة وبعض
اصحاب الشافعي انها عورة فالاول مخفف خاص بأهل الناس من الاصاغر والثاني مشدد
خاص بأهل الناس على وزان المسئلة قبلها ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا
في احدي روايتيه ان الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها مع قول ابي حنيفة انها كلها عورة كذا
الا وجهها وكفيها وقديهما ومع الرواية الاخرى عن احمد الا وجهها خاصة فالاول فيه تشديد
عليها في الستر والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
الاتباع ووجه الثاني التوسعة عليها باخراج القدمين من وجوب الستر ووجه الثالث ان الوجه
هو المحل الاعظم للفتنة والسر في وجوب كشف الوجه وغيرها مما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة
الشارع توقع نظرا الناظرين الى محاسن النساء كون الكشف المذكور من كبر اللعافين بالله
عز وجل وانه ما أمر المرأة بذلك الا ليقدم الحجة على من يدعي الحياء منه والادب من الناس
من ينظر الى وجهه في حضرة فتصير أمته تنظر بقلها الى مشاهد جلالة وجماله وذلك الفاسق
يسارق النظر اليها ولا يراعي نظر الله تعالى اليه فان صاحب الادب اولا يرمق المرأة وهي
مكتوفة الوجه على خلاف عادتها ينتبه بمراقبة من هي في حضرة فالحق بين يدي الله عز وجل
في الصلاة كولد البوة في حجرها والله المثل الاعلى فهذا هو السر في كشف المرأة وجهها في الصلاة
وفي الحرم كحجر أو عمر كما تقدمت الاشارة اليه في الباب قبله ومن ذلك قول مالك والشافعي
ان عورة المرأة في الصلاة ما بين سترها وركبته كما لو رجل هو احد الروايتين عن احمد والرواية
الاخرى ان عورتها القبلة الدبر فقط مع قول ابي حنيفة ان عورتها عورة الرجل وتزيد عليه

بأن جميع ظهورها وجعلها عورة ومع قول بعض الشافعية أن لا تسجدوا عورة إلا موضع انقلاب
 منها حتى لا يرمع الشافعية والتابعون قالوا في تخفيفه والثاني تخفيفه جدا والثالث فيه
 تشديد وكذا في تعاملا ووجه الأول العمل بما كان عليه السلف الصالحين من عدم الشهوة إلى تقطع
 الأمل خارج الصلاة فكانت العورة راجعة إلى ما يسوءها من كشفه فقط وذلك ما بين
 السرة والركبة عند بعضهن والقبل والذراع عند بعضهن وما حل مواضع الانقلاب عند
 بعضهن الآخر فافهم ٤ ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو انكشف من السواكين قدر الدرهم
 لم يتطلى الصلاة وإن كان أكثر من ذلك طلت وفي رواية عنه إذا انكشف من الفخذ أقل من
 الوبع لم يتطلى الصلاة مع قول الشافعي يتطلى بانكشف الفخذ الكثير ومع قول أحمد إن كان
 يسير المبرقع وإن كان كثيرا طلت مرجع اليسير والكثير العرف وقال مالك إذا كان قادرا إذا أرا
 وصل يكتشف العورة نطلت صلاة قالوا في تخفيفه والثاني مشددا والثالث فيه تخفيف فرجع
 الأمر إلى موثقي الميزان ٥ ووجه الأول القياس على الجحاسة التي يعفى عنها في البدن بجامع أن
 كلامها يوجب حجبها ووجه الثاني القياس على تحرق الخف فانه يضر ولو يسيرا ووجه الثالث
 حديث رفيع عن أمي الخطأ والنيبان مع حديث إذا أمتركم بأمر فأوامر ما استطعتم وما لم تقبل
 الصل عليه لا يقدر في صحة ما فعله يدل على صحة صلاة الغريان وأوجب أحمد ستر المنكيات
 في العريضة وفي النافذة وإيتان قالوا في مشددا والثاني تخفيف وتوجيه ذلك ظاهر ٥ ومن ذلك
 قول مالك والشافعي إذا لم يجد المصلي ثوبا لزم أن يصلي قائما وبركعتين وصلاة صحيحة وقال
 أبو حنيفة وهو يخبر أن شاء يصلي جالسا وإن شاء قائما وقال أحمد يصلي قائما ولو وثق بالركوع والسجود
 قالوا في مشددا والثاني تخفيف والثالث فيه تخفيف من جهة الإجماع ودليل الأول الاتباع بعد حديث
 إذا أمتركم بأمر فأوامر ما استطعتم مع قاعدة اليسر لا يسقط بالمعسور ووجه الثاني أن ذلك
 راجع إلى قوة جوارحه وقلة جوارحه من النمر وكذلك شأنه خاص بشد بد الجوارح وهذا كل
 وجه من الله تعالى للعيسل فافهم ٥ ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد إن الطهارة عن
 النجس في الثوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في أحسن رواية أنه إن صلى
 عالما بها لم يفسد صلاته أو جاهلا أو ناسيا صححت والرواية الثانية عنه الصحة مطلقا وإن كان
 عالما عاملا والثالثة تبطلان مطلقا قالوا في مشددا والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى موثقي الميزان
 ٥ ووجه الأول الاحتياط ووجه الثاني الجهل والنيبان ووجه الرواية الثانية عن
 مالك غلبة مراعاة القلب دول الجوارح الطاهرة كما يؤيده خبر مسلم مرفوعا أن الله تعالى
 لا ينظر إلى صوركم وأجسامكم ولكن ينظر إلى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول إن شأنا
 لا ينظر الله إليها إلا مرفوعة سهل بخلاف القلب ولا يورد على ذلك خبر الشيخين مرفوعا إذا أقيمت
 المحيضة فنفي الصلاة وإذا أدبرت فاعلمت الدم وصلح لأن قوله مدعي الصلاة قد يكون
 لأجل الدم وإنما هو لمصلحة أخرى في الحيض لأن غايته دم الحيض أن يكون كسلس البول فتغسل
 الأدم عن أبقاها بطلانها وقت الصلاة وقد أورد بعض الشافعية على مالك وجوه مختارة

الخامسة خارج الصلاة بهذا الحديث وقال إذا وجب اجتنابها في غير الصلاة أولى وجعل
 العذر حتى التضعف بالدم وما يؤيد قول مالك أيضا حديث لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئا
 من القرآن فلو جمع الخائض مع الجنب واجتنابه أمم قد روي على اليدين وكذلك الخائض فيها
 يؤيده أيضا إجماع الأئمة على الطهارة عن الحدث كما مروى الطهارة عن الخوض ما فتنه
 بعضهم في مقدار الدرهم من الدم دون مقدار العد من البدن إذا لم يصيبها الماء وما يؤيد ذلك
 أيضا ورود النص من الشارع بعدم قول الصلاة مع الخوض كما ورد في الحديث تقول
 صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فافهم : ومن ذلك قول مالك
 والشافعي أن من صلى خلف جنب غير المريد لك ولا إمامه صلاة صحيحة مع قول الإمام أبي
 حنيفة إن صلاة باطلة فالأول لمخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول الله تعالى لا يؤخذ العبد إلا بما علم ووجه الثاني الاحتياط والسعي في براءة
 الذمة من غير كبر مشقة : ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجدي أن يحمل إن من سبق
 الحديث بطلت صلاة مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم أنه يبق على صلاة بعد الطهارة
 ومع قول الثوري أن كان حدثا فافهم : وفيما بيني على صلاة وإن كان ريحا أو ضحكا أقام
 فالأول مشدد والثاني لمخفف والثالث فمخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان : ووجه الأول
 الاحتياط والاحتياط في النكاحات ليس في الحديث الحديث لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث
 حتى يتوضأ فثبت ذلك الحديث الواقع قبل دخول في الصلاة والواقع في أثناءها ووجه الثاني في
 الفرق بين الواقع قبلها والواقع في أثناءها ويقول واقع قبل الحدث فهو صحيح فكان حكم ذلك حكم الصلاة
 فلا يبطل أحدهما بالحديث في الأخرى : ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن غلبة الظن في دخول
 وقت الصلاة تكفي في الوجوب مع قول مالك أنه لا تكفي غلبة الظن وإنما يشترط العلم بدخوله فالأول
 مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان : ووجه الأول أن الظن قريب من العلم
 فيكفي ذلك في الإذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الثاني بعظيم أمر
 الدخول إلى حضرة الله تعالى وأنه يتعين العلم بالأذن فإن الظن قد يخطئ فالأول خاص بالأصل
 والثاني خاص بالأمر كبر أصحاب النظر في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء إذا نافي غير
 الوقت فوقف للصلاة فما كان إلا أن ذاب : ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا صلى
 بالاجتهاد إلى جهة فربما كان الخطأ أنه لا إعادة عليه قول الشافعي في أرجم قوله أنه يقضي أن يؤخر
 أو يعيد إن كان الوقت باقيا فالأول لمخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان :
 والأول خاص بالعوام والثاني خاص بالأكابر أهل الاحتياط لديهم وقد ينسب إلى قصير في
 تعاطيه ما يظلم عليه حتى يجب عن رؤية الكعبة ولم يعرف جهتها : ومن ذلك اتفاق الأئمة
 الثلاثة على أنه لا يبطل صلاة من تكلم ناسيا أو جاهلا بالحرام أو سبق لسانه ولم يطلعه
 قول أبي حنيفة أنه يبطل بالكلام ناسيا أو بالسلام أو ما إن طال أن كلامه لا يصح عند الشافعي
 البطلان وقال مالك أن كان لمصلحة الصلاة كإمام يبرأه إذا المرتبة لا يبطل كلامه فلا

وقال الاوراعى ان كان فيه مصلحة كما رشادنا لم يضر بغيره لا يتطل فالاول من المسئلة
الاولى مخففه والثاني منها مشدود والاول من المسئلة الثانية مشدود والثاني فيه تخفيف والثالث
مخفف فخرج الامور في المسئلتين الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى العذر
بالنسيان والجهل وسبق اللسان كما في نظايره ووجه الثاني منها عدم قبول العذر من
حيث ان الصلاة فيها افعال مذكورة بالصلاة واما الجهل فانه غير معتد به كذلك للتقصير بتلك
تعليم الواجب عليه من امر دينه فذلك لم يعتد به واما وجه البطلان فيها اذا طال الكلام فظاهر
واما وجه كلام مالك فهو لكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة واما وجه كلام الاوراعى فله في
المؤمن ووجوب تكليفنا دفع كل ما يحصل به الضرر لقواعد الشرع تشهد بتقدم مثل ذلك
وعلى مراعاة بطلان الصلاة عند من يرى بطلانها بذلك في الحديث كل معروف صلاة انتهى
وذلك لان صاحبه في ذلك تحت امر الحق تعالى فما خرج بذلك عن الصلاة ولو لم يفهم
ومن ذلك اتفاق الامة على بطلان الصلاة بالاكل ناسيا وعلى بطلانها كذلك بالشراب ايضا
أحمد في النافلة فالاول في الكل مشدود والثاني مخفف ووجه الاول في الاكل والشرب مشدود
اللذة الحاصلة للانسان بالاكل والشرب فيريد الصبي يحرم بين لذة الاكل والشرب بين
مناجاة الله تعالى على المراقبة والحضور معه فلا يقدر فلما تعارض عند المصلي ذلك مع العلماء
الاكل والشرب في الصلاة وامر به بان ياكل او يشرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يبقى له
التمطاع غير ربه في الصلاة ووجه رواية أحمد في الشرب في النافلة كون الصبي فيها أمير نفسه ان
شاء خور منها وان شاء دام فيها حتى يسلم منها وايضا فان الله اوجب على الاكابر عدم
الالتفات بقلوبهم الى غير ما هم في الغريضة وتول على قلوبهم برد الرضى فبردت نوافسهم
فلم ينجوا الى ما يطعن تلك الآثار ولا هكذا الامر في النافلة فان الروح تكاد تهرق من شدة
العطش فذلك سوط العبد بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فافهم
وقد كان سعيد بن جبير يشرب في صلاة ويمن طرأ ومن يقول لا بأس بشرب الماء في النافلة
ومن ذلك قول الشافعي ان من ناء في صلاة سجد ان كان ذكرا وصحى ان كان امرأة
مع قوريت ثم يمسحان جميعا فالاول مخفف والثاني مشدود فخرج الامر الى مرتبتي
الميزان والاول المشدود على المرأة التي بذلت من صلاتها فقتل والثاني مخفف على من
لا يخاف من موتها ذلك مع حملها على انه مريض لم يلدت ايضا ولم يقصود من ذلك كله التنبيه
فاذا حصل بالنسيان من المرأة كان اولي لانه ذكر الله على حاله بخلاف التصفين فافهم
ومن ذلك قول الامة انما اذا فهم التسمية تجزأوا وانما لا يتصل الصلاة مع قول المحيطة
بأنها يتطل ان قصد تنبيه المرأة ودفع الماء بين يديه فالاول مخفف والثاني
فيه تشديد ووجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول وهو خاص بالصاعغر ان ذلك
لا يقدر في حال الصلاة لما فيه من المصلحة ووجه الثاني ان الصلاة موضوعة
لاشتغال بالله وحده فكيف يحل غيره ونوب قلبه بطلبها وهذا خاص

بالكبار ومن ذلك البكاء من خشية الله تعالى بطل عند بعضهم غير بطل عند قوم آخرين
 ووجه الاول انه كان الوجه على المصلي ان يسأل الطريق الريافة حتى يصير يكي بقلبه دون
 عينيه وليسمع مواعظ القرآن كلها فلا يظفر عليه بكاء ووجه الثاني كون البكاء من خشية
 الله يحرم القلب على الله فحرم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الانبياء
 انه يستحب رد السلام بالاشارة من المصلي اذا سلم عليه بعد مع قول التوري وعطاء انه يرد
 بعد فراغه وقال ابن المسيب الحسن يرد لفظا فالاول مشد في رد السلام بالاشارة في الصلاة
 والثاني مخفف فيه والثالث مشد في الرد في الصلاة لفظا ووجه الاول حصول المقصود
 من السلام بالاشارة وهو الايمان من شدة وجه الثامن اعادة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة
 دون خلقه مع انه يحصل المقصود بالرد بعد السلام ووجه الثالث خوف حصول ضل اذا لم يرد
 باللفظ وهو خاص بمن يرد على المتقلب كالجمله من الولاة فوجه الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يبطل الصلاة بمرور حيوان بين يدي المصلي ولو كان حائضا
 أو حمرا أو كلبا أسود مع قول احمد يقطع الصلاة الكلب الاسود وفي قلبه من الكفار والملائكة
 ومن قال بالطلان عند مرور ما ذكر ابن عباس السخ ابن المسيب فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله عليه الصلاة والسلام آخر امرأة لا يقطع الصلاة
 من رشي وهو خاص بالكبار الذين لا يحجهم عن مشاهدة الحق تعالى في قلبهم شيء ولا يشغل
 قلبهم عنه ووجه الثاني كون ذلك محجبا ليشغل عن مشاهدة ما تجلي لعين المصلي وقلبه
 من ملاطفات الحق تعالى فهو خاص بالاصاغر قالوا والكلمة في قطع الصلاة بالكبار والمرأة
 والكلب الاسود كون الشيطان لا يفارقهم كجهنم شاهد بين أهل الكشف والشیطان
 لا يتركهم من الاقوال وعيبه منه طيف يقطع مشاهدته للحق واذا قطع مشاهدته قطع الصلاة
 أي صفة شهوده وانما لم يقطع مثل ذلك شهود الكبار لتمكيتهم من معرفة الله فلا ينظرون
 من جميع المخلوقات الى السر المقام بهم وذلك من امر الله لا خارج عنه فافهم ومن ذلك
 قول مالك والشافعي يجوز للرجل ان يصلي والى جانبه امرأة مع قول أبي حنيفة يبطلان الصلاة
 بذلك فالاول مخفف خاص بالكبار الذين لا يشغلهم عن الله شاغل والثاني مشد خاص
 بالاصاغر فوجه الامر الى مرتبة الميزان وايضا سر الاول شهود الكبار وجه الحال الباطن في المرأة
 الذي منه جعل الحق تعالى نفسه وجبريل وصلى المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهيرا أي
 معينا لمحمد صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة ومن استدعت المرأة أيضا اعظم ملوك
 الدنيا لهيئة السجود لها حال الوقاع ومنه كان أقوى للملائكة وأشد لهم جلاء من كان مخلوقا من
 النساء ومنه قدرة المرأة على الخفاء في نفسها من محبة الوقاع عن الرجل مع ان شهودها أعظم
 من شهود الرجال لسبعين ضعفا وغير ذلك من الاسرار وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله
 يقول من تأمل في قوله تعالى وان تظاهرا عليا الى آخر الآية علم ان محمد صلى الله عليه وسلم
 أكمل الخلق في مقام العبودية على الاطلاق ولذلك اتفق الحق تعالى هذا الاستظهار العظيم

ولو انه كان عنده راحة من الدعوى والقوة في نفسه لكان وكله الى نفسه بعض الكو
 حل في رفاقه اكثر من ذلك لا يقال اتفقوا واما وجه قول في حقيقة فهد لا يصلح ظهور نقصها وال
 اليها بالطبع وهو خاص بالاصغر والاكابر والعن به ايضا الشيخ والى فيهم يشهد نقص المرأة
 وعمل اليها بالمشاهدة فخرج الله الاثمة فكان ادى مداركهم التي خفيت على بعض القائلين فافهم
 ومن ذلك اتفاق الاثمة على انه لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة مع قول الشيخ بكراهة
 ذلك فالاول في نفس خاص بالاصغر الذين يخافون غير الله في حضرة الله وكلام الشيخ خاص
 بالاكابر الذين يكرمون عدو الله في حضرة الله تعظيما لغيره فاتهم عن شهود امرهم بذلك
 ومثل ذلك ابرهوت والعقلة فيصير على قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة فلكل فخره شيئا
 ومن ذلك قول الامام في حليفة والشافعي بجملة الصلاة في المراضع المهي عن الصلاة وبها مع
 الكراهة وبه قال مالك الا في المقبرة المبنوثة فان كانت غير مبنوثة كرهت واما قول
 أحمد انها تبطل على الاطلاق فالاول محقق والثاني فيه تشديد والثالث مشد فخرج من
 مرتقى البيران ووجه الاول ان مكان الصلاة خارج عن افعال الصلاة فهو كالمجاور المحل
 لمن صلى ويحاسب كقرا وخرا وميسر وغير ذلك فلهما الله تعالى رجا ووجه قول أحمد اجلال
 حضرة الله تعالى ان ينال به الصديق في مثل المقبرة والخبرة والحمام والمزلة وقارعة الطوق واعطا
 الابل فان الله تعالى تظهير حضرة عن مثله ذلك وهو ان يخاطبه العبد فيه وامرنا بليس
 الثياب الطاهرة الطيبة والراحة اجلا لا يحضرته ولذلك صلت الاكابر من الاولياء كسيد كعب
 القادر الجلي وسيد علي بن وفا والشيخ محمد الحنفى والشيخ مدين والشيخ الى الحسن الكرى
 وولد سيد محمد على للضربات النفيسة المخرجة بالعود والند والعن والجمهورية تعظيما لحضرة
 ربهم ولكن جمهور العالم والصالحين على محبتهم للصلاة على الارض والحصير نحو ذلك مما
 لا زينة فيه خوفا من اتباعهم ان يتبعوهم على ذلك مع جهلهم عفاصهم فيجبوا بالخير والكلين
 عن ربهم فيكتب احد هؤلاء الاشيا من الاثمة للضلالين وشمل حال سيدى عبد القادر ومن
 تبعه على انه كان لهم حال يكون به يربوهم ان يتبعهم على ذلك واما وجه كراهة الصلاة فوق
 ظهر الكعبة فلا يذكر الا مشاهدته فافهم ذلك واما كراهة الاختار على من يفرش لمضرة
 في مثل جامع الازهر والحرم وغيرها البصلى عليها فان الله عبادا خلقهم للزينة والمحالنة
 وطهر قلوبهم من الشوائب ورجلا خلقهم للذل والانكسار وتحلى لهم بالهيئة المحي نفوسهم حتى
 صاروا لا يرفعون لهم رؤسا وعلايتهم ميل رقابهم على انما فهم وتطهرهم دائما الى صدورهم فاعلم
 ذلك والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

لور باب سجود السهو +

أجمع الاثمة كلهم على ان سجود السهو في الصلاة مشروع وان من سها في صلاة جبر ذلك
 بسجود السهو واتفق الاثمة الا بصفة على ان المأ موم اذا سها خلف الامام لا يسجد للسهو وعلى
 انه اذا سها الامام لحق ثمة موه سبه هذه مسائل الاجماع واما ما اختلفت الاثمة فيه فنحن

قول الامام احمد الكوفي من الخفيفة ان سجود السهو واجب مع قول مالك انه يخفى النقصان
 وليس في الزيادة ومع قول أبي حنيفة في رواية الشافعي انه مستنون على الاطلاق فالاول
 مشد خاص بها كالاولياء والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فخرج الامر الى ما سبق لليل
 وجه الاول تعظيم حصة الحق جل وعلا عن السهو فيها عا موبه سواء كان ذلك من جهة
 الاشتغال بالاكوان او من جهة ما تجلي له من عظيم الهيته والجلال اما من جهة الاشتغال
 بالاكوان فظاهر اما من جهة ما تجلي به وعظمت قلة قصيره في الرياضة والمجاهدة عن
 الوصول الى مقام الكمال فيصير يقدر على تحمل ذلك التجلي ويعرف ما يفعل وما يترك ولا يحجب
 مشاهدته ربه عما يفعل ولا مكس كما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولذا كان
 قال صلى الله عليه وسلم انا اشدى ليسان بن قافرة واصل الى مقام لا يقع فيه سهو ولا نسيان
 ومعه على ذلك الا كما ومن الصحابة والتابعين حتى ورد عن عمر بن الخطاب انه كان يقول اني
 دخل في الصلاة فاجهر بحديثي اوتيه وانا في الصلاة ومن قال انه ذكر ذلك من باب اظهار
 الضعف والنقص فقد اخل بمقام هذا الامام الاعظم فعلم ان سهوا عما يفعل من صلاة لعظيم
 ما تجلي له من عظمة الله فهو كامل بالنظر الى المقام الذي تحت من سهوا يا اشتغاله بالاكوان
 ناقص بالنظر الى المقام الذي فوق كما قرنتاه فافهم فان ذلك تقيس لعلة لم يستعمل
 واما وجه قول مالك فهو ظاهر في النقص من التحلل الواجب لصلاة كاملة في ذلك الوقت
 واما في الزيادة فموقعها كاملة فكان السجود بها غير واجب ووجه قول أبي حنيفة والشافعي
 ان السهو في عامة المؤمنين مغفور فكيف الاستغفار والسجود ثمان السهو ان شاء الله كان
 ابن عباس جماعة يسجلون عقب كل فريضة للسهو وان لم يقع منهم خلل في ترك شيء من السجود
 الظاهرة ويقولون صلاة امثالنا لا تسلم من الخلل نقله الحكيم الترمذي في كتابه نوادر الأصول
 ونظير ذلك قول عطية انه لا تامة لا مثالا وانما هي جوار للخلل فان النوافل لا تكون الا لمن كانت
 فرائضه كالانبياء اتفقوا على انه اذا ترك سجد السهو سهوا لم ينطل صلاته الا في رواية
 عن أحمد ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في رواية ان موضع سجود السهو قبل السلام
 وهو الاربع من قول الشافعي مع قول مالك ان كان عن نقصان فهو قبل السلام وان كان
 عن زيادة فبعد وان اجتمع على المصلي سهواً من أحد النقص والزيادة فهو منه عند
 قبل السلام واما أحمد فقال هو قبل السلام الا ان يسلم من نقصان في صلاة ساهوا وثلاث
 في عدد الركعات فليق على غالب فهمه فانه يسجد بعد السلام فالاول مخفف على الشافعي
 يجعل سجوده قبل السلام لكون نيته لم تنزل للحر وج كما يقع للمصلي بعد سلامه والثاني فيه
 تخفيف وكذا لك ما بعده فخرج الامر الى ما تلى الميزان وجه الاول وما وافقه لا يتابع مع عدم
 ادخال نافلة في الفريضة قبل السلام ووجه قول مالك الظاهر وكذلك أحمد فكان يقول سجد
 السهو بعد السلام أشبه بالنوافل التي بعد الفريضة في الجبار ومن ذلك قول مالك والشافعي
 وأبي حنيفة في المنع ان من شك في عدد الركعات فليقل بالاقل وبني على اليقين وعن

أبي حنيفة في الامام روايتان أحدهما يلقي على وجهه الطين وقال أحمد بن حنبل هذا الشك مرة بطلت
 صلاة وان كانت الشك بعباده ويكره منه يعني على غالبية حكمه الحق في مان لم يقل ظن في
 على الاقل وقال الحسن البصري ياخذ بالاكثرو يسجد للسهو وقال الاوزاعي متى شك في صلاة
 بطلت فالاول اخذ بالاعتباط والثاني بمفصل والثالث بحققت والرابع مشدد فراجع ال
 الى مرتبتي الميزان واللاق بالاكابر البناء على الاقل واللاق بالعوام الاخذ بالاكث
 لغلبة زهوق نفوسهم من حضرة الله عز وجل فلو اخذوا بالاقل لم يحصل لهم الملل وصارت
 صلاتهم كصلاة المكروه وتلك الاثاب فيها واللاق بالاكابر البطلان فافهم ومن ذلك
 قول الامام الشافعي ان من ترك التشهد الاول فذكره بعد ان تصابى لم يعد له اوقفا عا د
 ويسجد للسهو وان يلتزم هذا الامر مع قول احمد انه ذكره بعد ان تصيب قائما ولم يقرأ فيه وحسب
 والاولى ان لا يرجع ومع قول النخعي يرجع ماله لشرع في القراءة ومع قول الحسن يرجع لم
 يركع ومع قول مالك انه ان فارقت التية الارض لا يرجع فالاول وما بعده فيه تخفيف وقول
 مالك فيه تشديد من حيث علم الرجوع وتخفيف من حيث الرجوع الى التشهد فخرج الامرا
 من تلقى الميزان ووجه الاول ان التشهد الاول انما للاستراحة من تعب الحضور ومع
 الله تعالى في السجدة فيجوز ما قام من تصبها فبما بقي الرجوع للجلوس فائدة لا سيما وقد وقف بين
 يدي الله تعالى فانتا ووجه قول النخعي ان رجوعه ليستريح ويتأهب لخطاب الحق تعالى في
 القيام اولى من خطابه مع القنود وارتقاء الاعضاء ووجه قول الحسن اظهار الضعف قبل
 الغفلة والسهو في ترك ما موريه ووجه قول مالك ان مغارقة الارض ولو سهوا تزل على قوته
 محمل مناجاة الله تعالى في القيام مع ان السجدة للجلوس الاصل انما هو بعد القضاء وظيفة العبودية
 وذلك في الجلوس الاخر فها من الشارع الاول الاتقيسا للضعفاء الذين لا يقدر ركون على تأدية
 الرباعية او الثلاثية بجلوس في وسطها قال قال تامل فلو كان الجلوس للتشهد الاخير فرضا
 دون الاول مع ان كلاهما يعمل بسجدتين فالجواب ان التشهد الاخير انما كان للجلوس ولجاء
 زيادة رجوع المصلي من حيث ان السجدة الحق تعالى في السجدة الاخرى من تجليبي في السجدة
 الذي قبل التشهد الاول وذلك من خصائص تجليات الحق تعالى كما لم يسطر في حقيقة الصلاة
 فافهم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان من قام الى الخامسة ساقط ذكره انه يجلس فان كان
 لم يجلس الواحدة للتشهد تشهد في الخامسة ويسجد للسهو وان كان قد تشهد فيها يسجد للسهو وسلم
 من قول أبي حنيفة في رواية انه ان ذكر قبل ان يسجد في الخامسة رجوع الى الجلوس فان ذكر
 بعد ما سجد فيها سجدة فان كان قد فعل في الرابعة قد را للتشهد بطل فرضه وصار السجدة نظرا لما
 لحققت والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان فومن ذلك اتفاق الامامة على ان من صلى
 المغرب اربعا ساهيا انه يسجد للسهو ويحتر به صلاة مع قول الاوزاعي انه يضيق اليها لكونه سجدة
 ويسجد للسهو ولا تكون المغرب شفعانا فالاول لحققت خاص بالمجولين والثاني مشدد خاص بمن
 اربعة سجدة ووجه الاول ان العوام لا يتأثرون من شهود الشفع بخلاف الاكابر وتدل ويدانهم من

مشاهدته وليس احتمل الا في شهود الوتر ولا جعل الحق تعالى بعض الصلاة شفعاً واقدروهم
 على فعله لما قد روي كما يعرف ذلك أهل الحاجة لله فان قال قائل ان تقسيم شفعات الحق تعالى
 ظاهراً انه لا يشفع الحق الا وجود غير الشاهد مع الحق واما الشاهد لا يقدر في الوتر لا هنا
 لا تكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من يخوي ثلاثة الا هو اجمع وكشف القناع
 عن وجهه المسكدة لا يذكر الا مشافهة فوجع الله الا هذا في غرضه على مثل هذا الشر من
 ذلك قول الامام الشافعي واهل ان من اجزم بما حقه بانه ترك ركعة مثلاً او جبر الى قولهم وانه
 يجب عليه العمل بيقين بنفسه مع قول ابي حنيفة واحد في إحدى الروايات عنه انه يرجع الى قولهم
 فالاول محقق والثاني مشدود فرجع الامر الى موثق الميزان ووجه الاول الاحتياط بالاحتياط
 لنفسه فانه اعلم بافعاله من غيره فلا يخرج عن هذه التكاليف الا بذلت ووجه الثاني
 ان شهادة الغير محوط لان النفس بما ليست على صاحبها ولا هكذا الامر في الاجلني قافهم
 ومن ذلك قول الامام الشافعي انه لا يسجد بترك سجدتين الا القنوت والقنوت الاول والاصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول ابي حنيفة انه يسجد للترك تكبيرات البعد ولترك الجهر في موضع
 الاسراء وعكسه ان كان اما ما وية قال مالك لكن يختلف محل السجود عدة فان كان
 جهر في موضع الاسراء يسجد بعد السلام وان كان اسر في موضع الجهر يسجد قبل السلام وقال
 احمد ان يسجد بترك ذلك فحسن وان ترك فلا بأس فالاول محقق والثاني مشدود فرجع الامر
 الى موثق الميزان ووجه الاول انه القنوت والقنوت الاول يشهران الا ان كان قاسمهما
 بالسجود تدان الكمال هيئة الصلاة ووجه الثاني ان تسبيحات البعد وتكبيرات صارت شفعات
 ذلك الجهر العظيم فنذكر القائلين بتكبيراء الحق تعالى حان يجوع عن شهودهم يشهدوا اكثر
 وليس الزينة ومشاهدة اللهو واللعب في ذلك اليوم عادة وكذلك القول في الجهر موضع السجود
 وعكسه فان الشارع ما شبه الاكمال في الصلوات فمن اسر موضع الجهر او عكسه نقص كمال
 صلته كما بسطنا الكلام على ذلك في باب صلاة الصلاة عند الكلام على حكمة الجهر والاسرار
 ووجه قول اهل النظر الى احوال غالب الناس في نقصهم صلاتهم فلا تكاد تسلم لهم صلاة من
 النقص ولو بالغوا في الاجترار عن ذلك فذلك كان السجود اجبا الى اختيار المصلي فان وجب
 في نفسه عزيمة سجد والا فلا ومن ذلك اتفاق الائمة على انه يلحق للسجود اذا تكرر
 سجدتان مع قول الا وراعي انه اذا كان السجود سجدتين كالزيادة والنقصان سجد لكل واحد
 سجدتين ومع قول ابن ابي ليلى انه يسجد لكل سجدتين مطلقا فالاول محقق خاص
 بالعوام والثاني فيه تشديد خاص بالمتوسطين في المقام والثالث مشدود خاص بالكاملين
 في كمال الاحتياط فرجع الامر الى موثق الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي
 واحمد في إحدى رواياته ان المأمور يسجد للسجود اذا سجد امامه ولم يسجد امامه للسجود
 الى حنيفة انه لا يسجد الا ان يسجد امامه فالاول مشدود والثاني محقق فرجع الامر الى موثق
 الميزان ووجه الاول الاحتياط وشدة الارتباط ومقتضى الجواب للنقص مع

انقضاء القدوة ووجه الثاني ينفي على قوله تعالى ولا تنزلوا من فوقه شيئا
فالأول خاص بالأخبار الذين يرون إمامهم كالخبر عنهم كما أشار إليه حديث مثل المؤمنين كالكبد
الواحد فإذا اشتكى منه عضو تداعى له جميع الجسد ونحوه والآخر الثاني خاص بالأخبار الذين
يشهدون إمامهم كالأخبار لهم لا خبر عنهم والله أعلم

باب سجود التلاوة

اجتمع الأئمة على أنه يشترط السجدة التلاوة شرط الصلاة وحكي عن ابن المسيب أنه قال الحائض
تؤتي ثأنها إذا سمعت قراءة السجدة وتقول بحمد وحسب الذي خلقت وصورة وانحلت
الأئمة في سجود التلاوة هل هو واجب أو مستحب فقال أبو حنيفة هو واجب وقال غيره هو مستحب
عند التلاوة للقاري والمستقيم فالأول مثله والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مذهب أبي حنيفة
والأول أن من شأن نبي آدم الكبر وهو عام بحسب المعنى في أن السجدة تخرج عن ظاهر التواضع
لله تعالى والمقصود له فمن لم يسجد عند تلاوة نحو قوله تعالى لا يسجد لله الذي يخرج
المخبر في السموات والأرض أو ما عاينها فقد أشبه حاله حال من امتنع من السجود فظاهره فوجب
السجود ليخرج من صفته الكبر أيضا ذلك أن التكبير خاص بالسجود والالتفات فقط دون غيرها
من الحيوانات والجمادات التي هي حيث أن التوجه على إيجادها من الأسماء أسماء الجنان واللطيف بخلاف
غيرها من سائر المخلوقات فإنه كان التوجه على إيجادهم أسماء الكبرياء والعظمة فلذلك لا يفتي
في جوامع تحت حكم هذه الأسماء إذا لم يصاغون لا يعزفون للكبرياء طعنا بخلاف الجن
والأسماء فانهم خرجوا من تكبير بن لا يعزفون المذكور والتواضع طعنا فان تكبر وافهم بحكم الطبع
وان تواضعوا فليس وجوبهم عن الطبع ومن هنا وجب عليهم الرياضة والجملة ليخرجوا عن الكبر
وجوب الرياضة ويقفوا على أصل عبوديتهم وصفت سيدي عليا المخلص ربه الله يقول وجوب
السجود خاص بالأخبار الذين لم يكملوا في مقام التواضع واستجابة خاص بالأخبار الذين حقق
الله تعالى جميع ما كان في نفوسهم من الكبر وصالحهم يرى نفسه قد استحققت الخسفة لولا
عفو الله عن وجل صلاته تلويح الخلق كلهم تشبه لهم بالذل والاكسار بن يدي الله عز وجل
استثنى فرحم الله الإمام أبي حنيفة ما كان ادق نظره وخلق مواضع استنباطا ورحم الله ثقة
الأئمة في تخفيفهم عن العامة لعدم وجوب سجود التلاوة عليهم لأنهم تحت سبيل العفو فثبت
من الكبر فلا يجاد أحدهم يخرج عنه بل يدعى نفسه بالسجود على من لم يسجد مثله فوقع في
الكبر أيضا زيادة على الكبر الأصلي فكبر في فعل الذل والاكسار فافهم + ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن السامع من غير استماع لا يشكك السجود في حقه مع قول الإمام أبي حنيفة إنما سواها
فالأول مخفف وهو خاص بالعوام والثاني فيه تشديد وهو خاص بالأخبار وعلة الوجهين لا تذكر
الامتناع لأنها لا حالها لأن ذلك من دقائق مسائل التوحيد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أن التالي إذا كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة أن المستمع لا يسجد فيها ولا بعد الصلاة منها
قول أبي حنيفة أنه إذا فرغ يسجد فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مذهب أبي حنيفة

ووجه الاول ان البسمة اذا كان في الصلاة فهو مشغول بمناجاة ربه المتكلم بها في ذلك الوقت
 فلم يحرر الاشتغال بغيرها ولو لا ان الامام من شأنه ان يتباطى المأموم معه ما كان يسوغ للمأموم السجود
 لقراءة غير نفسه فكان الامام نائب الحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على عباده ولا هذا الحكم
 في غير الامام ووجه قولنا في حيفته انه يسجد بعد الفراغ العمل بالامر بن معاذ فلم يشتغل بغير
 للمناجاة المتكلم بها في الصلاة فلما فرغ منها قضى ما فاته من سجود التلاوة لتقصير عدم
 الرخصة الى حصوله المقام المحمدي حيث لا يشغل بمناجاة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق عن
 الحق وبعضهم يعبر بشهد ان الحق تعالى هو التالي كل هذه على نفسه العمل عدم او هو وجود
 هو يقرأ كلام ربه على ربه فمثل هذا السجد في المشهد الثاني دون الاول ولم يزل هذا المقام ثابتا
 الى وقتي هذا والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي رحمه الله ان في الحج سجدتين مع قولنا
 حيفة ومالك انه ليس في الحج الا السجدة الاولى فقط فالاول مشد والثاني مخفف فراجع
 الامر الى موثق الميزان ووجه الاول العمل بظاهر القرآن في قوله يا ايها الذين امنوا اركعوا
 واسجدوا فقلوه واسجدوا تشمل السجدة التي في صلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة
 التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو واجب
 قولنا في حيفته لانه يقول المراد بقوله تعالى اركعوا واسجدوا السجود الاصل في الصلاة لا العار
 واما السجدة الاولى في الحج فافقوا في ابو حنيفة فينا يقينا لانه لما في آياتها من التوعد بالعذاب
 لمن لم يسجد من الناس وايضا في ذلك ان مواخذه الصل في عدم حضور المواثيق الهية الخطية
 اشد من مواخذته في غير المواثيق المذكورة فانه تعالى اجبر ان كل من في السموات والارض
 والشمس والقمر الجن والحيوان والاشجار والارباب فعم المولدات كلها ثم قال وكثير من الناس
 وكثير حق عليه العذاب وانما حق على هذا الكثير من الناس العذاب لمشاهدة السجود لله فمن
 هو دونه في الدرجة وكان الاول به وهو ان يكون اداسا حاد وهذا مما يشهد للامام في حيفته
 في قوله بوجوب السجود فافهم فان قال قائل فحق في باب من البشر عدم السجود لله مع
 انه لا يصح لاحد التكبر على ربه ايدا وانما يقع التكبر على جنسه من الخلق فالجواب انه وقع عدم
 السجود من الحجاب عن صفات العبودية ولذلك كانت تارك السجود كافرا وقائلا لا يبيد الله
 واوليائه لانهم ينسبون الى ما يثبت به صفة قاطعة واكثر من ذلك لا يقال قد مثل الشيخ
 ابو عبد الله عن جديته اذ اذهب الله عبد نادى مناد من السماء ان الله تعالى يحب من يحب الله
 فيجاء اهل السماء ويوضع له القبول في الارض انتهى الحديث فاذا وقع النداء بذلك فابن كان
 قتلة الانبياء والاولياء من هذا النداء فقال قد سمعوا ذلك ولكن يحبوا في وقت معاداتهم
 للانبياء والاولياء يحكم العتق فاني فلذلك اطلع الانبياء والاولياء بعض قومهم وعضام البعض
 الاخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عهدا من الجرمين أي ومثله الولي لان الانبياء
 والاولياء على الاخلاق الالهية في الناس بها ولكن التي فقتى تعالى على قوم بعدم السجود الذي
 كناية عن الطاعة لامره فيناسى به الانبياء والاولياء اذا عصى قومهم فافهم ومن ذلك

قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحدى روايتين سجدة من عزائم السجود وليست بسجدة
 تكبر مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى سجدة هي المشهورة في الصلاة شكر لشعب في
 غير الصلاة فالأول مشدود والثاني مخفف فخرج الأمر إلى موثق الميزان ووجه الأول أن الله
 تعالى ما ذكرها إلا قريضا لها بالسجود جسد تلاوتها أو سماعها من الإمام لا سيما إن كان أحدنا
 وقع في معصية ولم يلب منها أو تاب ولم يقن أو أقبلت فإنه يؤم بالسجود في الصلاة الترخيا لكون
 خارجا عنها لا حضرة يغلب فيها الصلوة والرضى عن العبد وهذا خاص بالأصابع كما أن سجدة
 سجدة شكر يجعلها خاصة بالأكثر الذين لم يقبلوا دين أو وقعوا فيه لكن غلب على ظهرك قول
 توبتهم وإنما قال الشافعي بطلان الصلاة بها لأنها الإحليل أمر لا تعلق له بالصلاة التي هو فيها
 ولم يبلغنا أنه صلى الله عليه وسلم سجدها في الصلاة فخاف أصحاب هذا القول من دخولها إذا
 سجدها في الصلاة في غم أو قول صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد كما ثبت في
 الصحيح فكل من المذهب فافهم ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن في المفصل ثلاث
 سجود في النعم والافتقار والعلق مع قول مالك في المشهور عنه أنه لا يسجد في المفصل
 ووافق الأئمة في لغة السجود وهي إحدى عشرة سجدة ماعدا السجدة الأخيرة من النعم
 ووجه الأول الاتساق لتلك السجدة وهو قول من لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل
 من عند تحول إلى المدينة فكل ما وقف على جملتها فخرج من أن ثبت السجود في المفصل
 مشدود ومن نفى السجود فيه مخفف فخرج الأمر إلى موثق الميزان وسمعت سيدي عليا النعماني
 رحمه الله يقول إنما لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل من تحول إلى المدينة لاستقرار
 نفوس غالب الصحابة حين تحولوا إلى المدينة في كمال الإيمان والافتقار بخلافهم حين كانوا في
 مكة كان منهم طوائف عندهم بغايا تكبر فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيرا ليزيل
 ما في نفوس المؤلفة فلوهم فمن أسلم قريبا انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن الركوع
 لا يقوم مقام السجود للتلاوة إذا قرأ آية السجدة في الصلاة مع قول الإمام أبي حنيفة أنه يقوم
 مقامه اسمها فالأول مشدود والثاني مخفف فخرج الأمر إلى موثق الميزان ووجه
 الأول أن الغالب في الناس أن لا يخضروا في الركوع كالسجود فلذلك كان الركوع عندهم
 لا يقوم مقام السجود ووجه الثاني أن الأكثر يقطرون إلى الركوع بعين التعظيم كالسجود
 فلذلك كان يقوم مقام السجود فخرج الأمر إلى حنيفة ما كان أدق مدركه ورضى الله عن
 بقية الأئمة ومن ذلك قول مالك والشافعي أنها بكرة للإمام قراءة السجدة في الصلاة
 مع قول أبي حنيفة بكرة قراءة آية السجدة فيه بالقرآن دون ما يحريه وبه قال أصحابه
 حتى أنه قال لو أسرى فيها لم يسجد فالأول مخفف والثاني مشدود فخرج الأمر إلى موثق الميزان
 ووجه الأول عدم ورود شيء عن قراءة آية السجدة في الصلاة وهو خاص بالأكثر
 الذين يقدر من على التزول إلى السجود ولو لم يطل القيام ووجه الثاني أن الإمام أو
 المأموم قد يكونان لم يقدر على التزول إلى السجود لعدم قوة استعدادهما

فطاب طول القيام حتى يقع لها الاذن بالسجود وذلك بوجودها القوة على حمل الحمل الواسع
 في السجود فلذلك كونه للامام قراءة آية السجدة لأنه روي على نفسه على من هو مؤتمرا بالسجود
 ولو لم يكن قراءتها السجدة ما كان يخطب بالسجود للتلاوة مع هذه المشقة فافهم ومن ذلك
 قول الشافعي انه اذا سجد الامام للتلاوة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كما لو ترك القنوت
 مع قول غيره اعلم ان ذلك لان ذلك سنة في الصلاة فالاول مشد والثاني مخفف فراجع الامر
 الى موثقي الميزان ووجه الاول ان ذلك لاختلاف على الامام والاختلاف يقطع القدوة واذل
 انقطعت القدوة بطل حكم الوصلة بحضرة الله واذ ابطال بطلت الصلاة ووجه الثاني ان لما
 لا يجب الا فيما هو من صلوات الصلاة كالاركان فكل وجه ومن ذلك قول الامام الشافعي في أحله
 ان سجود التلاوة يقتضي السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة ومالك انه يكبر بالسجود
 والرفع ولا يسلم فالاول مشد بالسلام والثاني مخفف بعدم وجوب السلام ووجه
 الاول كونه كان في حضرة يغيب فيها عن الخلق عادة فكان فراغ من السجود كالقدم على
 قوم بعد غيبته عنهم ووجه الثاني قصر من تلك الغيبة عادة فكان الساجد لم يفر عن حضرة
 وسعت سجد عليا الخواص رحمه الله يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا يغيب
 عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى بل يكون مشاهدا للسر القائم بالخلق وذلك من
 امور الله ميثاق وما زاد عليه فمحمل لا وجود له حقيقة فكان معدوم والسلام لا يكون الا على
 موجود او الموجد لم يحتج به لم يغيب فافهم وهذا سر لا تستطرق في كتاب فوجم الله الامام بالحنيفة
 حيث لم يقل بوجوب السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه
 بعد الغيبة لكونها حضرة جبر لا يصح فيها غيبة + ومن ذلك قول الأئمة انه لو قرأ آية السجدة
 وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد تطهيرة مع قول بعض الشافعية انه يتطهر ويأتي
 بالسجود وان كان قد كثر الاية موارا في يجزم السجودات فالاول مخفف والثاني مشدد
 ووجه الاول انه لا يخاطب بالسجود الا من كان متطهرا ووجه الثاني توجه اللوم عليه في قراءته
 القرآن على غير طهر فكان الخطاب منوجها عليه بالسجود في الاصل فلذلك امر بتدارك
 ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو قرأ آية السجدة في مجلس كفاه سجدة واحدة عن الجميع مع تو
 نفيه الأئمة انه لا يلقى السجود في آية عن السجود في مرة اخرى بل يكرر السجود على عدد تكرار
 القراءة فالاول مخفف والثاني مشد ووجه القول ان ظاهر والله اعلم

في باب سجود الشكر +

قد استخيم الشافعي عند مجتد نعمة أو ابدان نعمة فيجد لله شكرا على ذلك وبيد قال حكر كان
 أو حنيفة والطحاوي لاويان سجود الشكر بل تقل الحمد لله الحسن عنه أنه كرهه كما كرهه مالك
 خارجا عن الصلاة وقال عبد الوهاب المالك لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان النعم لم تنزل دائما على الصديق كما ان النعمة
 لم تنزل من فوعة عنه فلا يحصى الصديق ثناء على الله تعالى كن ثم نعم ونعم كبرى ثم نعم وتنزل

فكان السجود هنا اكمل وجه الثاني في المصلي يسجد الشكر لله ليس عليه نعم الا ما يجد
 له من فضل فمعه ومن ذلك مودع بقلة الشكر فلهذا كره من كرهه فكان تأليفه يقول لا احصى ثنائه
 على الله لو سجدت له من اقتباس الوجود ودمت على ذلك ابدا لادين مع تقدركون ذلك خلقا على
 تكليف وانما افعالى خلق له جل ولا فذلالت كان تولى السجود اظهر في الاعتراف بالنعم
 والعجز عن مقابلتها بسجود او غيره فانهم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يستحب للمصلي
 اذا مضى بركعة وجعل يسألها آية خذ اب ان يستعين مع قول آية خذ اب آية خذ اب في القرص
 فالاول مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اظهار العبد
 القاقة والعلجة الى الرحمة وترك العقوبة لاسما في محل المقرب الذي هو الصلاة وهذا
 خاص بالاكابر الذين يتقدمون على النطق من تحكيم تحليات الحق تعالى لهم والثاني خاص
 بالاصغار الذين لا يترسم هبة الله تعالى وامروا بالسؤال لما قدر واعي النطق فكان من حق
 الله تعالى عليهم عدم تكليف هذا الامام لهم بالسؤال في قرايتهم لما يقرأ من سورة الهيبة في
 العظمة بخلاف الموافق لعلها تحجب فيها وخفة الهيبة فانهم والله اعلم

باب صلاة المنفل *

يتفق الامامة الاربعة على ان السواقل الاربعة سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر
 وركعتان بعد ما وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكن ذلك لتفقوا على وجوب قضاء الفوا
 من الفرائض فهذا ما اتفقوا عليه واما ما اختلفوا فيه فانه قول مالك والشافعي ان
 الروايت مع الفرائض الوتر مع قول احمد ان اكد هاركتا الفجر ومع قول الى حقيقة ان الوتر
 واجب فالاول والثاني مخفف يجعل الوتر او الفجر نافلة مؤكدة والثالث مشد يجعل الوتر
 واجبا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث خريش
 الصلوات الخمس للاعرابي حين قال له هل على غير ما قال لا الا ان تطوع فظاهره نفى وجوب
 ما زاد على خمس صلوات الا ان يجب بعارض كندر ووجه الثاني كثرة التاكيد من الشارع
 في صلاة الوتر ودونه تأكيدا في صلاة الفجر وما كد فيه الشارع فهو بالوجوب اشبه فيكون
 مرتبة فوق الثالثة ودون القرص وفي ذلك من الادب مع الله تعالى لا يخفى على عارفهم
 الله الامام ابل حقيقة حيث غاير بين لفظ القرص والواجب وبين معانها فجعل ما فرضه الله
 تعالى اعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان لا ينطق عن الهوى اذ يامر الله
 تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعبادته الامام ابل حقيقة على مثل ذلك لانه صلى
 الله عليه وسلم يجب رفع رتبة لتشرع ربه على تشريعه هو ولو كان ذلك ياذنه تعالى ولم ينظر
 الى ذلك من جعل القرص والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق انهما عند الامام ابي
 حنيفة متفاضلان والتلف معنوي كما هو لفظي الا ان يكون ذلك الامر الذي اوجبه صلى الله
 عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله تعالى لا يعلم من الله الا ما اتانا به الشارع عنده
 وقائده ما قلناه ان المكلف يفعل ذلك الواجب وهو معتن به كالقرص ونظيره ما قلناه هنا مختصر

الإجماع عليهم الصلاة والسلام على أن يحفظ الصلاة دون حفظ الركعة والترصع وإن كانت
 الصلاة من الله في اللغة الركعة تحفظاً لما فيها من شأن الأولياء وكثيراً ما بين الشارع أشياء
 على سنن واحدة يوجب بعضها الجهر بل يجهلها كالحائض فإن الشارع ذكره مع قص الأطفال في
 الأبط وغير ذلك من خصائص الفطرة كالاستنجاء فإنه من خصائص الفطرة وقال المالكية يوجبونه
 فإن من السنة عندهم ما عرفت وأما ما هو عندهم غير واجب وقد ذهب بعضهم عن اصطلاح
 الإمام مالك فظن أنه يقول بعدم وجوبه أخذاً من قوله أنه سنة فصار يقرر ذلك في درسه يقول
 الاستنجاء سنة عند مالك فلا يصح من غير استنجاء صحت جهالة مالك لم يقل بذلك ل
 أو جبه من حيث أنه نجاسة بحيث أنها قبل الصلاة فافهم ومن ذلك قول الشافعي أنه يستحب
 أن يصلي قبل العصر أربعاً وبعد ما أربعاً مع قول أبي حنيفة بذلك لكن معزداً إلى الأصل
 فقال فيها إن شاء صلى أربعاً وإن شاء صلى ركعتين مع أنه شديد في سنة العشاء التي قبلها
 يجعلها أربعاً جعل التي بعدها أيضاً أربعاً الأول في سنة الظهر والعصر شديد والشا
 خفة في سنة العشاء بالعكس فزجر الأهل المرفق بالزمان ووجه الأول في الظهر والعصر
 والعشاء طول زمن الأمان في النافذة قبل الدخول في الظهر والعصر ذلك لا يكشافي لجلال الله
 الله تعالى للصلاة وقت الظهر ولوقت العشاء من رجا في وقت العصر أنه مأخوذ من العصر الذي
 هو العصر كعصر الثوب وكثافة الحجاب في وقت العشاء على غالب الناس فلا يكاد أحدهم يتأخر
 بمساجدة ربه فيها وأما الأربع التي جعلها أبو حنيفة بعد ما حق كالجهر يوم كمال الحضور فيها الكثيرة
 الحجاب فافهم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السنة في صلاة التطوع بالسيل النهار أن
 من كل ركعتين فإن سلم من كل ركعة جاز على الأئمة الثلاثة حلاً فالأبي حنيفة فانه من السلام
 من كل ركعة وقال في صلاة الليل إن شاء صلى ركعتين أو أربعاً أو ستاً أو ثمانية بتسليمه ولم ي
 فصل ولما بالنهار فيسلم من كل أربع فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الأول مراعاة
 حال غالب الناس من قلة تركهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل خلت التحلي فكان تسليم من
 كل ركعتين في محل الاعتدال بين الأصابع والأكابر ووجه من قاله يسلم من كل ركعة مراعاة
 حال الأصابع الذين لا يقدر على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل والنهار أكثر من قلة
 ركعة ووجه قول أبي حنيفة مراعاة حال الأكابر الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي
 الله تعالى مع ثقل التحلي أكثر من ركعتين ووجه من من الزيادة على الركعتين في النهار ثقل الوقوف
 بين يدي الله في النهار على الأكابر وإحساسهم به عكس ما عليه الأصابع الذين لا يحسبون
 بزيادة ثقل التحلي ولا نقصان فرحم الله الإماماً بأحيفة ما كان أكثر من مراعاة لمقامات
 الأكابر والأصابع ورحم الله بقية الأئمة ما كان أكثر من شفقتهم على الأمة + ومن ذلك قول
 الشافعي وأحمد أقل الوتر ركعة وأكثره إحدى عشرة وأدنى الكمال ثلاث ركعات مع قول
 أبي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بتسليمه وأحالة لا يزداد عليها ولا ينقص منها ومع قول مالك
 الوتر ركعة قبلها شفع منفصل وإحدى لما قبلها من الشفع ولكن أقله ركعتان +

مشهور في الجماعة أفضل من قول مالك في إحدى الروايات هذه الخمسة وثلاثون
ركعة وان كان في البيت أحبك وبذلك قال أبو يوسف فقال من قدر على أن يصل النوازل
في بيته كما يصل مع الإمام فلا يحب أن يصل في بيته فالأول فيه شديد من حيث الأمر جعلها
في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العذر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وهو خاص
بالضضاء أن الجماعة فيها راحة لهم لعدم قوة أحدهم على الوقوف وحده بن يدا الله تعالى
في عشرين ركعة فكان لا يحمل لهم فعلها في جماعة خوفا أن تؤذي نفس من هبته الله عز وجل
ويخرج من حضرة لعدم من يتأذى بذلك الوقت بخلافه إذا صلاها في جماعة ووجه الثاني
مراعاة حال الأئمة الذين يقدر على الوقوف بين يدي الله تعالى أفرادا ومع خوفهم على أنفسهم
أيضا من الوقوع في الرياء بخضعة الناس في المسجد كما سيأتي بسطه إن شاء الله تعالى
في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
أنه يجوز قضاء الفوائض في الأوقات المهيأة عنها مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز فالأول أصح
والثاني مشدد وجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها صلاة لها سبب فكان ذلك
كأن الملك في الدخول في حضرة بعد أن كان منع الناس من الدخول إليه ووجه الثاني أن الحق
تعالى منع من الصلاة في هذه الأوقات مناعا عاما ولم يستثن صلاة تشمل المقضية كما تشمل
المؤداة وإيضاح ذلك أن هذه الأوقات أوقات غضب الحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي
الملوك في وقت غضبهم وذلك لأن وقت الاستواء لا يوجد فيه شاخص ظل يظهر فيها اختلاف بعض الزوا
فإن الشخص أن لم يكن ساجدا فظله ثابت منابه وإنما استثنى العلماء وقت الاستواء يوم
الجمعة لما ورد من وقوعه أن جهنم يسبح كل يوم وقت الاستواء إلا يوم الجمعة وأخبارها كتابية
عن الغضب الإلهي ووجه استثناء يوم الجمعة عن الصلاة فيه في الأوقات المذكورة
كون العبد هناك في حضرة الملك الخاصة فكانه من أهل البيت أو خدامه الذين لا يغفرو
من القرب من خدمته في وقت من الأوقات وجه الثاني أن الصلاة من بعد صلاة العصر
وبعد صلاة الصبح حتى تغرب الشمس تطلع وتوقع قدره كون عباد الشمس يتأهبون للسموات
للشمس في ذلك الوقت قهرانا الشرع عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت
هو ما من مشاركتهم في صورة العبادة وإن كان الفصل مختلفا فمن صلى العصر والصبح في أول
وقت كان المعنى في حقه مني تحريم أي تحريم وسائل التحريم مقاصد كما تقدم في تحريم الاستقامة
من الحائض بما بين السرة والركبة وإن كان التحريم بالأصالة إنما هو للاستمتاع بالصلاة
فقط وقد بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى حذيفة يصلي بعد العصر صلاة صلاة
بالدرة فقال حذيفة إنما خيتنا عن موافقة الكفار وهم الآن لم يسجدوا فقال له عمر كل
الناس يحرفون ذلك انتهى وهذا سيد العلماء على المصلي الباب من حين يفعل صلاة
العصر الصبح فلا يتسلسل الأمر إلى موافقة الكفار في السجود للشمس فأفهمه ومن
ذلك قول الشافعي في أرجح قوليه وأحمد في أحدهما أنه ليس لمن فاته شيء من الصلاة

الروايت ان يقضيه ولو في اوقات الكراهة لكانت الرواية من قول أبي حنيفة انما يتقضى مع الفريضة
 اوقات ومع قول مالك انما لا يتقضى وهو القول القديم للشافعي فالاول مشدد والثاني
 فيه بعض تشدد والثالث مخفف فزعم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس
 على الفرائض اذ اوقات يجامع ان لها وقتا معينا وهي جوا برلمان يحصل في امر اثنى من المقر
 فمن قضاهما كاملة فقد احسن الادب مع ربه حيث لم يهمل اليه شيئا لما قضاهما كتنظيره في
 الاضحية والكفارة وغيرها وان كان الكل منه تعالى واليه وجه قول أبي حنيفة ان الواحدة
 التي فأت مع فريضة تفي كى الاداء فلا يرتفع الفريضة الا ومعها الجا برنقضها وقد كان على
 ابن ابي طالب رضي الله عنه يقول عجلوا بالركعتين بعد المغرب فانهما يرفعان مع الفريضة
 فيفاس بذلك غيرهم وقد ذكرنا ان من آداب ماوك الدنيا ان لا يكون في خادهم نقص في
 عسائنة او برص او جرم في حبس لا يقع بهرهم على ناقص وما كان ادا مع ماوك الدنيا
 فهو ادب مع ملك الموت من باب أولى وان كان الحق تعالى هو الخالق لذلك البلاء فافهم
 ووجه قول مالك في شافعي في الفريضة ان الروايت لا يتقضى هو ان كل وقت له نصيب من الخدمة ولذا
 فأت وقت لا حصة ذهب وادعاف لذي شئ يريد انفس ان يفن في الوقت المستقل من تلاعب
 العبادة ويملأ به الوقت لما صفي مع انه كله في الصلوة فمن اراد جعل العبادة المستقلة للوقت
 لما صفي فكانه نقل الكتابة من أسفل الصحيفة الى أولها وهذا خاص بنظر الاكابر
 والثاني خاص بنظر ارا صاعو فزعم الله الائمة المجتهد في ما كان اكثر اديهم مع الله وخلفه
 ومع بعضهم بعضا فكل ما لم يذكره بجهنم ذكره المجتهد الاخر مراعاة لمناهل العباد علوا وسفلا
 من خواص وهي ابي بن ومن ذلك قول الشافعي واما حمل انه ليس لمن دخل المسجد وقد
 اقيمت الصلاة ان يصلي تحتية المسجد ولا غيرهما مع قول أبي حنيفة ومالك انه اذا من فوات
 الوقت الثانية من الصلوة استغفر بركعتي الفجر خارج المسجد في صورة ما اذا اقيمت الصلاة وهو
 خارج المسجد فارق مشدد في اموال التهمة والقائي فيه تشديد فزعم الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول غلبة الهيبة والتعظيم على العبد في الفريضة وعلم بشدة مواخذه الله تعالى
 للعبد اذا خل بالادب فيها أكثر من موافقته له اذا اخل بأدب في النافلة فقصد هذا العبد
 بفعل التهمة الامانة على تحمل ما بين يديه في الفريضة من الهيبة والتعظيم ووجه
 الثاني شدة مراعاة تخصيص كفة من تلك الصلاة في جماعة رجاء ان يكون الله تعالى غرض
 بعد من صلى في تلك الجماعة وشفعه في جميع المؤمنين أو غفرهم معه ورجا استحكمت
 الهيبة في عباد فليرتد ان يقف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان مقتضيل وقوفهم
 الجماعة أو في له من استغفار له بادب اتقوا على حضرة الله عز وجل وتقوية الحضور مع في تلك
 الفريضة باصطلاحه من شدة الهيبة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهها فتأمل ذلك
 فانه تقبس وعن ذلك فوالله حنيفة زعم الله تعالى ان كل وقت من الشارح عن الصلاة
 فيه لا يصح قضاء الصلاة فيه ولا استغفار لا سجدة التلاوة مع قول الشافعي وغيره ان كل صلاة

لما سبقتهم يجوز فعلها فيه كالتيمة وكعتي الطواف والمند ورفو سجد السلا ومواركتين
عقب الرضوء فالاول مشدد في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف ترجيح
الامر الى مرتبتي الميزان وتقدم توجيهه بين القولين في الباب والتفقوا على كراهته التقل بعد فعل
العصر والصبح حتى تغرب الشمس وتظلم وقال ابو حنيفة ^{من} صلى الصبح عند طلوع الشمس
لم يقصر واذا شرع فيها فطلعت الشمس وهو فيها بطلت صلاته ومن ذلك قول ابي
حنيفة والثاني واحد كراهته التقل بعد ركعتي سنتا الفجر مع قول مالك بعدم كراهته ذلك
فالاول مشدد في الكراهة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
الاتباع فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتقل بعد صلاة سنتا الفجر
شيئا انما كان يتخير مع اصحابه فان لم يجد احدا يتحدث معه اصاب على يمينه ورفع
رأسه على ذراعه المنصوب حتى تقام الصلاة ثم ان ذلك خاص بقوام الليل الذين ادمروا وقت
التحلي الاطهي حتى كادت مفاصليهم تنقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كاللزام
لزال التعب الذي اصابهم فيحملوا على حال الاكابر ويحمل قول ابي حنيفة على حال الاصغار
الذين لم يحضروا ذلك التحلي الاطهي مع ان نقطة او ناموا عنه ويصير حمله ايضا على اكابر الاكابر
الذين حضروا ذلك التحلي الاطهي واقد ربه الله تعالى على تحمله فلهم ايضا التقل بقدرتهم
عليه كالاصغار فافهم ومن ذلك قول مالك والثاني باستثناء التقل بركعة من التقل
قول ابي حنيفة واحد كراهته ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول ان التقل بركعة كعدم الملك في داره المادون لهم في الدخول عليه
ساعة شاءوا من ليل او نهار بخلاف الوارد في الملك من الاتفاق ليس لهم الوقوف بين يديه
الا بعد اذن صريح من خدام الملك لهم ولو كان احدهم من اكابر الامراء فافهم ووجه الثاني ان
الخدام ولو كان ماذوناتهم في الوقوف بين يدي الملك اي وقت شاءوا فلزمهم الادب الا
باذن جدي اولى لان الحق تعالى لا يقيد عليه فلهذا يرجع عن ذلك الاذن بديل وقوم

التسبح في الاحكام الشرعية والله تعالى اعلم
باب صلاة الجماعة

اجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة وان يجب اظهارها في الداس فان افتقروا سرها فقولوا
وانفقوا على وجوب الجماعة في حق المأموم على ان اقل الجماعة ماء ومأموم قائم عن يمينه فان
لم يبق عن يمينه بطلت الصلاة عمل كل كاسياتي وعلى انه اذا سلم اقام وفي المأمومين مسكونون
فقد هو امن بغيرهم الصلاة في الجماعة لم يختر بخلافه في غير الجماعة فانهم اختلفوا في ذلك كاسياتي
وكذلك اتفقوا على ان من دخل في فرض الوقت فاقامت الجماعة وقد قام الى الثالثة فليس له
ان يقطعها ويدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا على انه اذا انقضت الصلوة ولم يكن بينهم طريق
او وجه الاثم وكذا اتفقوا على جواز التقل بالغير من وكذا اتفقوا على ان
امامه الا على غير كراهة الا عند بن سيارين كاسياتي وكذلك اتفقوا على عدم صحة امامه للمكة

يا رجل في الفرائض وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا يجوز وكذلك اتفقوا على كراهة ارتفاع
 المأموم على إمامه بغير حاجة فهذا ما وجدته من مسائل الجماعة والاتفاق وأما ما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ان الجماعة في الفرائض غير الجمة فرض كفاية وهو الأصح من قول
 الشافعي مع قوامها لك الجماعة وبه قول جماعة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي مع قول الجماعة
 انها فرض عين وليست بترص في صحة الصلاة عنده ولكن ان صلى منفردا عن القدوة مع الجماعة
 أثر وصحت صلواته فالأول فيه تشديد وإثباتي بخفف والثالث مشد فرجح الأمر إلى ما يليق
 بمنزلة من هو الأول ان المقصود من الجماعة بالصلوة إقامة شعار الدين في دوله الظاهر
 وباطن بشرف القلوب وزياد فلا بد من طائفة في الليل تقوم بذلك والاداء الجماعة
 الدين وذهاب الغفلة والتشديد وعلة كونه هل تكفر على أهل كلمة الإيمان وأيضا فان
 صلاة الجماعة من جملة رحمة الله تعالى أصاغر ليتقوا ويشهدوا كلمة الجماعة ورؤية بعضهم
 على الوقوف بين يدي ربك بآية حضرة تكاد أعضاء الأبناء والملائكة ان تفصل منها فلا
 ان المنفرد أقدم في تلك الحضرة وحده وتجلبت له هيئة الله تعالى لما قدر على ان يقف حتى يتم
 صلواته من شدة الخشوع أعضاءه حتى خسر فكان من رحمة الله تعالى أنه أمره أن يصلي مع
 جماعة يصير له انشاس وتقوية لغزيمه كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان من صلى
 صلاة العباد يتدبر شيئا من ذلك وغايته ان يطأ في ركوعه وسجوده ويواعي معاني
 ما يقراء من القرآن والاذكار ومن هذا محور عما ملأه لمعانيه الأفعال والأقوال في الظاهر
 فافهم ووجه من قال ان الجماعة عاقبة بالسنن التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولو وجهها كما ان
 للمحدث ان يلحقها بالواجب كما في صلاة الجمعة بحكم اجزائه وهكذا الحكم في جميع ما فعله الشارع
 ولم يبين لنا مرتبة هل هو واجب مستحب فمن كان مقلدا للإمام فهو تحت حكمه فيما يقول من
 وجوب أو نهي من أمكن مقلداً لفكيفه التماسي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل
 فيأتي به قطعه النظر عن ثوبه فرضاً أو سنة شلا يحرمها وسعة الشارع أو يوسع ما صنفه الشارع
 وعلى ذلك جماعة من أهل السنة عز وجل ووجه من قال انها فرض عين أخذ به ظاهر الأصول وأما
 نفيها في وقت شدة الخوف والتهام الحرب فلو أنها تركت واجبة على الأعيان لمساها تعالى
 الناس بها في وقت نظائر الروسع قد أمر الله تعالى العباد بها في شدة القتال أمراً عاماً مسامحاً
 أحدهم في التخلف عنها إلا لمراسنة بقيقة المقاتلين حال اشتغالهم بالصلاة ومنجاة ربهم فإذا
 صلى بهم ما شئ لهم أحرموا به كذلك وفي ذلك من الحكمة انه لو أصر على الذين حرموا المأجل
 المصير بالضرورة مع الله تعالى كان لهم يلقت خوفهم ان يقال له لعدو ضرورة من حيث الخوف الذي
 فيه يخاف من غير الله فإنه يرق ولا ينقطع فافهم ومن ذلك قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة الكثرة
 أفضل مع قوامها لك ان فضل الصلاة مع الواحد أفضلها مع الكثير فالأول بخفف خاص بالضعفاء
 الذين لا يقدران على الوقوف بين يدي الله مع الواحد والثاني والثالث مشد خاص بالأقوياء
 الذين يقدمون على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد لغلبة العلم بالله بما نادى على الجحيم

البشرى بخلافهم والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بأن النساء أئمة الجماعة
في بيوتهن من غير رواة في ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك بترأسة الجماعة لهم فالأول
مخفف والثاني مشدّد فوجه الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني أن الجماعة ما شجرت
بالإصالة إلا لتأليف قلوب المؤمنين بعضها على بعض لأجل نصرة الدين وإقامة شعائره
فإن القلوب لو تآلفت ربما عارضت بعضها بعضاً في إزالة المنكر بعضها في ذلك العود
الذي يطلب إزالته فيفسد نظام الدين ومعلوم أن النساء لم يرصدن مثل ذلك والأول
تقوية الشارح جماعة النساء في عصرهم على قلّة من الجماعة في بيوتهن وفي الساجد خلف الرجال
وإن لم يكن فيه بضر في الدين كالجهاد وإزالة المنكرات ففيه أشلاف لقلوب المؤمنين
المستسلمين ذلك يؤل إلى نصرة الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل ذلك التخفيف بالحق
عام للذكور والإناث فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجب على الإمام نية الإمامة
في غير الجماعة إنما هي مستتجة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليه نية الإمامة إلا إن كان
خلفه نساء فإن كانوا رجالاً فلا يجب استئني الجماعة بعرفته والعبدان فقال العبدان نية
الإمامة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أحمد نية الإمامة شرط فالأول مخفف والثاني
فيه تخفيف فتشديد من وجهين والثالث مشدّد فوجه الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
الأول عدم ورود أمر بنية الإمامة عن الشارع وأيضاً فإن صورة الارتباط قد حصلت
بربطهم أفعالهم على أفعال ذلك كاف في إقامة شعائره ووجه الشق الأول من قول أبي حنيفة
ضعف رابطة النساء بالرجال في التعاضد والتعاون على إقامة شعائر الدين فاحتجوا إلى توجيه
نقد الإمامة لهم ليتقوى ربطهم به وبذلك علم توجيه ما إذا كانوا رجالاً ووجه استثناء الجمعة
والعبدان والجمعة يعرفه شدة أمر الشارع بذلك وحصول الشعائر بكثرة الجمعة في هذه الصلوات
فاستغنى الإمام فيها عن ذلك عن تأكيد الارتباط به فيه ووجه قول أحمد الإخلال بالاحتياط
ليربط المأمور بما يقينا وعكسه هذا خاص بالضعفاء والأول خاص بالقوياء والذين تشمل
ارتباطهم بالإمام في قلوبهم كما لا مرّ المحسوس حتى أن بعضهم لا يلتبس عليه كمال لو غلط المبلغ
في الأفعال كما كان كقولك كوع ولم يركع الإمام ومثل هذه في الوابطة الحقيقية التي كان عليها
أسف الصائغ فعلم أن من ادعى صحة الارتباط الباطن بإمامه وتبعه للمبلغ في الغلط هو من أهل
التبليس على نفسه فتأمل ومن ذلك قول مالك والشافعي في أصحّ قوليه وأحمد أنه لو نوى
المتفرّد الدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة صيغ قول أبي حنيفة أن ذلك يبطل الصلوة
فالأول مخفف والثاني مشدّد فوجه الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه طلب ارتباط
صلوات الجماعة فوادعوا وشاركهم في إقامة الشعائر حسب طاقته ووجه الثاني أن نية الإمام
في أثناء الصلاة كما لا اشتغال بالخلق عن الحق بخلافها في أول الصلاة تسوّم العبد باليقين
في الارتباط بإمامه وهذا خاص بالإصغار كما أن الأول خاص بالأكابر وأصحّ أرى مقام الجمعة فلم
يجزوا بذلك عن شهود الحق تعالى بل ازدادوا به شهوداً عما كانوا عليه حال الانفراد وفي ذلك

من الادب مع الله ما لا يخفى على عارف فله ما لا يحد على خطيب الحق تعالى من اول الصلاة
 الى اخرها بلا واسطة وهو منفر فافهم + ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان ما اذكره
 انما هو من صلاة الاما مر فاول صلاة في التشهدات واخر صلاة في القراءة مع قول
 الشافعي انه اول صلاة فعل وحكما فيصير في الباقي الفتوت ومع قول مالك في تشهد رعة
 اخرها وهو احدى الروايتين عن احمد فاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه
 تخفيف فرج الاموالى مرتب للميزان + ووجه الاول عدم الاختلاف على الاما مر ظاهرا بخلاف
 الافعال فلا يصير القراءة بذكر عا كانت قراعة وحلا اتم من قراعة مع الاما من حيث الحضور
 مع الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فيوافق الاما فيما هو فيه لئلا يختلف عليه ياتي
 به ثانيا في محله الاصل فلذلك كانت يوافق الاما في تشهد والتبجعات ولا يشتمل
 على ما لا يقتضيه لان موافقة الاما في هذا الموضع اهم ووجه الثالث ابتقاء السبوق بما فعله
 مع الاما من تشهد والفتوت وغير ذلك وهو خاص بارضا غير الذين يتقل عليهم مناجاة الله
 في الفتوت والمجلوس من هم كما ان كلام الشافعي محمول على حال الركاب وهو قد ردة على مناجاة
 الحق من صلاة وحده فافهم + ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي ان من دخل المسجد
 فوجد امامه قد فرغ من الصلاة كره له ان يشألف فيه جماعة اخرى الا ان يكون المسجد
 على غير الناس مع قول احمد انه لا يكره اقامة الجماعة بعد الجماعة بحال فالاول فيه تخفيف
 والثاني تخفيف فرج الاموالى مرتب للميزان + ووجه الاول خوف تشييت القلب عن
 الاما مر الاول او حصول تشويش لمن جهة الافتينات عليه فيصير يصلي بالناس بعد ذلك
 وهو مشكوك فيسري بذكره في قلوب المأمومين به ووجه قول احمد ان في اقامة الجماعة ثانيا
 زيادة الاجر والثواب للجماعة الثانية ان كانوا صلوا مع الامام الاول او حصول فضيلة الجماعة
 ان لم يكونوا صلوا ورعا كان في الجماعة الثانية من يستحق ان يقف بين يدي الله وحله
 في الصلاة او لا ينظم الوتوف وحله أصلا من شدة بهتة فافهم + ومن ذلك قول الشافعي
 ان من صلى منفرا ثم أدركت جماعة يصلون استحب له ان يصل بها معهم وبذلك قال مالك الا في
 المغرب فان صلى جماعة ثم أدركت جماعة اخرى فالواجب من قبله ان يذهب الشافعي انه يعيد ها وهو قول
 احمد الا في الصبح والعصر مع قول مالك في رواية الاخرى ان من صلى جماعة لا يعيد ومن صلى
 منفرا أعاد في الجماعة المغرب وقال الا وذا في الا الصبح والمغرب قال ابو حنيفة لا يعيد الا الظ
 والشاء وقال الحسن يعيد الا الصبح والعصر فالاول فيه تشديد في مسألة من صلى منفرا
 ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذا للتابعين فرج الاموالى مرتب للميزان ووجه الاول
 الاتباع ورعا كان في الصلاة الاولى تقص فجار في الصلاة الثانية وانما استثنى مالك المغرب لتحقيقه
 على الناس لصيق وقته ولمراحة العشاء بغفر العين لعادة وانما استثنى احمد الصبح والعصر لمضي
 الشار عن الصلاة بعد فعلها الى ان تغرب الشمس وتظلم الشمس مع ما في الاعادة من
 أجرة الفل من حيث هو ان الترتيب وان كان لها حكم القرص من جهة وجوب اقيام مر فيها

مع القدرة وشيئاً من الترخيص منها بغير عن رفع العلم ان للصلاة المعادة وجهين وجه الى القيلولة
الى الفريضة لا وجه واحد وجه قول الاوزاعي ما قلناه من الترخيص عن الصلاة عقب الصبح
وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب وجه قول ثوري حنيفة الا الطهور والعشاء اي فانه بعد
كون وقت الطهور قد يغلب فيه الحجاب فلا يكاد يصح فيه ثانياً للصلاة على الكمال فكان
اعادته جارية لما فيه من النقص وما العشاء فانه عقب تغيب النهار في امر الحرف والمباشر
عادة مع غلظ الحجاب فيها ايضاً وبن ذلك استحب الشارع لامة تأخيرها الى ان يضيئ ثلث الليل
الاول كما اشتهر حديث ثوري ان اُسْتُقِي على عتي لا خربت العشاء الى ثلث الليل وجه قول
الحسن هو الوجه في قول احمد والله اعلم + ومن ذلك قول الامام الشافعي في التحريم ان فرض
اذا اُعيد هو الاول والثانية تطوع مع قول الشافعي في القديم ان فرضه الثانية مع قول الحنفي
حنيفة واحمد الاوزاعي واشعبي انها جميعاً فرضه فالاول تخفيف والثاني مشد والثالث
فيه تشديد فوجه الامر الى مرتبة الميزان + وجه الاول سقوط الخطاب عنه بفعالها وجه الثاني
الاحتياط بالاحتياط وتبني كبر ما عساه يقع في الاول من نقص وجه الثالث رد العلم فيها
الله تعالى اذ يامر الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ثلث وربع عبادته بن عمر وقول
حين سئل عن ذلك ان الله يجتنب الله تعالى منه ما شاء + ومن ذلك قول الشافعي
واحمد ان الامام اذا احسن بدخل وهو اتم او في التشهد الآخر يستحب انتظاره مع قول
الحنيفة ومالك تلك الواقعة ذلك وهو قول الشافعي فالاول مشد: استحباب الانتظار والثاني
تخفيف في ترك ذلك أصلاً فوجه الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول ان في ذلك عوارض
المسهر على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع ترك العين وجلوسه بين يدي ربه مع
المجالسين وجه الثاني الهروب من التشريك بين مراعاة الخلق ومراعاة الخلق وان كان
مثل ذلك مغفولاً وسمعت سفيان علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول انما استحب الامام الشافعي في
انتظار الداخل اذا احسن به الامام في الركوع والتشهد لاحسانه الظن بالامام وان مثله لا يشغل
انتظار ذلك الداخل عن ربه عز وجل من حيث اتى من منصب الامام الاعضه ونواب
هذين الامامين علماً ان ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ما استحب في ذلك فافهم واستغفر الله
يقول كلام الشافعي وأجل خاص بالامام الذي أعطاه الله تعالى الهوة وجعل له عدة عين
فحين ينظر بها الى الحق جل وعلا وعين ينظر بها الى الخلق والى يفعل وعين ينظر بها الى
الحق والخلق معاً فلو ان الكراهة خاصة بالاصاغر أما الكبار فلا يضرهم ذلك قطعاً
فافهم + ومن ذلك قول الامام احمد هو الواجب من مذهب الامام الشافعي انه لو نوى التمام
ومفارقة امامه من غير عمل لم يتطل مع قول الحنيفة ومالك انها يتطل فالاول تخفيف
الثاني مشد فوجه الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول ان تمام الصلاة خلف الامام انما
ادب بل صحة صلاة فوادي فيما عدا الجملة والصلاة المعادة وجه الثاني انه بالخبر ومعرفة
دبط نية تمام الصلاة خلفه فكانت قطر الصلاة بالنية وذلك مبطل ومنه الامام في الصلاة

يجوز عن جواز التحريم من طاعة موافقة كالامام الاعظم بل الامامة في الصلاة هي منصب
بالاصالة فمن قارق امامه خلق ومات ميتة جاهلية كمن قارق ايتام رسول الله صلى الله عليه
وسلم ونحوه عن شعله لا يمان ان اودعت للمفارقة القديمة في دين الامام فافهم + ومن ذلك
قول الامام مالك والشافعي بصحة رواية المأموم بالامام وبينهما سبيل وطريق مع قول أبي حنيفة انها
لا تصح فالاول محقق والثاني مشدود وجه الاول ان المراد معرفة المأموم بانقلابات الامام
وهو حاصل وجه الثاني ان شرط الارتباط ان يحول بين الامام والمأموم حائل ولو معنوياً
فكما انقطعت صورة الارتباط بينهما من حيث الجسم كذلك انقطعت من حيث القلوب كما انقطع
اليه خبر ولا تختلفوا عليه فتختلف قلوبكم فاقبلوا على الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب
لاختلاف الصدور عدم استوائها في الموقف فكل من القولين وجه + ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد ان من صلى في بيتي صلاة الامام في المسجد وهذا له حائل غير رواية الصنف
لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشهور عنه انه يصح في الاول مشدود والثاني محقق فخرج الامراء
مترتبة الميزان + وجه الاول اذ هذا الشعار المقصود من صلاة الجماعة في دولة الظاهر للخلق
وجه الثاني في ذلك حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرة فكل
وجه وقد رأيت من يصلي خلف امام بيت المقدس أو مكة وهو يحيط بالجمعة الجبال والغيرها
ولكن قلقات هذا قضية متناهية امر الشارح بالاجتهاد فكان واحد عرفاً وكان سبيل على
الخواص رحمه الله تعالى بذهب أمك وبيت المقدس وعزها فيصلي مع الامام ثم يرجع ويقول
ابتاء الستة ولى وكذلك كنت يفعل سيد ابراهيم المبتولى كما اخبرني بذلك مشيخة
الاسلام زكريا رحمه الله تعالى انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد انه لا يجوز
الاقتداء المفترض بالمتفعل كما لا يجوز عندهم ان يصلي دفن خلف من يصلي فضاخمة قول
الشافعي ان ذلك يجوز فأيام يشدد ويشدواني محقق فجميع الامر الى المترقي الميزان + وجه
الاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليكم الامام فتختلف قلوبكم فانه شمل
الاخذ وعيبه في الافعال الباطنة كما شمل الاختلاف عيبه في الافعال الظاهرة على حد سواء
وجه الثاني كون خلاف افعال القلوب لا يظهر به مخالفة الامام عند الناس فالأغلبية
اشارة راعوا المخالفة العقلية والشافعي راعى المخالفة الظاهرة ولا شك ان من يرى الباطن
والظاهر معاً ليس ممن يرى أحدهما مع جواز كل منهما على الفزادة فافهم + ومن ذلك
اللامعة الثلاثة بعد حجة امامة الصبي المميز في الجملة مع قول الشافعي بجواز الاقتداء به
كغيرها وان كان البالغ أولى بالامامة من الصبي بل اختلاف فالاول مشدود والثاني محقق
وجه الاول ان منصب الامامة في الجملة وغيرها من منصب الامام الاعظم وقد اتفقوا على ان
من شرطه ان يكون بالغاً والثاني ان المراد عدم اخلاصه لبعيانات الصلاة وادائها وذلك
حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض والسنن ويحترز عن الصلاة مع الكثرة والتجسس أيضاً
فانه لا ذنب عليه بخلاف البالغ فاشبه الامام العادل المحفوظ من الذنوب فافهم + ومن ذلك قول

الاثمة الثلاثة ان امامة العبد في غير الحق صحيحة من غير كراهة مع قول الحقيقة بكونه
 امامة العبد فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 سكوت الشارع على امامة العبد باصحابه وقوله صلى الله عليه وسلم الا افضل من علي بن ابي طالب
 عبد علي الا بالتقوى وربما يكون ذلك العبد اتقى لله من الحرم اكثر ذللا وانكسارا بين يدي ربه
 مقدما عند الله على الخو الذي عليه كبر وعزة نفس ووجه الثاني كون الامامة في الاصل من
 منصب الامم الاعظم ومعلوم انه يشترط ان يكون حرا فكذا القول في نائبه وان كان البديل
 ليس من شرطه ان يكون على صورة المبدل من كل وجه فاقسمه ومن ذلك قول الامام الشافعي
 ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين والى حقيقة ان البصير اولى وانكاره
 ابو اسحق السيواري من الشافعية وجماعته مع انها صحيحة فيما لا يتناقض فالاول مخفف
 والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول علم وردني في ذلك مع ان ذلك
 على نور القلب عند الله تعالى لا على نور البصر الظاهر ووجه الثاني ان الامامة من منصب
 الامم الاعظم فكما لا يكون الامام الاعظم اعمى فكذا لا نائبه ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة بكونه امامة من لا يعرف كونه مع قول حماد بن الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول طلب الاثمة لقول استدل بالامام الى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف
 المأمون اياه مقطوع النسب الوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل لان وبل انما لا يخفى ان
 يكون واسطة بينا وبين خطاب الله عز وجل بالقيادة وبالدعوة والتسليم تنقصه ولكن
 لو لم ينعين كما اشار اليه قوله تعالى في الزمان انه كان ناضجة وقتا وساء سبيلا وايضا
 روى عن بعضهم انه قال ان الله تعالى راعى السن الباطن كما راعى السن الظاهر من اول وجه
 الثاني عدم ورود مني في ذلك وبغير صاحب قدامونا الله تعالى باسمه والطاعة من لاه
 علينا وان كان ناقضا دابة الله انى واه وتنقصه راجع لنفسه لا يتبعها بنا فافهم من
 ذلك قول في حقيقته انما ينبغي واحدا في حق الله سبحانه بكونه امامة انما هو كراهة مع قول
 ما ورد في الخبر في قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم على قوله صراط مستقيم
 يتناول اعدادا ام في الوقت فالاول مخفف والثاني مشدد بانتم الذين ذكروه فخرج الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ضرورة الصحابة خلفا لحي بن قاسم بن عمر وكفى به قاسما وقد احو من
 قتلهم من الصبيته والتابعين فبلغوا ثمانين وعشرين الفا واما في اثمة ائمة كورون صلاة
 المأمون خلفه لانه يحتمل انه يتوب عفيف كل ذنب توبة صحيحة وانما هو خلفه لاختار
 اصراره وقال بعضهم لا يتصور لنا خلفا فاسق اذا اتى بفعل الصلاة على الكمال لانه
 من تكلم الله وقوله وارتوى وسجود وتبشير واستغفار من حين يحرم بها الى ان يسلم منها
 فلا توضع في غرض منها واما جاء في الكراهة من اسحب الله من فستقه الذي
 فعل خارج الصلاة الى ان دخل في الصلاة وذلك نقص موجب لكراهة المأمون لانه
 وفده من الشره في صلاة من امر قوما وهم كذا يقولون وقال رحمه الله انكم مضاركم

فانهم وقد كرم فيما بينكم وبينكم ائمتي ووجه من قال بعدم حتمه ابعثه عدم انقباض السند
للمؤمنين بحضرة الله عز وجل من جهة الالتفات الى باطن اداء الفاسق لا يصح له دخول حصص الله
الخاصة ابد حتى يتطهر من ذنوبه كلها فان الذنوب الباطنة فضلا عن الظاهرة علم
كالنجاسة المحسوسة عند الله تعالى على حد سواء فكما ان من صلى في بدنه نجاسة لا يعفى عنها
اولمعة بلطهارة لا تصح صلاته فكذا من تدين بالذنوب وفستق بها فافهم . ومن ذلك
اتفاق الأئمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراويح بالرجال مع قول احمد بجواز
ذلك لكن بشرط ان تكون متأخرة فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول مني الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب
الامام الاعظم وهو لا يصح ان يكون امرأة ووجه الثاني عدم المنى في امامتها في التراويح
من حيث ان الجماعة فيها بدعة عند احمد ان كانت حنة بخلاف امامتها في مثل العبدن
والكسوف والاستسقاء وغيرها فما شرعت فيه الجماعة فلا تصح امامتها فيه اجماعا اجمالا
ولمنصب الشارع ان يتأخر عن القيام به الرجال ويقدم فيه النساء فان ذلك يؤذن بقله
الاغتناء به فافهم . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاقعة الذي يحسن القاعة يكون من
الاقراء مع قولهم ان الاقراء الذي يحسن القرآن كله دون احكام الصلاة الاولى فالاول مشدد والثاني
في معرفة الفقه دون القراءة واثباتي عكسه فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان موقفة
المصلي واجبات الصلاة فقط اولى من الاقراء الذي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني عكسه
لزيادة كثرة حمل الوحي لا سيما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول
الاصل لسراقة من وقوع الامام في النهو وفيه يمكن بصحة ويصح حمل قول الامام احمد على
الاقراء الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف لضعفه فلا يكون مخالفا لبقية الأئمة فتأمل ومن
ذلك قول ابي حنيفة لا تصح صلاة القاري خلف لاي لبطان صلاتها مع قول مالك بسطلان
صلاة القاري وحده ومع قول الشافعي بصحة صلاة لاي بلا خلاف وبطلان صلاة القاري
الا حرم من القولين فالاول مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك ثالث فوجه الامر الى مرتبة
الميزان قالوا والاي هو الذي لا يقيم الفاتحة ووجه الاول نقص لاي عن منصب الامامة
فهو كالمرأة اذا صبت يا رجل ومن قبل صحة صلاة هادون الرحمن ووجه الثاني ان صلاة الاي في
نفسه صحيحة لانه صلى بحسب مقتضى عيده من لفصلته بخلافه ان كان له ان يصلي خلف
ناقص لكن وبذلك يوجه ارجح قول الشافعي رحمه الله تعالى ويصح حمل الاول على حاله هل
الورع والاخذ باراحته طولى ومثنت على من كان دونهم في الاحتياط فتأمل ومن ذلك
قول الشافعي واحمل تصح صلاة من صلى خلف محدث في غير الجمعة ثوبان له حديثه اما في الجمعة
فلا يصح الا بشرط ان يتم بعد بغيره مع قول ابي حنيفة بتصل صلاة من صلى خلف المحدث بكل
حال ومع قول مالك ان كان رما تأسب محدث نفسه صحت صلاة من خلفه وان كان عالما بصحته
فالاول والثالث فيهما تشديد والثاني مشدد فوجه الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ووجه الاول

العمل بظن التقدي طهارة امامه عن الحدث الا في الجملة لا شرطا كمال العدد ومعه صلاتهم
 فيها والمحدث لو قصر صلاة ولذلك شذ الاثمة في ائمتنا خلف امام هادي وغيرها ووجه شذنا
 العمل بقولهم لا تؤدوا زرة وزراخرى وتوجه الشق الاول من قول مالك كتحديد الاول
 فافهم ومن ذلك قول الشافعي بجملة صلاة القائم خلف القاعد لعزلهم مع قول أبي حنيفة
 واحمل انهم يصلون خلفه قعودا وهو قول مالك في احادي رواية قال الاول مخفف اخذ بالاحتياط
 والثاني مستند في القعود اخذ بالرخصة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله
 تعالى كلف كل من الامام والمأموم أن يبذل وسعه وقد يبذل كل منهما وسعه ووجه شذنا
 العمل بحديثنا اذا صلى يعني الامام باعد افضلوا قعودا اجمعين وهذا الحديث وان كان منسوخا
 عند جماعة قلنا ثبت نسخا عند صاحب هذا القول فيجوز العمل به سبب الباب الاختلاف على
 الامام في الافعال الظاهرة مطلقا فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحمل انه يجوز للمراغم
 والساجد ان يأتيا بالمواقي في الركوع والسجود مع قول مالك والي حنيفة بان ذلك لا يجوز
 فالاول مخفف والثاني مستند فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون الشارع
 لم يكلف كبر واحدا من الخلق لا يقدره متاعته وقد فعل كل واحد استطاعته ووجه الثاني
 ان المومي لا يصلح ان يكون اماما لان الائمة لا يجدي اليه اكثر مناس ورجعنا ثبتنا ان كان
 على المومنين القادرين قوتهم فضيلة المتابعة ومن شأن الامام ان يكسب الناس الفضيلة
 لانه يتقصدهم باها ومن هنا قالوا ان يقرب الامام لا يكون لا بالمصلحة فافهم ومن ذلك قول
 الامام مالك والشافعي واحمل انه لا ينبغي للامام ان يقوه لنصلته لان فرائض المومنين في الاقامة
 ينقوم حينئذ ببعض الصفو فسمه قول أبي حنيفة انه يقوه عند قول المومنين حتى على الصلاة ويقوه
 الى خضه فاذا اذال قد قامت الصلاة كبر الامام واخره فاذا تمت الاقامة اخذ الامام في القراءة
 فالاول مخفف والثاني مستند فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اني مر لا ذلك
 في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل لامة مطلقا لاقامة ووجه الثاني ان قول المومنين
 حتى على الصلاة ذن في الوقوف أي هلوا الى الوقوف بين يدي ربكم فسمه تسريه ومنهم من يظن
 فمن كان سره للوقوف بين يدي الله تعالى فليس قرب من الله تعالى في الجنة واسرله في
 النبوض على الصلاة فافهم ومن ذلك قول الاثمة ثلاثا ان الواحد يقف عن يمين الامام
 فان وقف عن يساره والركن يمينه على يمين الامام لم يتصل صلاة له مع قول حماد انما يتصل ومعه
 قول سعد بن المسيب يقف ثاموه عن يساره وامام ومع قول الشافعي يقف خلفه ان لم يركع
 فان جاء آخره لا وقف عن يمينه اذ ركع الاول مخفف جزم بطلان صلاة والثاني
 مستند وانما لك مخفف والرواية مفصلة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان يركع
 ولكون اليمين اشرف ووجه الثاني ان يمينه في الصلاة اسند وقدرت لاهاديش بر عمل كل من خالفه
 ووجه الثالث ان يمينه اشرف لذي هو قصب المومنين في راقته ولذلك كان من يمينه

على يسار القطيعة على تقاضا عن يجلس عن يمينه واذا مات القطيب ورثه الذي على اليسار وجلس
الذي كان على اليمين على اليسار وقد شئى اكا والدلالة على ذلك ايضا ووجه الرابع ان موقف
المامور حقيقة انما هو خلفه اى بعد كما هو مبين في الافعال فاعلم ذلك ومن ذلك اتفاق الامة على
ان الرجلين يصنعان خلف الامام اذ اجاء امامهم قول ابن مسعود ان الامام يقف بينهما فالاول
دليله الاتباع والثاني ان فيه عدلا بينهما ووجه الاول ان الاثنين صف ووجه الثاني ان
الصفين يكون ثلاثة فالكثرة ومن ذلك قول الشافعي انه اذا حضر رجال وصبيان وضائعا
ونساء يقف خلف الامام الرجال ثم الصبيان ثم النساء مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي
انه يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم الصلاة منهما فالاول محقق والثاني مشدد ووجه الاول
ان البالغين اولى بالتعليم والصبي من جنس الرجال على كل حال والخشنة بحتم ان يذكر تقدم
على النساء ووجه الثاني مراعاة تعليم الصبي افعال الصلاة مما يكون عن يمينه ويحيطون عن
شماله فانه اسهل في التعليم من هو امامه فقط فوجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الامة الثلاثة انه اذا وقفت امرأة في صف الرجال لم تبطل صلاة واحد منهم مع قول مالك
حقيقة بطلان صلاة من على يمينها ومن على شمالها وصلاة من خلفها من صلاة على الاول
لخفف وهو خاص بالاكا والذين لا يلهمهم عن الله شئ من شهوات الدنيا من نساء وغيرهن
والثاني مشدد وهو خاص بالاصغار الذين يميلون الى الشهوات بحكم الطبع فوجه الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامة الثلاثة ان من صلى منفردا خلف الصف طحت صلاته
مع الكراهة عن بعضهم مع قول احمد ببطلان صلاة ان ركع مع الامام وهو وحده ومع قول
الشيخ للاسلام من صلى خلف الصف وحده فالاول محقق والثاني فيه تشديد الثالث
مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه مدار القدرة على الاقتداء بالافعال دون
الموقف وان رد ذلك خرج عن صوة الاحتفاء بالطهارة التي شرع لاجلها اجابته حيث
يكون دليلا لاجتماع القلوب كما اشار اليه حديث ستوية الصفوف في قولوا لا تختلفوا علم الامام
تختلف قدرته كما في قوله الثاني ان اوقف خلف الصف حكم حكم من يوجب صلاته امامه
وقد روي عنه في قوله رتبوا صفوا خلف الامام بخلاف ما اذا لم يركع يحكم بغير صلاة
تشر الممن ومن هذا يعلم توجيه كلام الشيخ ومن ذلك قول الى حقيقة واحمد الشافعي في ان
توبه بطلان صلاته من تقدم على امامه في الموقف مع قول مالك بغير صلاة فالاول مشدد
في انه قد روي ان في الخفف فيه فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة منصب الامام
في الظاهر من حيث ان الواقف امام امامه فيه من سوء الادب لا يخفى وليس هو بمنزلة امامه
عن من يراء فانه واقف في مكان الاعام ووجه الثاني ان الله تعالى نصب الامام في الارض
كما نصب عنه في تعليم امره ونهيه لا يجوز ان الحق تعالى لا يجاز في جهة فذلك ان
تأيد من حيث المعنى وكما ان لا تشاء انما شاء الله وهو في غير جهة فذلك ان القول
في قوله تعالى من حيث المعنى وكما ان لا تشاء انما شاء الله وهو في غير جهة فذلك ان القول

مالك في ذلك اختلاف الصحابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه إلى يلقان طائفتين
من الصحابة كانت تقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ماموماً تقدم إلى يركع
عليه في الموقف وتقريره له على ذلك وهذا أعظم شاهد لصحة صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف
على إمامه لكن لما نظر إلى احتمال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم ماموماً سقط
الاحتجاج به عند الأئمة الثلاثة فافهم وهذا سرار يعرفها أهل الله تعالى لا سطر في كتاب ومن
ذلك قول الإمام مالك أن من صلا في دلاء صلاة الإمام في المسجد وكان يسمع التكبير وصحت
صلاة إلا في الجمعة فإنه لا يصح إلا في الجامع أو رحابه المنتهية به مع قول الإمام إلى حليفة يصح صلاة
من ذكر حلقه في الجمعة وغيرها ومع قول عطاء أن الاعتبار بالعلم بانتقالات الإمام دون
المشاهدة ودون الحلل في الصفوف وهو قول الحنفى والحسن البصرى وبه قال الشافعى فالأول
فيه تشديد والثاني تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن مراد الشارع باجتماع
الناس في الجمعة صلاة الأتلاف ليتعاضدوا على القيام بالجهاد وشعائر الدين فخاف الإمام ما
أن تختلف قلوبهم باختلاف موقفهم فشد فيه قياساً على قوله صلى الله عليه وسلم سووا صفوفكم
فإن تختلف قلوبكم فكم بغير حكم بوقوع الاختلاف في القلوب باختلاف الموقف وإذا اختلفت
القلوب وقع التقاطع والقدور والعداوة وصار كل واحد يعارض الآخر في أقواله وأفعاله
ولو أمراً معروف وهيباً عن منكر ومن ثلث فليجرب وأحفظ عن الإمام مالك أنه مثل عن
الصلاة في البيت المنصلي بالمسجد هل يلحق بوجاهة حتى يصح الصلاة فيه مطلقاً فقال إن احتاج
ذلك البيت إلى استئذان في الدخول فلا يصح الصلاة فيه والأصح أن يتقوا وجهه أن كل
مكان احتاج الدخول إليه إلى استئذان فهو بيوت الناس أئمة فإن يؤتوا الله لا يحتاج
إذن من الخلق ووجه الثاني وما بعده من أن كل المصلين لا اعتبار بالعلم بانتقالات الإمام فقط
فيحت كان المأموم يعرف انتقالات الإمام صحت الصلاة وكأنه معه في موضع واحد ومن هنا قلنا صحة
صلاة من صلى بمصر خلف من يصلي بالحرم المكي أو بيب المنقلس مثلاً إذا كشف له عنه وطار
يعرف انتقالاته لأن أصحاب هذا المقام قلوبهم متلفعة ولو كان بينهم وبين إمامهم بعد المشرقين
لزوأل الحسد والبغضاء من قلوبهم ولا يحتاجون إلى قوب الرحمة بل ربما كانت أحياءهم مع
الصلوات قوب من النضاق لمحبت الدنيا يكتف أحبه كما قال تعالى يحبهم جميعاً وقلوبهم شتى
والله أعلم

* باب صلاة المسافر *

اتفق الأئمة كلهم على جواز الفجر في السفر وعلى أنه إذا كان السفر أكثر من صلاة ثلاثة أيام
فالفجر أفضل هذا ما وجدته من مسائل الأصحاب وبما أحصلوا فيه فمن ذلك قول الإمام
أبي حنيفة أن الفجر عزيمته معقولة الأئمة الثلاثة أنه رخصته في السفر الجائر ومع قول داود أنه
لا يجوز إلا في سفر واجب عنها أيضاً أنه يختص بالخوف فالأول مخفف والثاني منشد والثالث
فيه تشديد وكذلك الرابع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن بعض الناس

فقلت نفوسهم من القصر فشد الإمام أوحيفة عليهم فيه كما قالوا في سيرة الخف انه اذا نفرت
 منه النفس وجب ليخرج عن العصية للشارع في الباطن ووجه الثاني التحفيف على العباد فان
 السفر مظنة المشقة ولو سافر العبد في شقة فمن وجد قوة في نفسه كان الاعمال افضل ومن
 مشقة كانت رخصته الشارع له افضل ومروا الشارع من العباد ان يأتي احدهم الى العباد
 باقتراح صدر من ربه وبعثت من جملة فضل الله عليه الذي اهل لان يقف بين يديه ويخلص
 كما ينجيه الانبياء والملائكة ومن كان يجد في نفسه حصر وصيقا من طول الوقوف بين يديه
 قال قصر له افضل ثم لا يصير اقفا كما ذكره فيمقت الله على ذلك قال تعالى فمن يرد الله ان يحد
 بشيء صدره فلا سلام ومن يرد ان يحد به يحل صدره صيقا حرجا كما يصعد في السماء
 فالاول خاص بالاصاغر والثاني خاص بالمتوسطين ووجه الثالث ان السفر الذي قصر
 والصحابة فيه كان واجبا من حيث انه يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته واد
 رأس علماء أهل الظاهر فوقف على حد ما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه كل
 مكان واجبا من السفر وكذلك تحميمه القصر بالخوف هو على حد ما ورد في القرآن فافهم
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز القصر في سفر المعصية ولا الترخص فيه بوجوب السفر
 بحال مع قول الامام ابي حنيفة يجوز الترخص في سفر المعصية فالاول مشدد والثاني مخفف
 فوجه الامر الى المرتبة الميزان ووجه الاول كون الترخص لا يتأط بالمعاصي وقد قال تعالى
 في الصبر الى اكل الميتة فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم وقال فمن اضطر غير باغ ولا
 ومن كان باعيا او متعديا حذر الله فهو عدو لله لا يستحق لزول الرحمة عليه ولا التحفيف عنه
 بل يفتنه الوجود كله ومن عتقه الوجود كله فاللائق به اكثار الحكمة وزيادة الكرم والسجود
 حتى يقبله السيد ويوصي عليه وهيأت ان يوصي ربه بصلاة تامة من غير قصر اذ
 من هذا الوجه ان تكليفه بطول الوقوف بين يدي ربه بزيادة ركعتين وهو غضبان
 عليه أشد عليه من دخول النار فكيف وقف بين يديه ينظر اليه نظر الغضب ذلك ان أشد
 عقوبة له باطنا ومن هنا يعلم توجيه قول ابي حنيفة بان العاصي يقصر خوفا عليه من حصول
 زيادة المقت بطول وقوفه بين يدي الله وهو غضبان عليه فكان القصر في حق حجة وقيل
 بعضهم ان الترخص اتماما وضعت بالرخصة لا تقص ايتاس مقاما وهو العاصي فانه لا تقص
 منه فكان علم حوازي القصر له من باب ويلوناهم بالحسنات لعلهم يرجعون فمن منه
 من العلماء حوازي القصر له فله ان يتنبه بذلك على قبح فعله فينبوب ثم يترخص وكذلك من حوز
 القصر له مراده ان ينظر حوازي توسعة الله تعالى عليه مع عصيانه له وعلم قطع احسانه اليه
 يستحق من الله فيرجع فرضي الله عن الأئمة مكان أدق مداركهم وجواهرهم الله خير عاقبة
 بينهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاتمام جائز اذا بلغ السفر ثلاث مراحل ويعبر عن
 ذلك بمسرة ثلاثة أيام مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالاول مخفف
 والثاني مشدد ووجه الاول ان الاتمام هو الاصل والقصر عارض فاذا رجع الانسان الى الاصل

فلا حرج عليه ووجه الثاني الاتباع للشارع وجمهور أصحابه في هذه الرخصة بان الإتمام بحيث
 رخصة الشارع وما رخصها إلا مع علمه بمصالح العباد فللمترخص منيته والمثم رجا يطلق عليه
 مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ١ ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقصر حتى يجاوز
 بيان بلده مع قول مالك في إحدى الروايتين عنه أنه لا يقصر حتى يفارق بيان بلده ولا يجاوز
 عن عينه ولا عن يساره وفي الرواية الأخرى أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال ومع قول الخلق
 ابن أبي ربيعة أن له القصر في بيته قيل إن يخرج للسفر صلى بالناس مرة ركعتين في بيته وفيهم
 الأسود وعمره أحد من أصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول يجاهد أنه إذا خرج نهاراً لم يقصر
 حتى يدخل الليل وإن خرج ليلاً لم يقصر حتى يدخل النهار فالأول محقق والثاني فيه تشديد الثالث
 محقق جداً وكذلك الرواية الثانية عن مالك والرواية مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ٢
 ووجه الأول أنه شرع في السفر بمفارقة البيان ولو من جانب واحدة ووجه الرواية الثالثة لا يشترط
 في السفر حقيقة الإجازة بل من جميع الجوانب ووجه الرواية الثانية عن مالك أنه لا يسمى
 سافراً إلا بمفارقة الحد لا يتعلق ببلده غالباً وذلك بجواز الزرع واليسايق وهي في الغالب
 لا تنقل عن البلد فوق ثلاثة أميال ووجه من قال يقصر في بيته إذا غرم على السفر أنه جعل حصول
 يته السفر مبيحاً للقصر قل حصلت النية ووجه يجاهد أن المشقة التي هي سبب الرخصة لا تحسب
 بها المسافة عادة إلا بعد يوم أو ليلة وادق من هذه الأوجه كلها كون المسافر كلما قرب من
 حضرة الله تعالى انتهى قصد المسافر كان مأوراً بالتحقيق ليطوى المدة ويجالس ربه
 في تلك الحضرة وتأمل السراب لما قصد الطمان على ظن أنه ماء كيف وجد الله عنده وهذا سر
 لا يشعر به الأكل من عرف الحق جلى علا في جميع مراتب التكرات فإن الحق تعالى قد أوصانا بتأدية
 حقوق الخبار ومعلوم أنه تعالى لا يوصينا على خلق حسن إلا وهو له بالأصالة وكيف يأمرنا
 بالظن الجميل به عند طلوع روضه وأزوفينا ما طنتاه به من شهوده عند انتهاء سيرنا وقصدنا
 فاعلم ذلك ٤ ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اقتدى مسافر بمقيم في يوم من صلواته لزمه
 الإتمام مع قول مالك رحمه الله تعالى لا بد من صلاة خلفه ركعة فإن لم يدر لك خلف ركعة فلا
 يلزمه الإتمام حتى أنه لو اقتدى بمن يصلي الجمعة ونوى هو الظهر قصر اليوم الإتمام لأن صلاة الجمعة
 في نفسها صلاة مقيم ومع قول حماد بن عمار رحمه الله يجوز قصر المسافر خلف المقيم وبه قال أصحاب
 ابن راهويه رحمه الله فالأول مستند في لزوم الإتمام لمن أتم خلف مسافر في جزء من صلواته
 فيه تخفيف إلا في صورة الجمعة والثالث محقق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 تعظيم منصب الإمام أن يخالف أحد ما التزمه من متابعيه ويتبعه هو ووجه الثاني أنه لا يسمى
 تابعاً إلا إن فعل معه ركعة إذا بقي كالنكس يراها ووجه الثالث أن كل واحد يعمل بنية نفسه في
 ربطها مع الله تعالى ونسبها مربوط مع الخلق أذهو الأدب الكامل لا سيما إن كان يتأذى بتطويل
 الصلاة من حيث أنها تطول عليه مسافة الوصول إلى مقصده الذي هو عبارة عن دخول حضرة
 الحق تعالى الخاصة بجالسه كما مر ينهاه أنقا والله أعلم ٥ ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن

أهلهم إذا سافروا في سفينة فيزأ أهلهم وماله له الفطر مع قول أحمد أنه لا يقصر قال أحمد وكذلك
المكاري الذي يسافر بها وخالفه فيه الأئمة الثلاثة أيضا فقالوا إن له الترخص بالقصر
القصر الأول تخفف والثاني في المشقة ابن مشير فرجع الأمر إلى موقفي الميزان ووجه الأول
مسافر عن وطنه الأصلي عن أهله وأصحابه إذا السفينة ليست بوطن حقيقة فكانها
ساحته في بوية فكان له الفطر والقصر وجه الثاني في المشقة ابن مشير قال كان أهله وماله في
سفينة فكان له حاله فلا يترخص ببعض السفر ومدا الأمر على أن السفر مشتق من الألف
فكل من كشف له عن حضرة الله كان له القصر طلبا للسرعة دخولها إذا الصلاة مغلوبة عنه
العارفين من حياة السفر فلا يدخل أحدهم حضرة الله الخاصة إلا بانهاء الصلاة والله أعلم
ومن ذلك قول الأئمة الأربعة وغيرهم من جماهير العلماء أنه لا يكره لمن يقصر التقليل في السفر
زيادة على الروايت وكرد ذلك عبد الله بن عمر وأبو بكر علي من رآه يفعلوه وقال لوط بن الشارح
ذلك ما أيسر لنا القصر في السفر فالأول فيه رد الأمر إلى همة المسافر وعزمه والثاني فيه شدة
الرحمة ويسمى بنى شقيقة وله نظائر كثيرة في الشريعة فإن الشارع أوجب المؤمنين من أنفسهم
فرجع الأمر إلى موقفي الميزان ووجه الأول أن طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لأحد
منعه إلا بدليل ولم يرد لنا دليل في ذلك فيما بلغنا وجه الثاني أن السفر عادة هي المنتهية
واستغال البال عن مراقبة الله تعالى فكيف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كلف نفسه تطيلا
ثم لا يقدر على جمع قلبه كما يقدر له في الحضر غالباً فكان حكمه حكم من لم يأذن له الحق تعالى في الوقوف
بين يديه فلا يجان على ما فعل لأن الشارع ما ضمن المعونة إلا لمن كان تحت أمره وإذا كان
غائباً انتاسر لا يكاد يحضر مع الله في فرائضه من أولها إلى آخرها فكيف بما زاد فافهم وانهم
الجمهور قال الأئمة عجميون الأصمعية والتابعين أولى من مخالفتهم إذا حصل التقليل الحضور
والأقوال ابن عمر رضي الله عنهما في قول الجمهور على حال الأكاوي وكلام ابن عمر على حال الأصغر والله أعلم
ومن ذلك قول مالك والشافعية أنه لو نوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يوم الخميس والخميس والجمعة
صار مقامه قول أبي حنيفة أنه لا يصلي بمقام إلا أن نوى إقامة خمسة عشر يوماً فما فوقها ومنهم
ابن عباس تسعة عشر يوماً ومع قول أحمد أنه إن نوى مدة يفعل فيها أكثر من عشرين صلاة
ثم قال أول مشدود وكذلك الرابع وقول أبي حنيفة تخفف وابن عباس قوله فيه تخفف فوجه
الأمر إلى موقفي الميزان ووجه الأول الاحتياط وتقليل زمن الوضوء وهو خاص بالأصغر
الذي يؤدون الفرائض مع نوع من النقص فيجعل لهم الأئمة مدة القصر ومن معتدلة لئلا
يطول زمن الوضوء فينقص من سائر المهمات إتمام الصلاة بخلاف الأكاوي الذين يؤدون الفرائض
مع كمال الاتق بمقامهم فلمهم الزيادة على أربعة أيام لأن كل ذرة من صلاتهم تخرج عن قضاها
من أعمال الأصغر ويصير أن يعلى الأول بتعجيل الثاني وبالعكس من حيث أن الأكاوي
يقدر على طول الوقوف بين يدي الله تعالى ولا يصبر على الحجر الطويل بخلاف الأصغر
وهذا سر أريد فيها أهل الله تعالى لا شطرا في كتاب وهذا عرف تعجيل قول أبي حنيفة أن المسافر

لوقام ببلد بنية ان يوحد اذا حصلت حاجة تنويعها كل وقت من ان يقصر اليه وقول الشافعي
انه يقصر ثمانية عشر يوما على الراجح من مذهبه قيل اربعة والله اعلم ومن ذلك قول الأئمة
الاربعة ان من فاتته صلاة في الكضر فساو وأراد فضله في السفر انه يصليها تامه قال ابن
المنذر ولا أعرف في ذلك خلافا مع قول الحسن البصري والمزني ان له ان يصليها مقصوفاً لا
مشدداً والثاني مخفف فجمع الامر الى موثقي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من
فاتته صلاة في السفر فله قصرها في الكضر مع قول الشافعي وأحمد انه يجب عليه الأتم
فالأول مخفف والثاني مشدداً ووجه الأول ان فائتة السجودين فالت تركن الاربعين
فإذا اتم من السفر فضاها على صفتها حتى فاتت ووجه الثاني رد الال على الميسر نحو ان يقصر
وهو السفر قياساً على فائتة الكضر قبل سفره فانه لا يجوز له قصرها في السفر لا تخافين فائتة
كانت أربعاً في حال الفضل الاداء فقول الشافعي وأحمد خاص بالأهل الذين والاضا
والاول خاص بالأصاغر لا بهم أهل الرخص ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز لهم
بين الصلاتين بعد السفر مجال الا في عرفة ومن دلفة فالاول مخفف وهو خاص بالأضاعف
الثاني مشدداً وهو خاص بالأهل الذين يفرحهم الاموال موثقي الميزان ووجه الاول الاتباع للبلد في
زيادة الادلال على فضل الله تعالى من العبد في دخوله حضرته اى وقت شاء الا في وقت
الكراهة ووجه الثاني ملازمة الادب والزيادة منه كلما قرب العبد من حضرة الله فلا يقف بين
يديه الا ياذن خاص في كل صلاة دول الاذن العام اذ الحق تعالى لا يقتد عليه من ياذن
للعبد ان يدخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من التنس في بعض الحكم
الشرعية فافهم والله تعالى اعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد جزم جواز الحج بالمطى
بين الظن والعصر تقديماً وتأخيراً مع قول الشافعي انه يجوز للحج بينهما قبل عيا في وقت الاول
أتهما مع قول مالك وأحمد انه يجوز للحج بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين الظن والعصر
سواء قوي للمطر أم ضعف اذ ابل الثوب فالاول مشدداً والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف
ثوبع الاموال موثقي الميزان ووجه الاول عدم المشتقة غالباً في المشى في المطر في النهار و
وجه الثاني الاخذ بالاحتياط لخصوص صلاة الجماعة فربما ازداد المطر فخرج عن المشى فحل
الجماعة فلذلك جاز تقديماً وتأخيراً لو من ذلك حقوق وجه قول مالك وأحمد ثم ان الرخصة
تختص بمن يصلي جماعة يحل يعبد يتأدى بالمطر في طريقه فلو كان بالمسجد ويصلي في بيت خاص
أو بمشي الى محل الجماعة في كن أو كان محل الجماعة على باب ارضه فالاصح من ذلك الشافعي و
أحمد عدم الجواز وخلى أن الشافعي يرضى في الاملاء على الجواز ومن ذلك قول الشافعي
انه لا يجوز الحج بالوحل من غير مطر مع قول مالك وأحمد يجوز ذلك ولو كان في حديقته كالأه
في هذه المسئلة لانه لا يجوز الحج عنه الا في عرفة ومن دلفة كما مر فالاول مشدداً والثاني
مخفف ووجه ظاهره ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الحج للمرض والخوف مع قول أحمد
يجوز له واخاره جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وقال النووي انه قوي جداً

وما يلزم من غير خوف ولا مرض فيجوز له ابن سيرين الحاجة ما لم يتخذ ذلك عادة وكذلك اختار
ابن المنذر وجأته حواز الحكم في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يتخذ ديدنا فقول
الشافعي مشددة وقول أحمد مخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فمنهم الأمر إلى موثقتي
الميزان ووجه الأول عدم ورود نص يجوز له ووجه قول أحمد ومن واقفه كون المرض والخوف
أعظم مشقة من المطر والوحل غالباً ولم يعرف دليلاً لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الأول
منها عدم التصريح بجواز ذلك مطلقاً وتأمل يا أخي قول مالك لما قيل له إن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال أراه بعد المطر ولم يحزم شيئاً من جهة
نفسه يتخذ في غاية الأدب فإياك يا أخي إن تنقل ما ذكره عن ابن سيرين أو عن ابن المنذر إلا مع
بيان ضعفه وبيان أن التقديم المذكور إنما هو في الصلاة التي ورد الشرع بجواز جمعها
بجواز ما لا يجوز الحكم فيه إجماعاً كجمع الصبح مع العشاء والمغرب مع العصر نحو ذلك
* (باب صلاة الخوف) *

أجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة الحكم بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما حكى عن
المراتب أنه قال هي منسوخة وإلا ما حكى عن أبي يوسف من قوله أنها كانت مختصة برسول الله
صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على أنها في الحضر أربع ركعات وفي السفر للقاصر ركعتان والتفقوا
على أن جميع الصفات المروية عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وأما الخلاف في
الترجيح والتفقوا على أنه لا يجوز للرجل لبس الحراب ولا الجلود عليه ولا الاستناد إليه إلا ما حكى
عن أبي حنيفة من تخصيص الحراب باللبس فقط هذا ما وجدته من مسائل الجماعة وأما ما نقلوه
فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز صلاة الخوف للمخوف المحذور في المستقبل مع قول
أبي حنيفة يجوزها فالأول مشددة والثاني مخفف فراجع الأمر إلى من تلقى الشريعة ووجه
قول أبي حنيفة إطلاق الخوف في الآيات والأخبار فتشمل الخوف الخاص والخوف المتوقع
ويصح حمل قول أبي حنيفة على من اشتد عليه الوعب من أهل الجبال دون الشجعان +
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وغيرهم أنها تقبل جماعة وفردى مع قول أبي حنيفة أنها لا تقبل
جماعة فالأول فيه مخفف على الأقل من جهة تحريمهم في فعلها جماعة أو فردى والثاني مخفف
على الأقل بالتشديد في تولد فعلها جماعة ومشدد عليهم لو أنهم اختاروا فعلها جماعة فراجع
الأمر إلى من تلقى الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في المنع من فعلها جماعة ووجه الثاني
التوسعة على الأمة بعدم ارتباطهم بفعل الإمام فإن كل واحد مشغول بالخوف على نفسه فإذا لم
يكن مرتبطاً بالإمام كان القتال أهون عليه لعجزه عن مراعاة شئئين معاً في وقت واحد وهما
الإمام والعدو + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز صلاة الخوف في الحضر في كل فرقة
ركعتين مع قول مالك بأنها لا تفعل في الحضر فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى
من تلقى الميزان وقد أجازها في الحضر أصح ما نلت ووجه نقول ابن ظاهر وهو وجوب الخوف فإن
النسار لو صرح بتفصيله بالسفر + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا لحق القتال واشتد

الخوف يصلون كيف يمكن ولا يؤخرون الصلاة الى ان ينتهي سواها كالوامشة او ركبا فاستقبل
 القبلة او غير مستقبلها يؤمّتون بالركوع والسجود برؤسهم مع قول ابي حنيفة انهم لا يصلون
 حتى ينتهوا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع
 ووجه الثاني انهم ما أمروا بالصلاة حال الخوف الا بتركها بالاعتداء برسول الله صلى الله عليه
 وسلم او بتأنيده فلما ما تدرسوا رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفق ذلك الغرض وصار تاجيرا الصلاة
 مع الكف عن الافعال المستغلة عن الله تعالى والى من عرف مقدار الحضور مع الله تعالى على
 الكشف والشهود فان الجهاد مبني على نوع من الحجاب ولا يقدر على الجهاد في الكفار مع
 الكشف والشهود الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل متديرا قوله تعالى يا ايها
 النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلق عليهم وقول تعالى لغيره من الامة وليجدوا
 فيكم غلظة قد يتضح له ما أشرنا اليه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ورثة لا غير
 فقول ابي حنيفة خاص بالاصاغر وقول بقية الامة خاص بالكبار فافهم + ومن ذلك قول ابي
 حنيفة والشافعي في أظهر قوليه انه يجب حمل السلاح في صلاة الخوف مع قول غيرهما انه
 لا يجب فالاول خاص بالاصاغر الذين لا ينفكون من أهل وهم بين يدي الله لقوة يقينهم بان الله
 يحفظهم من عدوهم فباقى الا انه مستحب واجيب ووجه الاستحباب ان حمل السلاح
 لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الداء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك اتفاق الامة على انهم يقضون اذا صلوا السواد ظنوه عن واقف بان خلاف ما ظنوه مع
 القولين للشافعي واحدى الروايتين عن أحمد انهم لا يقضون ووجه الاول الاحتياط
 وانه لا عبادة بالظن البين خطأ ووجه الثاني حصول العذر حال الصلاة لكن لا يفتى باستحباب
 الاعادة فافهم + ومن ذلك قول مالك والشافعي والى يوسف ومحمد يجوز للبس الحريرة
 الحرب مع قول ابي حنيفة واحمد كراهته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول انتفاء العلة التي هم للبس الحريرة لاجلها وهو اظهار التحيت كالنساء
 اذ لا ينسب لابس في الحرب الى تحيت واقام على الضرورة مع مسافة الشارع في الجلاء
 الحرب بقرينة جواز التحيت فيه ووجه الثاني انه لا ينافي شهادة الشجر في الحرب يذهب
 صوابهم في العيون بخلاف لابس الاشياء غير الناعمة كغليظ الجلد والليف مثلا ومن ذلك
 اتفاق الامة على تحريم الاستناد الى الحريرة كاللبس مع قول ابي حنيفة فيها حكم عنه ان التحريم
 خاص باللبس فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ووجه
 الاول الاحتياط لان لفظ الاستئصال الوارد في الحديث يشمل الجلوس والاستناد ووجه
 الثاني الوقوف على حد ما ورد وعلى صحة الحديث والحمد لله رب العالمين
 + (باب صلاة الجمعة) +

اتفق الامة على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الراعيين وغلطوا من قال هي فرض كفاية
 وعلى انها يجب على المقيم دون المسافر الا في قول الزهري والتخفي انها يجب على المسافر

وكان في خاص
 وجل انظر حاجتهم
 عز وجل انظر حاجتهم
 عز وجل انظر حاجتهم

اذا سمع النداء والتفتوا على ان المسافر اذا لم يسلطه فيها حجة غير بن فعل الجمعة والظهور كذا
 اتفقوا على انها لا تجب على الاعمى الذي لا يجمل فائدا فان وجد فائدا وجبت عليه الاعتناء به
 حليفة والتفتوا على ان القيام في الخطيئين مشروعه وانما اختلفوا في الوجوب كما سألنا وعلى
 انهم اذا قامتم صلاة الجمعة صلوا ما ظهر اهدا ما وجدته من مسائل الاتفاق وتما ما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول الامام ان الجمعة لا تجب على صبي ولا عليل ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية
 عن احمد في العبد خاصة وقال اودع تحت فالاول مخففه الثاني مشدده فوجع الامور الى
 موثلق الميزان ووجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة موكها بين يدي الله تعالى اعظم من
 موكها غيرها فكان الا يتق بها النكاحون لانهم اخفهم من اللدقاء في دوله الطاهر والمعد
 ووجهها على المسافر فلتستغنى عنه في الغالب فلا يقدر على الخشوع والحضور بين يدي
 عز وجل في ذلك الجمع العظيم ووجه الثاني في الكل اذ في العبد فاضنا لاخذ بالاحتياط
 فان الاصل ان الصلوات كلها تجب على العبد كما لم يحرر على من سواهم فاجتمع ان كليهما غيب الله
 عز وجل وخطاب الحق تعالى لعباده بالتكليف ليشهد ولو وقع استثناء الشارع عن العبد
 وجوب التكليف بما مر فاما ذلك شفقة من الله ورحمة به لئلا يبل اثم لو صلى الجمعة صحته و
 مخرجه منها الا بعد شراعي وهما يؤيد قول ابي داود كون المشتقة في صلاة الجمعة خفيفة على العبد
 لانها لا تقبل الاكل اسبوعا لاسيما ان امره سبعا بذل لتفاهم ومن ذلك قول الامام ان
 بوجوب الجمعة على الاعمى العبد عن مكان الجمعة اذا وجد فائدا امره قول الى حقيقة انها لا
 تجب على الاعمى ولو وجد فائدا فالاول مشدده والثاني مخففه فوجع الامور الى موثلق الميزان
 ووجه الاول زوال المشتقة التي خفف عن الاعمى المحضور من اهلها ووجه الثاني اطلاق
 قوله تعالى ليس على الاعمى حرج فيما خفف عنه في الجهاد فكذلك القول في الجمعة ومن ذلك قول
 الامام الثلاثة ان الجمعة تجب على كل من سمع النداء وهو ساكن بموضع خارج عن المظهر
 فيه الجمعة مع قول الى حقيقة بانها لا تجب عليه ان سمع النداء فالاول مشدده اخذ بالاحتياط
 والثاني مخففه اخذ بالرخصة فوجع الامور الى موثلق الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى
 ايها الذين امنوا اذ النودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه ذكر الله فان لم يسمع النداء
 بالحضور الصلاة الجمعة ووجه الثاني قصر ذلك على اهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة في
 بلدهم فالاول خاص بالاكام ومن اهل الدين والودع والاحتياط والثاني خاص بالاصاغو ومن ذلك
 قول الامام الثلاثة انه لا تكره الجماعة في صلاة الظهر في حق من لم يكن لهم اتيان مكان الجمعة بل
 قال الشافعي باستحباب الجماعة فيها مع قول الى حقيقة بكراهية الجماعة في الظهر المذكورة فالاول
 فيه تخفيف من جهة عدم مشروعية الجماعة فيها وقول الشافعي فيه تشديد من جهة استحباب
 الجماعة فيها وقول الى حقيقة فيه تشديد في الترتيب فوجع الامور الى موثلق الميزان ووجه الاول
 عدم ورود امر بالجماعة في الظهر المذكورة لان السر الذي في صلاة الجمعة من حيث الامام
 المأموم لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه اهل الكشف ولان من شأن المؤمن الخوف والشفقة

على فوات خطه من الله تعالى في ذلك الحجم العظيم لانه مصيبة وأهل المصائب اذا علم احزن
تكون الواحدة لهم أولى بل خلق أبواب ارحم عليهم فلا يتقربون مراعاة الاقتداء بالامام
مراعاة في الافعال فاعلم ذلك ومن ذلك قول الشافعي اذا وافق يوم عيد يوم جمعة فلا تسقط
صلاة الجمعة بصلاة العيد عن أهل البلد بخلاف أهل القرى اذا حضر آفاقها تسقط عنهم يجوز لهم
ترك الجمعة والانصراف مع قول أبي حنيفة بوجوب الجمعة على أهل البلد والقرى معا ومع قول أحمد
لا تجب الجمعة على أهل القرى ولا على أهل البلد بل يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد ويصلون
الظهر مع قول عطاء تسقط الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد الا العصر فالاول
فيه تخفيف على أهل القرى والثاني مشد والثلث فيه تخفيف والرابع مخفف جدا فرفع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في أهل البلد أن الجمعة والعيد لا يتداخلان وظاهر الشريعة
مطالبتا بكل منهما ذلك اليوم ندبا في العيد وجوبا في الجمعة وما وقع من أنه صلى الله عليه وسلم
صلى العيد واكتفى به ذلك اليوم ولم يحضر وقت الجمعة فقال البيهقي وغيره ان صلى الله عليه وسلم
قدم الجمعة على الزوال وترك العيد معه انه يطلق على الجمعة ايضا لفظ العيد كما ثبت في الأحاديث
وجوه قول أبي حنيفة ان الشارع انما خفف عن أهل القرى بعدم وجوب الجمعة عليهم اذ لم يحضر
الى مكان الجمعة فاما اذ حضر فاقبى لهم عذر في الترتيب اللهم الا ان يتضرر أحدهم بطول الانتظار
فلا حرج عليهم في الانصراف كما يشهد له قواعد الشريعة ووجه قول أحمد ان المقصود بالجمعة هو
اشتراك القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العيد مع انهم قد استعملوا العيد من واحد
الليل الى صغرة النهار وهم متقيدون من اشتغالهم وشبهات نفوسهم بالمساجد في ذلك اليوم حتى صلى
فلا يزالون باليقين ثانيا للصلاة الجمعة وسواء الخطبة فكان الظهر خفف عليهم لاسباب يوم العيد
يوم كل وشرب وبالكا ورد ووجه قول عطاء الاخذ بظاهر الاتباع وان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم اكتفى يوم الجمعة بالعيد لانه قدم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز لمن لم يركب الجمعة السفر قبل الزوال مع قول الشافعي احمد
حراز ذلك الا أن يكون سفر حادا فالاول مخفف والثاني مشد فرفع الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول أن الزوم لا يتعلق بالمكلف الا بعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السفر سببا
لتقويت الجمعة فالباول ذلك قالوا يحرم السفر قبل الزوال الا أن تمكن الجمعة في طريقه لو كان
يتضرر بتخلفه عن الرفقة ثم قيل ادق من هذا لا يذكر الا مشاققة ومن ذلك قول الشافعي ومن
واقفه باستقبال التفل قبل الجمعة وبعد ما كان الظهر مع قوما لك ومن واقفه ان ذلك لا يجزى
فالاول مشد والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان فعل التافلة قبل
الجمعة كالادمان لكان الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالاصاغر الذين لم يفهموا
السرايا في صلاة الجمعة ولا تجلب لهم عظيمة الله تعالى بها ان كلام مالك في حق من تجلبت لهم
عظمة الله تعالى حال ايتائهم من بيوهم فما دخلوا محل الجماعة الا وهم في غاية الهيبة والتعظيم فلم
يحتاجوا الى ادمان بالتافلة ولعل ذلك هو المراد في عدم التفل قبل صلاة العيد ايضا فاعلم ذلك

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي يحرم البيع بعد الاذان الذي يدل على الخطيب يوم الجمعة
 لكنه صحيح مع قول مالك واحمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فوجه الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان البيع مشدد وعمل على كل حال للحاجة اليه وهو خاص بالامكان
 الذين لا يشتغلون بذلك عن الله تعالى لقوة استقلالهم وحضور قلوبهم ووجه الثاني
 خوف الاستغفال بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالاصغار الذين يلهمهم البيع عن ذكر الله
 وعن مراقبته وقد علم الله تعالى الاكاره بقوله رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله
 فوجهه بالرجولة لقيامهم في الاستقامة علم الاستغفال عما عن ذكر الله فافهم ومن ذلك
 قول الشافعي واحمد يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها ولكن يستحب الانصات مع قول
 أبي حنيفة يحرم الكلام على من سمع ومن لم يسمع ومع قول مالك الانصات واجب فترتب
 امر بعد الاول فيه تخفيف والثالث مشدد في الكلام والثالث كذلك فوجه الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان بعض الناس قد يعطيه الله الكمال فيكون مع الله في كل حال
 لا يشتغل عنه شاغل ولا يذكره بذكره مذكور وهو خاص بالاكابر ووجه الثاني الاحتياج
 بالاحتياط من حيث ان غالب الناس يشتغل بالكلام عن الله تعالى فيفوتهم سماع ما يعطيه
 به الخطيب على لسانه تعاويذ فيوتهم المعنى الذي لاحله شرعت الخطبة وهو جمع بين القلب
 على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهليز لدخول حضرة الله تعاويذ من السمع بها
 فانه معنى الجمعة وكانت صلاة نكاحا لصورية فقط وسيأتي ان صلاة الجمعة ما سميت بذلك
 الا لجمعية القلب بها على ان له تعاويذ اجتماعا خاصا ووجه الثالث هو وجه القول ثانيا ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب الا
 ان مالك اجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كخروج الداخلين عن تخطي
 الرقاب وان خاطب انسانا يبينه جاز لذلك الانسان ان يجيبه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله
 عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليها الكلام بل يكره فقط والمشهور عن احمد انه يحرم على
 المستمع دون الخطيب فالاول مشدد وكلام احمد فيه تشديد وكلام الشافعي في الجديد فيه
 تخفيف فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعاويذ اقربى القرآن فاستعملوا
 وانصتوا قال المفسرون انها نزلت في سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه قول مالك ان رجلا من تخطي
 الرقاب مثله من جملة الامور بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضعت لاجل الخطبة ووجه قول
 احمد ان مرتبة الخطيب تقتضي عدم التحجير عليه لانه نائب عن الشارع
 فلا يدخل تحت عموم الخطاب على أحد القولين ووجه كلام الشافعي
 في الجديد حمل الامر بالانصات على الذب في ذكره الكلام لاسيما
 في حق من يسمع الكلام عن الله أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما عليه أهل حضرة الجهر أو جمع الجهر + ومن ذلك قول الشافعي لا يصح الجماعة
 الا في ابينة يستقطنها من شغلهم الجماعة من بلدة أو قرية مع قول بعضهم لا يصح الجماعة

لا يصح الجماعة الا في ابينة يستقطنها من شغلهم الجماعة من بلدة أو قرية مع قول بعضهم لا يصح الجماعة

الا في قرية انصلت بسومتها ولها مسجد وثوق ومع قول الى حليقة ان الحجمة لا تضم الا في مصر
 جامع لهم سلطان قالوا اول مشد من حيث اشتراط الائمة والثاني مشد من جهة افتعال التي
 والسوق والثالث مشد من مشد فرجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ولكن
 الثاني فلم يبلغنا ان الضميمة اقاموا الحجمة الا في بلاد وقرية دون البوتة والسفر واعتقدنا
 ان الامام مالكا ويا حنيفة ما غلط المسجد والسوق والدور والسلطان الا بدليل محدد في
 ذلك قالوا اول قرية جمعت بعد الردة من قري البحرين قرية تسمى جواتا وكان لها مسجد في سوق ووجه
 الثالث ظاهر فان من لا حاكم عندهم امرهم سيد لا ينتظم لهم امر وقال بعض العارفين ان هذه
 الشروط انما جعلها الائمة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الصفة فلو صلى المسلم في غير
 ابيه ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الحجمة وسكت عن اشتراطها فذكره
 الائمة انتهى + ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انها لا تضم مع قول الى حليقة انها تضم اذا
 كان ذلك الموضع قريبا من البلد كمصلي العيد قالوا اول مشد والثالث فتخفف فرجه الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البلاء عن عمل استيطانهم باقاة الحجمة فيه
 فاذ اقاموا الحجمة خارج بلدهم دفعوا البلاء عن ذلك المكان الذي لا يسكنه احد وجه قول الى
 حليقة ان ما قارب الشيء اعطى حكمه فلو خرج عن القرب بحيث لو اراد الراعي من بعد شكت في
 كون ذلك المسجد يتعلق بسيد المصلين ام لا لم تضم + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحجمة
 اقامتها بعد اخذ السلطان ولكن المستحب استئذان مع قول الى حليقة انها لا تعتقد الا باذنه
 قالوا اول فتخفف والثاني مشد ووجه الاول احوالها فحري بيقية الصلوات التي امر بها النبي
 بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الائمة في الحجمة خاص بالامام الاعظم في الاصل كما
 لها فريد خصوصيته على يقية الصلوات وكان من الواجب استئذانه ومن هنا سمع العلماء تغلج الحجمة
 في بلاد غير حاجة كما سيأتي بيانه قريبا ومن ذلك قول الشافعي واهل ان الحجمة لا تعتقد
 الا بربعين مع قول الى حليقة انها تعتقد بربعة ومع قول مالك انها تضم بمادون الاربعة غير انها
 لا تجب على الثلاثة والاربعة ومع قول الاوزاعي والى يوسف انها تعتقد بثلاثة ومع قول الى
 ثوران الحجمة كساوا الصلوات متى كان هناك امام وحظيت تحت أي متى كان حال الخطبة رجلا
 وحال الصلاة رجلا صححت فان خطب كان واحدا منها نسمع وان صلى كان واحدا منها ثا ثا ثا
 به قالوا اول مشد في عدد اهل الحجمة وما بعد فيه تخفيف ووجه الاول ان اول حجة جمعها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانت باربعة ووجه ما بعد من اقوال الائمة عدم صحة دليل على وجوب
 عدد معين وقالوا كان يجتمع صلى الله عليه وسلم بالاربعة بن
 رجلا هو افقه حال ولو انه وجد دون الاربعة لم يسمع بهم وقتا ما
 يستعار الحجمة حين فرضها الله تعالى لحصول اسم الجماعة ولذلك اختار
 المحافظ ابن حجر وغيرهم انها تضم بكل جماعة قام بهم شعار الحجمة في بلدهم وتختلف
 باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقلة ثم فالبلد الصغير يكفي اقامتها فيه في مكان والبلد الكبير

الا في قرية انصلت بسومتها ولها مسجد وثوق ومع قول الى حليقة ان الحجمة لا تضم الا في مصر

لا يكتفى الاقامتها في اماكن متعددة كما عليه غالب الناموس سمعت سبيل عليا الخواص رحمه
الله يقول اصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها عدم قدرة الصلوة على الوقوف بين يدي الله
وحده فشرع الله الجماعة لتأنيش الصلوة وجنته حتى يقدر على اتمام الصلاة مع شهود عظيمة
الله التي تتجلى لعلية قد جاء اختلاف العلماء في العدد الذي تقام به الجمعة على اختلاف مقامات
الناس في القوة والضعف فمن قوى منهم كفاء الصلاة مع ما دون الاربعين الى الثلاثة او اثنين
مع الامام كما قال به ابو حنيفة او مع الواحد كما قال به غيرة ومن ضعف منهم لا يكفي الا الصلاة
مع الاربعين والتمسك كما قال به الشافعي واحمد والله اعلم ومن ذلك قول الاثنية
انه لو اجتمع اربعون مسافرين او عبيدا او اقاموا الجمعة لم تصح مع قول ابي حنيفة انها تصح
اذا كانوا موضع الجمعة فالاول مشد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا
عن الشارع انما وجبها على مسافر ولا عبيد لا امر المسافرين والعبيد باقامتها وانما جعل عظم
تبعائهم ووجه الثاني علم ورود نص في ذلك فلوان اقامتها في الوطن شرط في صحتها
ليس الشارع ولو في حديث فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا تصح امامة الصبي في الجمعة
لاهم منعوا امامته في الفرائض ففي الجمعة محلي وقال الشافعي تصح امامة الصبي في الجمعة ان
العد لا يغير فالاول مشد والثاني مخفف فوجه الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول ان الامامة
في الجمعة من منصب الامام الاعظم بالاصالة وهو لا يكون الا بالغا ووجه الثاني ان النائب
لا يشترط ان يكون كالاصيل في جميع الصفات وقد اجمع اهل الكشف على ان الروح خلقت
بالغة لا تقبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا فرق بين روح الصبي الشيخ فكل صلاة
صححت من الصبي صححت امامته فيها ومن نازع في ذلك فعليه الدليل انتهى ومن ذلك قول ابي حنيفة
وما لك اذا حرم الامام بالعد المعترضة انقصوا عنه فان كان قد صلى ركعة وسجد منها سجدة أمها
جمعا وقال ابو يوسف فحرم ان انقصوا بسبب ما حرم بهم أمها جمعا وقال الشافعي في أحسن قوليه
واحدا انها تبطل ويتمها ظهرا فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشد فوجه الامر
موثقي الميزان ووجه الاول والثاني حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة ووجه الثالث
ظاهر لا تنقضاء العد المعترضة عند تلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح فعل الجمعة الا في
الظهر مع قول احمد لصحة فعلها قبل الزوال فلو شرع في الوقت ومنها خرج الوقت أمها ظهرا
عند الشافعي وقال ابو حنيفة تبطل بمجرد الوقت وينتدئ الطهور وقال مالك في أحسن قوليه
ما لم تغرب الشمس ان كان لا يفرغ الا بعد غروبها فالاول مشد باشتراط فعلها بعد الزوال والثاني
مخفف من حيث الرخصة في تحجيلها قبل الزوال قول ابي حنيفة فيها اذ لم يحد حتى يخرج الوقت
مشد في البطالان الواعم مخفف فوجه الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول الاتباع ولان
في ذلك تحقيقا وعلى الناس من حيث خفة التحيل الا على بعد الزوال بخلاف قبله فانه ثقيل
لا يطبقه الا أهل الاولياء ولذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح صلاة الا الصبي ويهات ان يقلد
عن امثالنا على المواظبة على فعلها لنقل التحيل كلما قرب الزوال ومن هذا يعرف توجيه قول مالك

واحد من من حيث التحفيف وان كان من خصائص الحق تعالى زيادة ثقل التحليل طام
وقه كما يعرف ذلك أهل الكشف لكن لما كان كل واحد لا يحسن يتقنه ميمناه فتخففا فافهموا ومن
ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان المسبوق اذا ادرك مع الامام ركعة ادرك الركعة وان ادرك
دون ركعة صلى ظهرا الرباع مع قول ابي حنيفة ان المسبوق يتروك الركعة باي قدر ادركه من صلاة الامام
ومع قول طائفة من ان الركعة لا تدرك الا بادرالك الخطبتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تحفيف والثالث مشدد فوجع الامور الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الركعة معظم أفعال
الصلاة والركعة الثانية كما تكبر اولها ووجه الثاني انه ادرك الركعة مع الامام في الركعة ووجه
الثالث الاحتياط فقد قيل ان الخطبتين بدل عن الركعتين فيضمان الى الركعة التي قال بها الأئمة
على ان الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الركعة مع قول الحسن البصري انها مستغناء
مشدود الثاني تحفف فوجع الامور الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط فلم يبلغنا
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بغير خطبتين يتقن ما فيها وذلك من
أدل دليل على وجوبها ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبها ولو أنها كانت واجبتين
لورد النص بوجوبها ولو في حديث واحد وقد قال أهل الكشف ان الشارع اذا فعل فعلا
وسكت عن النص بوجوبه أو نذبه فالرب ان يتأسى به في ذلك الفعل بقطع النظر عن ترجيح
القول بغيره أو نذبه فان ترجيحنا لاحد الامرين بخصوصه قد لا يكون مراد الشارع وما
أوجبوا اقامة صلاة الجمعة على الواجب من غير تحلل فضل عروا عما كان عليه اختلاف
الراشدون وخوف من فوات المعنى الذي شرعت له الخطبة فانها انما شرعت لتمهيد الطريق
تحصيل جميعته القلب مع الله تعالى جميعته خاصة زيادة على الجمعة التي اصلها في غيرها من الصلوات
المخسرة فاد اسمع المصلي ذلك التوقيف والتحذير والترغيب ان الذي ذكره الحنفية قد الى اوقوف
بين يدي الله تعالى بجميعته قلب بخلاف ما اذا اتخذ فصر فصر عقل العبد من ان يد بقلب
ولشي ذلك الوعظ فتارة معنى الجمعة وانما هي كيف الشارع بخصته واحلته في الجمعة والعبادات
ومحوها ما الغنى تحصيل جميعته القلب بتكرار الوعظ ثانيا فان بعض الناس ربه نزع عن
سماع ذلك الوعظ اذا كان مرة واحدة ومن هنا كان سبيل على خواص رحم الله بنو بني
حل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الاكابر العلماء ووجوب خطبتين على حال سواد
الناس اذا اكابر طهارة قلوبهم ليقتفون في حضور جميعته قلوبهم على الله ياتي بلبس مخدوف
غيرهم وكذلك القول في خطبة العبدان والكسوفان والاستسقاء فان قالوا في يومهم
الخطبتان بين يدي شيء من الصلوات الخمس تمهيدا لحضور القلب فيه على الله تعالى
كالجمعة فالحجاب انما لم يشرع ذلك تخفيفا على الامم ولان هذه الصلوات
الخمس قربة من بعضها بعضها في الزمان بخلاف ما يأتي في الاسبوع من
الستة مرة فان القلب ربما كان مشغولا في اذنية الدنيا فاحتج الى تمهيد
طريق جميعته فافهم + ومن ذلك قول الشافعي ومالك في ارجح رواية انه لا بد من

الاثنيان في خطبة الجمعة بما يسمى خطبة في العادة مشتملة على خمسة أركان حمد الله تعالى والصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقراءة آية مفهومة والدعاء للمؤمنين
والمؤمنات مع قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته أنه لو سمع أو هلك أخراؤه ولو قال الحمد
ونزل كفاه ذلك ولم ينجح إلى غيره وخالف في ذلك أبو يوسف ومحمد فقالا لا بد من كلام يسمى خطبة
في العادة ولا يجوز الخطبة إلا بلفظ مؤلف له بالآل والأول مشدود وما بعده مخفف فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول لا يتواءم فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب بالخطبة
الأولى فترى للخطبة أركان المذكورة ووجه ما بعده حصول تذكر الناس الوعظ بذكر الله تعالى
تحليله وتبجيله في القرآن العظيم وذكر اسم ربه صلى الله عليه وسلم فاذ كان ذكر اسم الله يكفي
عن قراءة القرآن في الصلاة ففي خطبة الجمعة أولى وقد قال أهل اللغة كل كلام يشتمل على
اسم عظيم يسمى خطبة واسم الله هو جليل عظيم بالاتفاق ومن ذلك قول مالك وأبي
بوجوب القيام على القادر في الخطبتين مع قول أبي حنيفة وأحمد بعدم وجوبه فالأول مشدود والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن منصب الداعي إلى الله تعالى يقتضي
إظهار العزم وشدة الاهتمام بامرهم تعالى والخطبة جالسا تنافي ذلك فكان القول بالوجوب
للقيام حال الخطبتين متعيينا لاسيما عند من يقول إنما يدل عن الركعتين ووجه الثاني أن المراد
بها كل ما الوعظ إلى أسماء الحاضرين والغرض من ذلك يحصل مع الخطبة جالسا لاسيما عند
من يقول باستحباب الخطبتين كالحسن البصري فاعلم ذلك ومن ذلك قول الشافعي بوجوب
الجلوس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم الوجوب فالأول مشدود ودليله الاتباع والثاني مخفف
ودليله القيام على جلسته الاستراحة في الصلاة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القول المرجوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول
الشافعي في أرجح قوليه بأشراط الطهارة فيهما فالأول مخفف والثاني مشدود فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول أن غاية أمر الخطبتين أن يكونا قرا ناصرا وذلك جائز مع الحمل
بالإجماع ووجه الثاني الاحتياط مع الاتباع للشارع والخلفاء الراشدين وإجمال أن
يكونا بدلا من الركعتين عند الشارع كما قال به بعضهم فتعز ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة
للخطبتين وإن كان الواجب عندنا أن يحفظ صلاته كاملة على جيلها وليست الخطبتان بدلا عن
الركعتين وذلك في غاية الاحتياط فاشتراط الطهارة لاحتمال كونهما بدلا عن الركعتين ولم
يجعلها بدلا عن الركعتين جرما لأنه لم يرد عن الشارع فيه شيء ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
بسحب الخطبتين أصلا الميزان يعلم عن الحاضرين مع قول أبي حنيفة ومالك أن ذلك مكروه
ووجه الأول الاتباع ولأنه قد عارضنا بقعود عن الحاضرين باستدباره إياهم فنظم السلام
على قاعة السلام في غير هذا الموضع ووجه الثاني أن السلام إنما شرع للأمان من وقوع الأذى
من يلمن بسلم عليه منصبه المنصب يعني أن يمان به بل بعضهم يبرك بكس ثيابه إذا خرج
فالسalam عليهم مبنى على سبهم إلى سبهم ومنه ظهروا فهو فانه قال قائل إن رسول الله

صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون اذا صعدوا من المنبر فالحجاب ان سلام
 الانشاء والصالحين محمول على البشارة للحاضرين اي انتم في امان من ان تتناولوا ما وعظناكم به
 على لسان الشارع وليس المراد انتم في امان منا ان نؤذيكم بغير حق وقد تقدم نظير ذلك في الكلام
 على قول المصلي في التشهد السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته اي انت في امان منا
 يا رسول الله ان تخالف شراحت لان الامان في الاصل لا يكون الا من الاعلى للادنى ومن
 ذلك قول ابي حنيفة ومالك في ارجح روايتيه لا يجوز ان يصلي بالناس في الجمعة الا من خطب
 الا بعدد فيجوز مع قول مالك في الرواية الاخرى عنه انه لا يصلي الا من خطب ومع قول الشافعي
 في ارجح قوليه يجوز ذلك وهو احدى الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني مشد
 والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان احدا صو
 بالناس الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين الا من خطب ومنه
 يعرف الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم وروده عن ذلك وان كان الاولى ان يصلي
 بالناس الا من خطب فافهم ومن ذلك قول الامامنا يستحب قراءة سورة الجمعة والمنافقين في
 ركعتي الجمعة وسبح والغاشية مع قول ابي حنيفة انه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالاول
 مشد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني سد باب الرغبة عن شيء من القرآن
 دون شيء كما احله يقع فيه بعض المحبوبين عن شهود تساوي نية القرآن كله الى الله تعالى
 السوء والاول قال ولو كان نية القرآن الى الله تعالى واحدة فممن يمثلون امر الشارع في
 تخصيص قراءة بعض السور في بعض الصلوات دون بعض ومن ذلك قول جميع الفقهاء
 بسنية الغسل للجمعة مع قول داود والحسن بعدم سنية فالاول مشد والثاني مخفف ودليل
 الاول الاتباع وتعظيم حضرة الله تعالى عن القدر المعنوي والحسني وطلب ان لا يقع نظر الحق
 تعالى الاعلى بدن ظاهر نظيف وان كان الحق تعالى لا يصح حجاب عن النظر الى بؤر ولا قلوب من
 حيث تدبوره لعباده ووجه الثاني طلب دخول حضرة الله تعالى بالذل والانكسار وشهود العباد
 قد اذلة جسد ليظهرها الله تعالى بالنظر اليه ولو انه نظمت جسده لوجار الى نظافة نفسه من
 فحجب عن شهود الذل وطلب المغفرة فكان ابقاء ذلك جسده من كراهية الطلب للمغفرة وشهود
 الذل والانكسار بين يدي ربه ليبرحه فكل مجتهد مشدد ومن ذلك تخصيص الامة لا يفر
 مطلوبية الغسل بمن يحضر الجمعة مع قول ابي ثور انه مستحب لكل احد حضر الجمعة ولو لم يحضر
 ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اتى الجمعة فليغتسل فخص الامر بالغسل عن قبح
 صلاة الجمعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم ان يغسل
 جسده في كل سبعة ايام انتهى وذلك لعموم قوله الامم اذا اهل يوم الجمعة على جميع المسلمين
 من حضر الجمعة ومن لم يحضر فميتلقى احدهم من ربه على ضوارة وجهاة جسده وانتفاضة
 بارتكابه المخالفات او بارتكابه النقائص واكل الشهوات ورافق في تخصيص الغسل بمن يحضر
 بلز القائل بوجوب الغسل ولا يبي القائل بسنية لكن ينبغي حمل الوجوب على بدن من يتأذى

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لو افترض الله غسل الجنابة والجمعة معا فماذا مع
 قول مالك انه لا يجوز من واحد منهما فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي
 الميزان فالاول خاص بالاكثر الذين حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكأنما يدلهم
 حجة لا تحتاج الى تكرار الغسل بالماء لحياتها وانما شأها والثاني خاص بالاصابع الذين
 كثرت وقوعهم في المعاصي فاحتاجوا الى تكرار الغسل حتى يبدوا أنهم فرجهم الله الاثمة ما كان
 أدق نظرهم في استخراج الاحكام والآفة بالاكثر والاصابع ومن ذلك قول أبي
 حنيفة وأحمد والشافعي في أرجح قوليه ان من روجم عن السجود وأمكنه ان يسجد على ظهر
 الشاة فقل والقول الثاني للشافعي ان شاء الله السجود حتى يزول الزحامة ان شاء الله على
 ظهره مع قول مالك يكره السجود على الظهر بل يصبر حتى يسجد على الارض فالاول مخفف والثاني
 مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه
 لما استطعتم ولم يستطع هذا المرحوم ان يقتل أمر الشارع في اتباعه للامام في السجود الا
 كذلك فالامر بالسجود ثابت عن الشارع على ان يسجد الامام وما لا يقدر على السجود حتى يزول الزحامة
 عنه والعمل بمقتضى المنطوق أولى ووجه الثاني ان السجود أعظم أفعال الصلاة في الخضوع
 والذل ولا يكون ذلك الا على الارض الحقيقية التي هي التراب أو ما فوش عليها من حصير
 أو حصو ونحو ذلك وأما السجود على ظهر آدمي فربما فهم منه الكثير ولو صورة ولو كان الآدمي
 أصله من التراب أيضا فافهم فان الساجد على ظهر الشاة كان يستعمل ما ذاك الظهر
 وذلك خارج عن سياق مقام العبودية الذي هو الذل والانكسار لله رب العالمين ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الامام اذا أحدث في الصلاة جاز له الاستحلاف وهو الجدي بالرجح
 من هذا الشافعي مع قوله في القديم بعدم الجواز فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة للمؤمنين والتسبب في حصول كمال الاجابة بكمال
 الاقدار في الجملة كلها او بعضها ووجه الثاني انه حصل للمؤمنين الاجابة بجملة احوالهم خلف
 الامام في الجملة وفارقوا الامم بعد زفرتي لهم حصول كمال الاجابة لينة حيث عجز عن الفعل
 ان شاء الله تعالى ومن ذلك قول الأئمة الاربعة انه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد الا اذا كثروا
 وعسر اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا أقيمت في حوامع فالقدم أولى ليس للامام الى
 حليفة في المسئلة شيء ولكن قال ابو يوسف اذا كان للبلد جاسان جارفة اقامة جمعيتين وان كان
 له جانب واحد فلا يجوز وعناية الامام أحمد واذا عظم البلد وكثرت اهلته كبغداد جاز فيه جمعتان
 وان لم يكن لهم حاجة الى اكثر من جمعة لم ينه وقال الطحاوي يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد
 بحسب الحاجة ولو اكثر من جمعيتين وقال داود والجمعة كسائر الصلوات يجوز لاهل البلد
 ان يصلوها في مساجدهم فالاول وما عطف عليه فيه تخفيف وقول داود مخفف فراجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ان اقامة الجمعة من منصب الامام الاعظم فكان الصلابة لا يصلح

الحجة الاخلفة وتبعهم الخلفاء الراشدون على ذلك فكان كل من جمع يقوم في مسجد آخر خلاف
 المسجد الذي فيه الامام الاعظم يلوث الناس به ويقولون ان فلانا ينافر في الامة فكان يقول
 من ذلك فتن كثيرة فسد الامة هذا الباب للعذر يوصي به الامام الاعظم كصديق مسجد ه عن
 جميع اهل البلد فهذا سبب قول الامة انه لا يجوز تقبل الجماعة في البلد الواحد الا اذا عسر
 اجتماعهم في مكان واحد بطلان الحجة الثانية ليس لذات الصلاة وانما ذلك خوفاً للفتنة
 وقد كتبت الامام عمر بن الخطاب الى بعض عماله اقيموا الجماعة في مساجدكم فاذا كان يوم
 الجمعة فاجتمعوا كلكم خلف امام واحد انتهى فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة
 من تقبل الجماعة جاز التقيد على الاصل في إقامة الجماعة ولعل ذلك مراداً او يقول ان الجماعة
 كسائر الصلوات ويؤيده عمل الناس بالتقيد في سائر الامصار من غير مخالفة في التفتيش عن
 سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان التقيد من باب لا يجوز فعده بما لا يورد ذلك ولو في حالات
 احدها فليهدى ان قلت همة الشارع صلى الله عليه وسلم في التشييل عند امته في جواز التقيد في سائر
 الامصار حيث كان اسهل عليهم من الجمع في مكان واحد فافهم فان قلت فما وجه عادة بعض
 الشافعية الجمعة طهراً بعد اسلام من الجمعة مع ان الله تعالى يفرق بين يوم الجمعة صلاة الظهر
 وانما يوم الجمعة فلا فصل الظهر الا عند العجز عن تحصيل شرط الجمعة مثلاً والجواب ان وجه
 ذلك الاحتياط والخروج من شبهة منع الامة التقيد بقطع النظر عما ذكرناه من خوف الفتنة
 او خوف وقوع التقيد بغير حاجة بغير حاجة كما هو مشاهد في اكثر مساجد مصر وغيرها فقد صار العميان
 الذين يقرؤون على قوائم الاموات او الالوان يفلوس بخطوبنا ويصلون بان الجمعة من غير تكبير ^{انها}
 الامة تقتضي ان جواز التقيد مشروط بالتحاجة فكان صلاتها طهراً في غاية الاحتياط
 وان كانت الجمعة صحيحة على مذهب اودنا فافهم + ومن ذلك قول ابي حنيفة
 ومالك ان الجمعة اذا قامت وصلوها طهراً تكون فرادى مع قول الشافعي واحمد يجوز ان
 صلاتها جماعة فالاول محقق والثاني مشدود فرجع الاصول الى موثق المير ان وجه الثاني
 القاعدة ان الميسر لا ينقطع بالمعسور وقد تفسر حضور الجمعة وتيسر الجماعة في الظهر والجمع
 من فعلها جماعة على الاصل في مشروعية الجماعة ووجه الاول التحقير على الناس اذ هو واجب
 الجماعة في الجمعة مشروط بصلاحتها فاما كانت خفت في بدليها بصلاة فرادى والله اعلم

(في صلاة العيدين)

اتفق الامة على ان صلاة العيدين مشروعة وعلى وجوب تكبيرة الاحرام ولهما وعلى مشروعية
 رفع اليدين مع التكبيرات كلها الا رواية عن مالك وكذلك اتفقوا على ان التكبير سنة في
 حق الحرم وغيره خلف الجماعات هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق + واما ما اختلفوا فيه
 فمن ذلك قول ابي حنيفة في احدى روايته ان صلاة العيدين واجبة على الاعيان كالجمعة
 مع قول مالك والشافعي انها سنة ومع قول احمد ان صلاة العيدين فرعية على الكفاية فالاول
 مشدود والثاني معتدل والثالث معتدل المقتضى ان صلاة العيدين واجبة على الاعيان كالجمعة

علم التضرع من الشارع بحكم هاتين الصلاتين فلتحاط بالامام أبو حنيفة وجعلهما
 فرضين عين مع كونها ليس فيها كبار مشقة تكونها بفعلان في الستة مرة واحدة فلا فرق بينهما وبين
 الجمعة في الصورة فانهما ركعتان بخطبتين فعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة ووجه
 الثاني الاختيار بالتوسعة على الناس مع العمل بمحدث الدين بشر امدد التازلة في يومها أكثر
 وأعم من الجمعة من حيث ان المدة فيها ينال من حضر صلاتها مع الجماعة ومن لم يحضر بخلاف
 الجمعة فان المدة خاص عن يحضر الا ان تختلف عنها بعد روي وجه قول أحمد ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فعلها بجماعة وافر كثير من الناس على عدم الحضور في صلاتها فكانت تشبه
 بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيها كما الشافعي لمن لم يحضر فحصل له
 الفضل بعد من شفع فيهم ولذلك قال العلماء انه افضل من فرض العين لكونه اسقط
 عن صاحبه وعن غيره فلهذا ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان من شرط أصالة العبد
 العدم والاستيطان واذن الامم في إحدى الروايتين عن أحمد كما في الجمعة زاد أبو حنيفة
 وان تقام في مصر مع قول مالك والشافعي ان ذلك كله ليس بشرط وأجاز أصالة فرادى لمن
 شاء من الرجال والنساء فالاول مشد والثاني مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ما تقدم آتق من كونها يشهران صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظم موكلها
 بالمسئلة بيقنة الصلوات ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث انه جعل أيام العبد
 أيام اكل وشرب وذكر لله وفي رواية وبإزالة أي جماع فلما خفف الشارع في يومها في فعله وذكر
 دون يوم الجمعة كان حضورها مستحباً لا واجباً وايضا لما ورد ان القيامة تقوم يوم الجمعة فلما
 التمة لمن يكون على الدين وإيمان في ذلك اليوم من العصاة الظاهرين على الحق في ذلك
 اليوم بإيجاب الحضور عليهم في الجمعة والاقبال على العبادة ثلثا تقوم القيامة عليهم وهم غافلون
 في أكلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف العبد يرد ان القيامة تقوم فيه ومن الحكمة في جواز
 العبد من فرادى زيادة التوسعة على العبد بعدم وجوب ربطه بامام لا يتحرك الا بعد تحريكه فلهذا
 ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يستحب أن يكبر بعد تكبيرة الاحرام ثلاث تكبيرات في الاولى
 خمسا في الثانية مع قول مالك وأحمد انه يكبر ستا في الاولى وخمسا في الثانية ومع قول
 الشافعي يكبر سبعا في الاولى وخمسا في الثانية ثم قال الشافعي وأحمد انه يستحب الذكر بين كل
 تكبرتين وقال أبو حنيفة ومالك انه يوالي بين التكبيرات ستقا فالاول مخفف في عدد التكبير
 والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد ومن قال يوالي التكبيرات مخفف ومن قال يستحب
 الذكر بينهما مشد فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه التفات في عدد التكبيرات ظاهر
 لان كل امام يتبع ما وصل اليه عن الشارع أو الصحابة أو ما وجب من قال يوالي التكبيرات فلهذا
 هو المبدأ الى الفهم من كلام الشارع وهو خاص بالامام والدين بقدره من على عمل توالي فحكما
 الحق تعالى بصيغة توالي الكبرياء على قلوبهم وأما وجه من قال يستحب الذكر بين التكبيرات
 فهو لكون الاستغفار بالواو الذكوة التكبير فيه تخفيف على غالب الناس فان غلبتهم

لا يقدر من على تحمل توالي تحليات الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان القاء الزهن الى معنى
التبشير والتحيد والتوحيد مع التكبير كما لمقوى للعبد على تحمل تحليات العظمة والكبرياء
فأفهم وسمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول انما شرط العلماء الجماعة في الجمعة وفي
العبد لان تحلى الحق تعالى في صلاة الجمعة أشد من تحليبه في صلاة العبدين فلذلك كان
الجماعة في الجمعة فرض عين وفي العبدين سنة وايضا من ذلك ان الجمعة لو شرعت فرادى
لذا ثبت ابدان المصلين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلب لقلوبهم فكان في مشروعية صلاة
مع الجماعة زجرهم لاستئناسهم من البشر فان قال قائل ان الزجر ليس الذي في كل
عبد موجود فلم لا التفتيم بالاستئناس بحجابه قلنا الزجر المذكور لا يحصل به استئناس يقدر
معه العبد على تحمل التحلى المذكور مع غيره فهو عن افعال الصلاة واقوالها فلما لم يحصل به
المعنى المذكور جعلناه كالعدم وشرعنا للجماعة الخارجية عنه انتهى وتقدم في باب صلاة
الجماعة ان مشروعية الجماعة فيها راحة بالخلق فان قال قائل فلم كانت الجماعة الحاضرة ولو
في العبد اكثر من جماعة الجمعة فالجواب انما كان جماعة العبد اكثر لجماعتهم بشهود كثيرتهم
عن شهود تلك العظمة التي تحملت لهم ليس سرهم يوم العيد لولا شهود تلك الكثرة قلنا
انيسطها يوم العيد كان عدم ثقل التحلى عليهم مع كثرة تبشيرهم كما تبشرونهم في يوم العيد فانهم
ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وهو أحد الروايتين
عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الاخرى انه يغايين بين القراءة بين فكيه في الاولى
قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول وهو
خاص بالاصحاب ان القراءة بعد مشاهدة كبرياء الحق جل وعلا اقوى على الخضوع منه الله تعالى
وابعون على فهم كلامه ووجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الركعة الاولى
تظلم الحق تعالى بتلاوة كلامه فكان تقدم التلاوة اعون لهم على تحمل تحلى كبرياء
الحق تعالى على قلوبهم عكس الاصاغر فان العظمة تطرق قلوبهم أولا ثم يليق الله تعالى
عليهم الحجاب رحمة بهم لتلايد وبوامر مشاهدة كبريائه وعظمته كما هو معروف باب
العارفين الذين يصلون الصلاة الحقيقية ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من فاتته
صلاة العبد مع الامام لا يقضيها مع قول أحمد والشافعي أحد قوليه انها تقضى فرادى فالاول
مخفف والثاني فيه تخفيف من جهة كونها فرادى وتشديد من جهة القضاء فرج الامر الى من يتبع
الميزان ووجه الاول ان ما فاته من الفضل مع الامام لا يسترجع بالقضاء ووجه الثاني ان صلاة
جماعة تاتي مرتبة مشقة على الاطام والمؤمنين مع عدم ورود نص في قضائها بالتخصيص وايضا
فان صلاة فرادى تفر على فات العبد من الامداد الالهية التي تحصل له لو كان صديقه الامام
فانه يريد ان يحضر معه ربه في الصلاة منفردا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك فكانت صلاة
فرادى تليق عليه قد ما فاته من الاجر والثواب ليعزم على الحرص على حضورها مع الامام في الاعياد
المستقبلت فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه يقضيها ركعتين كصلاة الامام مع قوله

احمد انه يقصتها أربعاً لصلاة الظهر وهذه الرواية هي المختارة عند محقق أصحاب الرواية الأخرى
 عنه انه يخبر بنقصانها ركعتين أو أربعاً فالأول محقق والثاني مشدد ووجه الأول محاكاة القصد
 لا ادعاء في ذلك على الأصل فيه ووجه الثاني قياس صلاة العيد على صلاة الجمعة في ان الخطية
 فيها بدل عن الركعتين فلما فاشته الصلاة والخطبتان مع الإمام كان من الاحتياط فعلها أربعاً
 فان صلاتها ركعتين فقط صحت ولكن قاته الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة ان الشارع
 اذا فعل ما رواه لم يبين ما اهل هو واجب ومنه وبضمن الادب فعلنا على وجه التماسي به
 صلى الله عليه وسلم يقطع البطر عن الجرم بوجوبه أو تنبيهه وصلاة العيد من ذلك فقامل ومن
 ذلك قول الأئمة ان فعلها بالصبر بظاهر البلد افضل من فعلها في المسجد مع قول الشافعية بان
 فعلها في المسجد افضل اذا كان واسعاً فالأول مشدد بالخروج الى الصبر وفيه تخفيف بالنظر
 لعدم حصر النقص في المسجد وهو خاص بالأصاغر والثاني محقق وهو خاص بالأكابر وذلك
 لان الأصاغر لا يقدر ان على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد الا بمشقة لا بد يوم زينة واكل
 وتعالى شهوات أياها الشارع فيه فكان صلاتهم للعيد في الفضاء أرفق بهم وأما الأكابر
 فانهم يرون ملكهم بين يدي الله في بيته أوسع مما بين السماء والارض وقد قالوا سمع
 الخياط مع الأجاب مبدان فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز التثقل قبل
 صلاة العيد وما بعدها فيجوز ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الإمام وغيره مع قول مالك
 انه اذا فعلها في المصلي فلا يتثقل قبلها ولا بعدها سواء الإمام والمأموم وعن في المسجد وإيتان
 ومع قول الشافعي بانه يتثقل قبلها وبعدها في المسجد وغيره إلا الإمام فانه اذا ظهر للناس لم
 يصل قبلها ومع قول احمد لا يتثقل قبل صلاة العيد ولا بعدها مطلقاً فالأول مشدد والثاني
 تشديد من حيث أئمة روايتان والثالث فيه تخفيف والرابع محقق بالترك فوجه الأمر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم ورود نص عن الشارع في جواز التثقل قبلها وكل عمل ليس
 أمر الشارع فهو مباح وغير مقبول إلا بما استلزم من الأمور التي تشهد لها الشريعة بعدم خروجها
 عن عموماتها وإحصاء ذلك أن الشارع هو الدليل لنا في جميع أمورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله
 فهو ممنوع منه على الأصل في قواعد الشريعة فلو علم الشارع أن الله تعالى اذن لأحد في التثقل
 قبل صلاة العيد لأخرى لكانت وكان هو فعله ولم يبلغنا انه يتثقل قبل صلاة العيد إنما بان
 أو حليفة التثقل بعد صلاة العيد لكون العلة التي كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيئة العظيمة
 الإلهية التي يتجلى للعيد قبل صلاة العيد بخلاف الأمر بعد الصلاة فانه يحصل للعيد الأدما بلباس
 الخطية فقد راعى ان يتثقل بعد ما وجعل الأذن بالوقوف بين يديه شكاً في ضمة الأذن لانه
 يتثقل بعد الصلاة وقيل الخطية ووجه قول مالك انه لا يتثقل في الصبر قبلها ولا بعد التخفيف
 على غالب الناس فان الإمام ما يصل بهم في الصبر إلا ملاواة لقلوبهم مما كان يحصل لهم من
 الحصر بصلاتهم في المسجد فلما أمر بالتثقل في الصبر لذهب المعنى الذي قصد الإمام و
 صلاتهم كانت في المسجد من حيث الحصر والضييق في نفوسهم فيقفون بين يدي الله

في الصلاة كالسالي او كما للمرهين فاقم ووجه قول الشافعي انه لا يكره التنفل قبلها لغير
 الامام اي ولمن شاء من الرعايا الذين يقتضون بمناجاة الله تعالى والوقوف بين يديه ولا
 يثامون من ذلك ولا تطالبهم نفوسهم بالهوى والاكل والشرب يوم العيد بخلاف الامام فان الناس
 ما موروون باتباعه فاذا تنفل تنفلوا وفيهم الذين يغلب عليهم موافقة حظوظ نفوسهم فلو
 الامام سببا لمحصل الحرج والصيق عليهم في الصلاة فيقف احد هم في الصلاة وهو وحده
 عنها حقيقة ولما راي الامام احمد الى هذه المنة قال لا يتنفل الامام ولا غيره قبل صلاة الجماعة
 ولا يصح ما يخفف على الضعفاء من الناس فافهم ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على انه
 يستحب ان ينادى لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير انه يؤذن لها قال ابن المسيب اول
 من اخذ صلاة العيد معاوية فالاول لمحقق في القاط النداء والثاني مشروفا ووجه
 الاول الاتباع والتبني على فعلها في جماعة لا يتساهل الناس في فعلها فرادى اذ الجماعة
 فيها هو المقصود الاعظم ولكون كل عبد يفعل في العام مرة واحدة ووجه قول ابن الزبير
 ومعاوية القياس على الفرائض بحجامة المشروعة ولعل ابن الزبير لم يبلغه في ذلك شيء
 والاهتم ورود النص لا يحتاج الى قياس ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب قراءة سورة
 في الاول والاولى اقترنت في التائيد وقراءة سورة برك الاعلى اراو والغاشية في الثانية
 مع قول مالك احمد انه يقرأ سورة البقرة والغاشية فقط ومع قول أبي حنيفة انه لا يستحب تخصيص
 القراءة فيما سواه فالاول مشروء والثاني لمحقق والثالث مخف فوجه الامر امرتني ان
 فالاول خاص بالركن الثاني خاص بتوسطين والثالث بالاصاغر ووجه الاول ان الغاية
 في يوم العيد والحجة ترك الحرج في التمسك والاستعانة بهوية النفوس فوجاهتني الحق
 صوالها هو اليوم القناعة فكان قراءة هذه السورة المعينة كالمذكر بعد تلك الاهوال التي
 يطول عليها من العقلة عن الله تعالى عن النار الاخرة فيموت قليلا ويضعف ان كان
 شاملا من شرط ان يحرم بين الفرج والخزن معافي يوم العيد فان قلت ان مثل سورة اذا سمع
 كوت اكثر في ذكر الاهوال من قراءة سورة البقرة فالحجاب عن التحلي الا الهى في هذه الدار بغالب عبيد ان
 يكون مزوجا بالجمال راحة بالخلق ولو انه تعالى تحلى للخلق بصفة الجلال الصمديات كثير من
 الناس فلذلك كان اللائق بصلاة العيد من قراءة سورة سمعنا منها من النبي وصفات
 وكمال ذلك القور في سورة ق واقترنت هي بمجموعة بصفات الجلال لمن تأمل قاصدها واما
 وجه قول أبي حنيفة فهو خوف الوقوف في الوعظ عن شيء من القرآن فتصير نفس العبد تكبره
 قواعة غير استورا التي علفت للقرءة فالكامل ولو اتى بالسورة المعينة لا يؤمن بمن يغيرها
 رجا رغب عن غيرها فسد الزمام الوحيفة الباب بالقول بعدم التخصيص فوجه ان الله تعالى عليه
 ما كان ادق نظره في الشريعة وما استلخرفه على النبوة ورحم الله تعالى بقية الامة ومن ذلك
 قول الشافعي في أرجح القولين انهم لو شهدوا يوم الاثنين من رمضان بعد نزول بؤرة الهدل
 قصدت موسعا من قور ما لا تحال للقضي وهو من حيث احسن فان لم يكن جميع الناس في ذلك اليوم

صليت من العبد عند الشافعي ومن قال بقوله وقال أبو حنيفة صلاة عيد الفطر تقضى يوم الثامن
والثالث فالاول فيه تشديد من حيث الامر بالقضاء والثاني مخفف لعدم الامر به والثالث
متوسط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول طلب المبادأة الى تدارك ما فات ووجه
الثاني طلب التخفيف على الأمة بعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حين شر
نفوسهم الى تناول شربوايتها ذلك اليوم بعد ان استعدت للصلاة من تكررة النهار فلم يشهد
احد بروية الهلال الى الزوال ووجه الثالث ظاهرا لان القلب يعرض عن صلاة العيد بعد يوم الثامن
وتذهب بغير صلاة العيد فاذا امر بقضائها بعد اليوم الثالث وقف وقبلة شارح كانه ليس في
صلاة ١٠ ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان التكبير في عيد الفطر مسنون وكذا في عيد الفطر
الا عند أبي حنيفة مع قول داود بوجوبه وقال الشافعي انما يفعل ذلك الحواكين قال ابن هبة
الصحيح ان التكبير المنظر للامم من يوم النحر لقوله تعالى وتكلموا العزة وتكبروا الله على هذا كما فالاول
مشدد والثالث أشد والثاني والواجب مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ١٠ ووجه الاول
والثالث الاتباع والراخ بالاحتياط فان الامر للوجوب بالاصالة حتى يصرفه صارفا
ووجه قول أبي حنيفة والشافعي ان يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير يقتضي استبشار
الهيئة والتعظيم فيورث العبوسة والخزن ويذهب الفرح والسرور المطلوب يوم العيد فلهذا
خاص بالاصالة الذين لا يقدر على الجمع بين شهود الخطبة والسرور والا فخاص بالجماعة
ومن ذلك قول مالك انه يكبر يوم عيد الفطر ون ليلة وانتهاءه عنده الى ان يخرج الامم الى
المصلى وفي قوله الى ان يخرج الامم به صلاة العيد هو الواجب من قول الشافعي والثالث الى
ان يخرج منها وأما ابتداءه فمن حين يروى الهلال وهي إحدى الروايتين عن أحمد لما انتهت
ففيه روايتان لأحدهما اذا خرج الامم والثانية اذا فرغ من الخطبتين فالاول من قوله
مالك مخفف في وقت التكبير الثاني منه مع قول الشافعي وما بعده من قوله مالك هي
تشديد من حيث امتداد وقتة الى خروج الامم من الصلاة وقوله أحمد في الروايتين
كقول مالك فيه تشديد وفي الرواية الاخرى أشد من حيث انه يقتضي بفرار الخطبتين وتجه
قوله مالك الاول ان التكبير لله تعالى تعظيم له وإظهار التعظيم في النهار اولى لانه محل ظهور
شعار العبودية عادة يلبس الناس بخلاف الليل يكونون فيه في قعوديوهم لا يتستر فيه
لمعاشهم ولا يعيشون فيه في شوارعهم وأسواقهم ووجه بقية الاقوال ظاهر ١٠ ومن ذلك قول
أبي حنيفة وأحمد انه يشفع التكبير في أوله واخوه فيقول الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله الله أكبر
الله أكبر مع قول مالك في رواية له ان شاء كبر ثلاثا وان شاء مرتين ومع قول الشافعي انه
يكبر ثلاثا مستقيا في أوله وثلاثا في اخوه وانصارا صحابه انه يكبر ثلاثا في أوله ويكبر ثنتين في اخوه
ووجه هذه الاقوال ظاهر ولعل دليل كل واحد على قوله هو ما بلغه عن الشارع وأصحابه ومن
ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان ابتداء التكبير في عيد يوم النحر من صلاة الفجر يوم عرفة الى ان
يكبر صلاة العيد من يوم النحر وقوله مالك والشافعي في أظهر القولين انه يكبر من ظهر النحر الى صلاة

الصبر من آخر أيام التشرقي وهو رابع يوم النحر سواء كان محلاً أو لم يكن ما عملها والعمل عند أصحاب الشافعي على أن ابتداء التكبير في غير الحاجر من صبح يوم عرفة إلى أن يصلي عصر آخر أيام التشرقي قالوا ولتحقق ما بعده مشد في وجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه أن قول التحفيف على الناس وهو خاص بالأصابع الذين لا يقدر روى على استئثار شدة عظمتهم تعالى وهيئة إلى عصر آخر أيام التشرقي بل تزهق روحهم من ذلك ويسدل عليهم الحجاب من ذلك الشهود ومقابلته خاص بالأصابع الذين يقدر روى على استئثار ذلك فلا يشغلهم ظهور عظمتهم كبرياء الحق تعالى لهم عن مراعاة السرور والفرح مدة أيام التشرقي بخلاف الأصابع والصاحح ذلك أن العهد لا يسمى حقيقة عند القوم تكبير الله تعالى إلا أن استحضار عظمتهم في قلبهم وأما تكبيره باللسان والقلوب غافل فليس هو مقصود الشارع وقد حصل شعار التكبير بقول أبي حنيفة وأحمد في الجملة في حق الأصابع فافهم من ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أن من صلى منفرداً في هذه الأوقات من محل ومحرّم لا يكبر مع قول مالك والشافعي وأحمد في روايته الأخرى أنه يكبر وأما خلف النوافل فانفقوا على أنه لا يكبر عقبها إلا في القول الرابع للشافعي قالوا ولتحقق الثاني مشد في المشككين ووجه الأول في المسألة الأولى أن من صلى منفرداً استشهد عليه هيئة الله تعالى قيام تعظيمه في قلبه فيثقل عليه النطق بالتكبير بل لا يكلف به فإن الهدية قد عمت فلا يبطأ إليها شعاراً لظاهر هذا خاص بالأصابع والثاني خاص بالأصابع الذين يقدر روى على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم والهيئة في قلوبهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك يعلم توجه القولين في التكبير عقب النوافل التي صلى فرادى فإن الهيئة ربما عمت صاحبها بخلاف ما إذا كان في جماعة منها فإن البشر يتأسس بعضهم بعضاً عادة فيجب لبشروا الخلق عن شهود كما أعظمته الله تعالى لا يتقل عليه رفع صوته بالتكبير والله تعالى أعلم

باب صلاة الكسوفين *

اتفقوا على أن الصلاة لكسوف الشمس ستة مؤكلات زاد الشافعي وأحمد في جماعة هذا وحده من مسائل الاتفاق في هذا الباب وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن التشرقي صلاة الكسوفين أن صلى ركعتين في كل ركعة قياماً وقراءةً ثان وركوعاً وسجوداً مع قول أبي حنيفة أنها صلى ركعتين صلاة الصبح فالأول مشد والثاني تحق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مطلوبية زيادة الخضوع لله تعالى تكبر هذه الأركان لشدة الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف فرعا اشتدت الهيئة على قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة الخضوع لله تعالى والخضوع له في أول كل ركعة أو سجوداً تكون بها يفعلون في محل القرب وأيضاً قلما ورد من تشبيه التجلي الأخوي في الرواية بها فكان الكسوف هنا في الدنيا أعظم فتنة من فتنة الرجال فإن الحق تعالى لا يصح في جانب عظمتهم تقصير لولا أن الحق تعالى أملن على العارفين معبراً من مراتب التكرار والاكالاتوا فتقوا في دينهم وهنا أسرار تطهير

الاضيق لا يستطرق كتاب من هم ما ذكرناه وأومأنا اليه عرفان تكريه الكبر والاعتدال
 والسجود كما يجاب لذلك النقص الحاصل في فعل كل أول ركن ومن ذلك يعرف توطئة
 عن الشارع من فعلها يتكرر هذين الركعتين ثلاث مرات وأربع مرات وخمس مرات وذلك
 لزيادة الهيبة والتعظيم في قلوب الصحابة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهيبة والعظمة عند غائب الناس فلم يذهلوا عن حال الخشوع
 والحضور فكلام الأئمة خاص بالكبار والمتوسطين وكلام أبي حنيفة خاص بالأصاغر الموحدين
 في كل زمان فانهم لحضورهم تحت الهيبة والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يحتاجون
 إلى تكرير شيء من هذه الأدان كبقية الصلوات + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يخفى القراء
 مع قول احمد انه يحس بها فالأول مخفف خاص بالأصاغر الذين غلبت عليهم هيبة الله
 فلم يقدروا على الجهر والثاني مشد خاص بالكبار الذين يقدرون على النطق مع شدة الهيبة
 قال تعالى لا تكلف الله نفسا الا وسعها فانهم + ومن ذلك قول أبي حنيفة واحمد في المشهور
 عنه انه لا يستحب الخسوف والقمر ولا كسوف الشمس خطبتان مع قول الشافعي انه يستحب
 خطبتان كالجمعة فالأول مخفف وهو خاص بالكبار الذين قام الخوف في قلوبهم من رؤية
 الكسوف والخسوف فلا يحتاجون إلى سماع خطبة ولا وعظ ولا تخويف والثاني مشد في
 استغناء الخطبة وهو خاص بالأصاغر المحييين عن المعنى الذي في الكسوف والخسوف في قلوبهم
 خوف مزعج فلذلك يحتاجوا إلى خطبة مع شهود الكسوف ليقوم الخوف في قلوبهم وينتدروا
 به أهوال يوم القيمة فيتأهبوا بالأعمال الصالحة وترك المعاصي ولما كان الناس فيهم الخائف
 وغير الخائف في كل عصر أجمع الشارع ولائمة صنفه الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة
 في هاتين الصلاتين وخطبوا لهم مراعاة لكل المصلحة لينبذ الذي لم يقم له خوف الكسوف في نفسه
 وينزل خوفه من كان حصل له به خوف فاعلم ذلك + ومن ذلك قول أبي حنيفة واحمد في المشهور
 عنه انه لو اتفق وقوع الكسوف وقت لراهم صلاة فلا يصلي فيه ويجعل مكانها تسبيحا مع قول
 الشافعي ومالك في إحدى روايتيه انه يصلي في كل الاوقات فالأول مخفف لعدم الوقوف
 بين يدي الله تعالى وقت تقدم ثمانية الهني عن الوقوف بين يديه فيه والثاني مشد وهو
 خاص بالكبار ومن اهل الكسوف الذين يعرفون من طريق الإلهام الاذن لهم بالوقوف بين يدي
 في ذلك الوقت او علم الاذن فخرج الامر إلى موثقي الذين ان ويصير توجيه الأول بأنه خاص
 بالكبار الذين يعلمون ان الحق تعالى لا يقيد عليه في شيء يلقينه إلى قلوبهم لحوا ان الحق تعالى
 يوجه عن الاذن في ذلك الامر فكان لهم التوقف عن فعل ما أذن لهم فيه من طريق الإلهام
 ما جاءهم عن الشارع فان الادب المبادرة إلى فعل ما أمر به من غير توقف فانهم ومن
 منهم ومالك لعدم استحباب الجماعة في صلاة الخسوف بل يصلي كل واحد لنفسه
 + احمد انها تستحب جماعة ككسوف الشمس فالأول مخفف والثاني
 تنقيل لليزان + ووجه الأول أن البطلان لا يثبت في خسوف الليل

وتعظم الهيبة فيه على القلوب فتخفف عنهم بعد ارتباطهم بامام يرعون افعاله فهو خاص
بالاصابع ووجه الثاني ان الاكابر ياتقيدون على رواية افعال امامهم مع قيام تلك العظمة
والهيبة في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم ببعض واستمدادهم من بعضهم فكانت الجماعة في حقهم
ولي يجوزوا افضل الجماعة كما ان الجهر بالقراءة ايضا في حقهم ولي يجوزوا الاصل في حقهم
النطق كما مر نظيرة اتفاقا وكان الثوري ومحمد بن الحسن يقولان هم مع الامام ان صلوا حاجة
صلوها معه ولا صلوا غير ادا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان عند الكسوف من الريات
لا يسن له صلاة كما نزلوا في الصواعق والظلمة في النهار مع قولهم انه يصلي كل اية في
الجماعة ومع قول الشافعي انه يصلي فرادى عليه العمل قد صلى الامام على رضى الله عنه في صلاة
فردية يخفف والثاني مشددة ووجه الاول علم ورود رضى في ذلك ووجه الثاني انه قال
على الكسوف في معانيها من جهة ما يخوف الله تعالى عباده ويذكروهم باهوال يوم القيامة
والله اعلم

(في صلاة الاستسقاء)

اتفقوا على ان الاستسقاء مستنون وعلى انهم اذا نظروا بالمطر فاستسقاء يسألوا الله
هذه ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة
واي يوسف بن محمد بن الحسن انه يستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة انه لا يسن
لها صلاة بل يخرج الامام ويخوف الناس في حال نافلا بأس قالوا ومشدة والثاني يخفف
ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني كون الكلمة والضرمة قد عمت الناس كلهم فصار
كل واحد منصرفا الى الله تعالى سائلا ان التصرف ربه بكل شعرة فيه فلا يحتاج استسقاء في
التوجه من غلبه مع عدم بلوغ رضى في ذلك الى قائله وهو في حق من تقوى بعضهم باستسقاء
من بعض ومن ذلك قول الشافعي في حال صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجهر بالقراءة
فيها مع قول مالك انها كسائر الصلوات وانه يجهر فيها بالقراءة ان كان الوقت وقت صلاة
جهوية فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وجهها ظاهر ومن ذلك قول مالك في
الشافعي في حال في أشهر رواية باستسقاء خطيبين للاستسقاء وتكونان بعد الصلاة مع
أبي حنيفة واحمد في الرواية الثانية المنصوص عليها انه لا يخطب لها وانما هو عار واستسقاء فالاول
فيه تشديد والرواية الاولى لا أحد مشددة بالخطيبين وقول أبي حنيفة واحمد في الرواية الثانية
مخفف فوجه الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالاصابع ومن
أهل الكتاب بينهم هم الذين يحتاجون الى خطبة وعظ لتبسط بواطنهم ولوقحهم في عباد
الله تعالى بقلوب صافية لا جات بخلاف الاكابر لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة استسقاء
وهو قول أبي حنيفة واحمد في الرواية الثانية فان خطب خطيب يرويها من العلماء فانما يذكر
حما كان عندهم أو يقصد الاصابع الحاضر بن مع الاكابر فاقم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
انه يستحب تحويل الرداء في الخطبة الثانية للامام والماموم مع قول أبي حنيفة انه لا يستحب ومع

قول أبي يوسف ان ذلك ليشرع للامم دون المأمومين فالاول مشد والثاني مخفف والثالث
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع والتفاوت وهو خاص بالامم
الذين لم يطلعهم الله تعالى على قدره وهم قسم من نزول الملاء في تلك السنة او عدمه وجه الثاني
ان الامم لا يحتاجون الى التفاؤل بخير الاله لان الله تعالى اطلعهم من طرق الكشف على
ما قدره وقسم لهم من نزول الملاء او عدمه فان قول الامم لا يار وتبعوه على ذلك فانما ذلك
لسعة الاطلاق فقد رجع الحق تعالى كما كان اطلع الامم عليه ووجه قول أبي يوسف ان كان
الامم محجوبين بالتفاوت وان كان من اهل الكشف فهو لاجل التفاؤل فمن هو محجوب من
المأمومين فافهم والله تعالى اعلم

كتاب الجنائز

أجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة لكل
من له مال او عنده لاهل مال وعلى تأكيدها في المصنوع وعلى ان اذا اتقن الموت فجهل الميت للعتلة
واتفق الائمة الاربعة على انه يحرم الميت من رأس الماله مقدما ذلك على الدين وقال طاووس ان
كان ماله كثيرا فبين رأس المال والا فمن ثلثه واتفقوا على ان غسل الميت فرض كفاية وعلى
ان للزوج ان يغسل زوجته وعلى ان السقط اذا لم يبلغ أربعة أشهر لا يغسل ولا يصلى عليه وعلى
انه اذا استهل بكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد بن جبير انه لا يصلى على الصبي
يلعب واجمعوا على انه ان مات غير متحن لا يجتنى بل يتولد على حاله وعلى ان الشهيد الذي مات
في قتال الكفار لا يغسل وعلى ان النساء تغسل ويصلى عليها واتفقوا على ان الوحي من الجن
ما تحصل به الطهارة وان يكون الغسل وتواوان يكون مديا يسد في الاخرة كافيا وعلى
تكفين الميت واجب مقدم على الدين والورثة وان كان داهلا في مؤنة التجهيز كما اتفقوا
على ان المحرم لا يطيب ولا يلبس الخيط ولا يخر رأسه الا في رواية للحنيفة ان امرأته بطل مؤنة
فيفعل به ما يفعل بحية الموتى واتفقوا على ان الصلاة على الجنازة في المسجد جائزة وانما اختلفوا
في الكراهة وعادة في الاشارة على شراطة الطهارة وستر العورة في صلاة الجنائز
وعلى ان تكفين الميت واجب ومنه ان نفسه يغسل عليه وانما اختلف في صلاة الامم عليه
يعني الاعظام واختلفوا في عمل الميت بوجوه وآراء واتفقوا على انه لا يجوز جفرا الميت ليدفن
عنه اخر الا اذا مضى الى است زمان بلى في مثله ويصير مما يجوز جفرا وكان عمر بن عبد
العزيز يقول اذا مضى على الميت زمان بلى في مثله ويصير مما يجوز جفرا وكان عمر بن عبد
واتفقوا على استحباب التعزية لاهل الميت واجمعوا على استحباب اللبن والقصب في القبر على
كرهنا الجوز والخشب في القبر على ان السنة للحذر ان الشق ليس بسنة واتفقوا على ان
الاستغفار للميت والله عاقل الصداقة والعق والحق عنه تسعة واتفقوا على ان من دفن بغير
صلاة عليه يصلى على قبره وعلى علم كراهة الدفن ليلا والله علم بهذا ما وجد : نصيب
الاجماع واتفاق الائمة الاربعة : وأما ما اختلفوا فيه فهو ذلك : بما لك الله : من الاجماع

روايتها ان الذي لا يغسل بالموت مع قول أبي حنيفة انه يغسل بالموت واذا غسل ظهره
قول الشافعي وأحمد في روايتها الاخرين فالاول يخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مراعاة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى قال ونفخ في الصور اذم وقضيت التكم ان لا يحكم
بنجاستهم بعد الموت وفي الحديث ان المسلم لا يغسل عيا ولا مبتا ووجه الثاني ان الروح هو
الذي كان مطهر الجسد الا في قلما خرج منه صار نجسا على الاصل في الميتة وأخاها الاول ان
الروح ما خرجت منه حقيقة وإنما ضعف تلبدها لتعلقها بعالمها العلوي فقط بئس ليل سؤوال
شكروا نكروا عن ابها في القبر أو يعجزها واحسان الميت بذلك وهذا امر يعرفها اهل الله
لاستطرق في كتاب فان الكتاب يقع في يد اهل البيت وغير اهل البيت ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان
الافضل ان يغسل الميت بجزء من القبيص لكن مستورا العورة مع قول الشافعي وأحمد ان الافضل
ان يغسل في قبيص الاول عند الشافعي ان يكون تحت السماء وقيل الاول ان يكون تحت
فالاول يخفف من حيث عدم الباس القبيص والثاني مشدد في الباس فرجع الامر الى مراعاة
الميزان ووجه الاول الاشارة الى ان مال الناس الى التجرع عن الدنيا اذ ما توافر اهل البيت
غيرهم من الاجيال فان التجرع اظهر في حصول الاعتبار وايضا فلفقته الرحمة النازلة من السماء
كما اشار اليه من قال انه لا يغسل تحت سقف ووجه من قال انه يغسل في قبيص الاتباع للصحة
في تعليمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبيص فالاول خاص بالاخص والعرض الثاني خاص
بالاكابر ووجه قول من قال يغسل تحت سقف الاخذ بالاحتياط من ان ينزل عليه بلاه
من السماء فربما مات مصرعا على خيب فكان السقف يحجب عنه شيئا من البلاء النازل عليهم
باب توقف السبب على المسبب فاهم ومن ذلك قول الأئمة ان غسل الميت بالماء البارد أولى
الضرورة كبره شديد ووجه مع قول أبي حنيفة ان الماء المسخن أولى لكل حال فالاول يخفف
والثاني مشدد من حيث شحن الماء فرجع الامر الى مراعاة الميزان ووجه الاول التقاؤل
بالنعم بقرينة منه صلى الله عليه وسلم عن اتباع الجنازة بنا ووجه الثاني التقاؤل برضى الميت
بقضاء الله تعالى عليه بل خول النار مثلا لو وقع هذا ما ظهر لي من الحكمة في هذا الوقت ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للزوج ان يغسل زوجته مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالاول
خفف والثاني مشدد ووجه الاول ان ذلك مبني على احد القولين من ان الموت كالطلاق
الرجعي ووجه الثاني مبني على انه طلاق بائن كما هو مقرر في باب الرجعة واذا ماتت امرأة
لا زوج لها ولا غاسلة يموت عند أبي حنيفة ومالك وعلى الراي من ههنا الشافعي وأحمد
والرواية لا يخفى عنها ان الغاسل يلف على يديه خرقة ويغسلها وقال الاوزاعي قد فرغ
من غير غسل ولا تمير ووجه من قال انما يتم ان السلالة مقدمة على الغنمة فخلاص العبد
من مس بها من لا تحمل امة تيم على جلية النظافة لئلا ذلك الميت لا سيما عن يدي نجاسة
من يالموت ووجه من قال انه يلف خرقة على يديه العمل على تحصيل مصلحة الغاسل
بغيره من قال انما يتم من قال انما يتم من قال انما يتم من قال انما يتم من قال انما يتم

عنه فظهر له دليل في توجيه أمر فعله + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للمسلم تقبيل
 قوبته الكافرة قول مالك ان ذلك لا يجوز قال اول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول
 لو فاء بحق القوبة الطينية في الجملة وان كان الغسل لا ينطف الكافر ووجه الثاني وجوب
 اظهار المسلم قطيعة قوبته الكافر اذا لم يوالاة بينهما ولا دم حقيقة فكان في غسله اظهار
 ميل وموالاة اليه في الجملة ولصورة فالاول خاص بالاكثر الذين لا يحتاج عليهم الميل الى قوبتهم
 الكافر ولا الحزن على فراقه والثاني خاص بالا صاعرو قد غسل على بن أبي طالب والله
 باذن النبي صلى الله عليه وسلم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يستحب للغاسل ان يوضئ
 الميث كالحج يستوك أسنانه ويدخل أصبعه في منخرينه ويغسلهما مع قوله الى حليفة
 ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الأئمة الثلاثة انه يستحب ضم شعر من المرأة ثلاث ضفائر
 ثم تلقى خلفها اذا غسلت مع قول الى حليفة ان الشعر يتكوى على حاله من غير بقره فاقوالها بين
 مشدد ومخفف ووجه قول الأئمة في المسئلة الاولى انه يوضئ الميث كالحج الى آخره مع الغسل في
 الاكبر والاول لا يقول بتداخلها وهو الموطأ كما مر في باب الغسل من الجنابة والسؤال
 وتقطيع المخثرين تابع لذلك في التداخل وعدمه وكذلك القول في تسريح المنيعة أو عدمه
 ووجه من قال ان شعر المرأة يضر ثلاث ضفائر أو يقاس على الغسل وتواؤم ملاحظة كونها تلقى
 خلفها فليكن يستر الشعر وجهها قيمته وصول الرجة الى بشرتها وخفيها اذا شعرت من الامور التي
 تزال وتنفارق الجسم في الجملة بخلاف بستره الجسد وكما قالوا انكوا هذه التلثم في الصلاة ليكن
 يحجب اللثام الوجه عن الرجة التي توجب للصلي ووجه من قال اياها الشعر من غير صفراءه شعاعا
 لمصائبه هو اظهر في الحزن والندام على ما فات تلك المنيعة من الطمأنينة ونقصها من الصلوات
 ايام الجبض وغيرها لينظر الله تعالى اليها فخرج بهذا ما ظهر لي من حكمة ذلك والله اعلم
 ومن ذلك قول الى حليفة والشافعي ان الحامل اذا ماتت وفي بطنها جنين حتى يشق بطنها
 قول مالك في إحدى روايته وأجل انه لا يشق قال اول مشدد من حيث حرقة الجنين والثاني
 مخفف من جهة علم الشق مشد من جهة حرقة المنيعة فوجه الامر الى موثقي الميزان + ومن ذلك
 قول الى حليفة ان السقط اذا ولد بعد أربعة أشهر وجد ما يدل على الحياة من عطاس
 وحركة ورضاع غسيل وصلى عليه مع قول مالك كذلك الا في الحركة فانه اشترط ان تكون
 حركة يصحبها طول مكث وتيقن معها الحياة ومع قول الشافعي في الجليد انه لا يصلى عليه
 الا ان ظهرت امارات الحياة وقيل أحمل يغسل ويصلى عليه وكما الغسل فقد اتفق الاربعة على
 انه يغسل ووجه هذه الاقوال ظاهر + ومن ذلك قول الى حليفة
 والشافعي في اصح قوليه انه لا يجب نية الغاسل مع قول مالك
 وجوبها قال اول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى موثقي الميزان
 ووجه الاول ان المقصود من الغسل النظافة وهي حاصلة بلا نية ووجه
 الثاني ان الغسل ناسخ عن الميت في هذه الطهارة ولوقت ان المخلوق فيها النظافة فهو من

جملة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فلا يكون عمل مسلم الا بنية
 ومن ذلك قول ابي حنيفة واصحاب الشافعي انما اذا خرج من الميت شي بعد غسله وجب ازالته
 فقط مع قول اهل انه يجب اعادة الغسل ان كان المتخرج من الفرج فالاول مخفف والثاني
 مشد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الثاني المبالغة في التطهير وهو قول للشافعي
 ايضا لكون ذلك اخر عهده بالدين والافقائية الامر ان تعامله معاملة الحي فيكون عليه الوضوء
 فقط ووجه الاول معاملة الميت بالسهولة لعدم تكليفه بازالته بالنجاسة لزال التكليف ومن
 ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يذكره تنق ابط الميت وحلق عانة وحف شارب بل شد ومالك
 فقال يغور من فعله وقال الشافعي في الجديل واحمل انه لا بأس به في حق غير المحرم وفي القديم
 المختار انه مكروه ونقل البيهقي ان ثمانية من الصحابة كانوا يحفون شواربهم فالاول مشد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجهها ظاهر ومن ذلك قول
 الشافعي في الاملاء واحمل انه يجوز تقليم اظفاره مع قول ابي حنيفة ومالك والشافعي
 في القديم انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشد ووجه الاول ان ذلك من جملة النفاقة المأل
 بها العبد مادام في الدنيا مع كونه لا يؤلم الميت ووجه الثاني ان في ذلك تصرفا في بدن الميت
 لم يصح الشارع فيه بامر فكان تركه مقدر ما على فعله ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمل
 في احلى روايته انه يصل على الشهيد والشافعي انه لا يصل عليه لا يستغفنه عن شافع
 فالاول مشد في الصلاة على الشهيد والثاني مخفف فيها ووجه الاول انه لا يستغفني احمل
 عن زيادة الاجر بدليل صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاطفال في عصر
 صلى الله عليه وسلم وبعده الى عصرنا هذا ودليل الثاني لتجميع الناس على الجهاد بترك الصلاة
 على الشهيد ويقول احدهم كيف لا اجاهد حتى اقتل شهيدا ويغفر الله لنا ذنوبنا واستغفر عن شافع
 يشفع لي وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى على الشهداء تارة وترك الصلاة عليهم اخرى
 وهو محمول على حالين فكان اذا رأى عند بعض الناس فلورا عن الجهاد وجنبا عنه بترك الصلاة
 على الشهداء فتجميعا لهم على الجهاد واذا رأى عند الناس اقل اما على عليهم لزال ذلك المعنى
 الذي ترك الصلاة عليهم لاجله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من رفته دابة وهو في قتال
 المشركين او تودي عن نفسه او اصابه سلاحه فوات في المعركة انه يغسل ويصل عليهم قول
 الشافعي انه لا يغسل ولا يصل عليه فالاول مشد بخدم حصول الشهادة والثاني مخفف في
 حصولها فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول ان الشهيد عرفا هو من قتله كافرا
 بالباشرة او السبب بخلاف من رفته دابة مثلا ووجه الثاني قيام فعل الدابة او السلاح مقام
 فعل الكافر من حيث انها آلة قتل بها في المعركة بعد ان بايع الله تعالى على القتل في سبيلها
 طريقا انه لا يصرفه عن ذلك صارف ولا يردده عنه السيوف والمثاقف وهنا أسرار يعرفها
 اهل الله لا تستط في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يستحب ان يكون في كل غسل
 شي من السدر مع قول مالك والشافعي ان المستحب ان يكون في واحدة من الصلوات

فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فوجع الاموال مرتبقي الميزان ووجه استعمال السدر
ظاهر من حيث الاستعانة به على ازالة الوسع واما الحكمة الباطنة فلا تدل كرامتها لمن
يعرف معنى بنى الشارع عن قطع شجره ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان المستحب
ان يكون الرجل في ثلاثة اواب بيض وهي لقائف كلها مع قول أبي حنيفة ان المستحب ان يورد
واما المرأة والمستحب تكفينها في خمسة اواب فيبيص ومثزر وثقائف ومقنعة والخامسة
تشد فخذ يها عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة سدا هو الافضل وان اقتصر على ثلاثة اواب
فيكون الخمار فوق القبيص تحت اللقافة وقال مالك ليس للكفن حد وانما الواجب سترا الميت
ووجه هذه الاقوال ظاهر من حيث العادة واما توجيهها من حيث الحكمة الباطنة فلا يدل ثبوت
الامشاهدة ومن ذلك قول الشافعي واحمد بكراهة تكفين المرأة في المعصر والمعرقر والحريز
مع قول أبي حنيفة ان ذلك غير مكروه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان ليس
ما ذكرها انما كان غير مكروه في الحياة لما فيه من الزيت الداعي الى الاستمرار وقد زال
هذا المعنى بالموت ووجه الثاني اطلاق الشارع اباخرة ذلك للمرأة من غير وض بالكرامة فتشمل
حياتها وموتها واما حديث من ليس الحوي في الدنيا كالميت في الآخرة فهو مؤجل فوجع الاموال
مرتبقي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك واحمد ان المرأة ان كان لها مال فالكفن
في مالها وان لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال محمد بن الحسن هو في يليت
المال كما لو أعسر الزوج فانه في يليت المال بالاتفاق وقال أحمد لا يجب على الزوج كفن زوجته
بحال من ذهب الشافعي ان يحل الكفن اصل التركة فان لم يكن فعلى من عليه نفقته من
قريب وسيد وزوج وقال المحققون من اصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذه
الاقوال ظاهر من كونها في كتب الفقه ومن ذلك قول الائمة ان الصلاة على الميت فرض كفاية
مع قول اصيبغ من اصحاب مالك انها سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فوجع الاموال مرتبقي
الميزان ولا يض في ذلك عن الشارع ويصح دخول قول اصيبغ في قول الائمة لان السنة في
اصطلاح السلف ما ثبت بالحديث لا بالكتاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف اصطلاح
المؤخرين فيصنع اسمية فرض الكفاية سنة قياسا فلا يكون بين الائمة واصيبغ خلاف
والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي انها لا تكرر في شيء من الاوقات المني عن الصلاة فيها
قول أبي حنيفة واحمد انها تكرر فيها ومع قول مالك انها تكرر عند طلوع الشمس وعند غروبها فقط
فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف ووجه الاول انها تنقل في الميت وطلب
المخبرة له فلا يمنع منها في وقت من الاوقات مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهود كون
ذلك المصلي قاصدا بالصلاة ما يقصد عباد الشمس بل لا يكاد ذلك يخطر على قلب مسلم الا ان
وجه قول أبي حنيفة اطلاق الشارع النبي عن الصلاة في هذه الاوقات فتشمل صلاة الجنائز
وهذا الوجه ووجه قول مالك في طلوع الشمس وغروبها وجهها في قول أبي حنيفة ووجه
عدم قوله بالكراهة في وقت الاستواء ان الميت قد صلى في حضرة الله تعالى بالموت فمرا عليه

كان يحرم مكة من أوقات النبي وإيضاح ذلك أن جميع الاوقات التي أذن الحق تعالى لعباده أن يقيموا فيها أوقات رحمة ورضى فإن الصلاة ساجدة تحت أقدام مظلواتها فلو قد رآه أن الصلاة لم يسجد الله تعالى في تلك الاوقات كان ظله نابها عنه في السجود بخلاف وقت الاستئذان لا يرى فيه ساجد الله تعالى من شاخص ولا ظل قائم وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تستطرق في كتاب فرحم الله الأئمة ما كان أدق وجوه استنباطاتهم آمين ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بعد كراهة الصلاة على الميت في المسجد مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة ذلك فالاول محقق والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن المسجد حصة الله الخاصة والصلاة على الميت شفاعته ومعلوم أن الشفاعته في عبد في حصة شهود الحق تعالى أقرب فتولا من حصة الحجاب وجه الثاني أن مقام الشفاعته مع المحبب أقوى في التوجه الى الله تعالى وأبعد عن مقام الادلال لما يطرق صاحب الحجاب من الهيبة غالباً بخلاف من رفع حجاباً من الاولياء فإنه ربما كان لا يرى للصلاة دنا حتى تشفع فيه لكون تلك الحصة تستقطب دنايتها فقال الصل الى الله الشهود صليها إليه تعالى هو الخالق لأعمال عباده فلا يجد الشافع لذلك الميت دنا فيستحق الشفاعته فيه لأجله وإيضاحاً أن صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الاستغناء بنفسه وذلك موجب لعدم قبول شفاعته في الميت فمن صلى في المسجد فقد غرض للاعجاب بنفسه فأساء على الميت وعلى نفسه فافهم ومن ذلك قول الأئمة بكراهة الصلاة على الميت والملاء عليه بخلاف الاعلام بموته فإنه لا بأس به عند الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك هو مندوب اليه ليصل العلم بموته الى جماعة المسلمين مع قول أحمد أنه مكروه وفي رواية لابي حنيفة أن ذلك لا يكره ما لم يخالف المشيخ فالاول محقق والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر وحاصل ما ان النبي اذا جازى الميت فلا بأس به وان لم يجز فهو مكروه كراهة تنزيه أو تحريم بحسب اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في القدم أن الوالي أحق بالامامة على الميت من الولي مع قول الشافعي في الجديد الرجحان أن الوالي أولى من الوالي قال ابو حنيفة والاولى للمولى اذا لم يحضر الوالي أن يحضر امام الحي فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول خوف الفتنة اذا اراد الامام الصلاة ومنع ووجه الثاني أن المقصود الاعظم من الصلاة على الميت الدعاء له والشفاعة فيه ولا شك أن الوالي في هذا الزمان أشفق على الميت من غالب الولاة هذا الزمان واجب صاحب هذا الثاني بأن الولاة انما كان الناس يقدرونهم في صلاة الجنازة على الولي الخاص لكونهم كانوا في الزمن الماضي متخلفين بالشفقة على الناس أكثر من أنفسهم وقد ذهب هذا الامر من الولاة كما هو متشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول أدركت الناس وهم يرون أن الاحق بالامامة على جبايزهم من رضوه لفرأيتهم وسمعت سيد علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول لعل من قال ان الوالي أولى بالامامة على الميت رأى أن الحق تعالى اذا لم يعبد من عباده في الدين لا يستحق أن يرد شفاعته

صديقي راجعوا صاحب الدين البائس وقلوبهم حية اعظم من حياة الاصابع ولعل استعجال
 الماء مثلاً قائم لا يجنبون الى طهارة تنعش ايلانهم وتحي قلوبهم حتى يشفوا في غيرهم
 يصح تعليل حال الكاوي بحال الاصابع ونسألهم الاصابع بعين اشتراط الطهارة لما حياه الله تعالى
 دون الكاوي فان قلت لم وقع خلاف في اشتراط الطهارة لصلاة الجنازة دون غيرها من النوازل
 فضلاً عن الفرائض فالجواب انما وقع الخلاف فيها لعدم الركوع والسجود فيها للذين هما محل
 للقرب العادي من حضرة الله عز وجل فكان الواقع يشفع للميت في صلاة الجنازة في محل
 الجسد من حضرة الله تعالى الخاصة بالركوع والسجود وما شرعت الطهارة بالاصالة الا لظهور الحق
 القريب فافهم. ومن ذلك قول الشافعي والي يوسف والحسين الحسن ان النهية ان يقف
 الامام عنده من الرجل وعجوة المرأة مع قول ابي حنيفة ومالك انه يقف عند صدر الرجل
 وعجوة المرأة ووجه الاول ان الرأس اشرف ما في الرجل كما انه عند قوم آخرين اشرف ما فيه
 القلب الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع وسمعت يسيل علياً انوا صرح
 الله تعالى بقول من خصص الوقوف بعجوة المرأة طلباً لستر عورتها الظاهرة فقد فقه للناس باب
 كشف سواها الباطنة فينبذ كل فصل بوقوفه عند عورتها صورة حجم عجزها فكانت براها
 تغطي انتهى. ومن ذلك قول الائمة الابن بركات الصلاة على الجنازة اربع مع قول الحسين سترين
 انهن ثلاث ومع قول احمد يفتن اليان انهن خمس وكان ابن مسعود يقول كبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على الجنازة تسعا وسبعاً وخمسة واربعاً فالكبر وما كبروا ما كبروا ما كبره فان زاد على اربع لم يقبل
 صلاة انتهى وقال الشافعي ان من صلى خلف امام فزاد على الاربعة لم يتابعه في الزيادة
 وقال احمد يتابعه الى سبع فالاول مخفف والثاني اخف والثالث فيه تشديد
 والرابع فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فوجه الامر الى من يتبى الميزان ووجه
 الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الرباعية ووجه الثاني جعل كل تكبيرة
 بمثابة ركعة من الثلاثية ووجه من قال انهن خمس وسبع القياس على تكبير صلاة الجسد
 ووجه من قال انهن تسع بتقديم التاء على السين ان ذلك على الافلاك العلوية كانه يقول
 اكبر من جميع ما يليه به اهل هذه الافلاك كلها وحملت ذلك شدة منافاة صفة الموت
 لصفات الباري جل وعلا فكان زيادة التكبير لزيادة بعد صفة ذلك الميت عن صفات الحي
 فافهم. ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات خذوا منكب الا في
 التكبيرة الاولى فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف وهو خاص
 بالكاوي الذين يعرفون عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة باول تكبيرة فلا يخرجون منها حتى
 يزغوا من الصلاة والثاني مشدد وهو خاص بالاصابع الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى
 تلك المعرفة ولا يكاد يصلهم يدخل حضرة الله تعالى باول تكبيرة بل يخرج روحه من حضرة
 الله تعالى المرة بعد المرة ثم يدخل وهو يرفع يديه عند كل دخول لانه قد وسم يد على حضرة الله
 عز وجل فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحداً ان قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الاولى فمن

مع قول إلى حقيقة ومالك أنه لا يقرأها شيء من القرآن قالوا لم يشهد والثاني مخفف فوجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن القرآن مشتق من الفرع وهو الجمع فهو يقرأ تقاؤ لا
 يجمع روح ذلك الميت على حضرة ربه المحطون الخاص على وجه الأكرام والتكليم بمشاهدته
 ووجه الثاني أن الميت إذا خوت روحه لفي ربه فحصل لوجه الحقيقة بحضرة ربه فلا يحتاج
 قولة قرآن ليجمع بها بخلاف الدعاء للميت لا يستغنى أصل عنه لا بما ولا ميتا فافهم ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يسلم من صلاة الجنازة لتسليمين مع أحل هو المشهور عند ذلك
 أنه يسلم واحدة عن يمينه فقط قالوا لم يشهد والثاني مخفف ووجه الأول التقاؤ لا يحصل
 الأمان للميت من الجهتين ووجه الثاني التقاؤ لا يحصل إلا من جهة يمينه فقط وذلك
 إشارة إلى أنه ليس لنا معرفة إلا بظاهرة فقط دون سره فكل من لا يرى هو صوة سره فله
 إعطاه الأمان من جهة الجهتين بها واستلما لله تعالى عبده وهو خاص بأهل الأدب بما
 لا يحرم على الله تعالى بخلاف الأصاغر فكل ما مشهد فافهم ومن ذلك قول الشافعي
 إن قامة بعض الصلاة مع الإمام بقية الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الإمام مع قول إلى حقيقة
 وأجل أنه ينتظر تكبيرة الإمام ليكون معه وهو أحد الروايتين مالك قالوا لم يشهد والثاني
 مشددا وفيه تشديد فوجه الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول المبادرة إلى مصلحة الميت
 بالقراءة أو الدعاء أو الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا هو الواسطة بيننا وبين
 الله تعالى في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي أيضا القياس على موافقة المؤمنين
 بموافقة إمام في صلاة الجماعة في أي جزء أدركه معه أن لم يحل ووجه من يقول أنه ينتظر تكبيرة
 الإمام كونها شفاعته والإمام هو الشافع حقيقة والمؤمنون كالمؤمنين على دعائه فكان من
 الأدب انتظار تكبيرة الإمام في كل مأوم فحبوس في دائرة إمامه لا يعرف من أمور الحق تعالى
 إلا ما جاءه على يد إمامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف ومن ذلك قول أحمد أن من قامة
 الصلاة على الميت وقيل أبدا قالوا لم يشهد والثاني مشددا ومخفف ولم يرد لنا في ذلك نص
 فكان كالدعاء لمن مات من أخواننا فقد عوالدهم في الدنيا والأصغر من مذهب الشافعي
 تخصيص صحة الصلاة على القبر بمن كان من أهل نوصها وقت الموت بشرط أن هو حقيقة
 في صحة الصلاة على القبر أن يكون قد دفن قبل أن يصلى عليه ولكل من هذه الأقوال وجه ومن
 ذلك قول الشافعي وأجل بصحة الصلاة على الغائب مع قول إلى حقيقة ومالك بعدم صحته فافهم
 مخفف والثاني مشددا فوجه الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع في صلاة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على الجاشق والثاني يقول ذلك تخصيصه للجاشق فلا يقاس عليه على أنه
 مات غائب عن أهل الكشف بل جميع من في الوجود حاضر فوؤب
 البصيرة للكبار وروية البصيرة للأصاغر ودليل الإكاسر
 حديث زويت الأرض فرأيت مشارفها ومغاربها وكل مقام كان لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم يجوز أن يكون لخاص أمته ما لم يرد في بخلافه وهذا

هذا على نوره إلى غير هذا من الشافعية مع قول الشافعي أنه لا يقرأها شيء من القرآن

ين وقتها أهل الله تعالى لا تستطير في كتابه ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لا يترك الدفن ليلا
 مع قول الحسن البصري بكراهته قالوا وليتحقق خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص
 بالأكابر من أهل الأدب فإن الليل بمثابة إرخاء الملك الشريفة وبين الناس من الميتة
 ادخاله حضرة سر الملك بخلاف النهار فإنه موضوع للحكم بين العباد وإن كان الحق تعالى
 له حجاب لكن الشرع قد تبع العرف في أماكن كثيرة كنعمة صحة الصلاة عاريا مع وجود ما يستتر
 به عورته وإن كان الحق تعالى لا يصح أن يحجب شيئا فافهم ومن منكره بعض السلف الطوائف
 بالكعبة ليلا وإن كان النص ورد لا تمتنعوا أحدا ظاهرا على أية ساعة شاء من ليل أو نهار فلم
 من يعلم كمن لا يعلم فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إذا وجب عضو ميت غسل وصلى
 عليه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يصلي عليه إلا أن وجد أكثر الميت قالوا وليتحقق والثالث
 مشدد ووجه الأول أن الصلاة حقيقة انما هي على الروح والروح لا فرق بين تعلقاتها بالعضو
 الذي وجدناه ولا بين سائر الجسم ووجه الثاني أن الحكم يكون في ذلك لا بخلافه الذي يظن
 عليه أنه الشأن كما لو وجدنا إنسانا مقطوع اليدين مثلا أو وجدناه كذا الأورث وبالحكمة فإذا
 كان الصلاة حقيقة انما هي على الروح فالصلاة تلحق بجميع أجزاء البدن المتفرقة ولو في ألف مكان
 ويحصل لجميعها المغفرة والرحمة والمساحة وتكفي السيئات أو رفع الدرجات ومن ذلك قول
 أبي حنيفة وأشرفه أن الإمام يصلي على قاتل نفسه مع قول مالك وأحمد من قتل نفسه وقتل
 في حد فإن الإمام لا يصلي عليه ومع قول أحمد لا يصلي الإمام على العاقل ولا على قاتل نفسه ومع
 قول الزهري لا يصلي على من قتل في رجم أو قصاص أو كراهة عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل
 نفسه وقال الأوزاعي لا يصلي عليه وعن قتادة أنه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن أنه لا يصلي
 على النفساء قالوا وليتحقق في جواز الصلاة على من ذكر وما بعده مشدد ووجه الأول العمل
 بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا إله إلا الله أي ولو قتل نفسه وقتل في الزنا
 أو القصاص أو كان غالا في العينة أو نفساء أو كان ولد زنا ووجه الثاني أن الصلاة تطهر
 لا تطهر من علة حتى لا آدم بل الحقوق باقية عليه إلى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة على النفساء
 أنها شهيدة كما ورد ومن ذلك قول مالك وهو الأصح من مذهب الشافعي أن الجناية استتارها
 لا يغسل ولا يصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه يغسل ويصلي عليه ومع قول أحمد أنه يغسل
 ولا يصلي عليه قالوا وليتحقق بتوك الغسل والصلاة والثاني مشدد وفيها والثالث فيه تخفيف
 ووجه الأول استحجيم الناس للقتال وبيان أن الشهادة قطهر الشهيد حيا ومعنى ووجه الثاني
 أن أهل الاستغفار عن زيادة فضل ربه عليه بالدعاء له بالمغفرة والرحمة ولا عن قطهر جثته
 بل يزيد له الدعاء درجات والماء العائش ووجه قول أحمد أن الجنازة نوع آخر بخلاف حدث الموت
 فيحتاج إلى غسل وإن كان الشهيد حيا عند ربه يرزق كما صرح به القرآن فالغسل يزيد له رضاء
 وحياتا فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي في رجم قولهم أن المقتول من أهل العدل في قتال
 البغاة غير شهيد فيغسل ويصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يغسل ولا يصلي عليه وعن أحمد

روايتان فالاولى مثله والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فجميع الامور التي مرتبتي الميزان : ووجه
الاول ان البغاة من المسلمين على كل حال والشهادة لا تكون الا لمن قتل الكفار الذين هم أعداء
الدين حقيقة ووجه قول أبي حنيفة انه قتال لضربة دين الله تعالى على كل حال وان نزل الامر
عن بضربة أصل الدين في الدرجة يجامع ان كلا من المقتولين باثم نفسه لله تعالى بضربة لدينه :
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من قتل من اهل البغي في حال الحرب يغسل ويصلي عليه مع
قول أبي حنيفة لا فالاولى مثله من جهة الصلاة والغسل والثاني مخفف من جهة عدم الصلاة
والغسل فجميع الامور التي مرتبتي الميزان : ووجه الاول انه مسلم على كل حال ووجه الثاني
انه كالحارب للدين الله تعالى فلا يصلي عليه بل ولا تتعد الصلاة عليه فلا الغسل الا ان يتو
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من قتل ظلما في غير حرب يغسل ويصلي عليه مع قول أبي حنيفة
انه ان قتل بجديده لم يغسل ان قتل بمتقل غسل وصلى عليه فالاولى مثله والثاني فيه تخفيف
ووجه الاول انه غير شهيد في احكام الدنيا وان كان له ثواب الشهيد في الآخرة ووجه احكام
الشقيان في قول أبي حنيفة في ان من قتل بجديده لا يغسل ان الكفيلة تخرج من الدماء فخرج
مع الخنث الواقع في روجه بحكم المجاوزة للحسد بخلاف من قتل بمتقل فان الخنث باق في الدماء
لم يخرج فيقتابح الى الغسل والصلاة عليه من ذلك قول الشافعي وغيره ان المتشبه بام الجنازة
أقتل من قول الثوري ان الواجب يكون ورءها والماتشي حيث يشاء وكره الخنثي الحبل بين
يدي العمودين وقال الشافعي هو أفضل من التبريع ودليل ذلك كله ما بلغ كل واحد عن
الشارع واصحابه : ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من مات بالبحر لم يكن يقربه ساحل
مجعل بين لوحين وألقى في البحر ان كان في الساحل مسلما وان كان بينه كفار ثقيل وألقى في
البحر لم يجعل بقراءة مع قول أحمد انه ثقيل ويرى في البحر بكل حال اذا تعدد دفنه فالاولى مثله
بالتفصيل والثاني مخفف فجميع الامور التي مرتبتي الميزان : ووجه الاول الاحتياط لحمة المسلم
فربما يجده أحد في الساحل من المسلمين فيدفنه في الارض لانه هو الدفن الحقيقي الذي يتو
به الذممة ويكون المسلمون الذين يجدون ذلك الميت كالتائبين عن الذنوب تحضر اموته في
الدفن بخلاف ما لو كان في الساحل كفار فانه ثقيل لينزل فوار البحر لئلا تلهك حرمته الكفار ووجه
الثاني ان المقصود الاعظم من الدفن الوفاء بحق الميت والرام جسمه بعد الموت بتعيينه عن الحيوان
وعلم تأذي الناس بولحمة وتعريضهم للوقوع في سبه اذا شتموا بكن ربحه : ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة ان رأس الميت توضع عند رجل القبر ثم يسيل الميت سلا القبر مع قول
أبي حنيفة ان الجنازة توضع على حافة القبر ثم يلقى القبر ثم يلقى القبر مع قول أبي حنيفة
والاولى مخفف على من ينزل الميت القبر مسهل عليه في تزوله والثاني مشد في تزوله الى الحد
لكون الجنازة المعترضة أكثر عملا من جعلها عند رجل القبر فجميع الامور التي مرتبتي الميزان
ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل : ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان التسليم
للقبر أولى لان السيطر قد صار من شعار الروافض مع قول الشافعي في ارجح القولين ان

التسطيع أولى فالاول مشدح بالتسليم من حيث انه عمل زايد على التسطيع والثاني مخفف
 ووجه الاول التفاؤل بعلا الدرجات عند الله تعالى ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشئ
 يفعل من ذلك الميت فيسطيه وقفا على موقف السواء من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه
 ما يشاء من رفع درجة أو اخذة + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بعدم كراهة المشي بالنعال بين
 القبور مع قول أحمد بكراهة فالاول مخفف والثاني مشدح فرجح الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول علم ورود نص صريح بالهني عن ذلك ووجه الكراهة ما ورد من قوله
 صلى الله عليه وسلم لمن رآه يمشي بين المقابر ينعلان اخضع نعليك انتهى فانه يحتمل أن يكون
 أمره بجلعها آخر لما للموتى من حيث أن الميت يدرك اعتقاد الناس له اذا مشوا على قبره بالنعل
 وان لم يلحق جسمه بذلك الأمر ووجه من لم يكره ذلك مراعاة حق الحج وتقديمه على حق الميت
 من حيث ان الحج ربما تضررت رجلاه بحجارة الارض مثلا ويحتمل أن يكون الامر بجلع النعلين
 لكونهما كالناجس أهل الاعجاب كما يقتضيه سياق الحديث من انهما كانا سبطين أي ليس
 عليهما استغناء الله أعلم + ومن ذلك قول أبي حنيفة ان التعزية ستة قبل الدفن لا بعده ووجه
 قال الثوري مع قول الشافعي وأحمد لها تسن قبله بعده الى ثلاثة ايام فالاول مخفف والثاني
 مشدح من حيث التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلثة ايام فرجح الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول ان مدة الحزن انما تكون قبل الدفن فيعزى ويدعاه تخفيف الحزن
 ووجه الثاني استمرار الحزن غالبا بعد الدفن الى ثلاثة ايام وقد يكون شخصاً مشغولاً
 بامرهم وقصر فيه فلم يتفرغ للتعزية الا آخر الثلاثة ايام فلولا امتداد وقت التعزية بعد الدفن
 لوعيا وقصر بين المعزى اسم فاعل والمعزى عداوة اذ الميت ارك التعزية بعد الدفن ويصح كلامه
 حنيفة على حال الاعجاب بالذين لا يخبرون على فوات أهل فقال كل ذلك الحزن وحمل كلام الائمة
 على حال غالب الناس من الحزن على الميت + ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد بكراهة
 الجلوس للتعزية مع قول أبي حنيفة بعدم الكراهة فالاول مشدح والثاني مخفف ووجه
 الاول انه تنق على المقرون بتجليهم المشي اليه اذا سمعوا انه جلس للتعزية ووجه الثاني
 انه خفف على المعززين بالجلوس لهم بخلاف ما اذا لم يجلس فوجبوا العزوة فاحتاج
 احدهم الى الحجى آخر بعد ذلك لا سيما من وراعه شغلهم دائماً + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 ان القبر لا يبنى ولا يحصص مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالاول مشدح والثاني مخفف
 ووجه الاول غلبة التسليم لله عز وجل بالقاء في القبر بين يدي الله عز وجل من غير حال في
 ما يمنع عنه شيئا من الآفات وهو خاص بالأصاغر ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط والتقاؤل
 بتوقف الامور على مسيبتها من عقل وتوكل فهو خاص بالأكابر وقد قال العارفون
 ان سكنى الدار المهتدة أولى من الدار الجديدة من حيث ان السالك في الدار المهتدة يكون
 العالم بعلم التوكل على الله سبحانه بخلاف السالك في الدار الجديدة المحكمة البناء فانه قد يصير

اثباته باستحباب القرلة للقران عند القدر مع قول الى حقيقة تكراهتها فالاول فحقف والثاني
 مشد وجه الاول ان القرلة عند القدر سلب لا تنال الرحمة على الميت ووجه الثاني ان في
 ذلك امتها للقران نظير ما ورد من النبي عن الصلاة في المقبرة والخلاف في وصول ثواب
 القران للميت او عدم وصوله فهو ولكل منهما وجه مذهب اهل السنة للانسان ان يجعل ثواب عمله
 لغيره وانه قال احمد بن حنبل واما حكمة الدعاء للميت بعد الدفن بالثبوت فهو عشرة
 الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة اذا الشافعون حكمهم حكم العسكر اذا وقف
 بباب الملك ليشتفع فيمن اذيت الوقوف على القبر بعد الدفن هو المأقصد
 الاعظم لاسيما عن سؤال المنكر ويكبر وجن يذهل من رويته
 فلا يقال ان الصلاة تكفي عن الدعاء له بعد الدفن
 فافهم والله تعالى اعلم بالصواب
 واليه مرجع والمآب
 آمين
 تم

٥١
 ٢٧
 ١٨

تقال الجزء الاول من الميزان الكبرى لقطب العارفين وامام الواصفين سيدي عبد الوهاب الشاذلي
 نقض الله به آمين في غاية ربيع الاول هو من شهر سنة تسب وثمانين بعد الف ومائتين
 من هجرة رسول الثقلين على صاحبها افضل الصلوات في المملوكين * * *
 بجزء الثاني اول كتاب الزاوية

4201

